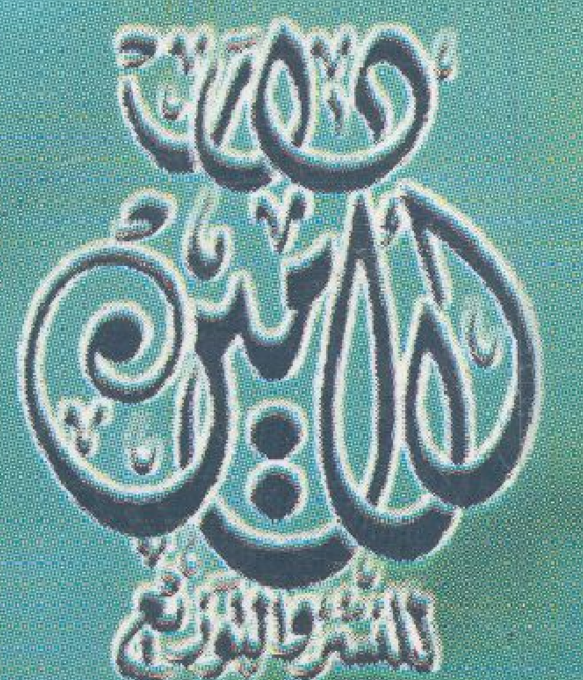
مركز البحوث العربية

أفريقيا

فى نهاية قرن



حلمى شعراوى

أفريقيا في نهاية قرن

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾
صدق الله العظيم

دار الأمين
طبع * نشر * توزيع

القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية
(من نوبار) السيدة زينب - لاظوغلي
تليفون ٧٩٥٤٣٧٦ فاكس ٣٩٠٠١٣٠
ص.ب: ١٣١٥ العتبة ١١٥١١

الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع
الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)
الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١
جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ / ٢٠٠١م

رقم الإيداع ١٣٩٣٥/ ٢٠٠٠
ISBN : 977-279-298-2

التنفيذ الطباعي : دار الأمين للطباعة

أفريقيا
فى نهاية قرن

حلمى شعراوى



تقديم

أمضت افريقيا قرنًا واكثر قليلا فى تجارب مريرة مع كافة أشكال القوى الاستعمارية، وذلك منذ أعلنت هذه القوى تقسيمها رسميًا فيما بينها فى مؤتمر برلين الشهير ١٨٨٤/١٨٨٥، وكان قد سبق ذلك اكثر من قرنين مما احتُسب استعمار بوضع اليد. وها هو العالم يتحدث الآن عن قرن جديد وألفية جديدة، ولكن أفريقيا لاتستطيع الحديث عن ذلك إلا من حيث افتقاد «خصوصيتها الاستعمارية»، ودخولها مع غيرها تحت مظله أكبر تتسم بالعالمية، لتعنى لها أيضًا استمرار ألوان أخرى من السيطرة والهيمنة والتهميش، أو قل ضمن عمليات النفى المتجددة من التاريخ.

ولا يدعى هذا الكتاب المتواضع أنه يقدم دراسة فى وقائع قرن، بل على العكس من ذلك، إنه قراءة، أو إضاءة مبسطة لبعض وقائع نهاية ذلك القرن .... هنا تبدو بعض أحداث القرن وقد تبلورت أحيانًا، أو نضجت بقدر يكفى لرؤيتها جيداً؛ معبرة عن خبرة ذلك القرن الحزين، بتفاعلاته، وآلامه، وآماله ...

فما يسمى بالقرن العشرين فى حياة القارة الافريقية، لم يكن بحيرة ساكنة، غرقت فيها شعوب القارة، وإنما هو قرن من الفعل ورد الفعل، من الحضور والنفى، شهدت فيه شعوب أفريقيا ألوانا من القهر المباشر والإبادة والاسترقاق الجماعى، كما شهدت فيه المشروع الاستعمارى، استغلالا وإدارة وتحديثًا، من كيب تاون حتى القاهرة .. شهدت فيه الملايين من أبنائهاالارقاء فى رحلتهم الاطلنطية ليؤسسوا مجد أمريكا الزراعي والصناعى، وملايين أخرى تخدم فى الحروب «العالمية» بين مستغليها، وشهدت الثروات تنزح، واللغات تفرض والثقافات تبدد والشعوب تفتت، والحدود تصطنع، من المملكة المغربية وحوض النيل إلى حوض النيجر والزمبيزى، وممالك المتابيلى والزولو.. وخليج غينيا.. والقرن الافريقى. وتحول كل ذلك إلى وقائع مجهضة لمحاولات شعوبها.. للبقاء، أو اكتشاف طريقها الخاص فى النهوض،أو لتحرير نفسها من هذه الكوابيس الوافدة، جيوشًا ومستوطنين وتجارا وشركات ومستثمرين، وفى عمليات تحريرية طويلة، خسر البعض فيها رؤيتهم، وحاول البعض «التحرر» عن طريق

الاندماج اكثر واكثر، وإن حاول آخرون قطع العرق بالسلاح، بدائيًا أو مستوردًا من هذا المنافس أو ذاك.. وفى معركة التحرر الوطنى، التقت شعوب افريقيا بشعوب أخرى أحيانًا، وتجمعت وحدها أحيانًا أخرى ... فكرت وحدها أحيانًا، وتمثلت أفكارًا عالمية تحريرية أو اجتماعية أحيانًا أخرى، ونضجت عملية التحديث بدرجة أو أخرى، وشوهت باكثر من درجة، وتحولت القارة لأرض صراع لم يتوقف بين كل ذلك على مدى قرن على الأقل ...

ها هو القرن قد مضى، ولا يستطيع أحد أن يجرى حسابا بسيطًا للمكاسب والخسارة... لكن تاريخ القارة الطويل، منذ التقت آثار الفراعنة مع آثار «النوبة» و«الفولا» و«الولوف» و«الماندنج»، و«الباغندة» و«التوتسى» و«زيمبابوى» تشير كلها إلى أننا كنا أمام سنوات طويلة من الامال فى انسان متفاعل متجدد، حمل مشروعات نهوضه الدائم.. بآفاق بعيدة، .. وتعثرات لم تتوقف .

وعلى قمة القرن الأخير من حياة ذلك الانسان، الذى لم تُقرأ وقائع حياته عربيًا بشكل مناسب، نتوقف، وفى الحلق غصة– نأمل أن تكون مؤقتة – عند الآمال الضائعة...

وهذه المقالات التى كتبتها على مدى عام ونصف فى نهاية ذلك القرن؛ قد تعكس بعض هذه التفاعلات التى عاشها الانسان فى أفريقيا، من جنوبها لشمالها، ومن شرقها لغربها، عربيًا وافريقيا؛ إن جاز هذا التقسيم.. كُتبت هذه المقالات فى عدد من الصحف والمجلات العربية، فى «الأهالى» و«اليسار» و«الأهرام»، بمصر، وفى «الهدف» بدمشق، و«الاتحاد» السودانية، و«الاتحاد» الإماراتية، و«الشاهد» اللبنانية، و«الفجر» القرن افريقية بلندن و«الاقتصاد السياسى» الجنوبى أفريقية.

ولم يحل تعدد مواقع الكتابة من أن تعبر جميعها عن خبرة ومشاعر صاحبها التى اكتسبها على مدى حوالى أربعين عامًا، أتيحت له فيها ظروف الترحال والتجوال فى انحاء القارة، وها هو يبث بعض آثار ذلك بين سطور .. قد لا تقول شيئًا فى النهاية..

وإن كنت أملت أن تقول هذه الاسطر شيئًا ولم أفلح.. فلن يكون ذلك إلا استكمالا للآمال الضائعة .. باعتبارى انسانا عربيًا أفريقيًا!

فى النهاية .. أشكر كل من قرأ هذه الأوراق قبل نشرها ولم يلق بها فى وجهى، وأشكر الذين نشروها لى، وأشكر توحيده توفيق التى تحملت ظروف كتابتها، ثم صححت وصوبت وعدلت طلبا للوضوح. وأشكر هبه حمدى التى نسقتها فى شكلها الحالى، والاصدقاء بمركز البحوث العربية والافريقية الذين تحملوا شطحاتى الافريقية، وزعموا أنها تستحق النشر !

حلمى شعراوى

القاهرة يوليو ٢٠٠٠

القسم الأول

الجماعة الأفريقية

أفريقيا ... وقرن الآمال الضائعة

في مطلع العام ١٩٠٠ احتشد في لندن عدد من الأفارقة - معظمهم من زنوج الولايات المتحدة الأمريكية - بقيادة عدد من الشخصيات العاملة في مجال توحيد الافارقة الأمريكيين، برز بينهم لمدة نصف قرن بعد ذلك الدكتور وليم ديبويس (توفي ١٩٦٣) وهو من أصل كاريبي واكثر ارتباطا بالقارة الأفريقية وقضية توحيدها. ومن هذا المؤتمر الذي يعتبر تأسيسيا لحركة الجامعة الافريقية Pan Africanism حتى انعقاد آخر نماذجه في أوغندا ١٩٩٥، انطلقت صيحة "ديبويس" الشهيرة بأن القرن العشرين هو "قرن صراع اللون"، أو بالاحرى قرن التمييز بين الشماليين البيض، والشعوب الملونة. واعتبر الاجتماع هو المؤتمر الأول للزنوج الذين لم ينسوا ما فعلته بهم تجارة الرقيق عبر الاطلنطي، وتحدث ديبويس باسمهم لتحرير الزنوج من ضنك التمييز العنصري، بل وساند الكثيرون بعد ذلك دعوته لتأسيس "أفريقيا الكبرى"، أي الموحدة؛ انطلاقا من مستعمرات بلجيكا خاصة في الكونغو. ويمكننا إذن تصور الآمال التي تصيغها الشعوب على رأس كل مائة عام كما يحمل تراثنا العربي تماما.

ولم تكن أفريقيا وحدها التي تطرح آمالها في الوحدة والتحرر، فقد كان هناك جمال الدين الأفغاني والكواكبي و غيرهما ممن طرحوا في نفس الفترة فكرة الجامعة الاسلامية منطلقة من مصر وعدد من الاقطار العربية والاسلامية، بل وكان هناك من يطرح فكرة الجامعة العربية ونظم لها مؤتمرها الأول في باريس عام ١٩١٣.

كانت الظروف المحيطة كلها تدعو لمواجهة المشروع الاستعماري وتهديداته ا لمتنوعة الأساليب ضد شعوب القارات الثلاث، فحوض الكونغو نفسه باكبر الثروات في العالم أعلنه ملك بلجيكا مزرعة خاصة، "والبوير" البيض المتعصبين حاربوا بريطانيا نفسها للانفراد بأغنى بقعة أخرى في جنوب القارة، "والاتفاق الودي" الانجليزي الفرنسي يقسم الشمال الأفريقي، مزارع للقطن في مصر والسودان، أو أرض للاستيطان في الجزائر والمغرب. والمشروع

الصهيونى بقيادة هرتزل يزحف لتأكيد اغتصاب فلسطين، مثل قيادة سيسيل رودس لحركة الاستيطان فى الجنوب الافريقى، مخططا لوصل المستعمرات البريطانية من كيب تاون حتى القاهرة، مرورا بوسط وشرقى أفريقيا.

ويبدأ القرن العشرون إذن والمشروع الاستعمارى فى عنفوانه بعد تقسيمات مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ للمستعمرات الأفريقية، بنفس أسلوب الاتفاق على اقتسام آسيا من قبل، وترك أمريكا الجنوبية شأنا خالصا لأمريكا الشمالية.

كان الوعد الأوربى بأن استقرارهم فى القارة، بل والاستقرار عموما تحت مظلة النظام الاستعمارى، يعنى للأفارقة التحديث، والانتقال من التصارع القبلى، أو النظم المتخلفة (إقطاعية أو جماعية بدائية) إلى الإدارة الحديثة والاستثمار المفيد لثرواتهم، وزراعة المحاصيل النقدية، والاتصال التنويرى بعالم الحضارة والرسالة المسيحية، وفى مقابل ذلك كان الأمل الأفريقى فى التوحد والاستقلالية ونهضة الحضارات المحلية القديمة التى عرفت من أقصى الشرق واضحة فى آثار زيمبابوى والزولو إلى أقصى الغرب فى بنين وتومبوكتو، إلى الشمال فى الممالك المغربية، ناهيك عن أحاديث الأصول الأفريقية للحضارة الفرعونية نفسها (ومازال الفولا واليوروبا والباغندة والتوتسى يتناقلون أساطير الاصول العرقية هذه فى مناطق من القارة). وكل ذلك حمله المفكر والداعية "وليم ديبويس" وهو يؤسس لآمال الوحدة الأفريقية.

وبينما الأحلام الأفريقية تمضى على هذا النحو المثالى، مثل أحلام غاندى والكواكبى وغيرهم، كانت الرأسمالية الأوربية تمضى بالدول الاستعمارية بفارق سرعة الطائرات عن الجمال والأفيال. وأدى بهم التصارع نفسه إلى خوض حرب عالمية طاحنة هى الحرب الأولى التى أكدت بمسمياتها وبشكل نهائى أن "العالمية" تعنى حركة الشمال الأوربى الذى يتخذ من بلدان الجنوب وقودا لصراعاته.

لكنهم أدركوا أن استمرار الصراع قد يدمر المعبد على رءوسهم، ولذا سرعان ما اتفقوا على مبدأ البقاء للاصلح (فيما بينهم طبعا) ولكن على تقسيمات أفضل لمصالحهم من جهة، وعلى إكساب هذه التقسيمات شرعية دولية بإقامة عصبة الأمم ونظام "الانتداب" لإدارة

الممتلكات الاستعمارية من جهة أخرى. وعندها استطاعوا تدمير إمبراطوريات ملغومة بعناصر المقاومة (العثمانيين) وقدموا وعد بلفور للصهاينة، وأعادوا تأكيد اقتسام جنوب وشرقي آسيا، واحتووا الكومنتانج نفسه في الصين وحاصروا الثورة الاشتراكية المضادة لمصالحهم في روسيا.

وتستقر عولمة النظام الاستعماري - حتى مع صراع الحرب "العالمية" الثانية - تستقر بوعود كاذبة طالما نثروها بين الشعوب المقهورة، قهرتها الإدارة "الحديثة" ودعاوى التعليم والتنوير الحديث، قهرها سلب الثروات، وقهرتها النخب المضيعة مع هذه الوعود.

ولا تزيد نتائج الحرب العالمية الثانية الأوضاع في أفريقيا - بل والعالم العربي إلا بؤسا. إذ تطوق القارة بإعلان نظام "الأبرتايد" في جنوب أفريقيا، والكيان الصهيوني على حدودها الشمالية الشرقية. وتقام "الأمم المتحدة" - متحدة ضد الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر الوطني في العالم الثالث حتى تنبعث الآمال في باندونج ١٩٥٥ لتعلن أن حركة التحرر الوطني، هي بدورها عالمية مثلما أن الرأسمالية والإمبريالية عالمية وتصطدم الآمال الطموحة بالوعود الكاذبة لتنطلق معارك التحرر الوطني بأمل التحرر الفعلي الذي يتطلع للاستقلال والتنمية، في ظل دعوات القومية والوحدة والتحول الاجتماعي، وموازنة معسكر الاشتراكية بمعسكر الاستعمار، وانطلاق طاقة الشعوب لتسهم بنفسها- وليس فقط بالنخب المضللة في أحيان كثيرة.

كان وعد الستينيات كبيرا، فها هي أعلام الاستقلال وزعاماته، تملأ الدنيا بحركة عدم الانحياز، وحركات التحرير الوطنية، وما لا يتم بالسياسة، يجري تحديه بالكفاح المسلح، وبرامج التنمية والخطط الخمسية ومشروعات التصنيع والكهرباء هنا وهناك. واجتماعات الوحدة الأفريقية وفلسفات الاشتراكية الأفريقية ولجان التحرر على قدم وساق؛ ودول الشمال الأفريقي تنغمس في قضايا الكونغو وروديسيا قدر انغماسها في فلسطين والجزائر، بما يكسر حواجز بين العرب وأفريقيا وضعتها ثقافة استعمارية بعيدة المدى.

لكن الحلم الكبير في السبعينيات لا يكتمل ولا يلحق بالفجر المأمول لاستقلال حقيقي وعالمية جديدة، إذ سرعان ما تتفاعل عوامل داخلية لا تقل جذرية عن العوامل الخارجية لتطيح

بعدد من زعامات ومواقع التحرر وعدم الانحياز وتتحول النخب الاجتماعية والسياسية إلى جماعات من الانتهازيين والاستغلاليين، ويتحول عدد من الجيوش من دورها الوطنى إلى قوى انقلابية مدمرة، ومن لم يلحق بهم الانقلاب أو التحول النخبوى، تعاجله قوى الاستغلال العالمية بضربات قاتلة مباشرة وامتد ذلك من غانا نكروما إلى مصر عبد الناصر، إلى اللومومبية فى الكونغو، بينما يقوى حلف النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا مع قرينه فى الكيان الصهيونى. ولم تكن حرب فتنام ولا حصار كوبا ببعيد عن مسامع القابعين فى بعض العواصم الباقية التى ارتضت من الغنيمة بالصمت...

أوهام البترول والانفتاح الاقتصادى

فى أكثر من لحظة خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، بدت ملامح جديدة لظواهر كبرى فى العالمين الأفريقى والعربى بوجه خاص، لم تكن مطمئنة فى معظمها لكن السبعينيات بدأت بأحداث كبيرة أخرى باعثة للآمال مثل انتهاء حرب فتنام با نتصار ثوارها، ووقوع حرب ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط بمعجزة عسكرية ضد إحدى قوى الإمبريالية الفرعية، لذا بدت فورة البترول الدولارية، بقدر سلبياتها كمشكلة طاقة ومديونية فى أنحاء العالم الثالث، مثيرة لاحتمالات التعاون والتضامن العربى الأفريقى من جهة بل واحتمال تعاون الشمال والجنوب بطريقة إيجابية جديدة من جهة أخرى، وتصور البعض أن تشهد القارة حركة تنمية نتيجة هذا التعاون الجنوبى، تتغلب على مآسى ارتفاع أسعار البترول وتمضى بالآمال القديمة فى الاستقلال الاقتصادى قدر آمالها فى التحرر السياسى. لكن العقد الثامن لم يكتمل حتى بدت معالم الكارثة التى أطاحت بكل آمال التنمية عبر "السيولة المالية" العربية أو الأفريقية الآسيوية (حيث نيجيريا وجابون وماليزيا وإندونيسيا من أكبر مصادر البترول أيضاً) وبدلا من تدارك مجتمعات الكارثة مشكلاتها بمزيد من الضبط لحركة الإنتاج وتوزيع الدخل وتنظيم الأسواق الداخلية والعلاقات الخارجية، تستسلم هذه المجتمعات بسرعة ملفتة – بقيادات اجتماعية بدت أكثر استغلالا من القوى الاستعمارية نفسها – لبرامج المؤسسات المالية الدولية حول ما سمى بسياسات الانفتاح والإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى! وبات علينا أن نتأمل ما يعنيه "الانفتاح" على قوى الاستغلال التاريخية - مرة أخرى - وما يعنيه " الإصلاح " لما يعتبر سياسات التخطيط فسادا بينا، وما يعنيه "التكيف الهيكلى" أى التغيير البنيوى المتكيف مع المصالح الاستعمارية الجديدة! وبهذه المصطلحات تعطلت التنمية الفعلية بينما بلغت الودائع المنقولة من بلدان القارة الأفريقية والبلدان العربية وحدها إلى بنوك أوروبا وأمريكا اكثر من رقم الديون نفسها. وبات على شعوبنا والطبقات التى تعانى فيها بوجه خاص أن تقوم بسداد هذه الديون التى تبلغ خدماتها السنوية أكثر من ٦٠٪ من دخل بعض البلدان الأفريقية بل وتصل إلى ١٠٠٪ فى بعضها الآخر، وهى فى أحسن البلدان قدرة على التخطيط لا تقل بحال عن ٢٥٪ من الدخل القومى.

قد يسهل الحديث عن مسئولية الشعوب الأفريقية، أو المشاركة فى توزيع تهم التخلف.. إلى غير ذلك من أساليب نفى أثر العوامل الخارجية، تمهيدا للتسليم بأن "النظام العالمى الجديد" أو العولمة، حين بدأت تصيغ "تضبيطاتها" مع أوائل التسعينيات تحت شعارات "التنمية المستدامة" ومغالبة الفقر فى بلدان الجنوب، إنما تقوم بعملية إحسان لهذه البلدان، شبيهة فى نظر البعض بما شكله الاستعمار نفسه من قيم الإحسان والتحضر والتنوير فى فترة سابقة، وأن الرفض الدائم لنعم العولمة، وحتى الاستعمار مجددا، هو من آفات الرافضين للتقدم، والمرتبطين دائما بالفرص - أو بالأحرى - بالآمال الضائعة.

لكنى أتصور أن السيناريو الأليم المحبط الذى مررت على بعض عناصره فى لحظة اكتئاب فرضها تأمل نتائج قرن من الزمان على شعوب القارة الافريقية، ليس السيناريو الحتمى بالنسبة للمستقبل البعيد على الأقل. لقد دمرت الدول "الرأسمالية" "المتقدمة" نفسها فى حربين عالميتين، ومع ذلك استطاعت أن تنهض بعد ما شاعت أتعس الفلسفات عن نتائج هذا التدمير، ولعل فى استعادة روسيا نفسها لقوتها بالرأسمالية بقدر ما كانت قوية بالاشتراكية، أن يجعلنا نتساءل عن "جذر النهوض" فى عناصر الدولة القومية التى مازالت تشكل ملامح العصر، وأن العولمة لا تشكل تلقائيا نفيا لقوة الدول الوطنية وتطلعاتها؟

إن الأمر يبدو قريبا من ذلك فى تماسك بعض الدول الأفريقية نفسها مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا وغيرها، وعلى الساحة العربية تتوفر أمثلة أخرى، ناهيك عما يكشفه الواقع

الآسيوى والامريكى اللاتينى من فرص. ويجعلنى ذلك أتأمل مطلع القرن الجديد - ودعونا من ترقيمه - فهو عندى قرن الاستعمار والتحرر وكفي - وأتأمل فيه إمكانيات لا بد لمثقفى هذه المنطقة من تأملها؛ وقد يعيدهم ذلك لقراءة "ديبويس" "والكواكبى" "وساطع الحصرى"... من اجل موجة جديدة نحو التحرر تستدعي:-

أولاً: إعادة تأمل البنية الداخلية للدولة الوطنية وطبيعة النخب السائدة ومسئوليتها فى بعث موجة التحرر الوطنى، بديلة لاقتصادوية فكر التنمية فى عصر الانفتاح والتكيف الهيكلى.

ثانياً: قراءة إمكانيات النظام الاقليمى، على المستوى الأفريقى والعربى، وضرورة التفكير الجدى فى آليات التعاون العربى الافريقى المؤسس والمقنن مع عدم تجاهل العمل الثقافى والفكرى داخله.

ثالثاً: عدم تبسيط أهمية حوار الجنوب / جنوب، قبل الحوار مع أنماط العولمة بالسياسات المالية المفروضة، التى تصيغ وحدها حوار الشمال/جنوب.

ويتعلق الأمر هنا بقضية الديون وشروط الاستثمار بالنسبة للشمال، كما يتعلق بتكوين موقف تكتلى مناسب فى حركة الجنوب على نحو ما بدا فى امكانيات مجموعة الـ ١٥ من جهة أو الموقف داخل منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى وكانت آخر مظاهرة فى "سياتل" التى فرضت على كلنتون نفسه الخروج على "النص المتعالى المكتوب".

إننى لا أفهم استمرار اجتماعات "الموظفين" فى هذه الدوائر حتى على المستويات الوزارية، دون أن يجرى تنسيق اجتماعات جادة للمثقفين فى مناطق التفاعل هذه. ولا أفهم أن تدفع بعض المنظمات الأهلية بكل هذا الثقل فى "سياتل" ولا يندفع بنفس القوة ممثلو شعوبنا الحقيقيون.

قد يدفعنا ذلك لدخول "قرن جديد" بروح جديدة؛ وإن كانت قد سبقتها الروح الاستعمارية وروح الهيمنة "العولمة"، فقد تلحق بها - مرة أخرى- روح التحرر والتقدم.

■ ● ■ ● ■

أثر العوامل الخارجية
على الصراعات الأفريقية*

تساؤلات ضرورية

تتعدد صور الصراعات الافريقية. كما تتعدد أسبابها، ولا بد من التساؤل إذن عن البعد الخارجي والداخلي لهذه الصراعات. كما لابد أن نجد تفسيرا لوضعنا العوامل الخارجية في المقدمة وكأننا سوف نتجه للأخذ بمفهوم المؤامرة؟ وليس منطقيا أن يتجه عمل بحثي لمثل هذا الاتجاه، وانما المنطقي أن نبحث عن العوامل الخارجية في بنية الظاهرة نفسها، أى فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والثقافية. وقد يساعدنا ذلك على تعميق فهم الماضى من الواقع الحاضر، ليساعدنا ذلك أيضاً على فهم المستقبل وأى العوامل ستحكم احتمالاته.

وتساؤلاتنا الرئيسية هنا، من داخل البنية الافريقية تتضمن الانتباه لبعض الحقائق؛ على سبيل المثال لا الحصر:

أولا :- لم تكن أفريقيا دائما ساحة لمثل هذه الصراعات المدمرة قبل اتصالها بالظاهرة الرأسمالية الاستعمارية منذ خمسة قرون، أو حتى بالادارة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين. بل عرفت مثل أوربا وآسيا الامبراطوريات والممالك المستقرة على أرض غانا وبنين ومالى والزولو وزيمبابوى ومصر والمغرب الاقصى.. وغيرها الكثير، حتى أحدث الاستعمار قطيعتها التاريخية مع المستقبل أو ما اسماه "كابرال" و "والتر رودنى" بالنفى من التاريخ؟ وحتى لو سُجلت بعض مظاهر الصراع هنا وهنالك اثناء بناء الدولة الامة فلم يصل ذلك لمثل الصراع الرأسمالى الأوربى فى حربين عالميتين مضحيا بحوالى خمسين مليون نسمة فى قارات ثلاث على الأقل؟ يقتضى الحق أن نقول ان: هذه النهضات التاريخية الأفريقية لم تقم على أشلاء البُنى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لغيرها من الشعوب مثلما تم مع الأمريكتين أو خلال الفترة الاستعمارية لافريقيا كأكبر عامل خارجى فى حياة القارة بالطبع.

* ندوة منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ومركز البحوث العربية - ٢٠-٢٤ إبريل ٢٠٠٠.

ثانيا :- مرت القارة فترة الاستقلال السياسى ومحاولات بناء الدولة nation state مرة أخرى بعد الحرب الأوربية الثانية فى ظروف أنماط مستوردة للدولة، وحدود موروثة من عصر التكالب scramble الأول، لكن ذلك لم يقترن أيضا بمثل هذه الصراعات المدمرة، اللهم إلا بعض الازمات الحدودية والخلافات السياسية المتوقعة فيما سماه المعلم جوليوس نيريرى أمراض التكالب الثانى second scramble حول أفريقيا، وكانت "الدولة الوطنية" هى النموذج الذى حاول من مواقع مختلفة فى القارة أن يعالج ذلك بأشكال الفيدرالية والتجمعات الاقليمية والوحدوية التى طرحت خلال اكثر من عقد من الزمان. فهل يحسب ذلك على العجز "والتشاؤم الافريقى" أم لحساب الرغبة فى النهوض فى ظروف غير مواتية أصلا؟ وكيف يتكرر ذلك مؤخرا؟

ثالثا :- عمدت "المراكز الكبرى" العالمية إلى تهميش "أطرافها" peripheries حين انتعشت الرأسمالية العالمية بثروات النفط وبتطور آليات الرأسمالية المالية عالميا، حتى غرقت مشروعات الدول الوطنية فى الانقلابات، والديون، وانهارت أسعار المواد الخام والمحاصيل الزراعية. ورغم تطلع افريقيا إلى آفاق التنمية الحقيقية التى سبق أن استعرنا أنماطها أيضا من المراكز إن لم نقل أنها فرضت بدورها؛ فإنه بدلا من ذلك أصبح منتج الثمانينات والتسعينيات هو هذا الحجم من القروض والديون، وبرامج التكيف الهيكلى مع مخططات المؤسسات المالية الدولية لإزاحة دور الدولة الوطنية تدريجيا. وعندما حدثت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار تم التوجه مباشرة لأساليب "التدخلية" interventionism والمشروطية conditionality وتحديد دور التنظيم الدولى الشرعى ومؤسساته خاصة مع سقوط قوى المنافسة الاشتراكية فى مجال الاستقطاب؛ لكى تبقى العلاقات ثنائية واستغلالية فقط ممثلة فى جماعية الهيمنة ضمن عملية الاستقطاب الجديدة وتفتيت ردود الفعل فى الاطراف؟

رابعا :- ومع الضجيج السائد حول الحروب والصراعات الأفريقية فإنه لا يذكر الكثير بالمثل عن الجهود الذاتية الافريقية لتفعيل إمكانياتها الداخلية، الاقتصادية منها والسياسية فى انحاء مختلفة من القارة؛ وذلك رغم مظاهر "التكالب الثالث" السائد والمحاولات المستمرة

لاستيعاب الثروة بعد استيعاب الاستقلال السياسي من قبل. وكما تُسجل مظاهر الادراك الافريقي للازمة ومعالجاتها، فإن الاعلام الدولي الذي يتحدث عن المذابح والحروب لا يذكر شيئا عن الشركات الدولية وتحركات المراكز للعب بثروات الماس والبترول وتجارة السلاح...الخ. مما يجعل المسكوت عنه اكثر خطرا من المعلن عنه في عملية تشوية مقصودة وغير مبررة إلا بواقع الاستغلال الخارجي.

خامسا :- اصبحت العوامل الخارجية اكثر تشابكا وبنيوية مع الواقع الافريقي إزاء تطور النظام المركزي في العالم من الدولي internatenal إلى العولمة globalization اقتصاديا وتشريعيا؛ مع استفحال دور المؤسسات المالية والشركات عابرة الدول والحكومات، ومع عسكرة القطب الأوحد لآليات الهيمنة. ومن هنا أصبح التساؤل أكبر عن مصير الوحدات الأصغر من دول وشعوب القارة التي لا تكرس بعد وحدتها الوطنية أو القارية. إن ذلك في تقديري هو ما يجعل "الخارجي" يزداد تغلغلا في البنية الداخلية، بل ويمكن أن يخضع المصائر الداخلية كلية-بصراعاتها وحروبها- لهذه العوامل الخارجية. فإلى أي حد يمكن قراءة الواقع الافريقي على هذا الأساس؟

إجابات متعثرة

أولا : لا نريد أن نغوص في التاريخ إلا بقدر ما يطرح علينا من إجابات حول الواقع المدمر الذي تعيشه القارة، لنبحث معا كيفية الخروج من دائرته الجهنمية. لقد فرض علينا التاريخ الاستعماري-كعامل خارجي- بنية اقتصادية تقوم على عدة محاصيل نقدية في انحاء مختلفة، تحاصر عملية تقسيم العمل، وتنسيق الانتاج كما وتحاصر عملية التكامل الاقتصادي، وتحرم الشعوب من أوليات الاكتفاء الذاتي الغذائي. وقد منح ذلك السوق "العالمي" للقطن والبن والكاكاو والفول السوداني والشاي على سبيل المثال، الكلمة العليا في حياتنا الاقتصادية، حيث لا يمثل أي من هذه المحاصيل استجابة يومية أو حاجة غذائية مباشرة لشعوبنا في القارة، ومثل ذلك يقال عن تعدين الذهب والماس والبترول.. الخ. ومثله يقال بالتالي عن واقع البنية التحتية في البلدان الافريقية. لقد تم نتيجة ذلك عملية دمج وإلحاق كاملة لمصير الشعب

الافريقى بالسوق العالمى منذ قرنين على الاقل- وفى مواقع من القارة منذ خمسة قرون نتيجة الاستيطان فى الجنوب الافريقى كله. فأى سياسة يمكن تصورها الآن بعد هذا الإلحاق؟ لا نتصور إلا صراعات حول لقمة العيش البسيطة، أو صراعات النخبة من أجل أنماط الرفاه المستوردة؟ وما هى تنظيمات التجارة الدولية منذ "الجات" وحتى منظمة التجارة العالمية لاتتحدث إلا عن "حرية السوق" وحرية التجارة، وحرية الأسعار، لمواد لانملك إزاءها اية قوة تفاوضية أو مساومة.

فإذا تأملنا قرارات مؤتمر القمة الأوربية الافريقية الأخير، فإنها لا تتحدث بهذا الصدد عن سياسة تسعير للمواد الخام أو المواد الغذائية مقابل هذه المواد الخام وإنما يتحدث الاعلان العام عن "تيسير" ادماج افريقيا فى *السوق العالمية!* هكذا بكل بساطة. مما يجعل الحديث عن "الاستقرار والأمن" فى افريقيا، مجرد حديث لضمان سهولة الإدماج فى "السوق العالمية" وتيسير قبول الشعوب لذلك. بينما يتطلب الموقف المأسوى فى القارة الحديث عن دور السوق الافريقية المشتركة فى إعادة صياغة "المشاركة"partnership والعلاقات المتكافئة، لا الادماج بهذه الصورة.

ثانيًا : من التهم السائدة ضد الدولة والمجتمع فى أفريقيا كمصدر داخلى للصراع والتقاتل صفة الدولة الهشة fragile State بمعنى ضعف الدولة وفشلها Failed state وقد لا نحتاج كثيرا للاشارة مرة أخرى إلى التاريخ، وقد ذكرنا بعضا منه. لكن دعونا نتذكر أن المحاولات الوطنية الأولى فى أعقاب الحرب الأوربية الثانية وحتى منتصف السبعينيات كانت قد جعلت للدولة والمجتمع معنى لايخفى، رغم التفتيت المصطنع والقبلية المفروضة، والعرقية التى صنعتها الدراسات الأنثروبولوجية الاستعمارية. وهذه الدولة الوطنية التى ارتضت فلسفات التحديث الأوربية والأمريكية لبناء الدولة nation Building هى التى جعلت أرقام معدل التنمية تصل الى ٦-٨٪ أواخر الستينيات. وكان ذلك رغم معايشة محاولات التكالب الثانى، وبمقاومة وطنية متناثرة، ومعايشة حروب التحرير الوطنية فى اكثر من موقع بالقارة جنوبا وغربا وشمالا على الأقل.

لكن الذى يلفت نظرنا أيضا، أنه رغم عملية "التكالب الثالث" على افريقيا من حول البترول

والمعادن، مقترنة بشروط سحب دور "هذه الدول" عبر برامج التكيف الهيكلى وفرض منطق السوق الحرة، ومنطق المساعدات والقروض بديلاً لمنطق التبادل العادل والتسعير العادل، استطاعت أغلبية هذه الدول الضعيفة أن تمضى بإخلاص فى تطبيق شروط السوق لتحصل على الشهادات العالمية بتقدمها فى مجال "معدل النمو" وفق النموذج المفروض، وإن لم يتصل ذلك بأية تنمية حقيقية وفق تخطيط من قبل "الدولة والمجتمع" المنشودين، وذلك واضح من الجدول المذكور هنا عن "تقرير الاقتصاد الأفريقى ١٩٩٨" الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باديس أبابا.

Table 1.1: Frequency Distribution of African Countries According to Growth Performance

GDP Growth Rate (%Points)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Negative	18	15	19	16	12	6	2	3
0-3	10	16	15	12	13	11	12	15
3-6	14	13	12	17	20	23	28	26
6-8	6	6	5	4	4	6	9	7
8*	4	2	6	2	4	7	2	2
Total	52	52	52	22	53	53	53	53

نكرر هنا أن الحديث عن "مفهوم النمو" يختلف حتى عن حديث المدرسة التنموية التحديثية التى انتشرت فى عصر "الإلحاق الأول" "للدولة الحديثة" فى الستينيات، وأثر ذلك على عدم تناقض هذا "النمو" مع مظاهر تفتيت المجتمع وانسحاب دور الدولة ومن ثم إمكان شيوع الصراعات والحروب فى أنحاء مختلفة من القارة. والذى قد لا يخفى على القارىء أن ٢٦ دولة تتحرك فى معدل نمو ٣– ٦٪ وأن ٩ دول تتحرك نحو أكثر من ذلك. لكن القارىء إذا ما راجع القائمة التفصيلية لن يفوته أيضاً أنه حتى ذلك "النمو" الملحوظ إنما يبرز لدى نماذج استقرار الدولة وقوتها السابقة أو اللاحقة من غانا وزامبيا إلى ساحل العاج، وحتى أنجولا.

ثالثاً : لنتعرف على بنيوية العامل الخارجي في الصراعات والحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية، ومدى ارتباطه بالبنية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسة دعونا نتذكر ما تردد كثيراً عن علاقة الانهيار الصومالي بادئا بالحرب الباردة حول اثيوبيا ، ووصولاً لأحاديث الحاجة إلى مناطق لدفن النفايات الذرية؛ وهو الحديث الذي يمتد إلى الأسباب الأولى لصراع ليبريا وسيراليون، ثم أحاديث صراع شركات البترول الفرنسية والأنجلو أمريكية حول الكونغو برازافيل وكابيندا، ثم الماس والذهب في منطقة البحيرات، وأخيراً الأرض في زيمبابوي. وجذور مثل هذه الأحاديث كامنة في دعم النظم العنصرية والأبارتهيد لعدة قرون لأسباب اقتصادية عالمية أكثر منها محلية مروراً بحالات الانفصال في كاتنجا وبيافرا . وقد لا يستسلم المنكرون لهذه الصورة "الخارجية" ملحين على بنيتها الداخلية، ونحن لا ننكر ذلك تماما ولكننا نتوقع أن يمتد التساؤل عمن يدعم لوردات الحروب والصراعات أو يشكل لهم بيئة التعامل والاستقرار على ما هم عليه من مواقف التصارع.

لنأخذ مثالاً عن تشابك علاقة "تجارة الماس" ناهيك عن الذهب والبترول- بتجارة السلاح، واستمرار التصارع والحرب في بلدان تمتد من أنجولا والبحيرات الكبرى إلى ليبريا وسيراليون. وأحدث التقارير حول ذلك صادر عن "لجنة مجلس الأمن" بشأن "الموقف في أنجولا" برئاسة روبرت فولر R. Fowler في ١٠ مارس ٢٠٠٠، ومن قبلها تقارير لجنة الشراكة الكندية الأفريقية غير الحكومية PAC في ١٠ يناير ٢٠٠٠، وغيرهما عشرات التقارير الاخبارية عن المجلس الأعلى للماس ببلجيكا... الخ. لنجد عدة حقائق مذهلة لا مجال هنا لتفاصيلها، لكن من أبرز ما تتضمنه :-

أ- حصول سافمبي الذي لا يخضع لأية قرارات مصالحة على ٤ مليارات دولار من تحكمه في مناطق الماس وبعض مناطق البترول في أنجولا بالتعاون مع الشركات الأوروبية المستفيدة بين ٩٢/٢٠٠٠.

ب- التصدير الرسمي للماس من ليبريا (مهربا من سيراليون) لا يزيد عن ١٠٠ ألف قيراط سنويا (٩٤/٩٨) بينما الذي تم تصديره بالفعل ٣١ مليون قيراط في نفس الفترة بشكل غير رسمي لصالح قوات التمرد في سيراليون متعاونة مع قرينتها في ليبريا طوال هذه الفترة.

ج- قيام شركة De Beer المستقرة فى لندن مع المجلس الأعلى للماس (فى بلجيكا) فى التعامل مع هذه "السوق الحرة" لصالح المتمردين بما يوفر لها مليارات الدولارات لعدم التزامها بمبدأ "شهادة المنشأ" فى تجارة استراتيجية مثل هذه (تتخذ مراكز لها فى عدد من الدول الأفريقية غير المنتجة تتهم بالتهريب).

د- أن عملية الاتجار فى الماس أدخلت أطرافاً ليست عالمية بطبعها لكن تركز ضدها التقارير تمتد من إسرائيل حتى التوجو وساحل العاج بل ولبنان.

هـ- يتم استهلاك ٥٦٪ من ماس العالم في الولايات المتحدة، ومن ثم فمصلحة المستهلك أن يستمر مصدر أرخص للحصول على هذه "المادة الجميلة".

و- تتحرك كميات الماس من منطقة الجنوب الأفريقي والبحيرات الكبرى إلى "دول" وسيطة فى نفس المناطق تشكل مصالح دائمة بدورها من استمرار القتال!

إذا كان الأمر كذلك فلا مانع أن يطور متمردو سيراليون عددهم فى عدة شهور من ٥٠٠ إلى ٢٠ ألفاً (حسب التقارير) وأن يتم شراء السلاح من أوكرانيا وبلغاريا لمد المتمردين بأدوات الاقتتال. كما أنه لا يصير من المدهش أن يجرى الحديث عن "لوردات الحروب" المحليين ومثلهم من المرتزقة الأجانب بل والوسطاء من المنظمات الدولية فى مجال الإغاثة مما يقدم صورة درامية لا قبل لأحد أن يتصور خباياها بسهولة.

رابعاً : عولمة الفساد : ليس أكثر من ظاهرة الفساد التصاقا بالواقع الاجتماعى الاقتصادى الداخلى، وما أيسر أن تضع منظمات الشفافية الدولية، عدداً من المجتمعات الأفريقية على رأس قائمة الفساد التى تؤدى للتصارع ثم الحروب الأهلية. ولا شك أن كثيراً من آليات الفساد أصبحت "مؤسسات فساد" حولت مؤسسات عسكرية كبيرة إلى مؤسسات اجتماعية تتسم أساساً بالفساد، كما حولت أحزاباً وقيادات لقطاع الدولة أو القطاع العام إلى كبار المفسدين، وكلها اعتبارات داخلية لا تنكر. ولكن يلفت النظر أن معظم ذلك قد ارتبط أيضاً بفترة انسحاب دور الدولة الوطنية وتطبيق سياسات الأسواق المفتوحة والحرة بما ربط مظاهر الفساد بهذه الحرية فى الحركة للخارج أكثر من كونها مجرد ظاهرة اجتماعية داخلية محدودة أو تتعلق بإحكام التنظيم الاقتصادى الوطنى.

ولنتساءل هنا، كيف أصبحت الودائع الفردية الأفريقية بالبنوك الأوربية تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار، ومن دولة واحدة أحياناً أكثر من ٥٠ ملياراً؟ وكيف صار بعض الأفراد يملكون بالخارج أكثر من عشرة مليارات، وليست كل أفريقيا بترولية أو منتجة للماس والذهب. إن منطق التجارة الحرة وحده هو الذى يسمح لشركة "دى بير" مثل البنوك السويسرية أو البريطانية وغيرها لتقول إنها ليست "شرطياً" يحد من "الإرادة الحرة" للمتعاملين (تصريحات ممثل شركة "دى بير" بلندن).

خامساً : سياسات العولة : لا شك أن أفريقيا مطالبة بصياغة مفاهيمها الخاصة حول ما هو "دولى" وما هو "عولمى" قبل أن تمضى طويلاً فى الطريق الصعب "للاندماج" كما يصفه بعض فلاسفة العولمة. إن تقارير كثيرة أصبحت تكشف طبيعة الصراع الأمريكى الأوربى على الأقل حول هذه المفاهيم بدءاً من محاولات التجاهل الكامل لاتفاقات لومى وأفريقيا والكاريبىACP، ومروراً بأى لقاء أفريقى مع مجموعات بلدان الجنوب فى أطر مثل مجموعة الـ ٧٧ أو مجموعة الـ ١٥ .. الخ. وصولاً إلى فرض شروط التجارة العالمية الحرة منفصلة عن قواعد التسعير للصادرات الأفريقية أو طبيعة الديون، وظروف الإقراض والسداد للمديونية..... الخ. الأخطر من ذلك فى تقديرى هو نظام القيم نفسه الذى يفرض بدوره من الخارج نوعاً من ثنائية التعامل بدلاً من أى جماعية، أو خاصاً بشرط حرية التجارة مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدنى... الخ، أو تجاهل شمول العولمة لقرطة التنظيم الدولى للأمم المتحدة.

وترتبط العولمة بهذا الشكل بتعظيم دور العامل الخارجى فى المشاكل الأفريقية دون أى اعتراف فعلى بذلك يؤدى للتفكير فى عملية تضبيط ومواجهة. ويتطلب هذا التضبيط مراجعة الأجندة الأوروبية الأمريكية نفسها بدءاً من سياسات استنزاف العقول والودائع، إلى سياسات الهجرة ومعاملة العمالة المهاجرة، إلى طبيعة الوثائق الاستراتيجية للاطلنطى المنفرد بالسلطة العالمية وأحاديثها عن التمدد جنوباً، والسيادة المحدودة، والأمن والاستقرار لتأمين الاندماج وليس لتقوية عود الدولة الوطنية وبرامجها المخططة مثلاً، أو لتقوية دور التنظيمات الإقليمية والوحدوية الأفريقية على المستوى الاقتصادى على الأقل.

خاتمة

إن دور العامل الخارجي البنيوى كما تحدثنا عنه، أى فى مساسه بالبنية الداخلية التى تتفاعل فيها عوامل الصراع والاقتتال، أصبح مرتبطاً أيضاً ببحث مسألة آليات حل الصراعات التى تبسط تحت اسم عمليات حفظ السلام، وهذه مصطلحات أصبحت موضع الصراع الدولى بدورها. وقد بدأت بحسن النية حول التدخل الوقائى الذى وصل إلى التدخل من أجل أهداف انسانية... الخ.

وأعتقد أن ذلك يجب أن يظل على الأجندة الأفريقية للسلام الاجتماعى الاقتصادى أولاً وفك الارتباط بين الجهد الجماعى الأفريقى اجتماعياً وسياسيا- لتحقيق سلام اجتماعى حقيقى يقوم على العدل الاجتماعى بدوره، وبين إتاحة المجتمع الأفريقى نهباً للتدخلات الخارجية بحجة حفظ السلام.



عودة الاستعمار أم تجديده ؟

تردد فى بعض وسائل الإعلام العربية جدل مجدد حول عودة الاستعمار القديم إلى مناطق نفوذه لحماية الاستقرار أو لإعادة الرخاء النسبى فى ظله، وربما أشار البعض بسخرية إلى مناطق أصبحت محسوبة على العرب مثل أهالى جزر أنجوان (جزء من جمهورية جزر القمر الإسلامية) الذين يعملون على فصل جزيرتهم عن دولة القمر ويتبنى بعضهم فيها الدعوة للعودة إلى منطقة النفوذ الفرنسى كما كان الحال حتى عام ١٩٧٥.

وفى أعقاب انهيار دولة الصومال (العربية أيضاً!) منذ أوائل التسعينات ومذابح رواندا فى منتصف العقد، انطلقت دعوات من الولايات المتحدة سواء من أعضاء الكونجرس أو كتاب معروفين مثل هوجلاند وعلى مزروعى (كينى من أصول عربية) يداعبون فيها فكرة عودة الإدارة الاستعمارية السابقة باسم الوصاية الدولية إلى مناطق نفوذها أو ما أسماه "مزروعى" بالاستعمار الذاتى من قبل قوى أفريقية إقليمية كبير ة تقوم نيابة عن المجتمع الدولى باقتسام دور الرجل الأبيض السابق فى المناطق المضطربة المجاورة فى شكل وصاية جديدة لوقف الاضطراب الذى يجرى فى هذه البلدان.

وقد تكون تصريحات هنا أو هنالك أو كتابات صحفية، هى رد فعل متوقع لحالة اضطراب مؤسفة فى مجتمع أفريقى أو آخر ، تدفع إلى تصور تحقيق استقرار من نوع ذلك الذى ارتبط بالتسلط الاستعمارى، لكن الملفت أن هذه الدعوات فى منتصف التسعينات أو الآن إنما ترتبط بفترات ضغط "عولمى" آخر من أجل التدخل فى "مناطق الاضطراب" كما ترتبط ببروز أدوار الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع دور حلف الأطلنطى ليتوحد مع المطامح الأمريكية للسيطرة هنا وهناك فى بقاع العالم من العراق للبلقان لمنطقة البحيرات الأفريقية الخ، وتجد أفكار "التدخلية" والسيادة المحدودة، من يفلسفها ويدور حولها من القائلين بتحديد سلطة الدولة أو تناقص قوتها مع النظام العالمى الجديد .. الخ.

يلفت النظر أن الثقافة السياسية العربية تقع فى عدد من التناقضات الخطيرة حينما لا تعالج مثل هذه المسائل بالدقة العلمية والفكرية الضرورية. وسوف يجد المتابع للكتابات العربية أن الذين يتسامحون مع التدخلية والسيادة المحدودة للدول الصغيرة أو المتوسطة، أو يقفون مع تعويم التنظيمات واللوائح الدولية من أجل سلاسة نظام العولمة، هؤلاء هم أنفسهم من أشد الداعين للدولة القطرية، الساخرين من فكرة انسياب الحدود والنظم التوحيدية فى المناطق العربية أو الأفريقية الراضين بضمانات حدود الدول حتى الهزيلة منها وفق قرارات الأمم المتحدة أو المنظمات التى أقرت التقسيمات الاستعمارية للحدود (قرارات منظمة الوحدة الأفريقية مثلا!)، وفى نفس الوقت تستمر السخرية من هشاشة الدولة فى عدد من الدول الأفريقية أو حتى العربية إلى حد المطالبة بعودتها للاستعمار القديم، وكأن الدول الأوربية قامت واستمرت سليمة متعافية (وهى نموذجهم الحالى بالطبع) ولم تمر بحرب السبعة أعوام بل والسبعين عاماً فى أوروبا طوال القرن الماضى. وكأن النظام الرأسمالى الليبرالى العظيم الذى يتباهون به، لم يؤد فى أقل من ثلاثة عقود من هذا القرن إلى حربين عالميتين راح ضحيتهما حوالى خمسين مليونا من البشر وتزعمتهما نظم الفاشية والنازية المعروفة.

وهذه النظم الجبارة هى التى أدى سلوكها الوحشى تجاه بعضها الآخر إلى إدراك الانسانية لضرورة "تنظيم دولى" وليس مركزية العولمة الراهنة، لتحتكم إليه النظم الصغيرة أو الكبيرة، وضَمِنَ هذا التنظيم قدراً كبيراً من الهدوء والاستقرار فى العالم حتى فى فترة الحرب الباردة بين "النظام الرأسمالى العالمى". والنظام الاشتراكى "العالمى" أيضاً. ولم يشهد العالم فترة ما سمى بالحرب الباردة كل هذا الاضطراب والقلاقل والحروب العرقية وتدمير الدول على النحو الذى وقع بعد انفراد "النظام الرأسمالى العالمى" بالسلطة فى العالم! لقد كان تعدد الأقطاب فى العالم وقوة بعض التنظيمات الإقليمية والنوعية نسبياً باسم عدم الانحياز أو الوحدة القومية مما أحدث بعض الاستقرار، وليس نموذج "الاستعمار" والحكم الاستعمارى هو الذى أحدثه. ففى ظل الاستعمار عرفت نظم الانتداب والوصاية، والمحميات، ولم يؤد ذلك لتقدم البلدان الخاضعة لهذه النظم، ففى ظلها جرى نقل حوالى خمسين مليونا من الرقيق إلى "العالم الجديد" مات نصفهم فى المحيط الأطلسى، ونزحت الثروات من آسيا وأفريقيا وأمريكا

اللاتينية وبالطبع من العالم العربى نفسه، وانتعش النظام العنصرى البشع فى جنوب أفريقيا، وقام الكيان الاستيطانى العنصرى في فلسطين.

وفى عصر التحرر الوطنى وليس الاستعمار بزغت تجارب كبرى على الساحة الدولية كالهند مثلا، ولعل أحدثها نموذج الديمقراطية فى جنوب أفريقيا التى عانت كثيراً لعدة قرون من قهر نظام الأبارتيد.. ولست فى حاجة لسرد حقائق التقدم الإنسانى فى عصر التحرر الوطنى الذى لم يستمر كثيراً. لكن التدخل الاستعمارى رغم التطورات العالمية المتلاحقة لم يتوقف، ولذا نقول إن الثقافة السياسية العربية والأفريقية جديرة أن تنتبه لذلك جيداً، فقد تكون المطالبة " بعودة الاستعمار" ساذجة بطبعها ويسهل الرد عليها، لكنها بذلك تمرر السياسات الحقيقية "لتجديد الاستعمار"، وهى السياسات التى تسمى بعضها الكتابات الفرنسية " السياسات الإمبريالية" مع تركيزها على الإمبريالية الثقافية بالطبع نتيجة مخاوف فرنسا على نفوذها الفرنكفونى الذى تجسده الثقافة الفرنسية، ويقلقها الزحف الهائل للإنجليزية- الأمريكية على فضاءاتها المفضلة فى الثقافة خاصة إزاء عجزها التكنولوجى الملحوظ الذى لا يمكن أن ينافس العولمة التكنولوجية الأمريكية. هذا التجديد للاستعمار والإمبريالية (ما دمنا سنحتمى بقوة الصك الفرنسى!)، تتعدد من خلاله أشكال الوصاية بل والانتداب. فالولايات المتحدة منتدبة وحدها لفرض المقاطعة على الشعوب مثل كوبا والعراق وليبيا والسودان، رغم صرخات حلفائها مؤخرا ضد كل هذه الأشكال من المقاطعة، وهى منتدبة وحدها لقيادة حلف الأطلنطى وإعادة صياغة سياساته ليضرب بقوة في العراق والبلقان دون حسيب أو رقيب، وليسقط من القنابل فى هذه البلدان بما لم تسقطه فى حرب فيتنام ولا يقاس بالاسقاطات الهزيلة أثناء الحرب العالمية! أما نظام الوصاية الذى يشار إليه، فقائم بأشكال مختلفة باسم حقوق الإنسان ذات الوجهين، باسم الديمقراطية، وباسم الأقليات، وأخيراً فى تقرير شامل صدر حديثا عن الإدارة الأمريكية التى قررت فيه حماية الأديان أيضاً (بالمناسبة فإن تقرير "الخارجية الأمريكية" يسمى "التقرير الدولى عن الحرية الدينية"!) هذا فى الوقت الذى يعتبر فيه فلاسفة الخارجية الأمريكية أمثال هنتنجتون وفوكو ياما، أن صراع الحضارة الأمريكية العالمية القادم هو مع الأديان بالذات مثل الإسلام والكونفوشيوسية والتدخل فى الصراعات العرقية والدينية على وجه التحديد!

لن نشير هنا إلى صور الاستعمار المادى الأخرى الواردة قهراً ضمن برامج "التكيف الهيكلى" و "الإصلاح" و" التحرر" الاقتصادى، ذلك أن أسماء هذه البرامج، موحية "ضمنا" بالخير العميم الذى يمكن أن يتحقق، مثلما حقق الاستعمار سابقاً من خير وسعادة للبشرية!

أيها السادة، لا تنسوا أن إسرائيل هى "استعمار استيطانى" من قبل أقلية دينية وعرقية وحتى قومية عند البعض، لكنها فى قاموس آخر، هى الأكثر تقدما واستنارة وديمقراطية! بل أن حركة الاستيطان الصهيونى، كان اسمها-ومازال-حركة انعتاق وتحرر من الاستعمار الانجليزى فى فلسطين ! لذا وجب التنويه.. والقراءة الصحيحة للوقائع.



عــولمــة الفســـاد

- هل يتفق "ثابو مبيكى" والملياردير "جورج سورس" على تفسير عالمية الفساد؟
- هل تغلق مؤسسات المال الأمريكية من "شطارة" المنافسين" فى مجال الرشوة والإفساد؟
- "أفسد العباد" فى نيجيريا وأندونيسيا، و"أنظفهم" فى سنغافورة والدانمارك .. وجنوب أفريقيا "حالة خاصة"
- ماذا يقول الإنجيل المسيحى والإنجيل الرأسمالى؟

هل الفساد "حالة أخلاقية" أم "ظاهرة اجتماعية اقتصادية"؟ وهل هو "صناعة محلية" أم "نتاج السوق العالمية"؟ هذه هى الأسئلة التى يبدو أن الرئيس "ثابو مبيكى" قد انشغل بها وهو يفتتح المؤتمر الدولى ضد الفساد فى "ديربان" شرقى جنوب أفريقيا من ١٠-١٥ أكتوبر ١٩٩٩. بحضور أكثر من ١٥٠٠ عضو من حوالى ١٣٥ دولة. وهى نفسها الأسئلة التى شغلته قبل أن يتولى رئاسة البلاد حين افتتح مؤتمراً خاصاً بجنوب أفريقيا حول مواجهة الفساد فى أبريل الماضى. لكن يبدو أن قراءاته فيما بين المؤتمرين جعلته ينتقل من التفسير الأخلاقى المحلى للظاهرة إلى التفسير العالمى لها، خاصة بعد اطلاعه على المقال الشهير "لجورج سورس" عن "التهديد الرأسمالى" الصادر عام ١٩٩٧.

ففى المؤتمر المحلى بكيب تاون، وقف "مبيكى" ينقل نصوصاً إنجيلية عن "الأخلاق المادية" و "الأخلاق الروحية"، تلك التى يمارسها الإنسان حين تجتمع له كل وسائل الرفاهية المادية لكنه لا يمارس حياة روحية صحيحة تجاه مجتمعه، فيعرضه ذلك للدمار والفساد. وهو طبعاً يتحدث عن أشكال "الفساد" المختلفة من الرشوة و المحسوبية والاغتصاب وأشكال الخروج على القانون. الخ ثم ينقل عن "مانديلا" حديثه عن "إعادة البناء الروحى" للمجتمع أى إعادة بناء نظام القيم والاحتكام إلى نظام قانونى قوى.

فى أكتوبر ١٩٩٩ "وأمام المؤتمر الدولى" ضد الفساد، والذى حضره رؤساء دول ورئيس البنك الدولى ومع مراجعته للتقارير عن الفساد على المستوى العالمى، فلا شك أدهشته الكثير من الحقائق ومواقعها فى أنحاء مختلفة من العالم. فهناك منظمة دولية كبيرة باسم "الشفافية الدولية" T.I تتخذ برلين مقراً لها وتصدر تقارير دورية نتيجة تحقيقات ٤٠ فرعاً لها فى العالم، أشهرها ما صدر مؤخراً، ليجعل سنغافورة الآسيوية والدانيمارك الأوربية فى وضع "الدول الأنظف" على المستوى العالمى، ويجعل نيجيريا الأفريقية وأندونيسيا الآسيوية أصحاب "أقذر الأيادى" الفاسدة، بل وتتدرج جنوب أفريقيا فى قاع القائمة كما تتدرج دول عربية ثلاث على الأقل فى هذا القاع ولا يمنع ذلك من كون اليابان فى الدرجة الثانية والعشرين بل وأمريكا نفسها تحتل الموقع السادس عشر مما جعل الأمر كله فى حاجة إلى تفسير عولمى جديد.

حينئذ يعود مبيكى إلى استدعاء نصوص من نوع آخر، ويشترك "مانديلا" مرة أخرى فى استدعاء هذه النصوص الجديد ة، وفى هذه المرة ينقل عن "إنجيل" آخر هو إنجيل الرأسمالية المتوحشة ممثلة فى كتاب "جورج سورس" الملياردير العالمى والمسمى "التهديد الرأسمالى" وإن ربطه بتفسيره الأخلاقى السابق فلكى يقول إنه حدث فى هذه الظاهرة الاجتماعية للفساد انقطاع بين حاجات الإنسان الأخلاقية وحاجاته المادية. ونلخص عنه هنا بعض ما استقاه عن جورج سورس.

فقد كان الإنسان قبل شيوع آلية السوق تحكمه مجموعة من المبادىء الأخلاقية، لكنه مع انتشار مبادىء السوق أصبح من الصعب استمرار المبادىء الأخلاقية. لقد أصبح الإنسان يعتمد على المال كمعيار للتقييم، فالأغلى هو الأقيم، والغنى هو موضع التقدير والاعجاب، "والبزنيس" يتقدم المهنة أو الحرفة و"عبادة النجاح" حلت محل المبادىء وفقد المجتمع هدفه. وفى ظل مبدأ البقاء للأصلح ساد مبدأ المنافسة على مبدأ التعاون، وقد هددت هذه المبادىء المجتمع الدولى والاقتصاد العالمى بتهديدها للتوازن فى هذا العالم، ويصبح التساؤل حول إمكان وجود "المجتمع المتحضر" "الآن؟"

ضجيج مقاومة الفساد

لماذا تنتشر الآن ضجة مواجهة الفساد أكثر من أى وقت مضى؟ إننا نعرف أن الحديث عنه لم ينقطع منذ بدأت "سياسات الانفتاح" وبرامج "التكيف الهيكلى" كسياسات للمؤسسات المالية الدولية، والدليل على ذلك قيام "منظمة الشفافية" الدولية هذه فى ألمانيا منذ ١٩٨١ وانعقاد المؤتمر الدولى ضد الفساد كل سنتين آخرها التاسع الذى انعقد مؤخراً فى جنوب أفريقيا. ولعل أشهر حالات الفساد رواجاً فى الإعلام الدولى ما كان من اكتشاف المؤسسات الإعلامية الأمريكية واليابانية حول فضيحة لوكهيد التى راح ضحيتها عدد من وزراء اليابان منذ بضع سنين، وما دار حول أكثر من خمسة مليارات من الدولارات فى إطارها. وبالمثل كانت واقعة الوزير النيجيرى "داكو" الذى حول لاسمه فى بنوك لندن أكثر من أربعة مليارات من عائدات البترول النيجيرى ولم تكتشف إلا صدفة بعد خروجه من الوزارة. وحين حاولت إحدى الحكومات العسكرية جلبه إلى نيجيريا لاستعادة الأموال، ووضعته بالفعل فى "صندوق بضاعة" بعد تخديره، قام "الموساد" بكشف الواقعة للإنجليز الذين اكتشفوا "الصندوق" صدفة فى ميناء لندن قبل رحيله !

وصارت الفضيحة للتسلية بأكثر منها تحقيقاً فى درجة الفساد التى أدت لذلك فى الإدارة النيجيرية أو نسبة العوائد التى تحصلها بنوك انجلترا لتتستر على الفساد، كما تتستر الآن على زعماء الإرهاب المستقرين بلندن من أجل ملياراتهم أيضاً.

وفى إطار الأوضاع السابقة مع بدايات الانفتاح، ذهب بعض الباحثين إلى القول إن مظاهر الفساد من رشوة وتحلل إدارى وتنوع أشكال الجريمة مثل الاختطاف وطلب الفدية .. الخ إنما هى جزء من ضعف هيمنة الدولة وغليان المطامع الفردية عند قطاع الموظفين العاملين فى الدولة والراغبين فى الانتقال لعالم "الإثراء الفردى" مما يجعل "مؤسسة الفساد" -كما سماها البعض- إحدى أدوات فك الاشتباكات الإدارية، وتعويضات مفهومة للبيروقراطية، ووضع مبدأ "مشىٍّ حالك" مكان مبادىء القوانين التى تحكم دولة منضبطة!

فى هذا الإطار يعتبر التفسير داخلياً أو محلياً أو أخلاقياً، ويمكن توقع حدوده الضيقة. ولكن التوسع الرأسمالى العالمى، وتحول الرأسمالية نفسها إلى رأسمالية مالية على نطاق

واسع، جعل سيولة الأموال بين يدى أعداد محدودة من المليارديرات من نوع "سورس" وأمثاله، جعل المسألة أكثر خطورة، فتنوعت جرائم الفساد وتنوع أصحاب المصالح فيها: فهناك جرائم مافيا المضاربات كما في روسيا وهناك عمليات "غسيل الأموال" تعرف مديرين لها بين رؤساء دول في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وهناك تجارة متحركة للمخدرات يمتد طريقها من افغانستان ماراً بوسط آسيا لتركيا لأوربا، وهناك شركات كبرى لصناعة السيارات وغيرها تتوحد "لسوء الأحوال الاقتصادية" لهذه الاحتكارات فتبحث في نفس الوقت عن أسواق لابد أن تتأكد عن طريق الرشوة لكبار المسئولين بل والماليين المحليين في هذه الدولة أو تلك، وهناك تجارة السلاح التى تحتل موقعاً كبيراً فى السوق العالمية وتحتاج لتوقيعات الجنرالات ووزراء الحرب ورؤسائهم .. الخ عندئذ أصبح للبنك الدولى وظيفة جديدة، بعد تبشيره المستمر بانهيار دور الدولة البنائى والضابط، عاد يتحدث عن دور خاص للدولة فى محاربة الفساد، وصدرت تقاريره مؤخراً عن تأثير مظاهر الفساد على التنمية. وحضر مديره العام والرجل الخطير الآن عالمياً وهو "جيمس ولفنسون" إلى ديربان كأحد نجوم المؤتمر الدولى الأخير حول الفساد وليتحدث بصلف عن "شرط" التطهر من الفساد، كما شرط "اللبرلة" والخصخصة للحصول على "مساعدات" البنك الدولى.

يقال هنا إن المؤسسات الأمريكية العالمية -ويمثلها هنا البنك الدولى بالتأكيد- تضغط فى موضوع مواجهة الفساد منذ أحست بتفوق منافسة المؤسسات اليابانية والكورية والأوربية لها فى مجال "رشوة" المسئولين فى دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لتمرير الصفقات الكبرى!

إذن فقد أصبحت الظاهرة عالمية، لارتباطها بالسوق العالمى، ومنافسات الاحتكارات الكبرى داخله، وهى تتبع نفس الصراع السائد فكريا بين عالم القطب الواحد أو تعدد الأقطاب فيه، خاصة مع حلول تدوير رأس المال والمعلومات بديلاً لتدوير الإنتاج الصناعى أو الزراعى كمصدر لقوة النظام الرأسمالى العالمى عموماً. ولعل ذلك هو الذى لا يجعل قضايا "الفساد" الكبرى كالرشوة مثلا بين شركات يابانية وأمريكية ذات تأثير تدميرى فى مجتمعاتها مثل الحال مع المجتمعات "المتخلفة" مالياً وصناعياً والتى تكفى فيها بضع عمليات لغسيل الأموال لتحرير "الدولة" من مسئوليتها فى التنمية أو تعرض "الدول النامية" لانهيارات مفاجئة بمجرد انتقال مراكز تهريب المخدرات أو وقف عمليات "الغسيل" فيها.

لابد أن نلاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم تقوم الآن على التبادل التجارى وترويج سياسة "الانفتاح التجارى"؛ هكذا عمد كلنتون عند زيارته لأفريقيا بإعلان "التبادل التجارى" بديلا للمعونات، وعبرت أولبرايت مؤخراً عن ذلك أثناء جولتها الأفريقية، وتمهد مبادىء اتفاقيات "الجات" الأخيرة أو المنظمة العالمية للتجارة لسيادة "علاقات التجارة" بديلا لكل الصيغ السابقة عن التكيف الهيكلى، وتنظيم الديون والقروض .. الخ، بل وأنهم يتنازلون الآن عن "القروض" بما يبدو إطاراً لحسن النية، بينما هو فى الواقع فى إطار تنمية "التجارة الدولية". وقد نشهد عمليا رفع الحصار عن الدول المحاصرة فى سبيل الصفقات التجارية الكبرى هنا وهناك، هذا هو الإطار العام لارتفاع نغمة مقاومة الفساد وإن كان الواقع يبشر باتساع دائرة الفساد فى الفترة المقبلة!

ولعل احتمال شدة التنافس المتوقعة هو الذى أوحى لجورج سورس بالضيق من "التهديد الرأسمالى"، وهو فى الواقع ضيقه من المنافسات المالية الكبرى الذى يقعد على دستها وقد شبع من وفرة المليارات، ولعله الآن يفكر فى أساليب أخرى للإثراء والفساد معاً.

يمكن أن نلاحظ أيضاً فى هذا الصدد توصيات المؤتمر عن ضرورة تجريم الدول الأوربية وتنظيماتها للمفسدين الأجانب وتحويل أموالهم إلى دولهم للحد من شهوة الفساد فى هذه البلاد.

الظرف الخاص

لا يخفى الرئيس "مبيكى" فى خطابه دهشته من لغة "جورج سورس" الأخلاقية لأننا فى تقديره لن نستطيع الآن وقف "حركة المال" ولا "منطق السوق" (مع أن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قائم على أيديولوجيا بناء الاشتراكية فى جنوب أفريقيا!) ولكنه يلمح إلى دهشته أيضاً من تفسير أخلاقى آخر لكتاب يتحدثون عن الحاجة للأسرة والتضامن العائلى لتحقيق رفاهية حقيقية حيث يعانى ٣٠٪ داخل المجتمعات الأوربية نفسها من الفقر وافتقاد المدرسة، والبطالة، بينما يساعد الفساد نسبة كبيرة على الحياة فى الرفه فى الوقت الذى تعانى شعوب الجنوب كافة من اشتداد حدة الفقر المطلق.

يرى مبيكى أن مجتمع جنوب أفريقيا الذى يوضع أيضاً فى قاع القائمة النظيفة من الفساد، حيث تنتشر الرشوة والجريمة والاختطاف والاغتصاب والمخدرات .. الخ. يرى أن لها ظرفها الجدير بالمعالجة. فجنوب أفريقيا عاشت لفترة طويلة فى ظل نظام سياسى واجتماعى لا يتمتع بالشرعية الأخلاقية أو السياسية، وأن أغلبية سكانه قد نظرت إليه كذلك بالفعل، بل وأن معظم المستفيدين من وضعه ذاك قد فهموا هذا البعد اللا أخلاقى فى المجتمع الذى يسيطرون عليه، ومن هنا فَقَدَ النظام القانونى ونظام الحكم ما يمكن أن يسنده من معايير شرعية أو يبرره بالقيم الأخلاقية. ومن هنا أيضاً شاعت المعايير الفردية، وساعد منطق السوق واقتصادياته على تجاهل الناس للقيم الريفية التقليدية والنظام القانونى والخلقى. ومن هنا يتعاظم دوره كدولة فى تصفية النظام غير الشرعى للابارتهيد ليحل محله نظام ديمقراطى جامع له شرعيته السياسية ومبرره الأخلاقى.

من هذا التوصيف للحالة الأفريقية نستطيع القول أن المجتمعات الأفريقية والعربية فى حاجة لمراجعة موقفها من سحب دور الدولة بهذا التسارع الذى سيفتحها للتجارة العالمية ومن ثم مظاهر الفساد والتدمير المرتبطة بها. أى أن دور الدولة هنا يجب أن يؤخذ بمفهوم "الدولة الوطنية" صاحبة الخطة المتكاملة للتنمية، وصاحبة تأسيس حداثتها الخاصة وليست مجرد الدولة الاستبدادية المهيمنة التى قد تكون بسهولة أداة العولمة المالية أو التجارية السائدة، وفى قائمة أعلى دول الفساد للأسف دول عربية تتحدث عن دور الدولة بهذا المعنى للهيمنة، كما أن بها دولا تتحدث عن الليبرالية المطلقة الآن، هذا الاقتران بين "دولة" مسيطرة بالفساد، ودولة فاسدة باللبرلة جدير أن يكون موضع تفكير القوى الديمقراطية الوطنية، وألا تكتفى بالجرى لإنشاء فروع جديدة لمراقبة الفساد قدر التفكير بإحياء التنظيمات الشعبية الديمقراطية القادرة بنفسها على مواجهة الفساد لا مجرد مراقبته.

■ ● ■ ● ■

الاسترقاق الجماعي .. الأمريكي

يظن البعض أن العنف الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى دول العالم الثالث أو بلدان الجنوب وعلى الأخص منها فى الدول العربية، إنما هو مجرد "صلف القوة" الاقتصادية أو حتى السياسية، ذات الأصول القريبة، ومن ثم فقد تكون المنافسات على المستوى الدولى، أو بعض أشكال التحدى الخطابية لها هنا وهناك، مما يبشر بكسر شوكة العنفوان الأمريكى وعودة ساحة العالم إلى الهدوء! قد يكون ذلك وراء ما يسود بعض اتجاهات الفكر العربى من رغبة متكررة فى مهادنة "الموجة" حتى تمضى أو محاولات تحييد هذه القوة بعرض اغراءات الاستثمار أو شراء السلاح أو تطبيق برامج "التكيف" والإصلاح الهيكلى التى تتفق والسياسات الأمريكية وذلك بهدف وقف هذا العنف المدمر.

ويبدو لى أن "المسألة الأمريكية" اكبر من هذه "التهيؤات"، وأن تجارب عالمنا فى بلدان الجنوب مع "العنف الأمريكى" تحتاج إلى تأمل أعمق، وسياسات أبعد. إن منشأ "المسألة" الأمريكية وتطورها هو الجدير بالتأمل، خاصة وأنه يرتبط بكثير من التحولات الإنسانية الكبرى حضارياً وعلمياً ... إن قيام المجتمع الأمريكى على أساس انتشار وسيطرة بضعة آلاف من الأوربيين على عدة ملايين من البشر فى قارة شاسعة مثل القارة الأمريكية ممن يسمون الآن "بالهنود الحمر"، وفى أحسن الأحوال السكان الأصليين aborigine التى تعنى فى القاموس أيضاً "النباتات أو الحيوانات الأصلية" فذلك هو الذى صاغ فى العقل الأمريكى منطق "القوة" ونفى الآخر منذ البداية، لأنه لم يتصل منذ ذلك الحين بفكرة التعايش وإنما بمبدأ الاجتياح أو الإبادة وجعل الاستعمار- لأرض الأمريكتين- لا يعنى "الإعمار" كما يوحى الأصل اللغوى وإنما يعنى العنف المدمر". لقد احتاج ذلك لهيمنة فكرة أخرى عن "الأرض الخالية من البشر" No man’s land، أى الامتداد فى أرض "الغير" الذى لا يعترف بإنسانيته أصلاً، وهى تلك الفكرة التى حملها الأوربيون أنفسهم- على النمط الأمريكى- إلى جنوب بل وأنحاء مختلفة من أفريقيا ثم حملها الصهيونيون عنهم إلى فلسطين.

وليس عنف "الاجتياح" هو وحده الظاهر فى تاريخ "المسألة الأمريكية"، ولكن الاسترقاق الجماعى للشعوب الأخرى يعد فى تاريخها عنصراً قديماً بدوره، إن تحويل الآخر إلى "أشياء" يمكن امتلاكها أو تسخيرها هو أصل الاسترقاق، فردياً أو جماعياً؛ وحيث قرر "الوافدون" إلى القارة الأمريكية أنهم جاءوا إلى أرض بلا "شعب" وامتلكوا ثرواتها جميعاً (أشياءها) وحدهم فقد وجدوا بعض هذه الأشياء (البشر) غير صالحة للاستعمال المفيد، ومن هنا قرروا اللجوء لأراضى أخرى، يستحضرون منها من هم أفيد من الهنود الحمر، فنقلوا أكثر من خمسين مليوناً من أبناء غرب وجنوب أفريقيا، مات أكثر من نصفهم فى عرض المحيطات- إلى مناطق الزراعة الرخيصة والتعدين، أى لاستخراج الثروة المادية مقابل إفناء ثروة بشرية، وهى الموازنة التى ما زالت قائمة فى السياسات الأمريكية حتى الآن.

لم تكتف "التجربة الأمريكية" إذن بنفى الملايين من "السكان الأصليين"- نفياً معنوياً- عن هويتهم وتطورهم الخاص، بل نفى أعداد منهم نفيا ماديا إلى مناطق المكسيك وأمريكا الوسطى على إثر إجتياح الأوربيين لأفريقيا لاستحضار بدائلهم فيما سمى بعصر تجارة الرقيق الأطلنطية. وكانت الولايات المتحدة هى التى تتبع سياسة بريطانيا التوسعية خاصة فى المحيطات والمناطق الاستراتيجية المطلة عليها، ومنذ مطلع القرن دعم الأمريكيون تمويل نقل قوات حربية ضمت حوالى ثلاثمائة ألف عسكرى لتأديب تمردات مجموعة بشرية محدودة تسمى "البوير" من مستوطنى جنوب أفريقيا الهولنديين والفرنسيين بهدف فرض النفوذ والهيمنة لرأسمالية الانجلوسكسون النامية، وتأكيد سيطرتهم على الثروات المعدنية الهائلة فى الجنوب الأفريقى". وقد ظل الحلف الأمريكى البريطانى هو الراعى لسياسات الأبارتيد العنصرية تحديداً كأحد أنماط الاسترقاق الجماعى ثم القائد فى الحرب العالمية الأولى ثم بعد ذلك الراعى الرئيسى للصهيونية العنصرية، ومشروعها فى فلسطين.

ليس مصادفة أن شعارات مثل "ملء الفراغ" وقوات الانتشار و "الاحتواء" هى دائماً التعبير الجيوبولوتيكى للسياسات الأمريكية الرئيسية فى مناطق العالم الكبرى أو الغنية بالمصالح إن شئنا دقة التعبير. وهى تعبيرات لا تعنى إلا أن "العالم أمامنا فضاء مباح"، وأن أهله أشياء يمكن امتلاكها وتحريكها وتفريغها من هويتها، وإن سلب الثروة وحده لا يكفى

لتحقيق هذه الهيمنة وإنما لابد من استلاب الذات وسلب السلطة الاجتماعية والسياسية وكسر الإرادة الجماعية، وعندئذ يتحقق بالفعل الاسترقاق الجماعى لشعب من الشعوب أو أهل منطقة من المناطق. هذا المعنى هو الذى حققه باحث أفريقى لاتينى عظيم مثل "والتر رودني"، حين درس تاريخ الاسترقاق الجماعى فى غربى أفريقيا كتاريخ لتفريغ الممالك الأفريقية القائمة من قواها المادية والمعنوية، خلال تجارة الرقيق الأطلنطية وأن هذه الشعوب المفرغة من روحها وإمكانياتها هى التى اجتاحها عقب ذلك مباشرة بالقوة الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتحت مظلة تحريم تجارة الرقيق تحديدا! أى لتصبح العملية الاستعمارية، هى بديل أو ملء الفراغ الذى تركته عملية الاسترقاق، وفى الحالتين تم تجاوز أية مقاومة لهذه "الاستبدالات".

وكلنا يعرف سياسة "ملء الفراغ الأمريكية" فى الشرق الأوسط عقب معركة قناة السويس، وما ارتبطت به سياسات الهيمنة العسكرية والاقتصادية والثقافية مما تكفينا إياه عشرات الكتابات العربية. وأغرب ما فى الأمر أنها كانت سياسات قائمة على نفس مبدأ تجاهل طبيعة الوجود العربى وتطلعاته التى تحكم استجاباته لهذا الموقف "الأجنبي". أو ذاك، بما يمكن معه تفسير توقعاتها لنجاح سياساتها العدوانية الفجة مؤخراً. أنه نفس منطلق "الاسترقاق" والتعامل مع البشر كأشياء قابلة للاستحواذ فقط مثل الاستحواذ على ملايين العبيد.

لقد أدهشني ان وجدت مؤخراً فى مكتبتى ترجمة لكتاب السفير الأمريكى "وليم ليدرر". w.lederer بعنوان "أمة من غنم" A nation of sheep كتبه عام ١٩٦٠ وكان سفيراً فى بلدان شرقى آسيا، ويرقب- بل يعرف- أسس الاحتواء الأمريكي لهذه المنطقة ومنافسة احتواء فرنسا السابق لها، وليس ذلك ما يزعجه فى عرض تجاربه الدبلوماسية فى هذه البلدان. قدر انزعاجه من "جهل الأمة الأمريكية" بحقائق ما يجرى حولها فى العالم وخاصة فى هذه المنطقة. وهنا يروى وقائع مثيرة عن "اجتياح بلاده للروس" عام ١٩٥٩ مثلا نتيجة معلومات مُجهلَة عن تدخل شيوعى لم يستطع هو تحديد مصدرها فى صحافة ومصادر دولته- ومن ثم لم يستطع المواطن الذى أيد الغزو بقوة أن يفهم أساس هذه العملية الخاسرة فى رأيه...الخ حيث عوملت الأمة الأمريكية هنا- بتجهيلها- معاملة الأغنام- وأظنه يعنى روح القطيع "التى

يشار إليها عادة فى الدراسات النفسية الاجتماعية. وأظن أن سعادة السفير يظل هنا أسير هوس الاعلامية المبكر الذى لم يصل من خلاله لتفسير موقف المجتمع الأمريكى ومدى اهتمامه بعلاقته بالآخر قدر اهتمامه بنفسه، كما لم يدرك أن روح الاسترقاق الجماعى هى التى حركها الإعلام الأمريكى لتأييد غزو لاوس أو تدمير أى شعب من الشعوب "المنفية" من العقل الأمريكى.

لم ادهش بعد ذلك وأنا أواصل متابعة "الحالة الأمريكية" أن أقرأ عن سياسة "الانخراط الإيجابى" للرئيس ريجان فى الجنوب الإفريقى أوائل الثمانينات عندما حاول احتواء هذه المنطقة الحيوية أيضاً على الطريقة الأمريكية فى مواجهة الكفاح المسلح الدائر هناك. كما لم ادهش بعد بضع سنوات أن أقرأ عن سياسة "الاحتواء المزدوج" التى صاغها خبراء السياسة الأمريكية لمنطقة تضم أهم مصدر للثروة فى العالم الآن ممتدة بين إيران والعراق وبلدان الخليج عموماً وهى السياسات التى ما زالت تدفع "المغامرات الأمريكية" نحو العالم الآسيوى تارة والعربى تارة أخرى، كما أن سياساتها فى "الانخراط السلبى"– واقعياً– غير خافية فى أفريقيا وسطاً وجنوباً.

والملفت أن "الصلف الامريكى" الذى يدفع مغامراته والمغامرين المندمجين معه مثل إسرائيل؛ لا يقتصر على تجاهل الآخر، فى تكوينه وتطلعاته فقط، بل يتجاهل تصوراته الذاتية نفسها؛ ذلك أن آلية خلق الوهم عن الذات،– ومع تغييب الآخر، لا تتيح فرصة لوعى حقيقى بالذات ومشاكلها، وهنا تتكشف مبالغتنا فى قراءة بل وتصديق أحد المعبرين عن النخبة الأمريكية المتصاعدة مثل "فوكوياما" فى تمجيده لتاريخ أمريكا ومستقبلها "وحدها" فهو كتب "للذات الأمريكية" بعد حرب الخليج وليس ليسلم به "الآخرون" الذين تتجاهلهم أو تتجاوزهم هذه "الذات المتفاقمة". أقول بالغنا لأننا نتجاهل – مع آلة الوهم الأمريكية– قراءة مصادر أخرى من قلب قلعتهم أيضا ولكنها أكثر وعياً بالتاريخ الأمريكى "ومستقبله" ولنأخذ مثال "بول كينيدى" سواء فى كتابه عن "صعود وهبوط القوى العظمى" أو "الاستعداد للقرن الحادى والعشرين"، وفيهما يبشر بتحول كبير فى التركيبة الاجتماعية الأمريكية– باتجاهها نحو "البنى والأسود" إشارة إلى نفوذ خليط اللاتينيين والأفارقة والآسيويين فى السياسات المستقبلية

سواء "بتواضع" أكثر أو باتجاهات افضل نحو الشعوب الأخرى. ثم يدرس كينيدى أثر سياسات الإنفاق العسكرى التى تنفق على الصلف الأمريكى مستقبلاً، ومنهكة السياسات الاجتماعية والصحة والتعليم تحديدا، كعنصرى تخلف أكيد للمجتمع الأمريكى وضربه لطموحاته.

لا اعتقد أننا من مواقعنا العربية المتهالكة قادرين على تصور صحيح لتراجع "القوة الأمريكية" شكلاً أو مضموناً، أى فى سياساتها وعلاقاتها الدولية، فالمنطقة العربية تغذى باضطراد صناعة السلاح الأمريكية والأوربية عموماً وبأكبر نصيب من تجارتها. والمجتمعات العربية من أكبر مستهلكى البضائع الأمريكية والأوربية، ومن المستهلكين أيضاً لموادهم الإعلامية. ونحن الذين نبدو فى وضع الأكثر احتياجا لحمايتهم، بل وفلسفاتهم "الحمائية" عموماً اقتصادية وسياسية ودفاعية على السواء.. هذه الحالة قد تكون أمريكا قد فرضتها على اليابانيين والألمان بل والأتراك لبعض الوقت، حين حرمت عليهم التسلح وبناء الجيوش والبحث فى النوويات، وفرضت التعويضات، وأقامت على أراضيهم القواعد العسكرية وأدخلتهم الاحلاف...الخ .. كل ذلك فرض طوال نصف قرن تقريباً. ومع ذلك يبرأ منه اليابانيون والألمان حالياً بشكل يلعب فيه العنصر الذاتى القدر الأكبر أولا وأخيراً.. بما لا يدعو لاعتبارها المثل الدائم- أو الإيجابى كما نقرأ لبعض مثقفينا - للاستسلام بل هى المثل الإيجابى للنهوض الذاتى.

إن الحالة العربية لا تشبه فى تقديرى حتى الآن أمام المسألة الأمريكية- إلا حالة "الاسترقاق الجماعى" الذى مارسته أمريكا وأوربا فى مناطق واسعة من أفريقيا طوال أكثر من قرن، فاستلبت ثرواتهم وقواهم البشرية وفرغت ممالكهم من قواها السياسية وقبل ذلك وبعده هوياتهم.. لكن ذلك كان لبعض الوقت .. فما لبثت أفريقيا بشتى ألوان الكفاح السلمى والعسكرى، الجماعى والقطرى أن استردت بعض كيانها، حتى قدمت مانديلا، على شبكة "سى.ان.إن" وهو يعطى الدرس "لكلنتون" عن احترام الشعوب لذاتها ... وإن طال الأمد.

■ ● ■ ● ■

التناقضات الأفريقية .. الأمريكية !

لايكاد المرء يضع يده على حقيقة ثابتة في السنوات الاخيرة بالنسبة للسياسات الافريقية ... ومقابلها الأمريكي، أو بالأحرى، الفعل الأمريكي تجاهها. فالتحركات الافريقية في أكثر من منطقة تتجه للتجمع وتنسيق الاقتصاديات والسياسات، أو هكذا يبدو خطابها السياسي على الأقل، مثلما رأينا تنظيمات «الإيكواس» بغرب افريقيا أو كوميسا في شرقي وجنوب افريقيا خلال العامين الأخيرين. وثمة اعتبار للحد الأدنى من المصالح في كل هذه اللقاءات التي تشبه لقاءات تجمعية إقليمية مماثلة على المستوى العربي والآسيوي. وتتحدث معظم هذه التجمعات - حديث الاقتصاد بالأساس وليس حديث السياسة المحلية أو الإقليمية القومية.. الخ. لذا يبرز موضوع الاتفاقيات الجمركية وحرية التجارة وانتقال رءوس الأموال والبضائع ... الخ، نسمع ذلك في تجمع غرب أفريقيا مثلما نسمعه في شرق القارة وفي الخليج ومن مجموعة الثمانية الإسلامية.. الخ.

والذين يثقون في التوجهات الرأسمالية العالمية وقوانين السوق، يشفع لهم أحيانًا الاطمئنان إلى أن هذين المنطلقين كفيلان بتحقيق قدر من الوحدة هنا وهناك على الاقل على المستوى الاقتصادي الذي يمهد بطبعه لأية وحدويات قادمة!... أما أصحاب نظريات العولمة فيرون في هذه اللقاءات الاقتصادية إمكانيات التقاء في التنظيم العالمي لرأس المال والتجارة وما ينتج عن ذلك من مصالح مباشرة لا للمركز فقط ولكن «للأطراف» التي ستتعامل على نطاقات أوسع، ألا يضمن ذلك حرية حركة للرأسمال الخليجي الضخم، ولحركة بضائع الدول المتوسطة إلى الدول الكبيرة، وحركة الاستثمار للدول الصغيرة؟

الأهم من كل ذلك في بعض التقديرات، هو أن سياسات التجميع هذه في ظل العولمة والرضى الامريكي، قد تكفل نوعًا من الاستقرار والسلام في مناطق معرضة للتفجر بطبعها، سواء كان ذلك الشرق الأوسط أو الشرق والوسط الافريقي.. ويدعم هذا الرأي - نظريا - أن

الوثائق الأمريكية الاستراتيجية طوال الفترة الأخيرة تضع التجارة والتبادل التجارى معياراً أساسياً لكافة العلاقات السياسية والاقتصادية على السواء، سواء كان ذلك فى وثائق الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادى والعشرين، أوقانون كلنتون حول التجارة المقدم للكونجرس (وهى وثائق جديرة بالعودة لها بقراءة معمقة) أو في تصريحات الرئيس كلنتون طوال برنامج زيارته لافريقيا فى العام الماضى إلى أحدث التصريحات الامريكية هنا وهناك. ويستنتج أى قارئ لهذه الوثائق والسياسات أن الولايات المتحدة - مثل الدول الافريقية- تسعى إلى خلق مساحات اكثر اتساعاً (تجمعات) واكثر استقرارا بالضرورة مما قد يحل النزاعات والصراعات حلولا سلمية... وتعمل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربى فى «تحالف» وضعت له الوثائق الاستراتيجية بدوره، وتصورنا أنه مدفوع لتشجيع هذه التجمعات «الآمنة» خاصة فى أفريقيا التى تتطلع إلى الاستثمارات الامريكية التى لم تزد فى القارة عن حوالى ثلاثة مليارات، ٨٠٪ منها فى جنوب افريقيا وحدها.

لكن أحداثا قريبة أخرى جعلت مصداقية هذا الخطاب الأفريقى والأمريكى على السواء تجاه مضمون هذه التجمعات التى قيل إن أساسها الاقتصادى يضمن استقرارها السياسى، مصداقية هشة، وتكشف عن نفاق سياسى من جهة، ونوايا سيئة تجاه عدد من الشعوب فى القارة من جهة أخرى رغم أننا لا نجد مبرراً لكل هذا التناقض معها.

والمثال هنا هو مجموعة شعوب شرقى أفريقيا، وطبيعة العلاقات فيما بينها، وموقع العلاقات الأمريكية مع هذه الدول بالنسبة لقضاياها الحيوية.

فدول شرقى أفريقيا جزء من تجمع كبير هو «كوميسا»، يجمع معهم شمال القرن الافريقى بل ومعظم دول الجنوب الافريقى ناهيك عن بعض شماله (مصر والسودان). وتتحرك داخل هذا الجمع مجموعات مصالح قد تختلف بدرجة أو أخرى لكنها فى النهاية ستتوحد فى تجمع كبير مثل «كوميسا»، بل قد يلعب وجود دول متقدمة اقتصاديا وصناعيا داخل هذا التكتل دوراً فى حمله إلى خطوات تقدم أكبر نتيجة التبادل التجارى الأوسع والتسهيلات الجمركية والمالية الأيسر، وتتعرض هذه المجموعات أحياناً للتناقضات والصراعات الثنائية تارة (اثيوبيا/

إريتريا) أو التكتلية تارة أخرى (الإيجاد، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا...) ولكن الأمل فى أن تذلل الدول الكبيرة منها مشكلاتها مع الدول الأصغر تدريجيا.

ولا تقل خطورة فى هذا التجمع صراعات اثيوبيا مع إريتريا، عن صراع أوغندا مع الكونغو عن صراعات السودان من داخله ومن حوله.

وحين جاء الرئيس «كلنتون» إلى كمبالا فى العام الماضى، او جاءت السيدة أولبرايت مؤخراً إلى نيروبى قال الكثيرون : لعل الاستراتيجيات الأمريكية الجديدة فى الحشد من أجل اتفاقية التجارة العالمية أن يكون لها فائدة واحدة، هى تنظيم استغلالها أو استثمارها فى خطوات يقوم فيها السوق ومنطق رأس المال، بتأكيد بعض الاستقرار فى هذه المنطقة، لكنى فوجئت بتطور مثير لا يعنى إلا إثارة الشجن والاستفزاز، والاحساس بضخامة التناقضات الامريكية والأفريقية على السواء.

ولن أتحدث عن الاستفزازات الموجهة للسياسة المصرية فى أقصى الشمال بأكثر من أنها سلوك «دبلوماسى» وسياسى لا يليق مع حليف مثل مصر قدمت للسياسة الأمريكية أقصى ما تحلم به فى منطقة من مناطق العالم الحيوية، ولكن سياسة مصر فى الشمال مسألة أخرى ليس هنا موضع معالجتها وإن كان سيرد طرف منها فيما سنذكره عن الموقف تجاه السودان.

إن من يسعى لخلق جو استقرار فى شرقى أفريقيا والقرن الافريقى، لا يتصور أن تأتى السيدة أولبرايت إلى نيروبى فى أواخر اكتوبر ١٩٩٩ - مركز النفوذ الأمريكى الذى لا يخفى على أحد - لتفجر قنبلة وقوف الولايات المتحدة - بكل هيمنتها - وراء مبادرة «الإيجاد» وحدها للسودان ورفضها «لتدخل» مبادرات أطراف أخرى فى الموضوع (تعنى مصر بالأساس فضلاً عن ليبيا)، ثم تبعث بعد ذلك بعدة أسابيع رسالتها الغريبة فى أمريكا لإحدى المنظمات «الخيرية» التى أدانت الأمم المتحدة سلوك بعضها بل وتجارتهم فى الرقيق بجنوب السودان «ليثبتوا» «تجارة السودانيين فى الرقيق»! والرسالة الامريكية تشير إلى تصميمها على رفض أية وساطات أخرى فى السودان لغير «الايجاد»، ثم تنطلق لتناقض هذه النية الحسنة نحو «الإيجاد» بالإعلان عن سكرتارية خاصة للوساطة تدفع أمريكا نصف مصروفاتها! (ترى من

يدفع الباقى من فقراء شرقى أفريقيا؟!) ثم تذكر أن أمريكا دفعت مليار دولار «مساعدات فى السودان» (لا نعرف من حصل عليها هناك إذا كانت قد استبعدت الاطراف المتقاتلة فى الجنوب) ثم تعلن عن عزمها الاستمرار في هذه السياسة «القتالية» فى المنطقة حتى تحررها! وهذه الرسالة صادرة وأنباء مصالحات سودانية معلنة، ومساع للوفاق جارية. لكن المبعوث الامريكى أيضًا يقوم بجولته فى اكثر من عشر دول محورها جوار السودان والكونغو (ديسمبر ١٩٩٩)

إن للكثيرين منا آراءً مختلفة تجاه ما يجرى فى السودان ومن قبل النظام الحاكم هناك؛ لكن أى عاقل سوف يتوقع أن يسعى من أنفقوا المليار دولار فى السودان إلى السلام فيه وليس إلى إشعال مزيد من الاقتتال هناك! وإذا كانت أمريكا قد انفقت مليار دولار دون ضجيج سابق حولها ولم نسمع بها من قبل بينما قرأت خبرها أكثر من ثلاث مرات فى الشهر الاخير فقط بالمصادر الأمريكية)

فما بالك بما ستفعله الولايات المتحدة بعد هذه الإعلانات للحرب فى المنطقة؟ وأشير هنا إلى «الحرب فى المنطقة» وليس السودان وحده، لأنه مادامت هناك سكرتارية، ومبعوث أمريكى رسمى عالى المستوى مثل هالبروك ممثلهم فى الأمم المتحدة، فلابد أن كينيا وأوغندا سوف يدخلان هذه الحرب، بل قد تنضم إليها إريتريا، ناهيك عن رواندا، وياويل جيبوتى- مقر الإيجاد - إذا فكرت أن تعتذر بصغر شأنها أو بعلاقاتها الخاصة مع فرنسا! فهل ترى أن تجارة السلاح فى هذه الحالة أفضل من أية مساحات تجارية أخرى تخدمها التجمعات الاقليمية فى أفريقيا أو غيرها؟ أم أن اكتشاف البترول فى السودان باستثمارات صينية وماليزية إلى جانب الكندية يرشح السودان لحرب درامية مثل تلك التى تجرى فى الشيشان وغيرها وسط آسيا وشمالها بسبب البترول أيضًا؟!

لكن السؤال المحدد هنا هو : كيف ستمضى كينيا قاعدة لمثل هذه السياسة العدوانية وهى تشارك الآن - أول ديسمبر ١٩٩٩ - فى اجتماعات قمة لاعادة إحياء «جماعة شرق أفريقيا الاقتصادية» مع أوغندا وتنزانيا؟ وكيف ستتحرك مع هذه الدول فضلاً عن «الإيجاد»

و«الكوميسا»، وهى التى تتخذ قاعدة لحرب ضروس فى المنطقة؟ وكيف سيمضى الحديث عن الحرب بهذه اللغة الأمريكية بينما الحديث الافريقى الأساسى عن تسهيلات التجارة والجمارك وإقامة وحدة اقتصادية تمهيداً لوحدة سياسية حسب تصريحات رؤساء تنزانيا وأوغندا، بل وكينيا نفسها فوق مرتفعات أروشا الهادئة؟ كيف والمقصود خلق مساحة اقتصادية واسعة للاستثمارات الامريكية نفسها عبر كينيا خاصة، ولذا تستعجل هذه الاخيرة إجراءات الاتحاد الجمركى الكامل (خلال ٤ سنوات) والوحدة الاقتصادية الكاملة خلال عشرة أو عشرين عاما؟

كيف إذن سوف تعمل الولايات المتحدة مع أصدقائها أو قواعدها، بينما هى تشعل الحرب فى منطقة الشرق والقرن الافريقى بهذا الشكل؟ أم ترى أن الولايات المتحدة تعتمد على مبدأ التدخل بالقوة - باسم الديمقراطية - والذى أقرته لها مجموعة الدول الصناعية الكبرى مؤخراً- وذلك لفرض التجارة والحرب في آن واحد، دون قلق على العولمة التى يجرى عسكرتها بهذا الشكل؟



تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية !

تواجه بعض البلدان العربية حملات منتظمة فى الفترة الأخيرة عن ممارساتها، حكومات أو شعوب، فى مجال تجارة الرقيق. وتقترن هذه الحملات دائماً برغبة فى تحقيق أهداف أعلى من سقف النزعات الإنسانية أو الحقوقية التى قد تتحصن بها بعض تنظيمات حقوق الإنسان أو كتابات الباحثين، والملفت للنظر هو تنوع هذه "الأهداف العليا" رغم المعالجة المتشابهة للموضوع. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث تجاه السودان وموريتانيا تحديداً، والنتائج التى يحققونها فى هذين البلدين على الأقل كما سنذكر بعد قليل ولكى نعالج هذا الموضوع هنا ودلالته بالنسبة للعرب، لابد من الإشارة عاجلا إلى أن ثمة حملة أخرى أكثر عمقاً على المستوى الأفريقى لكشف أوراق وتأريخ تجارة الرقيق الأطلنطية -أى عبر الأطلنطى- والتى تمس تحديداً تجارة أوربا فى الشعوب الأفريقية لمدة تزيد على ثلاثة قرون -من السادس عشر إلى التاسع عشر على الأقل -لبناء اقتصاد مستعمراتهم الأولى فى "العالم الجديد" - الأمريكتين. ويرتبط الحديث فى هذا الموضوع بالنيل من "القطب الأوحد" الآن -الولايات المتحدة الأمريكية التى تقيم سياستها على التعالى المفرط من جهة وتجاهل الشعوب الأفريقية من جهة أخرى، فى الوقت الذى تضم فيه ملايين السود الذين يسمونهم الأفرو أمريكيين.

إذن فإثارة موضوع تأريخ الاسترقاق الأوروبى الآن، وكشف الأساس الذى قام عليه بناء الاقتصاد الأمريكى تاريخياً مقترنا بتدمير المجتمعات والاقتصاد الأفريقى فى نفس التأريخ، قد يعرض كرامة القطب رقم واحد للاهانة وهو يتربع على عرش الساحة العالمية وبآليات العولمة "الإعلامية" أكثر من غيرها، أى آلية "خلق الصورة" والنموذج تحديداً.

الصورة الأخرى

إن "صورة أمريكا" التى تقوم بنيتها الأساسية الأولى على تاريخ تجارة الرقيق، ونقل ما يصل فى بعض التقديرات بين ثلاثين وخمسين مليوناً من الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية

وإن مات نصفهم أثناء العبور بهم مشحونين عبر الأطلنطي، صحبة جلادين وحملة الأسلحة النارية لإسكات التمرد، ورجال الكنيسة لتهدئة النفوس أو تطهيرها قبل وصولها لأرض الرجل الأبيض الجديدة؛ هذه الصورة لأمريكا وهي التي أصبحت مسكونة بالرسالة الحضارية والمسيحية الأوربية، منذ "نشأتها"، ثم بالقوة النووية والثروة والنفوذ في حديث عهدها. هذه الصورة لا يجوز استمرارها في جو المنافسات التي دخلتها في القارة شعوب مثل ماليزيا والصين بل وإيران بمقاربات تستخدم -أيضاً- الدين واللون والتاريخ الحضاري تحديداً. وقد كان موضوع "الأفرو أمريكيين" دائماً على الأجندة الأمريكية منذ أعوام الاستقلال الأولى في أفريقيا، وكثيراً ما تم استغلال "السياحة السوداء" فضلا عن أدوار جماعات السود من أبناء الطبقة الوسطى للاقتراب من شعوب القار ة لصالح السياسة الأمريكية، وبرز بين هؤلاء السود أو "الأفرو أمريكيين" شخصيات بارزة في دبلوماسية "الحزب الديمقراطي" تحديداً عل أحدهم "جيس جاكسون" وغيره من مبعوثي الرؤساء الأمريكيين في القارة.. وها هو آخر مؤتمر "افريقي أمريكي" يبعث برسالة استدعاء الاستثمارا ت السوداء في أمريكا للتحرك في القارة الأفريقية.

لكن الأمر ليس كله على هذا النحو، ففي وسط سنوات المجد الأمريكي بعد حرب الخليج ينعقد في "أبوجا" عاصمة نيجيريا عام ١٩٩٣ أول مؤتمر من نوعه حول "تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية" تحضره مجموعات من الأفارقة الأمريكيين ، ويتحرك فيه نشطاء حقوق الإنسان وخاصة من منطقة الكاريبي وبلدان الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل هؤلاء أفكارهم عقب ذلك مباشرة إلى مؤتمر حركة الجامعة الأفريقية السابع في كمبالا عاصمة أوغندا عام ١٩٩٥ مثيرين مسألة إعادة التحقيق في نتائج تجارة الرقيق الأطلنطية وآثارها التدميرية على الاقتصاد والتكوين البشرى الأفريقي لعدة قرون؛ مما ظلت آثاره على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في أفريقيا حتى الآن. ثم تحمل العناصر المثقفة من كافة هذه الأطراف نفس القضية لمؤتمرات علماء الاجتماع والسياسة في أفريقيا بما يعنى النيل المباشر من صورة أمريكا في هذه القارة البائسة، و الطريف أن ملامح التنافس الفرنسي مع أمريكا تكاد تنعكس في هذه العملية؛ فالكاريبي وجزر المارتنيك التي يأتي منها مثقفو هذه الحملة هي

المسكونة بالثقافة الفرنسية، والمكتبة الفرنسية نفسها تغتني في هذه الفترة بكتب التأريخ لمرحلة الاسترقاق هذه.

لعل هذه الصورة قد أقلقت الأمريكان بالفعل، ومن هنا لاحظنا مثلا حرص الرئيس كلنتون عند زيارته لأفريقيا في مارس ١٩٩٩، على تبرئة أمريكا من بعض ما علق بصورتها، فهو يزور جزيرة "روبين ايلاند" التي سجن فيها "مانديلا" ليمسح بعض آثا ر الدعم الأمريكي للنظام العنصري الذي سجنه ٢٧ عاماً ويقبل ملاحظات مانديلا القاسية على سياسات أمريكا نفسها في أفريقيا. كما يتجه وهو على أرض السنغال إلى زيارة جزيرة "جوري" التي كانت تخرج منها السفن محملة بالرقيق من الساحل الغربي لأفريقيا عبر الأطلنطي، ومن منطقة النفوذ الفرنسية التقليدية، وهناك يعلن أن تجارة الرقيق كانت خطأ- يقصد جرما- تاريخياً.

طلب التعويضات

لكن الحملة تستمر، ويلتئم في غانا في أغسطس ١٩٩٩ مؤتمر جديد حول تجارة الرقيق والفترة الاستعمارية في أفريقيا وتحت شعار أصبح اسما لمنظمة دولية باسم "اللجنة العالمية الأفريقية لحقائق التعويضات والتوطين" "Awrrtc" وو اضح أن الجماعة المنظمة قد اختارت غانا في ١٩٩٩ كأحد مراكز أفريقيا الغربية لتجارة الرقيق عبر الأطلنطي في عهد الاستعمار، وباعتبارها بلد نكروما وجورج باديمور فيلسوف حركة الجامعة الأفريقية في عهد نكروما و تأتي اللجنة العالمية المنظمة بأفراد عائلات من جامايكا يعتقدون أن أجدادهم -ومن ثم أقاربهم- من غانا لإثارة مشاعر قوية في المؤتمر. كما يحضرون قانونيا انجليزياً كبيراً يعمل في بلدان المارتنيك هو اللورد انطوني جيفورد ليقدم مذكرة في القانون الدولي عن شرعية المطالبة بتعويضات للجماعات التي تعرضت للاسترقاق، بل ويحدد مؤتمر اكرا مطالب أولية تبلغ ٧٧٧ تريليون دولار كتعويضات عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية ممثلة في تجارة الرقيق الأطلنطية واستعمار شعوب القارة الأفريقية.

اللفت أن اللجنة لم تجد غضاضة فى هذا الطلب، ووضعت الرقم المالى المذكور كمسألة لطرح مبدأ التفاوض حوله. لكن الأكثر إثارة فى الموضوع أن أحد مصادر مرجعيتها فى هذا الصدد هو ما يحصل عليه اليهود منذ عدة عقود كتعويضات من الألمان عن تعذيب النازى لهم. بل ويذكر الأفارقة بلجنة يهودية اجتمعت مؤخراً فى ألمانيا مطالبة بعشرين بليون دولار تعويضاً عن أعمال اليهود كسخرة فى معسكرات الألمان أثناء حكم النازى، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم!

ماذا يخص العرب؟

لابد أن تنتبه الدوائر العربية -المثقفة والسياسية على السواء- لما قد ينشأ من مسائل متعلقة بمثل هذه المؤتمرات والحملات. وقد لا تكون مسألة تاريخ تجارة الرقيق العربية هى الأساس، وقد أصبحت إثارتها تقليدية فى الكتابات الغربية عموماً، للإساءة لصورة العرب فى القارة، ومعظم المؤتمرات الثقافية العربية الأفريقية تكون مشحونة بهذه المسألة على أى حال، لكن المثير هنا هو إثارة موضوع الرقيق فى هذا البلد أو تلك لتحقيق مكاسب عاجلة بل إنه على صعيد المجلات المتخصصة فى أفريقيا بدأت بعض الأقلام تتبرع بالتركيز على تجارة العرب التاريخية فى الرقيق ممتدة من بوسنيا ومنطقة "السلاف" عموماً إلى أواسط آسيا وأفريقيا، وأن العرب مثل الأوربيين والأمريكان مطالبون بالمشاركة فى التعويضات الواجب دفعها لأفريقيا خاصة، لأن كل المنطق القانونى والاقتصادى والسياسى الذى يجرم الأوربيين ينطبق على العرب، وتنفرد الكتابات البريطانية، والأمريكية بتغذية المكتبة العالمية بدراسات حول هذا الموضوع، من " دونكان كلاركى" إلى " بوللا فجوى " وغيره.

أما التركيز على السودان، بالحملات المكشوفة والسريعة فإن بدأ يحقق عزل المبادرات العربية لحل أزمته عن احتمالات النجاح مقارنة بالتركيز على المبادرات الأفريقية "لإيجاد" وغيرها، باعتبار العرب حماة تجارة الرقيق فى جنوب السودان. وفى موريتانيا، فإن الحملة على النظام الساكت على تجارة الرقيق و فرق حقوق الإنسان كانت مقدمة لعزلته أو ضمن

آليات عزله ودفعه إلى التوحد مع السياسات الأمريكية في ما يسمى "بتطبيع" العلاقات مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأعتقد أن الحملة يمكن تكرارها هنا وهنالك للابتزاز الإعلامي والسياسي، طالما أن المثقفين العرب لا ينشغلون بمشاركة حركة الفكر الأفريقي في قضاياه المتجددة، بينما تنشغل السياسات العربية عن القضايا الأفريقية بدورها اكتفاء بتحسين صورتها في الإعلام الغربي وحده، وها هي النتائج الأولية، تتمثل في قلب المائدة ضد العرب في أفريقيا ليدفعوا رغم وجودهم في أفريقيا تعويضات تجارة الرقيق عبر الأطلنطي.



كوفى عنان والسيادة المنقوصة

أصبحت الصراعات المسلحة لغة عصرية مألوفة، وخطاباً فى التعامل المحلى أو الدولى، نسمع به فقط وفق المؤشر الإعلامى الذى تخضع له، قد نسمع به فى أفغانستان ولا نسمع عما يجرى فى الفلبين، ونسمع عن اضطرابات بتيمور الشرقية ولا نسمع عما يحدث فى مناطق الكازامانس جنوب السنغال، أما اضطرابات آسيا القوقازية فتقفز فجأة بعد بضع سنوات من تفجر تكوينها. المؤهل للانفجار، لكن المؤشر الإعلامى يتحرك فقط عقب الانتهاء من التسلية بأحداث كوسوفو وتيمور ... الخ.

انتبه لذلك –مؤخراً– الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، فى تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة عن الإجراءات الوقائية الضرورية لمنع الصراعات المسلحة ومواجهة الكوارث، ضمن تقريره العام عن أحوال العالم. لكن "الأمين العام" على سلامة العالم والذى ينبه إلى مخاطر المسكوت عنه من "اضطرابات" فى الإعلام ا لعالمى، لا ينتبه بدوره إلى وجود اضطرابات فى الشرق الأوسط يحدثها يوميا السلوك الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى، كما لا يعتبر ما يلقى من قنابل أمريكية على الشعب العراقى يوميا ضمن "الصراعات" الجديرة بوقاية المجتمع الإنسانى من نتائجها.

ويذكر "كوفى عنان" الكثير من الأسباب المحلية والعالمية المباشرة للصراعات المسلحة التى تتطلب اتباع خطته عن "الاستراتيجية الوقائية".. بدل الإنفاق الواسع على عمليات "العلاج" بعد وقوع الكوارث. ويذكر فى هذا الصدد تحمل المجتمع الدولى لمبالغ وصلت إلى حوالى ٥٠٠ مليار دولار فى التسعينات (حوالى عشرة أضعاف ما أنفق فى الستينيات) لمعالجة أسباب الصراعات والكوارث الطبيعية. لكنه عندما يذكر أسبابا مثل الجرى وراء المواد الخام والماس أو المخدرات أو مناطق الغابات أو أنشطة الجريمة المنظمة على مستوى عالمى، لا يذكر لنا من المستفيد من "تعبئة" مصادر الصراعات هذه وبهذا الشكل وإن كان يلمح لها بالتساؤل الخجول لا بالذكر الصريح! فهو يرى أن عملية العولمة سهلت عبور الحدود، وسهلت معها تنامى الأنشطة غير الشرعية العابرة للحدود بما يقتضى وضع نظام دولى للوقاية

الجماعية "الدولية" بل ووضع نظام دولى أيضاً للتدخل السريع بعبور حدود الدول وتجاوز المفاهيم القديمة عن السيادة!

وهو حين يشير إلى أوضاع الدول الفقيرة -خاصة فى أفريقيا- والتى يؤدى فقرها إلى حد كبير لأشكال من التصارع المسلح، بل ويشير إلى آثار سياسات التكيف الهيكلى المفروضة على هذه الدول، ونماذج ضعف الدولة الذى أدى لانتشار العرقية والنزعات الدينية والانحيازات الثقافية.. الخ.. وافتقار هذه الدول التى تمد العالم الرأسمالى بثرواتها الطبيعية ولا تحصل منه إلا على الفتات على نحو ما يذكر "عنان" نفسه (٣٪ من الاستثمارات المباشرة التى لا تتعدى فى مجملها إحصائياً خمسة مليارات دولار، بينما تبلغ الديون على هذه الدول حوالى ٣٥٠ مليار دولار تعادل ٣٠٠٪ من حجم صادراتها الكلية من البضائع والخدمات)، بينما الوضع كذلك، فإن الالتزام الجماعى "للمجتمع الدولى" عنده ليست خطة معالجة أوضاع الفقر هذ ه وتعويض الخاضعين لكل هذا الاستغلال، وإنما هو ينتقل من كل ذلك إلى معالجة أوضاع عدم المساواة والمشاركة السياسية (وهى أوضاع سيئة بالطبع) لينتقل منها إلى بند وحيد هو أوضاع حقوق الإنسان التى يركزها فى البعد السياسى وافتقاد المجتمع المدنى حيث لا يتوفر فى هذه الدول إلا "مجتمعات غير مدنية" حسب تعبيره.

وتؤدى به هذه الخلاصة المتواضعة لتقريره إلى أن هناك عنصرين أساسيين فى مواجهة هذه الأوضاع، أحدهما وقع عملياً بالتحاق عدد من الدول بالاتحاد الأوربى الذى خدم كأداة قوية لتنمية درجة التسامح ومنع الصراعات (مشيراً إلى نموذج أوربا الشرقية). أما العنصر الآخر الذى لا مفر منه فهو سرعة "اشتباك المجتمع الدولى مع الحدث". وهذا الاشتباك قد يكون سياسياً. وعند الضرورة يكون عسكرياً. ويتطلب ذلك فى تقديره تفعيل نظام الأمن الجماعى، "والتدخل" لمنع أعمال خرق حقوق الإنسان.

إن هذا المنظور الضيق الذى وضع "كوفى عنان" نفسه فى إطاره كأمين عام للأمم المتحدة رغم حرصه على التحفظ المطاط، جعله يلمح إلى إمكانية التدخل فى سيادة الدول وعبور الحدود لحماية حقوق الإنسان. لم يتحدث عن حماية الثروات أو حق تقرير المصير، أو الحقوق الجماعية للمهاجرين والعمال وفق مواثيق الأمم المتحدة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما توقف عند المعنى العام الذى يعرف كيف تستغله بعض الدول الكبرى، فى

المنح والمنع على السواء. ولم يشر ضمن إجراءاته الحمائية إلى إعادة النظر فى استغلال الشركات عابرة القارات للثروات ومساهماتها فى دعم "المتمردين" الذين أشار إليهم كعناصر الاضطراب والصر اع فى بعض المناطق، وهم أحياناً الذين يثيرون قضية "الحقوق" هذه مع أنهم أدوات التهذيب وغسيل الأموال الخ.

من التقرير إلى التنظير

الأخطر فيما فعله "كوفى عنان" هو انتقاله من أفكار أو خواطر ضمن تقرير عام للجمعية العامة نتصور أن يكون موضع جدل ومناقشة ومراجعة إلى محاولة تنظير موقفه حول "التدخلية" "والسيادة المنقوصة" للدول، وتبرير عبور الحدود. وقد جاء ذلك فى فترة افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة حين نشر بنفسه مقالاً خاصاً فى هذا الشأن بعنوان "مفهومان للسيادة" وذلك فى مجلة "ايكونوميست" البريطانية فى الثامن عشر من سبتمبر ١٩٩٩.

يلاحظ عنان بحق أن التناقضات تتصاعد من قبل جهات لا يحددها حول طبيعة "الأزمات الإنسانية" و "دوافع التدخل" فيها لإنقاذ المأزومين، بل ويسجل ثنائية "الكيلين" إياها دون إشارة لمن يفعل ذلك، مثال الاهتمام بتيمور الشرقية دون الاهتمام بالصومال أو رواندا وكذا الأمر فى كوسوفو دون أنجولا إلى حد أن "مجموعة من الدول" تتدخل بسرعة هنا وبدون تخويلها أية سلطة دولية ولا تتدخل هناك لإنقاذ نفس الحالة أو ما هو أعمق وأخطر، وتتحول بذلك "بعض الدول" أو تحول نفسها إلى أداة للعولمة "بدون تصريح سابق". ثم هو يسجل تحول "بعض المنظمات الإقليمية" إلى أصحاب حق فى التدخل -أعتقد يقصد الأطلنطى- بينما لا تستطيع أخرى -أظنه يشير إلى منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية - لا تستطيع -أو تفعل- ذلك.

ومع ذلك فإن السيد كوفى عنان يظل يبحث بنفسه عن تبرير لاحتمالات التدخل وضرورته لعله يجد عذراً لبعض التدخلات التى لا يستطيع مواجهتها كما حدث معه فعلاً. ولذا يسمى مقترحه حول "شرعية السيادة المنقوصة" بحق التدخل الإنسانوى Humaniterian وليس مجرد الإنسانى، أى التدخل لتقديم المساعدة الإنسانية ضد الاختراقات العنيفة المنتظمة، وهنا يربطها بإطار حقوق الإنسان.

ويرى عنان أن الميثاق الدولي عندما يقترح التدخل عن طريق مجلس الأمن يتوقف عند علاج الأزمة وليس حماية الإنسانية من واقع الأزمة. ويتطلب ذلك في نظره إعادة النظر في مواثيق الأمم المتحدة أولاً، ثم يتطلب الأمر إعادة النظر في مفهوم السيادة في إطار التفرقة بين "المصالح الوطنية" و "المصالح العامة" -للإنسانية طبعا!- أو "المصالح الجماعية" بالمعنى التشريعي. ومن الطبيعي أن يربط هذه المصالح بتحقيق العدل وإنقاذ المدنيين من المذابح الجماعية عن طريق "تحالفات الدول" لمواجهتها.

ارتبـــاك عنـــــان

نلاحظ هنا أن "كوفي عنان" وهو الموظف الدولي المحترف، يحاول التوفيق بين نزعته الإنسانية، ورغبته في التعبير عنها من أجل موقعه في أفريقيا، بل وتطلعه كما يقول البعض إلى "رئاسة غانا" مستقبلاً، وبين ترضية "تحالفات الدول الكبرى" وتبرير تدخلاتها، ولذا لا يجيب عن تساؤله عن من يتدخل ومن أجل من وأين؟ وهو يركز على ضرورة اللجوء لمجلس الأمن ولكنه يشير دائماً إلى ضرورة الإنقاذ والعلاج وحفظ السلام بما قد يبرر "التدخلات السريعة" إقليمياً أو حتى فردياً . من هنا لا يظهر له دور الآن إزاء مشكلة روسيا مع الشيشان، لانشغاله باستكمال المنظر في "شرقي آسيا"؟ ويبقى التساؤل ملحا عن دوره وتحريكه لمجلس الأمن والشرعية الدولية في استكمال موضوع العراق أو الموقف المتدهور في أنجولا أو مخاطر الخلاف حول قضية الاستفتاء في الصحراء الغربية. أما ما يجري على أرض فلسطين بالنسبة لمخالفة اتفاقيات جنيف عن الاستيطان وتغيير الأوضاع في المناطق المحتلة، فلا تبدو شاغلة لكوفي عنان الآن.

إن العمل الدبلوماسي العربي -مجرد الدبلوماسي على الأقل- أمام مسئوليات كبيرة تضعه وجهاً لوجه أمام عمله القومي من جهة، وعمله من أجل تحالفات، عربية أفريقية، وعربية آسيوية من جهة أخرى، لبناء جبهات وتحالفات "إنسانية" للمستقبل على الأقل. وإلا سنفاجأ بتدخلات غير إنسانية ومجحفة، وفي وقت ليس ببعيد، تمتد من السودان لموريتانيا للخليج نفسه، بينما الدبلوماسيون غير قادرين على المتابعة.

■●■●■

أفريقيا وخطاب التنمية المرتبك

فاجأنا تقرير مؤتمر التجارة والتنمية الدولى (انكتاد) لعام ١٩٩٨ بأنباء التحسن الملحوظ فى معدل النمو ومؤشرات التنمية فى عدد كبير من دول القارة المدرجة بين فقراء دول العالم فيما يسمى بمنطقة جنوب الصحراء والجنوب الافريقى خاصة. فهناك أكثر من خمس عشرة دولة أفريقية أصبح معدل النمو فيها يتراوح بين ٦-٨٪ وهى من النسب العالية فى العالم حيث يرتبط ذلك أيضاً بمؤشرات إيجابية فى التعليم والصحة... الخ.

ولا شك أن مصدر المفاجأة هو مقابلتها بالأنباء غير السارة طوال العام عن أزمة «النمور الآسيوية» التى بدأت تطال «الأفيال الآسيوية» أيضاً! أما مصدر التأمل الواجب فهو علاقات المنطقة العربية واختياراتها لموضع أقدامها مشرقاً ومغرباً.

يتحدث التقرير الدولى مثلا عن مجموعة من الحقائق التى قد لاتبدو جديدة بالنسبة للبعض ولكنها تستدعى النظر بالنسبة للكثيرين خاصة فى منطقتنا. فهو يواصل قلقه الذى يعبر عنه منذ ١٩٩٣ حول "دور العامل المالى وعولمة المال فى إحداث عدم الاستقرار بل والاضطراب فى عدد من البلدان النامية. ويتبع ذلك عدم القدرة على التنبؤ بالنسبة لعالم الاقتصاد عموما"، الدليل على ذلك تكرار الازمات على المستوى الأوربى الأمريكى بين عام ٩٢/٩٣، ثم تجربة المكسيك القاسية ٩٤/١٩٩٥، ثم شرق آسيا مؤخراً. وفى تقديرى أن مراجعة مفهوم «النمو» هنا بقدر مراجعة مفاهيم التنمية بات أمرا حتمياً بالنسبة للأثرياء والفقراء على السواء؛ ذلك أن هذه التقارير الدولية تعترف فى مجملها أن «لسوق المال قدراً من الاستقلالية تمكنه من إحداث الاضطرابات فى الدول النامية خاصة بقدر ما يقوم به من إدماج هذه الاقتصاديات النامية فى السوق العالمى والنظام الاقتصادى العالمى «الجديد».

كيف إذن تجنبت أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية مأساة هذا «النمو» الذى تعانيه

آسيا الآن مثلا؟. بعض الساخرين، قالوا - بقدر من الجدية - إن ذلك حدث بسبب عدم اندماج أفريقيا بقدر كاف في السوق العالمي وقوانينه، وإن كان هذا نفسه في تقدير البعض دليل التخلف!. البعض الآخر جادل في مسألة «الطاعة الافريقية» الكاملة لقواعد برنامج التكيف الهيكلي واتباع قواعد الخصخصة وانسحاب دور الدولة، وتنسيق التعاملات الدولية حسب شروط «صندوق النقد الدولي» وغيره، بل ومعاملة الأوضاع الاجتماعية الداخلية وفق هذه الشروط. وفي تقدير هؤلاء أن سبب الازمة المالية في آسيا إنما نتج عن وفرة الأخطاء في السياسات المحلية وانتشار الفساد .. الخ. وكأنهما ظاهرتان اقل حدة في افريقيا وذلك تهربا من إرجاع السبب لعلاقاتها بالسوق العالمي المهيمن.

البعض الآخر قال بخبث أبعد، إن أفريقيا لم يكن لديها الكثير لتخسره وهي تحاور شروط صندوق النقد الدولي وقواعد التنمية المطلوبة، فمجمل الدخل القومي لافريقيا في العام السابق لم يزد عن ٢٦٠ بليون دولار، وهو ما يعادل مجمل خسائر الاقتصاد الآسيوي المأزوم في عام واحد! كما لا يعادل أكثر من ١٪ من الانتاج العالمي. ومع ذلك فلنترك الدروس الآسيوية الآن لنعود إلى الدروس الأفريقية الواجبة التأمل :-

أولاً : ليس صحيحا أن برنامج التكيف الهيكلي هو الذي أثبت جدارته، وقد تعددت مصادر إعلان فشله وأهمها تقرير التجارة والتنمية الدولي نفسه عام ١٩٩٣ «بسبب عدم قدرة هذا البرنامج على توفير الاستثمارات» أو التقدير الضمني لفشل خطته في سحب دور الدولة من التنمية كما اعترف بذلك تقرير التنمية البشرية الدولي الأخير. ومن ثم فما يعانيه كثير من المجتمعات الأفريقية وغيرها من مظاهر البطالة والفقر وانخفاض مستوى الصحة والتعليم... إنما هو في معظمه بسبب سياسات التكيف الهيكلي الذي يطلق العنان لمنطق قوانين «السوق»، في بلاد مازال اكثر من ٥٠٪ من منتجها القومي في إطار «القطاع غير الرسمي أو غير المنظم».

ثانيًا : أن مبدأ «التدخلية» في تنظيم التنمية من قبل أجهزة الدولة والمجتمع والذي يصر صندوق النقد الدولي على تعطيله وفق قواعد الخصخصة.... الخ لم يثبت بطلانه بدوره، ذلك

أن أهم نماذج النجاح الأخيرة لحالات التنمية فى أفريقيا مثل غانا - زيمبابوى - أوغندا - أثيوبيا- وحتى بوروندى الأكثر تعرضا للقلاقل - إنما ترتبط بأكبر قدر من تدخل الدولة والتعبير عن نموذج التدخلية بدرجة أو بأخرى. وحتى حالة «المقرطة» التى تمثل «التدخلية الاجتماعية» أو بالاحرى المسئولية الجماعية (الانتخابات أو المؤتمرات الشعبية و المجتمع المدنى...) فهى أكثر انضباطًا فى هذه الحالات المذكورة أكثر من غيرها.

ثالثًا : هناك حقائق ملفتة حول دور «الاستثمار العام» الذى تضاعف رغم تطبيقات برنامج التكيف في أفريقيا، بل إن مصدرا مثل مجلة «التنمية الدولية» عام ١٩٩٦ أكد زيادة انتاجية الاستثمارات العامة عن الاستثمارات الخاصة فى عشر دول افريقية موضع الدراسة. ويرتبط ذلك بتساؤلات ضرورية حول مدى توفر قدر من التخطيط (الحكومى أو الاجتماعى) ومدى توفر ظروف زيادة المدخرات أو مواجهة الاستهلاكات العالية فى مجتمعات معروفة بذلك مثل نيجيريا .. الخ. وكلها تساؤلات تخص التدخلية والتخطيط أكثر مما تخص «تحرير السوق» المطلق على النحو الذى يضغط فى اتجاهه صندوق النقد الدولى.

رابعًا : هناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام هى أهمية الاعتبار السياسى الذى يميل الكثيرون لتجاهله إزاء اعتبار «السوق» المسيطر وقوانينه المالية الدولارية البحتة. إن المرء يستطيع أن يلمح أثر الموقف السياسى فى تعديل بعض المسارات العامة بالمناطق السياسية أو الحضارية المختلفة. هل نستطيع مثلا أن نتجاهل أثر الضغط السياسى لتخفيض مديونية الدول الأفريقية وعلاقته بالتنافس السياسى بين القوى المهيمنة (أمريكا - فرنسا مثلا؟) سواء بسبب طلب مزيد من النفوذ المباشر أو بسبب الخوف من انتشار عدوى "إلغاء الديون تماماً" الوافدة من أمريكا اللاتينية وقد طرحت المسألة فعلا من بعض «المشاغبين» في منظمة الوحدة الأفريقية منذ بضع سنوات؟.

لنأخذ عاملا آخر إيجابيًا هذه المرة. فعند مراجعتى لتطور قوى الاستثمار فى أفريقيا وتواريخها .. انتبهت لحجم الاستثمارات العربية التى تم صبها فى القارة فترة تصاعد التعاون

السياسي والاقتصادى العربي الافريقي قبل التسعينيات، ووجدت أن أفريقيا قد حصلت فيما بين ١٩٧٦ وأوائل الثمانينيات على أكثر من ٣٠ بليون دولار (مقارنة بثلاثة بلايين عام ١٩٧٦) وهى الفترة التى كان الإقراض لأفريقيا يأتى من قبل المصادر المالية العربية بالأساس، وفق سياسة استنزاف غربية للدولار البترولى العربى كما قد نعالج ذلك فى سياق آخر. ومعنى ذلك أن الاعتبار السياسى هنا، وفى شكل تضامنى، قد أسس للبنية التحتية التى حملت الازمات الاقتصادية بعد ذلك إلى بر الامان النسبي.

خامسًا : هناك ظاهرة أفريقية أخرى تخدم اتجاهاتها التنموية، ويجدر مقارنتها أحيانًا بالاوضاع العربية وهى ترد على الصورة السلبية المبالغ فيها عن «الصراعات الافريقية» المدمرة والمثيرة للرعب أحيانًا. تلك هى ظاهرة «التبادلية» أو القدرة على الاستفادة من العلاقات الاقليمية فى مجال التبادل التجارى أو «التجارة البينية» على حد تعبير الاقتصاديين.

إن مساهمة افريقيا - غير العربية - فى التجارة الدولية لا تكاد تزيد عن مائة بليون دولار من الصادرات مثلا، ولم يكن نصيب التبادل الاقليمى من هذا الرقم يزيد على ٥٪، لكن عام ١٩٩٦ شهد نموًا فى التجارة البينية الافريقية وصل لاكثر من ١٠٪ فى بعض المناطق وخاصة الجنوب الافريقى؛ حيث تقوم جنوب افريقيا بدور كاسح لتفعيل هذا العمل وللقفز بالتجارة البينية فى المنطقة من ٢,٥ بليون عام ١٩٩٦ إلى ٤ بليون عام ٢٠٠٠ بفضل فاعلية منظمة «كوميسا» التى تضم وحدها حوالى ٢٨٨ مليون نسمة من سكان جنوب القارة. قد نبدأ بالتساؤل عن حجم جنوب أفريقيا، العملاق الجديد فى القارة والذى يتوجب علينا فى دراسة أخرى تحديد اتجاهاته الآسيوية والأوربية ثم العربية" وقد ينبه ذلك عددًا من الدول العربية لاعادة النظر فى موقفها «التبادلى» مع هذه المجموعات الافريقية؛ خاصة إزاء الأزمات المتحركة فى آسيا وأوربا. ولا شك أن التبادل بين أسواق متقاربة القوى الانتاجية والاستهلاكية يمكن أن يخدم فى تعظيم معدلات النمو الاقليمية أفضل مما يحققه الجرى وراء السوق العالمية.

فيم إذن قلق خطاب التنمية فى أفريقيا ... ما دمنا تحدثنا عن اتساقه بهذا التفاؤل المفاجى؟

لم أشأ فى هذا المقال المحدود المساحة أن أريك القارئ بالتصنيفات وترتيب المقولات، وإنما شئت أن أتركه يدرك القلق من خلال جدل أردت عرضه حول الشائع والمسكوت عنه فى مسائل التنمية بأفريقيا على الأقل - يراه فى حديث «النمو» ودور الدولة، والمشاركة الجماعية، والاستثمار العام، والديون والقروض، ثم التعاون الاقليمى الخ....، وكلها تتضمن عناصر ايجابية قدر ما تحمل القلق عليها والارتباك فى مفاهيمها. إن ذلك يعتمد إلى حد كبير على انتباهنا لعنصر تنمية القدرات الذاتية، بما فيها القدرة على الاستقلالية وليس الاتباع؛ كذلك القدرة على بناء هويات وطنية وإقليمية أو قومية، وعلى تفهم درجة تداخل العامل السياسى والثقافى والاقتصادى فى اختيارات التنمية، وليس الاستسلام للبعد الاقتصادى أو بالأحرى «المالى» فقط. إن البعد الاقتصادى أو المالى هو الذى أربك تحليل دور التنمية البشرية كما أربك أهداف عملية التعليم نفسها فضلا عن إشكالية دور المرأة فى التنمية أو نموذج علاقتها بعملية التنمية، بل وعرض دور الطبقة الوسطى للتآكل فى الوقت الذى لم يهتم - حتى اقتصاديا - بمشاكل البطالة والخدمات الاجتماعية، وكل هذه ظواهر تشهدها القارة الافريقية رغم تقديرات «النمو» و«التنمية» التى عرفناها، وهى تشهدها بسبب الارتباك أمام الاعتبار الاقتصادى والمالى الذى يجرى تسييده لصالح فئات اجتماعية دون أخرى. ولذا افتتحنا المقال ونختتمه بأن عامل «السوق» و«الاقتصاد المالى» وحده يعرض المجتمعات «لعدم الاستقرار» كما يعرض الجميع لعدم القدرة على التنبؤ!

■ ● ■ ● ■

اعتزال السلطة وأسلوب الديمقراطية الأفريقية

ثمة سببان وراء اختيار عنوان هذا المقال :

أولهما : الدهشة التى أحاطت إعلان الرئيس «نيلسون مانديلا» اعتزاله رئاسة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الحاكم منذ أكثر من عام، ثم اتجاهه لعدم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى أول يونيو القادم تاركا المنصبين لنائبه «ثابو مبيكى» وفق قواعد الانتخاب الحر. وفى الفترة الاخيرة كان ترشيح ونجاح الجنرال «أوباسانجو» لرئاسة جمهورية نيجيريا الفيدرالية مثار التذكير بموقفه المدهش - أيضًا - حين تخلى عن القيادة لرئيس خلفه بالانتخاب الحر فى أغسطس ١٩٧٩، كما أن الجنرال عبد السلام أبو بكر يتجه للتخلى له عن القيادة وفق انتخابات عامة أجريت فعلا فى الشهر الماضى.

وثانى الأسباب يبدو غير مباشر، كرد فعل لموجة الكتابات عن الاقتتال «الوحشى» الدائر هنا وهنالك فى أنحاء القارة، التى لا تعرف الاستقرار السياسى ولا الاختيارات الديمقراطية السلسة، بما لا يتيح لها فرصة التقدم السياسى أو الاجتماعى ناهيك عن الاقتصادى!

ويبدو أن «صورة أفريقيا» مقرر عليها دائما سوء الحظ أو سوء النوايا، فهى عند أجهزة الإعلام دائمًا القارة المظلمة، السوداء المتخلفة، المملوءة بالصراعات العرقية، العنصرية، الوحشية، المسكونة بالديكتاتوريات العسكرية أو الأبوية ..الخ .. الخ

ولا يجدى فى مواجهة ذلك أن كل هذه الصفات تعج بها آسيا وأمريكا اللاتينية، وها نحن نعيش مأساة أوربا وفى القلب منها صراعات البلقان، العنصرية، الوحشية، الديكتاتورية المتخلفة، بما يعنى فى النهاية أننا أمام تفاعلات اجتماعية سياسية، تحكمها قوانين التطور، وأوضاع متنوعة تختلف من مجتمع لآخر وليس من قارة لأخرى.

من هنا لا يجوز تناول ظاهرة مرتبطة بقارة قسمتها الظروف لاكثر من خمسين دولة ويعيش بين حدودها المتنوعة أكثر من ثمانمائة مليون نسمة.

ومع ذلك فلنقبل التحدى، لنتعرف على الآلية التى تقوم بتشويه صورة مناطق شاسعة من بلدان الجنوب، ربما ليؤدى هذا التشويه إلى تبرير أشكال الاستغلال والقهر وكذلك أشكال التدخل والنفوذ. وهى صور قد تخدم بدورها بعض الحكام والنخب لتبرير الاستبداد، والامتيازات، سواء فى افريقيا نفسها أو فى بلدان أخرى، وتروجها بعض النخب أو الفئات الحاكمة فعلا لصالح استمرار الأوضاع غير الديمقراطية القائمة فى عدد من بلداننا والتى قد تتمتع ببعض الاستقرار فتروج مقولة «من رأى بلوة غيره...»!

إذن فمن المفيد أن نبدأ هنا بإعلان مغالطات وتشويهات هذه الصورة عن أفريقيا لنطرح أمام أرقام الانقلابات الحديثة ومناطق الاقتتال والصراع، التى قد تبلغ العشرة أو تزيد، فنقول إننا بدورنا يمكن أن نذكر عشر حالات أخرى لتجارب سياسية حديثة يقوم فيها الزعيم السياسى – وهو فى أوج سلطانه بالتنحى عن سلطته الأبوية أو العسكرية لصالح خلفه الطبيعى أو من ينتخبه شعبه وفق قواعد الاقتراع العام. وهنا سيبدو مثال «مانديلا» غير مدهش ولا مثير، ولن يبدو مانديلا – مع كل التقدير لشخصه وتاريخه– نموذجاً نادراً فى واقع القارة المظلومة لا المظلمة. وخاصة وأنه هو نفسه تسلم قيادة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد خروجه من السجن عام ١٩٩٠ عقب اعتزال «أوليفر تامبو» للقيادة وتسليمها لمانديلا لمواصلة مسيرة النضال.

لقد عرفت القارة نماذج الزعامات الأبوية، التى تمتعت بكاريزما قوية تتيح لها قدرا من الاستمرارية التلقائية أو مواجهة ما تتعرض له من أزمات القيادة والاوضاع الاقتصادية الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذه الزعامات فضلت فى لحظات مناسبة لصالح استقرار مجتمعاتها أن تنسحب وتعتزل السلطة. فى مقدمة هؤلاء يأتى الرئيس، الشاعر المثقف «ليوبولد سنغور» رئيس السنغال الأسبق، الذى ترك مقعده فى الدولة والحزب للرئيس «عبده ديوف» فى الخامس من يناير ١٩٨١، وجاء ذلك بعد أن سلم بالتعددية الحزبية فى السنغال منذ ١٩٧٦، كما سلم السلطة التنفيذية قبلها «لعبده ديوف» تمهيداً لاعتزاله السلطة تماما عام ١٩٨١ حتى يمضى الصراع السياسى الحر بين الأحزاب. ومثله جاء نموذج الرئيس التانزانى «جوليوس نيريرى» الذى أعلن أوائل الثمانينات أنه لن يرشح نفسه للحزب أو الرئاسة مرة أخرى، وصدق

وعده عام ١٩٨٥ بالاعتزال والتسليم بانتخاب الرئيس حسن موينى خلفا له بما بدا ترضية للزنجباريين مصدر القلق المحتمل فى البلاد. وظل نيريرى اسما له قيمته فى الحياة العامة على مستوى القارة حتى الآن. وعلى مستوى آخر كان اعتزال الرئيس الكميرونى «أحمدو أهيدجو» للرئاسة فى نوفمبر ١٩٨٢، وهو الشمالى الذى أثار الاقليم الجنوبى، فاعتزل ليخلفه أحد قيادات الجنوب وهو الرئيس بول مبييا الذى أعلن الفيدرالية لضمان التوازن السياسى فى الكاميرون. وبالمثل كان تسليم رئيس زامبيا الاسبق كينيث كاوندا بالتطورات الليبرالية وموجة التعددية، أوائل التسعينيات فأقر تعدد الأحزاب ليشكل قائد اتحاد العمال «تشيلوبا» حزبه ويفوز فى انتخاب نوفمبر ١٩٩١، ويسلم «كاوندا» بالنتيجة، بل ويتعرض لأعمال انتقامية سببتها سوء إدارته لاقتصاد البلاد لفترة، بل وسوء تصرفات أفراد عائلته مما عرضه للمحاكمة بعد ذلك وإن كان عاد للنشاط السياسى الذى قد يرشحه للعودة للرئاسة.

وحتى العسكريين الأفارقة، يقدمون المثل بعد الآخر، بما يقدم وجها آخر للعسكرية الافريقية، وليس مثال «أوباسانجو» عام ١٩٧٩ فريدا، بعد أن ثنى عليه «عبد السلام أبو بكر» نفسه مؤخراً وفى نيجيريا نفسها. وهذا البلد الكبير والخطير تقوم فيه الرأسمالية الحديثة بدور هام فى حفظ وحدته وشكله الفيدرالى كسوق كبير للرأسمال المحلى والعالمى، ومن هنا فإن القيادة، مدنية أو عسكرية ترتبط فعلا بمصالح «النظام» أكثر مما يحكمها على ما يبدو ظاهريا – حكم العسكر أو الليبراليين. ولظروف أخرى تتعلق بالموروث النكرومى فى غانا شهد «النظام» بعض التقلبات المدنية والعسكرية على السواء، ولكن التطور فى غانا سار لفترة طويلة – حتى الآن. وبعد الانقلاب الغادر ضد نكروما ١٩٦٦ – فى حلقة التداول السياسى للسلطة حتى عبر مجموعة وطنية من العسكريين أحيانًا، لكنهم يسلمون بالتداول الحزبى، كما رأينا الحال مع «جيرى رولنجز» الرئيس الحالى الذي جاء لاكثر من مرة لمقعد الرئاسة بالانتخاب، بعد سقوطه بالانقلاب أو بالانتخاب أيضًا. والأمر كذلك بدرجة أو أخرى مع الرئيس «ديدييه راتسيراكا» رئيس مدغشقر الذى تنازل عن كثير من سلطاته الرئاسية لشكل برلمانى ليبرالى جديد منذ أوائل التسعينيات فى ظل نظام فيدرالى جديد على تقسيم السلطة أيضًا.

هكذا نرى أن التنازل عن السلطة والاعتزال السياسى أو ممارسة الحضور السياسى بوسائل أخرى (سنغور - نيريرى - كاوندا - أوباسانجو) ليست ظواهر أوربية مطلقة، بل إن هناك نماذج «ديمقراطية ليبرالية» تكاد تكون مثالية فى القارة، مثل حالة «بتسوانا» وموريشيوس» فى منطقة الجنوب الافريقى والمحيط الهندي. ويلفت النظر أن الاستقرار النسبى وقوة حضور الدولة فى نفس الوقت، ظواهر قرينة بحالات قبول «تداول السلطة» واعتزال القادة «الأبويين» للسلطة فى الوقت المناسب. فلاشك أن السنغال أكثر استقرارا من كثير مما حولها، وكذلك تنزانيا وزامبيا وغانا والكميرون فى الوقت الذى كان رؤساء هذه الدول من أكثر الرؤوساء نفوذا واستقرارا على مقاعد السلطة لوشاءوا التمسك بها متجاهلين عوامل كثيرة قد تتفجر ضد هذا الاستقرار غير المؤكد.

لقد كانت هناك مخاطر العسكر، ومخاطر الاضطراب الاقتصادى، ومظاهر التحركات الكامنة للقوى الجديدة من الشباب والعمال والمثقفين، وهى التى برزت تحركاتها بالفعل أوائل التسعينيات فى موجات قوية للتغيير عرفت فى اكثر من عشر بلاد افريقية باسم «المؤتمرات الوطنية الشعبية» التى قامت على تحالفات شعبية ديمقراطية تجاوزت الأحزاب السياسية التقليدية أحياناً كثيرة، ولم يُفشل نتائجها التقدمية إلا برامج التكيف الهيكلى وما سمى بالاصلاح الاقتصادى الذى سحق تطلعات الجماهير الغفيرة للاصلاح الحقيقى.

إن «صورة أفريقيا» فى العالم العربى جديرة بالمراجعة خاصة وأن التقارير الدولية تشهد لها الآن بالتحسن الملحوظ فى أرقام «معدل النمو» والميزان والتبادل التجارى، لكن الأهم هو معرفتنا بأن الديمقراطية وتداول السلطة، من المسائل المألوفة فى القارة وليست عيبا تعبأ أجهزة الاعلام الحكومية لتجنبه!

■●■●■

روح الجزائر .. فى القمة الإفريقية

التاريخ وراء جو التهدئة

بدت القارة الافريقية فى جو احتفالى مهيب بالجزائر، مع وفود اكبر عدد من الرؤساء الافارقة لحضور القمة الأفريقية فى منتصف يوليو ١٩٩٩. بدا ذلك فى حد ذاته تحية أفريقية للشمال العربى نأمل أن تصل رسالته لكل العالم العربى الذى يتجاهل القضايا الأفريقية بشكل ملفت طوال السنوات الاخيرة. وبدا الأمر أكثر تعبيراً عن رغبة أفريقية وعربية جامعة لمساندة الرئاسة الجزائرية الجديدة وتصديها لمهمة إعادة وجه الجزائر إلى مكانته بين دول العالم الثالث، وهذه لفتة أخرى لابد أن يدركها أصحاب الدعاوى عن استحالة نهوض بلدان الجنوب، أو تحديد المنطلقات السلفية، أو التابعة فقط لاحتمالات تلاقى هذه البلدان.

وحرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصحبه على أن تصل الرسالة فى أحد أفضل أشكالها فأخرج اللقاء بشكل، فيه رائحة التاريخ العطرة، وقوة الحضور النضرة!

وجه الدعوة لقيادات تاريخية فى أفريقيا فحضر من استطاع أن تحمله قدماه وخاصة الرئيس الاسبق أحمد بن بللا، وشحن خطاباته فى الاجتماع «بروح الجزائر» فى التحرر الوطنى، وعن العالمثالثية، وعن إمكانيات الاستقلال والنهوض، وعن «النظام الاقتصادى العالمى الجديد» الذى كانت معالمه تصاغ من قبل بلدان الجنوب فى مؤتمرات الجزائر المعروفة أواخر السبعينيات.

وساند دعوة وروح الجزائر، حضور قيادات قديمة وجديدة تطرح مشروعات للتحرر أو للنهضة بدورها. نجوم جديدة مثل «ثابو مبيكى» وريث مانديلا فى جنوب أفريقيا ومشروعه معروف عن «النهضة الافريقية». ومثل «أولوسيجن أوباسانجو» قائد التوحيد الجديد – القديم للمارد الافريقى – نيجيريا، الذى يطرح قضية الاستقرار والنهضة بدوره، ومثل معمر القذافى، الذى بذل جهداً فائقًا قبل انعقاد المؤتمر ليجعل ليبيا العربية طرفًا رئيسيًا فى معظم القضايا

الأفريقية المطروحة على مؤتمر القمة بالجزائر، بل وكان حضور رؤساء مصر وتونس والسودان إشارة عربية معقولة عن وجود عرب أفارقة بحق!

وكان الأمل كبيرا أن يؤدى التحسن فى قضية الصحراء بالاتفاق على إجراء الاستفتاء وشروطه إلى حضور المغرب لاسترداد مقعدها الخالى منذ عام ١٩٨٣. لكن يبدو أن مخاوف المغرب من أية دلالة على التراجع قد منعها من الحضور، وإن كانت الثقة فى حكومة المغرب الديمقراطية ونشاطها الأخير فى بعض المواقع الأفريقية جعل الموقف الأفريقى أكثر ودية وتقديراً لغيابها.

أصبح مؤتمر القمة الأفريقى بذلك مسرحًا لتوافق يرتجى فى فضاء القارة الملتهب، ولم تخدش قراراته حتى اللحظة الأخيرة ما يعكر صفو هذا التوافق، وفى لحظة ردد فيها الكثيرون الحديث عن مؤتمر آخر القرن، والانطلاق لمرحلة جديدة مع القرن القادم – إن جاز هذا التأريخ – تصبح «روح الجزائر» نفسا جديداً فى مسيرة العمل الأفريقى جديرة بالتقدير.

بين المصالحات ... والانفجارات

لكن ... رغم كل ذلك تظل أفريقيا .. فوق سطح صفيح ساخن ...، أفريقيا على المستوى الاقليمى والقطرى على السواء..

وسط أفريقيا متفجر بمشكلة الكونغو .. تذكر العالم بيوم من عام ١٩٦٠ كان التصارع الاستعمارى محتدما .. وحول ثروة الكونغو المعدنية خاصة، يومها كان التدخل الاستعمارى مباشراً من البلجيك وقوى الاستعمار القديم والجديد، واستخدمت الأمم المتحدة وقواتها، كما استخدمت وجوه محلية مثل تشومبى وموبوتو ... وكل ذلك للتخلص من لومومبا والحركة الوطنية التى يقودها .. كان الأمر واضحًا إذن ساعتها، وانشقت القارة إلى قوى التحرر فى مجموعة الدار البيضاء وقوى الرجعية فيما سمى بمجموعة منروفيا، حتى القوات «الدولية» التى ارسلت إلى هناك انقسم دورها على نفس الأسس... لكن وقع اغتيال لومومبا، واستبدل وجه تشومبى بوجه موبوتو، واستمر الكونغو مضطرباً منذ ذلك الحين رغم كل ما توفر له من ثروة، ومن سلطة لموبوتو الذى حماه تدهور الوضع كله فى أنحاء القارة.

واليوم، يستمر الصراع حول الكونغو بوسائل أخرى .. فالأطراف أفريقية محليًا وإقليميا.. وعامل الثروة المغرى يختفى بين طيات الثورية والوطنية ووراء هذا وذاك عوامل أخرى أشد تدميراً.. من المطامع الشخصية .. إلى الصراعات الاجتماعية والقبلية والعرقية.. الخ.

* الزعيم كابيلا ... تقدم نحو العاصمة بقوات وطنية فعلا للتخلص من موبوتو وفق إجماع قومى على «إسقاطه .. وقيادات التجمع الديمقراطى ، والحركة الوطنية، وجيش التحرير .. تحالفت معه بعض الوقت، ومن أنحاء مختلفة فى الكونغو تنفى القبلية والعرقية، وبشخوص مثقفة أمثال «وامبا ضيا وامبا» وغيره ... ومع ذلك يفشل هذا التحالف، وتتكون تحالفات إقليمية محيطة بالكونغو تستقطب دولا ذات مسئولية وطنية، كان يتوقع منها الاجماع على سقوط موبوتو لبناء منطقة غنية واعدة، وإذ بالجميع يتورط إلى حد البحث عن مخرج دون طائل، سواء كانت زيمبابوى وناميبيا من جهة أو أوغندا ورواندا من جهة أخرى، بل أن هناك من لا يصلح بحكم أوضاعه الداخلية للتدخل أصلا مثل تشاد والسودان ..

فى هذا الموقف .. فإن كل اقتراب من المشكلة بات يتهم بالانحياز، سواء من شمال القارة أو من جنوبها ... هكذا نجد ليبيا وجنوب أفريقيا ووضعهما المحرج مع الفرقاء، وهكذا لا تستطيع منظمة الوحدة الافريقية – حتى بروح الجزائر – أن تجد حلا سهلا. والذى اقترح بالجزائر هو قوات حفظ سلام ذات طابع دولى! ولا ندرى لماذا تتدخل الأمم المتحدة هنا وليست منظمة الوحدة الأفريقية وحدها .. فالأمم المتحدة ليست ذات قوة ذاتية، ومن يتدخلون باسمها هم الذين دمروا يوغوسلافيا بأسلحة حلف الأطلنطى وطلبوا الغطاء من الأمم المتحدة مؤخراً.. ومشروع حفظ السلام فى القارة فى أدراج منظمة الوحدة منذ عدة سنوات ويمكن لمن يرغب فى تهدئة حقيقية لهذا اللغم أن يمول قوات أفريقية .. لكن ما تقرر بالجزائر .. يمكن أن يزيد الأمر اشتعالا. وخاصة أن من جاءوا «باتفاق لوساكا» بشأن الكونغو، لم يحصلوا على موافقة كل «المتمردين» على سلطة كابيلا، وبذلك سوف تشمل تهمة الانحياز هذا الطرف أو ذاك.. وتبقى القضية مشتعلة لوقت طويل ..

* يبدو الموقف فى سيراليون أسعد حالا نسبيًا، فقد وقع الفرقاء اتفاقاً أمام حشد من الأطراف .. وجاء «كوفى عنان بنفسه ليشهد الحفل، ليؤكد شخصيته الأفريقية التى يريد أن

يعود بها إلى غانا وموعده فى نيويورك يوشك على الانتهاء! لكن وجود الأمم المتحدة هنا وبعد سبع سنوات من التجاهل للمشكلة لا يطمئن بدوره . ومع ذلك تبودلت الأحضان والكؤوس تحية للاتفاق الجديد.. وحيّت قمة الجزائر الاتفاق بحضور أطراف الصراع أنفسهم .

لكن منظمات أهلية «دولية» راحت تشير إلى ضرورة محاسبة «مجرمي الحرب» لتثير النمور النائمة بين قطاعات شعب سيراليون منذ ثماني سنوات، وراح آخرون يتساءلون عن أسس انسحاب قوات «إيكوموج» العسكرية ممثلة (منظمة دول غرب أفريقيا الاقتصادية) والتى تقودها وتشكل أغلبيتها نيجيريا ومؤسستها العسكرية التى كونت كثيراً من المصالح من دورها ذاك.

وعملية اقتسام السلطة بين الفرقاء أنفسهم تشكل مسألة معقدة بدورها بين السياسيين والعسكريين .. فهل تصل مشكلة سيراليون إلى نهاية أم تبدأ موجة جديدة من عدم الاستقرار؟

* أما الحرب «المستدامة» بين اثيوبيا واريتريا، فحدث ولا حرج عن تعقيداتها .. فمنطقة فحدّث النزاع - الجغرافية - يحتلها الطرفان، فمن ينسحب من «باديمى» بالضبط؟ والمنظمة الأفريقية تتمسك بمبادرة ذات أساس أمريكي لا تتحدث إلا عن «الانسحاب» الذى فسرته اريتريا بأنه يقصدها فقط بينما كانت اثيوبيا «تحتل» هذه المنطقة ويجب أن «تنسحب» أيضا منها، والدول المؤثرة فى القارة محرجة من التدخل الذى لا أدوات له، وحتى التدخل الليبى لم يستطع أن يتغلب على عناد الطرفين وبدا الترحيب به كأنه للمجاملة لاغير. وفى هذا الجو يتزايد طلب السلاح على الجانبين لبلاد فقيرة أصلا ، لن تتم مساعدتها من إسرائيل أو أمريكا أو الخليج إلا بقدر من «الديون» السياسية والاقتصادية ستكبل أية انطلاقات مستقبلية لهما دون أى معنى. إن انعكاسات هذه الحرب على المنطقة شديدة الوضوح فى الصومال وجيبوتى والسودان مثلا. ونسمع اليوم عن قوات اثيوبية تدخل الصومال لمواجهة القوى التى تعاون اريتريا هناك! وتترسخ أقدام فرنسا فى جيبوتى بقواتها العسكرية هناك لحماية مستعمرتها السابقة، والسودان توازن الموقف بين الطرفين لظروف داخلية معروفة.

الطريف أن الدول العربية وجامعتها الموقرة، لاتحسب أن الصومال وجيبوتى أعضاء فى الجامعة العربية، وتترك تحركات ليبيا - باعتبارها ضمن سياستها «الأفريقية» الجديدة، وليس

كطرف عربى أفريقى يمكن أن يمثل الوجه العربى فى المشاكل الافريقية، ومن ثم فإن مناقشات جادة فى دوائر الجامعة العربية حول الموضوع يمكن أن تمثل اهتماما عربياً مناسباً بهذه القضايا، وقد يدعم أدوارا عربية – ذات طابع افريقى – تهدىء هذه النيران التى ستطيح بكثير من المواقع والمصالح.

* لن نستغرق هنا فى مشاكل مثل جزر القمر (عربية – افريقية أيضاً) أو انجولا (تحركات مدعومة مجددا بشكل مريب وتلقى دعما افريقيا أحياناً) بل وفى السنغال (مركز نفوذ سعودى تتهدده تمردات غير محكومة فى منطقة الكازمانس جنوب السنغال بحجة النزوع الدينى مع أنه لغم خاص بتجاهل المناطق الفقيرة والمنسية مثل حالة جنوب السودان وغيره فى أنحاء القارة) هذه مشاكل جديرة بالرجوع إليها، ولكنها ألغام مرت فوقها منظمة الوحدة الافريقية فى قمتها الاخيرة، «بجهاز أمان» قوى وفرته «روح الجزائر» هذه المرة!

الوعد والوعيد الأمريكى !

تصورت فى لحظة قبل انعقاد القمة الأفريقية بعدة أيام، أن ظروف هذه القمة ستكون أفضل نسبياً بسبب انشغال قوى القهر الخارجى الغربية بشئونها الأوربية (البلقان .. روسيا .. الخ) وإن هذه فرصة للقيادات الأفريقية لتأكيد بعض أشكال التضامن والعمل المشترك بدون تدخلات مباشرة على الأقل أو بدون تهديدات بالتدخل، أو حتى الاغراءات لهذا أو ذاك من القيادات. لكن أحلامى سرعان ما ذهبت هباء، فمع بداية توجه وزراء الخارجية إلي الجزائر فى مطلع الأسبوع الثانى من يوليو، جاءتنا الاخبار عن وجود مستشار الأمن القومى الامريكى السابق انطونى ليك والسيدة «سوزان رايس» مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الافريقية بالجزائر بزعم الأمل فى المساهمة فى حل مشكلات القرن الافريقى ومناقشة المساعدة الأمريكية لقوات دولية فى الكونغو»! والتصريح بهذه الفجاجة من جانب المسئولين الامريكيين بدا مفاجئا ومثيراً. لكن الدهشة لم تستمر كثيراً ..

ففى يوم انعقاد المؤتمر (١٣ يوليو) توجهت السيدة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مؤتمر رابطة تقدم الأفروأمريكيين» بنيويورك – الذى يبدو أنه عقد بالصدفة فى

هذا الموعد! - لتصرح بأن البعض يقارنون بين سياستنا فى كوسوفو وبين موقفنا تجاه الموقف المضطرب فى بعض الدول الافريقية وأن الرئيس كلنتون يرى أن نستفيد من دروس كوسوفو لنعمل بشكل أفضل فى أفريقيا» ولم تتطلب المسألة ذكاء لنعرف ماذا فعلوه في كوسوفو لنستنتج نوعية «العمل الامريكى» المتوقع فى أفريقيا.

ولأن لهجة أولبرايت لا تحتاج لكشف حجم «الوعيد» الذى تحمله ، فقد بدا رد الفعل لمثل هذا التصريح غير مناسب تماما، ولذا بدا إبراز مؤتمر الأفرو أمريكيين بشكل اكبر حاملا وعودا باستثمارات الرأسمالية السوداء فى أفريقيا كما سارع البيت الابيض بالاعلان عن توجه الرئيس كلنتون للكونجرس الأمريكى لتمرير القانون الخاص بتسهيل دخول البضائع الافريقية لأمريكا لأن ذلك يشجع على السلام والديمقراطية فى القارة، وشرح أحد مسئولى مجلس النواب الأمريكى هذا الطلب مقرونًا بضرورة تحقيق برامج الاصلاح الاقتصادى للحصول على هذا الدعم الامريكى، بل وتوفير إعفاءات جمركية مناسبة للبضائع الامريكية أيضاً.

إذن فقد كانت القمة الأفريقية، فى قلب الاهتمام الأمريكى، وعيدا ووعودا تمهيداً لتدخلات قادمة، عسكرية واقتصادية، وقد أبلغت الرسالة فى حينها وعلى من يهمه الأمر أن يفهم جيداً «دروس كوسوفو» التى ألمح لها الرئيس الامريكى، والكونغو أكثر المناطق تأهيلا لهذا التدخل، وأقلها الحرب الاثيوبية الاريترية وإن كانت لا تصل رغم عنفها لدرجة تضحية الامريكان بوقتهم فى أرض جرداء مثل هذه المنطقة.

لكن لماذا التدخل وكيف : تأديب وتهذيب !

ثمة أسباب ومنافذ متعددة ... الثروة الهائلة فى الكونغو التى استدعت منذ عام ١٩٦٠ تحريك المجتمع الدولى كله نحوها .. وتوفر العوامل الداخلية هناك سواء بصراع الوطنيين أو اليساريين أو القبليين، بل ولوقف عمليات استنزاف الذهب والماس فى هذه المنطقة بين أيدى يصعب السيطرة عليها، مما يحتاج لإحكام المنافذ لصالح الشركات الكبرى المستثمرة هناك.

وهناك الموقف الافريقى العام وقياداته الجديدة... موقف اتجه للتحدى لأوامر المقاطعة الدولية لليبيا، وإذا بالقمة الافريقية، وقمم قبلها تعلن وقف المقاطعة من جانب واحد، بل وتقرر عقد قمة استثنائية فى طرابلس بحجة معالجة ميثاق المنظمة وبحث الاضطرابات، بينما فهم الأمريكان الرسالة بأنها لتحدى المقاطعة مبكراً، وهى تريد تنظيم العودة للتعامل مع ليبيا عن طريقها.

إذن فلابد من أعمال تدخل، يفهم الافارقة أنهم مازالوا تحت الرقابة وسوف تتيح عمليات التدخل المحتملة صراعا متوقعًا بين «القيادات الجديدة» التى يرعاها الامريكان دعائيا، فى نيجيريا وجنوب أفريقيا .. وحتى القيادات المتصارعة فى القرن الافريقى... ولابد أن تكون ثمة منافسة حول دور الوكيل المخلص .. أو من يريد القيادة المطلقة، بما ينفع فى جملته مجالا للصراع !

التحدى والاستجابة

فى آخر قرارات القمة، اتفاق على لقاءات قبل القمة التالية فى التوجو. لقاء فى طرابلس وآخر فى القاهرة...

فى طرابلس، وفى سبتمبر القادم، نتوقع أن تتكشف كثير من النوايا حول الميثاق من ناحية وطبيعة الحلول المطروحة للصراعات والنزاعات من ناحية أخرى، وطبيعة العمل الجماعى تجاه هذه المشاكل من ناحية ثالثة. وكل ذلك مواقع للصراع الداخلى، ومزيد من المشاكل، ولن تجدى معها المصالحات الشكلية التى بدت فى قمة الجزائر. والخوف أن تتفجر المنظمة بهذه المشكلات ويتهم الشمال العربى مرة أخرى بإثارة الاضطراب فى المنظمة مثلما حدث أوائل الثمانينات. إزاء مشكلة تشاد والصحراء .. الخ مع أنه يمكن طرح قضايا التعاون العربى الافريقى بشكل اكبر فى مثل هذا الاجتماع... والتضحية لاعادة بناء هياكله، كما يمكن تطوير أدوات فض المنازعات بشكل عملى أرقى فى مثل هذا الاجتماع.

أما قرار اللقاء فى القاهرة فى الربيع القادم، فإنه قرار خاص بالتنسيق مع أوربا فى النظام العالمى الجديد، هو لقاء قمة افريقى أو أوربى يستهدف طرح أجندة العولمة من زاوية خاصة بقدر المشاركة مع أوربا والامريكان (محاولات بريطانيا وتجر لهادول الكمنولث ...) أو مشاركات أوربية إقليمية أو نوعية (فرنسا وايطاليا فى منطقة البحر الابيض، أو فرنسا والفرنكفونية ...) أى أن قمة القاهرة ستكون للتوجه إلى الخارج بعد الصراع الداخلى المتوقع فى طرابلس.

العاصمتان العربيتان مرشحتان إذن لأدوار كبيرة فى المرحلة القادمة تجاه أفريقيا ككل .. إما بتأكيد الحلول الذاتية، والتوافق على الحد الأدنى والتعاون الاقليمى التدريجى، وإما سحب السيوف وابداء الفروسية المظهرية، بما يؤدى لاستمرار القتال سواء باشتداد حدته أو بتغليفه بقرارات صورية مؤقتة.

ومن جهة أخرى هناك جو التنازلات أمام الهيمنة الأوربية وعودة الاستعمار القديم/ الجديد بصور وأثواب جديدة أو بتماسك الجماعة الافريقية أمام هذا الهجوم الأوربى والعودة لبعض مبادئ مجموعة السبعة والسبعين والخمسة عشر، والثمانية .. إلى آخر أشكال اللقاء شبه المستقل بين بلدان الجنوب، حتى يمكننا التطلع لاحقًا لروح عدم الانحياز التى خبت..

وها هى «روح الجزائر» قد لاحت فى الافق أمام القمة الافريقية الخامسة والثلاثين، ونأمل أن تضفى آفاقها بريقا على الاجتماعات والسياسات المتوقعة فى وقت قريب.



الدول الأفريقية المتحدة

تغازل فكرة الوحدة الافريقية الشاملة عدداً من الزعماء الأفارقة منذ وقت طويل؛ لعل أبرزهم بالتأكيد كان الزعيم كوامى نكروما، الذى كان من أهم انتاجه الفكرى عام ١٩٦٣ كتاب معروف باسم «أفريقيا يجب أن تتحد» مُهدى إلى «الأمة التى يجب أن تكون». وقد أثار فعل الوجوب must في عنوان الكتاب وإهدائه، كثيراً من الانفعالات والمحاذير خاصة عام ١٩٦٣، عام إقامة منظمة الوحدة الافريقية، ويذكر الكثيرون من جيلنا كيف احتد النقاش بين الاوساط الافريقية المختلفة - حكومية وثقافية بين الداعين لأن تكون منظمة الوحدة الافريقية هيكلا وحدويا شاملاً، وبين الاكتفاء - فى ذلك الوقت - وقد يكون دائما - بشكل ذى طبيعة فيدرالية أو كونفدرالية حتى يمكن التغلب على مصاعب الاختلافات والتنوعات الافريقية.

كان رأى النكروميين، أن الدعوة إلى الوحدة فى أفريقيا ليست جديدة، فهى انطلقت من أول عام فى القرن العشرين على يد داعية لها معروف هو «وليم ديبوا» من زنوج الكاريبى فى أول مؤتمر عام للجامعة الافريقية عام ١٩٠٠ حتى مؤتمر جميع الشعوب الافريقية الذى حضره «ديبوا» أيضًا فى اكرا - غانا عام ١٩٥٨، وكان ذلك والشعوب الافريقية مستعمرة فى معظمها، ومن ثم فإنه مع استقلال هذه الشعوب «يجب أن تتحد افريقيا». وإذا كان الاستعمار - وهو قوة ذات طبيعة واحدة في النهاية - قد وحد القارة تحت إدارته ومن أجل مصالحه، فإن الدول الافريقية المتحررة من الاستعمار «يجب أن تتحد» بأهداف جديدة لبناء القارة اقتصاديًا واجتماعيًا، بل وعلى أسس اشتراكية. وكانت غانا قبل قيام منظمة الوحدة عضو مجموعة الدار البيضاء التى تضم إلى جانب غينيا ومالي، كلا من مصر والمغرب وحكومة الجزائر من الشمال الافريقى العربى.

لم يكن تفكير «نكروما» فريداً، فقد ساير فكر وخطط نكروما أيضًا وبدرجة أو أخرى كل من سيكو تورى (غينيا) وموديبوكيتا (مالى)، وعدد من المثقفين الافارقة.

بل وكانت تنظيمات مجموعة «الدار البيضاء» بمساهمة شمالية عربية كبيرة، توحى بامكان الوحدة - بدرجة أو أخرى أيضًا، امتدت من تنظيم خطط توحيد الجمارك حتى البريد والمواصلات ... الخ. ومعنى ذلك توفر نموذج لإمكانيات «الوحدة» ولو فى ظل ما طرحه نكروما عن «الولايات الافريقية المتحدة».

وحاول الجميع ، حينما جلسوا فى اجتماع القمة بأديس أبابا والذى ضم ٣٢ دولة فى ذلك الحين أن يوفقوا أوضاعهم لحالة بين «الوحدة» والكونفيدرالية! وارتضى الجميع فى النهاية شكلا توفيقيا، أو تلفيقيا لميثاق المنظمة المزمع إقامتها. وبدأ التلفيق من اسم المنظمة نفسها «الوحدة الافريقية»، حتى يقبل نكروما وأنصاره باستمرار الاجتماع أساسا! وأدرك أصحاب مبدأ «الوحدة أولا» أنهم مهزومون بالضرورة، لكن شخصيات مثل جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسى وبن بللا، كانت حريصة على التوحد ضد الاستعمار أولا، وعدم السماح لعملائه الصارخين مثل «كازافوبو» وتشومبى (الكونغو) أو زعماء الفرنكفونية الصارخة أيضًا مثل «هوفى بوانيى» أن يفسدوا الاجتماع أو يواصلوا جر القارة فى طريق الصراعات والانقسام ، ولذلك حاولوا إنجاح اجتماع اديس أبابا وإقامة «تنظيم» موحد بأى طريقة تتم على ساحته قضايا القارة ومصيرها بشكل جماعى مهما كان من خلافات. ويمكننا القول الآن أنهم قبلوا هزيمة مفهوم الوحدة من أجل الانتصار فى معركة تصفية الاستعمار. ومن ثم جاء الميثاق «مستهدفا الوحدة» «متكيفا» مع الواقع السياسى للقارة».

انتصار المتحفظين

عندما جاء أصحاب هذا الطرح الوحدوى إلى الاجتماع التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا فى ٢٣ مايو ١٩٦٣، لم يجدوا الأرض ممهدة لطرحهم على نحو ما تصوروا! فقد جاءت «مجموعة منروفيا» التى تضم حوالى ٢١ دولة بعداء صريح لفكر وشخص نكروما وأفكار الوحدة والعداء للاستعمار أساسا، وبينهم شخصيات بارزة مثل «جوليوس نيريرى»- تنزانيا، أو دول ذات ثقل بقيادات تاريخية أيضًا مثل نيجيريا، فضلا عن تحفظ هيلاسيلاسى الكامن، وهو الأب الروحى للافارقة فى ذلك الوقت. وكانت هناك مصادر لتحفظات متعددة،

بدءا من القول بحداثة الاستقلال وصعوبة التنازل عنه، وهناك التنوع الهائل فى الاقتصاديات واللغات والنظم السياسية... الخ، كما كان هناك اعتبار ضمنى مسكوت عنه هو التبعية المتنوعة للقوى الاستعمارية وتنافساتها من جهة أو ملكيتها لمنافذ التجارة والمساعدات الفنية من جهة أخرى.. الخ.

وأصبح التساؤل المطروح على كافة الشعوب الافريقية - مثل العالم العربى فى ذلك الوقت- هو سؤال «الوحدة أولا» أم بناء المجتمعات واستقلالها السياسى وبنيتها الدستورية والاجتماعية أولا. وأية قوى ومصالح - فى كل الحالات - هى التى يمكن أن تقوم بهذا البناء؟

لغة الوحدة وبابها المفتوح

لن يصعب على من ينادون بوحدة القارة الآن أو إقامة «الدول الافريقية المتحدة» أن يجدوا منافذ لدعوتهم فى ميثاق المنظمة، رغم الأبواب الموصدة أمامهم. ففى ديباجة الميثاق هناك النص على أن المجتمعين «مدفوعين بإراده مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة اكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والاقليمية»... و«تحدونا الرغبة بأن نرى من الآن جميع دول افريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها..»

ثم يعلن الميثاق فى مادته الأولى عن إقامة «منظمة الوحدة الافريقية» (لابد أن يلاحظ القارئ العربى أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يذكر مسألة «الوحدة» بأى شكل ولو لمرة واحدة!. وفى المادة الثانية عن أهداف المنظمة يذكر الميثاق الافريقى عن أول الاهداف أنها «تقوية وحدة دول افريقيا وتضامنها»...

ثم تبدأ المعوقات الحقيقية التى يضعها المعسكر الآخر بالحديث عن سيادة الدول «وعدم التدخل» واستنكار «النشاط الهدام للدول المجاورة»، وشرط الثلثين فى التصويت حول معظم القضايا الرئيسية ... الخ.

ويدعم هـذا المعسـكر موقفه بالنص على أن «السـكرتير العـام» هو سكرتير إدارى حتى لا يكون له حرية التصرف بأى روح وحدوية فى أى وقت. وأن أى تعديل فى الميثاق لا يتم قبل اخطار جميع الدول قبل عام من طرح الفكرة.. ليوافق على ذلك ثلثا الأعضـاء. ولاحظنا أن أحدا من معسكرات المنظمة لم يطرح فكرة تعديل الميثاق بشكل جدى حتى الآن، ولذا فإن محاولة ليبيا مؤخراً لطرح تعديل الميثاق بهمة واضحة، قد يكون أمامها المنافذ المفتوحة، بقدر ما سيكون أمامها الأبواب الموصدة، ومن حق المالك دائما أن يحول النوافذ إلى أبواب .« فى حدود القوانين السارية».

الرياح والنوافذ

رياح كثيرة هبت على منظمة الوحدة الافريقية فهزت نوافذها وأبوابها أكثر من مرة. فالنوافذ المفتوحة أدخلت يوما «لجنة تحرير المستعمرات» لتقيم معسكرات على أرض دولة تنزانيا لتدريب المناضلين من أجل تحرير أقاليمهم، وخلقت شرعية للكفاح المسلح أقرتها الامم المتحدة نفسها بعد عشر سنوات تقريبًا من إقامة منظمة الوحدة الافريقية. وهذه النوافذ أدخلت ميثاق «حقوق الشعوب والإنسان الافريقى» ليصدر عن منظمة الوحدة الافريقية منذ منتصف الثمانينات، وتقام له لجنة قضائية مسئولة داخل منظمة الوحدة الافريقية نفسها. وأدخلت هذه النوافد أيضًا «آلية فض المنازعات» والاستعداد للتدخل الجماعى عسكريا وسياسيا فى حالة الصراع السياسى لو توفرت الاموال لذلك، وهى آلية تتخذ من القاهرة أحد مراكزها. كما باركت بشكل أو بآخر عمل «إيكوموج» الآلية العسكرية التى قادتها نيجيريا لفض الصراع فى ليبيريا ثم سيراليون بنجاح ملحوظ. ودخل من النوافد والأبواب أيضاً «خطة لاجوس» ثم أبوجا (نيجيريا) كاستراتيجية للتحرر والتخطيط الاقتصادى الموحد.

أشياء مثل هذه حلمنا ونحلم ببعضها على المستوى العربى فلا نرى إلا صورا مزعجة لرفض التقدم ولو فكريا أو رمزيا على مستوى العمل المشترك ناهيك عن الموحد.

وتكفى آلية الاجتماع السنوى الدورى للقمة الافريقية كفارق بين الاحلام الافريقية والعربية. بل ويكفى مراجعة مكتسبات التنظيمات الاقليمية الافريقية التى سبق حديثنا عنها - الكوميسا

والإيكواس- لنرى توحيد التجارة والجمارك فى الأولى وتوحيد جواز السفر أو الاقتراب من ذلك فى اجراءات التنقل فى الثانية.

إزاء هذه النوافذ، هناك أبواب مغلقة كثيرة بدورها؛ هناك النفوذ الاجنبى، الأمريكى والفرنسى الصاعدان مؤخراً؛ وهناك أيضاً الروح الإقليمية فى الجنوب الافريقى وغربى أفريقيا بصفة خاصة (مقابل القطرية العربية). وهناك ضعف بنية الأمانة العامة للمنظمة وعدم قدرتها على المبادرة فى ظروف ضعف مالى ملحوظ بسبب عدم دفع الاعضاء لمساهماتهم. وهناك عدم توفر ميراث سابق لمحاولات تعديل الميثاق ليتوفر فيه معرفة آراء الأعضاء المتنوعة.

لكن الاعتبار الهام أمام الطرح الليبى لتعديل الميثاق مؤخراً أو الدعوة لاقامة الدول الافريقية المتحدة، هو أنه مع شرف المبادرة القادمة هذه المرة من الشمال الافريقى العربى، وهذا مما يسعد به الفكر السياسى العربى فى النهاية، فإن المشاكل التنظيمية الاساسية أمام منظمة الوحدة الافريقية فى نفس الوقت إنما تصدر عن المجموعة العربية الافريقية فى المنظمة، ليس أقلها مشكلة الصحراء التى يتوجب اتفاق المغرب والجزائر بشأنها، ولا أقلها حالة الصومال التى تفتقد وجود الدولة أساسا، أو حالة جزر القمر ومطالبة أجزاء منها بعودة الاستعمار الفرنسى! أو حالة السودان، وإعادة طرح قضية تقرير المصير لأحد أقاليمه .. فى ظروف أخرى، كانت مسألة «الوحدة» الشاملة ترد على هذه المشاكل تحديدا .. لكن الأوضاع فى أفريقيا، أصعب كثيرا من هذا الرد السهل، الذى يجب ألا يتحول طرحه إلى عقبة خطيرة قد تعوق عمل المنظمة نفسها ... بوضعها الراهن.

إن طرح فكرة الدول الأفريقية المتحدة يحتاج لخطوات جادة تسبقه بالضرورة، تشمل تفعيل اللجان المتخصصة لمنظمة الوحدة للعمل على أساس وحدوى (ثقافى - اقتصادى اجتماعى) كما تشمل تفعيل الحركات الشعبية الديمقراطية ودورها الذى خبا من الحياة الافريقية، وفى نفس الوقت يمكن تحريك اشكال مشاركة برلمانية ونقابية جديرة بتمثيل اكثر لجماهير هذه القارة المتطلعة إلى الوحدة.

■●■●■

أفريقيا / أوروبا

١ - حوار الطرشان

فى أقل من أسبوعين من أوائل ابريل ٢٠٠٠، أجتمع أخطر مؤتمرين من المؤتمرات التى ضمت بلدان الجنوب، أما بالالتقاء مباشرة مع أهل الشمال (مؤتمر قمة أوروبا - أفريقيا بالقاهرة ٣-٤ ابريل) أو وحدهم قرب القلعة الامريكية فى كوبا (مؤتمر مجموعة الـ٧٧ أو ما سمى قمة الجنوب فى هافانا ١٠ - ١٢ ابريل)، ونقول من أخطر المؤتمرات وفى الذهن مثال هذه الاجتماعات الحاشدة التى تتسم بالتعبئة الشاملة مثلما تم عام ١٩٦٤ حين اجتمعت القمة العربية، ثم الافريقية ثم عدم الانحياز بالقاهرة.

وقتها كانت قضايا «التحدى الجنوبى» ساخنة بنفس القدر، وكانت مطالب «أبناء الجنوب» المستقلين حديثًا فى تحد حيوى للاستعمار الجديد والصهيونية، والاقتصادات الجديدة، وفى حاجة لتحديد المواقف تجاه الشمال الذى خرج منتصراً فى حرب «عالمية» سميت كذلك لأنه انفرد بقرار عولمتها على حساب أبناء الجنوب دون أن يفى بأى وعد لهم.

يومها فى الستينيات - بدأ أبناء الجنوب متحفزين يريدون أن يسمعوا صوتهم للشمال، ومن موقع التحدى عندئذ.

لكن الرياح لم تمض بما تشتهى السفن، بدأت الانقلابات العسكرية فى افريقيا، ووقعت نكسة ١٩٦٧ فى الوطن العربى، ودخلت زعامات عدم الانحياز فى مآزق معروفة أو انتهى عصرها التاريخى (عبد الناصر - نهرو).

ومع بداية السبعينيات، وإن لم ترفع بلدان الجنوب نهائيًا الرايات البيضاء، لكنها دخلت فى «دوائر الحوار»، تنشده مخلصة مع أبناء الشمال المتسلطين.. ليثبت لنا الآن أنها كانت «دائرة جهنمية» دخلناها بأرجلنا ليصعب الخروج منها إلا بالآمال الوهمية فى كل مرحلة. كان ثمة حوار الشمال/ جنوب ومطالب «النظام الاقتصادى العالمى الجديد»، وكان ثمة الحوار العربى

الأوربى» ومطالب التوزيع العادل لعوائد الثروة النفطية، وكان ثمة الحوار العربى الافريقى» مع الاعتراف بدور «الطرف الثالث» الشمالي في استثمار عائده بشرط تحقيق بعض التنمية فى بلدان افريقيا، بل ووصلنا لتجمعات بلدان الجنوب وحوارات جنوب / جنوب بهدف الوصول لمنطلق جديد وقوى نسبيًا عند حضور حوارات الشمال/ جنوب. لم ينجح كل ذلك تقريبًا فى الحد من عولمة «النظام العالمى» ولا تحقيق أية شروط جديدة لصالح الجنوب، إلا ما تم انتزاعه هنا وهناك بالثورة المسلحة أحيانًا «فى افريقيا وأمريكا اللاتينية» أو بالنضال والعمل الديمقراطى أحيانًا أخرى (فى أسيا وافريقيا أيضًا)، وبدا الأمر فى النهاية جهدًا داخليًا لأن الشروط العالمية الخارجية فى الواقع لم تتغير، بل ازدادت سوءًا وقسوة، ومع ذلك يبقى الشرط الداخلى هو الأساس فى هذه الأقاليم – رغم إنكار وجوده – بل واتهام بلدان الجنوب بالتقاعس وجلب التعاسة لأنفسهم. إن أحدًا لا ينكر تحقيق كثير من التقدم والحضور فى أكثر من موقع فى بلدان الجنوب رغم ثقل المشاكل التى تعانيها مجمل بلدانه.. لكن الأمر كان يحتاج دائما لحوار حقيقى مع الطرف الآخر الذى ساد على مسطح الكوكب برأسماليته العاتية منذ خمسة قرون .. ومع ذلك لم ينجز إلا حوار الطرشان!

افريقيا تنشد السلامة

فى اجتماع القاهرة، قمة الاتحاد الاوروبى– افريقيا، بدت التسمية هكذا أوروبا المتحدة، وأفريقيا .. هكذا شتاتًا! رغم أن منظم الاجتماع هو منظمة الوحدة الأفريقية، وبقرار قمتها فى الجزائر فى يوليو ١٩٩٩، ومع ذلك لم يشأ الإعلام ولا الطرف الأوروبى أن يسميه قمة «المنظمتين!» وقبلنا ذلك! بعدها جاءت التوجيهات الأوروبية أو قل المخاوف الأوروبية من تكرار «سياتل» الأولى أو الثانية ضد الاجتماع، برفض أية اجتماعات للمنظمات غير الحكومية فى نفس الوقت بالقاهرة، مما يتعلق بهذا الحوار الأوروبى الافريقى.. الصامت .. وقبلنا ذلك.

وعلى المستوى الأوروبى، كانت البرتغال، رئيسة الدورة الأوروبية نشيطة بما فيه الكفاية، فحصرت أوراقًا مهمة من طرفها، عن أولويات التعاون وحاجات الحوار المستقبلى، ضمن قائمة المواقف والاهتمامات الأوروبية، على رأسها تحقيق «الأمن والاستقرار» ومن أجلها «شروط

الديمقراطية»، ومن نتائجها إتمام الإصلاح الاقتصادى و«توفير السوق» للتجارة الحرة. ثم بعض الأحاديث عن حقوق الإنسان، والمرأة وتلطيف شروط سداد الديون أو الإعفاء من بعضها .. الخ. وبين طياتها أدوات السلام عسكريًا وسياسيًا جنوب المتوسط، والشروط الأفضل للاستثمار، والتنظيم الأفضل للهجرة، وكل هذه الشروط – أو نقاط الحوار! وهى نقاط تنظيمية محكمة، لا تثير إلا الرغبة المعلنة والخافية عن ضرورة الحد من دور الدولة وتداخلها .. فإذا ما ساءت الأوضاع الداخلية، إنسانيًا أو اقتصاديًا أو عرقيًا أو تضاعفت ظروف الصراع الكامنة، فإن مبدأ التدخلية الإنسانية يعتبر قائمًا، وقوات حفظ السلام تعتبر مشروعًا دائمًا، ومبدأ السيادة الوطنية أو سيادة الدولة يعتبر معوقًا فى شكله التقليدى الذى لا يتوافق مع شروط النظام العالمى ومتطلباته.

وأوراق الطرف الأوروبى التى حاولوا تمرير مضمونها بقوة فى مؤتمر القاهرة، مليئة بالمواقع التى لا تعنى إلا أننا شاهدنا حوار الطرشان بالفعل. بل ونجحوا فى النهاية فى تحرير الكثير منها فى البيان النهائى «المشترك».. والأمثلة على ذلك كثيرة، ونقرأ مثلاً الفقرات التالية من البيان الختامى وبعض الخطابات الافتتاحية الرسمية من الجانب الأوروبى :

● إن علاقات أوروبا بأفريقيا كانت قائمة منذ قرون وأدت «للتعاون فى العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان فى ذلك ردع واضح للذين تحدثوا عن ضرورة اعتذار أوروبا عن فترة الاستعمار وما جرى فيها من استغلال ومن اختراقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

● الإدماج السلس لأفريقيا فى الاقتصاد العالمى!! والترحيب بالاقتصادات ذات التوجه الخارجى وذلك بتحرير التجارة والالتزام بالعولمة فى عصر هبوط نسبة افريقيا فى التجارة العالمية وسرعة تهميشها ... الخ.

واقتضت هذه الاطر العامة «للاتفاق» إقرارا «بتحرير القطاع الخاص كمحرك للنمو» بهدف الحد من دعوة الدور الاقوى للدولة، وربط مساعدات التنمية الصناعية بتيسير إدماج افريقيا فى السوق العالمية، وليس طبعًا لبناء الاقتصاد الوطنى المستقل المعتمد على الذات.

● وعندما ناقشوا مشاكل «التنمية» الموعودة هذه، تم الحديث فقط عن «تخفيف أعباء الديون»، عبر المبادرات الثنائية وليس بالحوار الجماعى أو بالالتزام الأوروبى الجماعى لتخفيفها، بل والرد على أصوات «الغاء الديون» جماعيًا أو فرديًا.

● وعند الحديث عن مأساة المهاجرين أو القوى العاملة المهاجرة لم يجر الحديث الأوروبى إلا عن الحد من كراهية الاجانب بينما انصب الحديث عن مشكلات الهجرة والتشرد فى الحركة المتبادلة للمهاجرين بين الدول الافريقية.

● بعد ذلك مضى الحديث عن ضرورة توفير «الديمقراطية» وحقوق الانسان وعدم التدخل إلا فى إطار الأمم المتحدة، وفى كل ذلك تركت أوروبا حق الحديث الافريقى «الحر» عن مشكلاتهم الداخلية أو المتبادلة بتحية الاتفاقات الجماعية والثنائية الافريقية وحول أبوجا وسيرت وحالة الفقر وعدم الاستقرار وتجارة الأسلحة ووضع المرأة والطفل والتمدين والتربيف.. الخ.

ماذا تريد افريقيا ؟

● لانستطيع القول بماذا طالبت افريقيا، لأن معظم «النظم الافريقية» من طلاب السلامة وليست فى وضع المواجهة التى عرفت فى مطلع الستينيات، ولكننا نستطيع الحديث عما تريده افريقيا وهو ما بدا فى بعض «الأروقة» الافريقية أو خطابها تجاه المؤتمر. وهو ما تسرب بعضه على استيحاء فى قرارات المؤتمر نفسه فى الفقرات الخاصة «بالتعبير عن الذات». وإذ نقول أن الأمر بدا وكأنه حوار الطرشان، فالفقرات التى تقول اتفق المجتمعون على (..........) قليلة جداً وذات طابع إنشائى أو فى المسائل المكررة، أما ما يتعلق بالديون أو الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية... الخ فقد ارتبطت دائما بنصوص «أخذنا علما» أو «ضرورة كذا».. لذلك نتحدث هنا عما تريده افريقيا أو جدول الأعمال الافريقى الذى بدا مسكوتًا عنه.

● تنظيم وتنمية الاقتصاد الافريقى كقوة تفاوضية، ويتطلب ذلك شروطًا أفضل فى الاتفاقات الاقتصادية خاصة مع نهاية اتفاقية لومى للمرة الرابعة هذا العام وحاجة الطرفين لتجديدها رغم – أو رغما عن – شروط اتفاقية التجارة الدولية، لما تتضمنه لومى – على

الأقل- من بعض التفصيلات والتفسيرات للتجارة الافريقية. كما يحتاج الأمر لصناديق تنمية أوروبية بشروط أفضل تعود فيها أوروبا لمبدأ ١٪ من الدخل المحلي القومي للمساعدات الخارجية (وهو لا يتعدى الآن ٠,٣٪ فى أحسن الأحوال) ويرتبط ذلك التعاون مع افريقيا فى تخفيف شروط المؤسسات المالية الدولية حول التكيف الهيكلى وشروط نادى باريس حول الديون ... الخ.

- وتطلب افريقيا الحد من تجارة السلاح وعدم استغلال الحروب المحلية أو الصراعات بأنواعها «للتجارة والتدخل» بل واستنزاف الثروات الرئيسية مثل الماس والبترول ... الخ.
- وتثير قضية الصراعات مسألة «قوات حفظ السلام» التى تحرص الولايات المتحدة على بنائها - ولو افريقيا - لكن بمعرفتها كأسلوب للحضور المادى المتميز، بينما تتخوف أوروبا من نتائجها الأمنية ومن التدخل الأمريكى نفسه عن طريقها. وإزاء ذلك فإن أوروبا لابد أن تبدأ بدعم منظمة الوحدة الافريقية فى بناء أداة حل الصراعات بشكل مستقل وفعال، واثقة أن الاستقرار الذاتى سيكون لصالح الجميع.
- من جهة أخرى تريد افريقيا بناء «الدولة القوية» التى لم يكتمل بناؤها أو دورها بعد، فى السياسة كما فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة. وتستطيع أوروبا أن تلحظ أن البلدان ذات التراث «الدولتى» هى البلدان الأفضل حالا مهما اختلفت اتجاهاتها (غانا - السنغال) وأن ذلك يتيح فرصة نمو ديمقراطى أيضاً بقدر أفضل من فرض شروط الحكم الجيد والديمقراطية على أرض خواء نتيجة الاستغلال الأوروبى الفاضح (حالة الكونغو).
- وتريد افريقيا احترام الثقافات الافريقية، مثلما تطالب أوروبا بوقف النفوذ الثقافى والإعلامى الأميركى فى أوروبا (فيما عرف فى حوارات «الجات» بمطلب «الاستثناء الثقافى» - كمطلب فرنسى ضد الغزو الثقافى الأمريكى».
- لكن احترام الثقافات الافريقية يقتضى التخفيف من ضغط وتنافس الفرنكفونية» و«الانجلوفونية» وهذا يبدو أمراً صعباً، إزاء التدفق الإعلامى وهيمنة أساليب التعليم، والرغبة فى تكوين ثقافى معين عند القبول بهجرة بعض أبناء افريقيا إلى أوروبا، رغم موجة الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين والتى لاتبذل فيها أوروبا الكثير لوقفها إزاء استفادتها الكبيرة من المهاجرين.

● إن افريقيا للأسف – لم تتوان فى توفير شروط التجارة الحرة، واستعمال روشتة صندوق النقد الدولى، والحد من برامج التنمية المخططة، بل والتسليم فى دور الدولة وهيبتها.. الخ، ومع ذلك تسربت منها الأموال والثروات لتصل الودائع الافريقية فى أوروبا لحوالى ٢٥٠ مليار دولار، لكى تصل الديون فى نفس الوقت إلى أكثر من ٣٥٠ مليار دولار.

● ورغم كل ذلك تتحدث أوروبا عن مزيد من «الدمج» لأفريقيا فى الاقتصاد العالمى، وتأتى لمؤتمر القاهرة لترتب هذا الدمج أو تضع شروطه وتصيغ اساليبه، فى حدود رؤيتها وتنافسها مع الوحش الأمريكى الكاسح... فهل نجح حوار الطرشان فى تبادل الرسائل على الأقل؟

ربما، ولذا فإن الافريقيين راحوا إلى هافانا فى مؤتمر قمة الجنوب بعد أسبوع من اجتماع القاهرة، مستقوين بالآسيويين ليبعثوا برسائل من محطة كوبا – قد تبدو أكثر قوة ! ... ولهذا حديث آخر.

■ ● ■ ● ■

افريقيا / أوروبا

٢ ـ من حوار الطرشان .. إلى صرخة هافانا وبانجوك

بدأ اجتماع القمة الأوربية الافريقية فى القاهرة اوائل ابريل ٢٠٠٠ تمهيديًا، وأكثر براجماتية، ورغبة فى الحوار. لكننا لو قلنا أنه انتهى إلى ما يشبه حوار. الطرشان، بمعنى أن يردد كل طرف لنفسه ما يريد قوله فقط، فلابد أن نضيف فى النهاية أنه كان مفيداً كاختبار أو طرح للنوايا، تجاه عملية العولمة ورغبة أوروبا فى تمييز دورها المستقل نسبيًا عن الولايات المتحدة، وعملية المساعدة لأفريقيا وفق شروط ثنائية لا تحمل تنازلاً جذريًا منها فى مجال تسديد الديون واحتواء الاقتصاد الأفريقى، كما عبرت افريقيا عن نواياها، تجاه التزام أدب الحوار، ونشدان التعاون، فى قضايا تمس جوهر التنمية لا مجرد «النمو» الذى لايخدم إلا التجارة الدولية على نحو ما تدفع لذلك استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يمض أسبوع من اجتماع القاهرة، حتى التقى الافارقة باخوانهم الآسيويين واللاتينيين، من الكاريبى إلى الصين فى مظاهرة «قمة الجنوب» أو مجموعة الـ٧٧، على أرض الثورة الكوبية فى هافانا. واصبحت تسمية الاجتماع هنا ذات دلالة، حول طبيعة المواجهة بين الشمال والجنوب فى حدود ثنائية «أغنياء - فقراء» فى ظل «النظام العالمى» للرأسمالية المالية فى هذه الفترة، أو دلالة العودة لروح التأسيس لمجموعة الـ ٧٧ عام ١٩٦٤ عندما كانت المواجهة باسم ثنائية «دول التحرر الوطنى» وعدم الانحياز» ضد الاستعمار الجديد وأعداء الاستقلال الوطنى ... الخ. وكان طبيعيًا، وهذا الحشد فى «هافانا» أن يغتنم الرئيس الكوبى «كاسترو» تلك الفرصة، ليبقى على «دلالة كوبا» الخاضعة لأطول تجربة حصار فى التاريخ الحديث، كما تخضع لضغوط التكيف مع الوضع العالمى الراهن بتدرج لا يعرف معظمنا أبعاده بعد ومدى تأثيره فى «نظام الدلالة»! لكن كاسترو فجر حديثًا قريبًا من قلوب بعض الحاضرين عن وحشية الرأسمالية، وحالة «الهولوكوست» أو الحرق الجماعى لمصالح الشعوب

الفقيرة، بل وطالب بمحاكمة «نورمبرج» للرأسماليين العالميين! ومن هذا المنطلق «الثورى» بعث «كاسترو» بدوره بإشارة إلى «اللوبى اليهودى» فى العالم تفيد متابعته «لقضاياهم» على النحو السائد بجنون فى هذه الفترة، واعتقد أن الاعلام «العالمى» الخاضع لهذا اللوبى، قد منحه بعض الفرص الاعلامية مكافأة له على ذلك، وإن كان الاعلام «المحلى» فى أمريكا لم يرحم «كاسترو» من ضجيج قضية الطفل «إليان» الكوبى «اللاجئ» رغم أنفه فى أمريكا، واستمرار تذكير كوبا بأن النضال ضدها مستمر لنيل مدركات أصغر طفل فيها ناهيك عن تذكير العالم الآخر بمخاطرها وخاصة بعد اقترابها مع بعض نظم الحكم فى امريكا اللاتينية!

فى هذا الجو شعرنا من عدد من التحركات أن تجمع «قمة الجنوب» يتجه ليصبح تجمعًا شبيها أو بديلاً عن تنظيمات «المجتمع المدنى» أو المنظمات الأهلية فى مؤتمرات «القمة العالمية» أو «قمم العولمة» المعروفة التى شهدت تمردات بعنوان «سياتل» و«ضد ديفوس» بقيادة بعض المنظمات الأهلية. فها هى آسيا تدفع بصوت «مهاتير» عن «التكافؤ» والعدل فى النظام العالمى، تعبيراً عن انطلاقة امثال ماليزيا فى التجارة الدولية وما تقابله من «صدات» عدم التكافؤ، وعدم توفر العدل فى الموازين الدولية. وهاهو بوتفليقة يطرح حدود احترام دور«الدولة» إزاء هجوم «العولمة» على الحدود والقيود المحلية، وكان ملفتًا تغير نغمات «الاعتدال» الواضح التى بدت فى اجتماع القاهرة من قبل رؤساء امثال «أو باسانجو» (نيجيريا) أو «ثابو مبيكى» (جنوب أفريقيا) حول الديون أو «التدخل الانسانى» الخارجى .. الخ، وإذ بهما يتحدثان لغة جديدة فى «هافانا» عن «اتحاد» الفقراء ضد الشمال القاهر، وعن «مقرطة» نظام الأمم المتحدة بوجود تمثيل أكثر فعالية فيها وفى أجهزتها لمجموعة دول الجنوب، و«إعادة السلطة» للجمعية العامة للأمم المتحدة...الخ وليس «بانفراد» صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بالسلطة، ورغم تصريحات فرنسية وألمانية عن تخفيف الديون، وإلغاء أقدار مختلفة منها على سنوات طويلة، لكن صرخات «هافانا» راحت تذكر بعدة نقاط جوهرية تصل لأبعد من تلك الاغراءات الأوربية الصغيرة. فقد جرى تذكير بوعد زيادة نسبة المساعدات إلى الدخل القومى الأوربى لتصل (٠,٧٪) والذى لم يبلغ ربع هذا الوعد المتواضع، وجرى التذكير برخص صادرات الدول الفقيرة من إنتاجها من النسيج، بل ومنتجاتها الزراعية، أمام استمرار استفحال أسعار المنتجات الصناعية لدول الشمال عمومًا، وذكّر البعض بفجاجة الطرح الأمريكى عن

«التجارة الحرة لا المساعدات» Trade not Aid. وبينما تستمتع أمريكا نفسها بأكثر من ١٧٠ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية المباشرة (آسيوية وعربية مثلا!) فإنها تبخل بأى حديث عن موازنة هذه التجارة الحرة التى تتحدث عنها بنسبة استثمارات مناسبة لأفريقيا مثلاً.

لم تكن «هافانا» وحدها موقع الصراخ المنبعث من أبناء الجنوب أو قوى الرفض الواضح لإجراءات العولمة، ففى نفس وقت اجتماع هافانا كان ثمة اجتماع لقمة «صندوق النقد الدولى والبنك الدولى» فى واشنطن، كما جرى اجتماع دول منظمة التجارة والتنمية (انكتاد) التابعة للأمم المتحدة فى بانجوك أقصى شرقى آسيا، وقد التف عدد من المنظمات الشعبية، أمريكية وغير أمريكية باجتماع واشنطن تفضح «مخططاته» ضد بلدان الجنوب المجتمعة فى هافانا وبانجوك. ولم يكن «المخطط» فى واشنطن قاصراً فقط على عدم تحريك المنظمتين «العالميتين» لموقفيهما بأى قدر لصالح الجنوب، بل إنه كان ثمة رغبة أمريكية فى تحدى الجنوب وأوروبا معًا، باستمرار قيادة « الإدارة العاتية» لصندوق النقد الدولى خاصة فى مهامها التعسفية. فها هى تفرض استمرار رئيس الصندوق، الأمريكى اليهودى، بل والصهيونى، صديق الرئيس كلنتون الوثيق الصلة به، والذى يغرس الشخصيات اليهودية الصهيونية فى الادارات الرئيسية للصندوق على نحوما يفعل صديقه كلنتون فى الادارة الامريكية مستبعدا– حسب معلومات معروفة – قيادات أفريقية وأسيوية فى الصندوق بحجج ادارية مختلفة لا داعى للخوض فى تفاصيلها. هذا الثبات «حول التجارة لا المساعدة» وفق الشعار الأمريكى وليس – حتى – الأوروبى هو الذى جعل الدماء تسيل فى واشنطن ضد استمرار سياسة الصندوق تجاه الدول الفقيرة، وهذا الموقف نفسه هو الذى حرك الأصوات فى «بانجوك» ومن تنظيم تابع للأمم المتحدة مثل «أنكتاد» باستنكار موقف دول الشمال ضد الجنوب المضطهد.

إن تحول «اجتماعات رئاسية» بهذا الشكل إلى ما يشبه الاجتماعات الشعبية للمجتمع الأهلى ضد القمم الكبرى هو الظاهرة التى أصبحت تسود اكثر من موقع فى بلدان الجنوب. والموقف فى زيمبابوى مهما تعددت أسبابه داخليًا، هو صرخة ضد بريطانيا على وجه الخصوص فى سياستها التابعة للسياسة الأمريكية، وفى نيجيريا مثل تنزانيا والسنغال تتعدد مواقف «الصراخ» بما لا يخلو من دلالة اشرنا لأهميتها حين صدرت – على أساس اكبر – فى الستينيات.

إن أوروبا أيها السادة تدفع اكثر من ٨٠ مليار من الدولارات دعما لمزارعيها للمحافظة على مستواهم المعيشى وتسعير منتجاتهم الزراعية، بينما تدفع افريقيا وحدها اكثر من هذا المبلغ تسديداً لاقساط ديون بلغت ٣٥٠ مليارا، تدفعهم تباعًا بما وصل لاضعاف قيمة الديون، دون أية رغبة أوروبية أو أمريكية لمعالجة «مسألة الديون» في جملتها. إن بعض صرخات هافانا - واشنطن - بانجوك، كانت حول فكرة «إلغاء الديون» كلية، لكن هذه الفكرة نفسها - كما بحثها مثقفون أتيح لى مشاركتهم مؤخرًا فى زيمبابوى وتنزانيا - لا تعالج الموقف، لأنها ستمهد إلى تراكم ديون جديدة بفوائد جديدة... وهكذا تستمر بلدان الجنوب فى دائرة جهنمية.

المطلوب الآن فرض منهج «لإعادة التكييف الهيكلى» لاقتصاديات التنمية، والتعاون فى إطار قواعد العولمة، ونظام الاستثمار المباشر وغير المباشر، وأدوار المنظمات الاقليمية المسئولة فى التكامل الاقتصادى المواجه للمشاكل بدرجة أو أخرى.

إنه لا يمكن أن ينطلق وحش حرية التجارة لتتاجر الشركات عابرة الجنسية أو متعددة الجنسية فى الثروات العربية الافريقية (البترول - الماس - الذهب - الكاكاو- القطن- الفول السودانى - البن ...الخ) بحرية مطلقة وتحديد أسعارها فى نفس «المركز» الذى يحدد أسعار المنتجات الصناعية المصدرة لنا بفوارق فلكية دون خجل، أو توازن، أو عدل وتكافؤ، وفق اللغة التى يختارها المتحدث! والمنطقى - ما دام المركز واحداً وعالميًا - أن يقوم السادة الحاكمون فيه باجراء المعادلات الضرورية، لا أن تتوفر الحرية للاخذ والنهب من جهة، والإجبار والقهر فى الجهة الأخرى.

نعرف أن الاجتماعات الدولية هذه قد تكون مجرد صرخات ضد الظلم العالمى ولكن الصراخ لا يكفى مالم يعد لشكل ما من مواقف حركات التحرر الوطنى التى قدمت معانى الاستقلال، و«السلطة القطرية»، حتى لبعض الفئات والطبقات ... الخ فهى نفسها التى قد تؤدى إلى تغيرات جذرية اكبر فى مرحلة تالية، إذا انتقلنا من حوار الطرشان .. إلى تفاعل أصحاب المصالح الحقيقية!

■●■●■

القسم الثاني

الواقع الأفريقي المتحرك

القنابل الموقوتة..والدراسات المستقبلية(*)

الدراسات المستقبلية فى العالم العربى تأخذ فى اعتبارها عادة عناصر كثيرة مثل التحولات السياسية أو الاقتصادية الكبرى، أو تصاعد قوى معينة وهبوطها، أو تطور عوامل القوة العسكرية أو التقنية أو النووية.. الخ... وعندما تأتى لعناصر الصراع، فإنها غالبا ما تتوقف عند الصراع العربى الاسرائيلى، أو الصراعات الثنائية البارزة بين الأقطار العربية الحدودية منها. من هنا لا تقفز الى الأذهان بعض القضايا الكامنة التى تشكل قنابل موقوتة بأخطر الانفجارات، وقد كانت علاقات العراق بمنطقة الخليج مشكلة كامنة لم يأخذها الكثيرون فى اعتبارهم لفترة طويلة، ومن ثم لم يقدروا احتمال انفجارها بالشكل الذى وقع به الانفجار؛ فكان ما كان، وأعتقد أن منطقة "الصحراء الغربية" مهددة بعديد من مثل هذه القنابل الموقوتة فى العالم العربى تجعلها جديرة بالانتباه المبكر قبل أن نشهد نوعا جديدا من الكوارث! ومع ان تعبير "الصحراء الغربية" يقود الى نماذج الصراع حول الأمازيجية والطوارق.. وزنج موريتانيا.. وغيرهم؛ إلا أننى أعنى "إقليم الصحراء الغربية" المسمى على بعض الخرائط الدولية "الجمهورية الصحراوية.. العربية الديمقراطية" برئاسة السيد محمود عبد العزيز القابع فى تندوف على حدود الجزائر/الصحراء.

وقد يدهش بعض العرب من دفعى للموضوع إلى هذه الصدارة التى لا يتوقعونها، بينما اختطفت أبصارهم تهديدات الحرب الامريكية ضد العراق خلال الاسابيع الاخيرة، وأنا أقول إنه لهذا السبب نفسه استوقفنى توجه الأمين العام للأمم المتحدة لزيارة منطقة المغرب العربى أو قل الشمال الافريقى فى ظرف كانت تتصاعد فيه الازمة العراقية، ومع ذلك وجد الأمين العام- الذى لم يزر منطقة الشرق الأوسط من قبل الامتوجها الى بغداد لخطورة الموقف منذ عدة شهور،- وجد نفسه مضطرا لزيارة منطقة الشمال الافريقى، وعلى جدوله زيارة أراض تدعيها المغرب والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية" فى نفس الوقت، مثل مدينة

(*) كتب المقال فى ديسمبر ١٩٩٩.

العيون، أو مركز إقامة الرئاسة الصحراوية فى تندوف (على أراضى الجزائر) بالاضافة لزيارة للجزائر وموريتانيا ثم تونس...

فما الذى يدفع دبلوماسى ماهر مثل كوفى عنان "إلى هذه الزيارة، مالم يكن الموقف مهددا بالفعل بخطر حقيقى؟ وأين عناصر الخطر المحتمل فى تفجر قنبلة الشمال الافريقى؟ وهل يؤدى تحرك "الدبلوماسية الصحراوية" إلى إقلاق الدبلوماسية الدولية ذات المهارة والدبلوماسية المغربية ذات الثقل الى هذا الحد؟ يبدو ان الأمر أخطر من رغبة حوالى ربع مليون نسمة بالجمهورية الصحراوية فى الاستقلال الذى ظل مطلبا لحوالى ربع القرن حتى الآن. يكفينا القول أنها من أغنى مناطق العالم بالفوسفات، وان المغرب وقع منذ عقد من الزمان صفقة القرن مع "الاتحاد السوفيتى" - قبل انهيار نظامه الاشتراكى - بشأن استغلال فوسفات المنطقة الى جانب استثمارات كبرى أخرى عينت "دى كويار" نفسه فى مجلس إدارة أحدها بعد تركه لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة! فى محاولة لترضية الاسبان - باعتبار المذكور لا تينيا - بعد تسليمهم الاقليم للمغرب وموريتانيا فى موعد " استقلاله" المقرر.

أين القنبلة الموقوتة فى كل ذلك؟ موقع القنبلة هو العلاقات المغربية الجزائرية بالأساس، رغم ما يبدو على السطح من هدوء. وذلك ان المغرب لا تستطيع ان تتخلى عن الإقليم تحت أى ظرف، بعد المسيرة الخضراء بقيادة الملك نفسه عام ١٩٧٦ وحتى بالمسيرة الديمقراطية عام ١٩٩٨ من أجل تحميل هذه القضية لكل القوى الفاعلة فى المغرب. والمملكة المغربية ذات مشروع سياسى ثقافى كبير، ولا تخدمه السياسات الاجتماعية الاقتصادية القائمة بقدر كاف، وإنما تخدمه اكثر سمعتها السياسية فى الاستقرار، وفى العمل للحفاظ على وحدة "التراب المغربى" بالتطلع الى تحرير "سبتة ومليلة" من الاحتلال الاسبانى، وتصفية قضية الصحراء لصالحها باجراء "استفتاء مناسب". وقد اضطرت للتسليم باجراء هذا الاستفتاء فى ظروف صعبة عام ١٩٨٨، ولكنها ولا شك استفادت من فترة اضطراب الموقف الجزائرى وكمون نشاط الجمهورية الصحراوية" لبعض الوقت؛ حتى أجبرها الأمريكيون مرة أخرى على التسليم ببعثة للأمم المتحدة ووسيط أمريكى (جيمس بيكر) لإتخاذ إجراءات الاستفتاء، ووفرت المنظمة الدولية التى تشكو الفاقة ١,٦ مليار دولار على مدى أقل من عقد للانفاق على قوات

"حفظ السلام فى المنطقة"!. من جهة أخرى لا تبدو انشغالات الجزائر الداخلية مانعة لها من استقرار موقفها تجاه الصحراء لمصالح اقتصادية كبيرة فى ضمان ممرها للمحيط وإحياء منطقة تندوف، التى سبق أن دخلت حربا مع المغرب نفسها عام ١٩٦٣ بسبب زحف الاخيرة إليها فجأة. فكان لابد للجزائر أن توقف تطلعات المملكة المغربية للتوسع فى ذلك الوقت، كما أن ذلك هو نفس الاعتبار الذى يدفعها الى استمرار موقفها مع الصحراء حتى الآن. والعسكرية الجزائرية لن تقبل بالهزيمة بعد كل ما تكلفته مع "البوليزاريو"، ولن تسمح بعودة الروح المغربية للهيمنة، كما أنها ستجد فى معالجة الاضطراب فى منطقة الصحراء وسيلة للانشغال عن ضغط الرأى العام لحل المشكلة السياسية مع " المتطرفين الاسلاميين" وذلك بتوجيه الانظار الى "معركة وطنية" على حدودها، بدلا من المعركة الاجتماعية داخلها! هكذا نجد ان بعض القنابل الموقوتة تشكل "شرعية" لنظم ثقيلة الوزن مثل المغرب والجزائر، ولا شك ان "السياسات الكبرى" الخارجية تجد منفذها بالضرورة من خلال هذه الشرعية" نفسها، والبلدان المهيئان لتفجير الوضع بينهما سيعرضان نفسيهما لتدمير لن يقل عما حدث بين العراق وإيران؛ فالبلدان ذاتا إمكانيات اقتصادية كبيرة، وذاتا وزن سكانى وعسكرى كبير ولهما منافذهما المتعددة الى قطب او آخر على المستوى الدولى وخاصة ازاء التنافسات الأوربية الأمريكية، كما أنهما يعانيان فى نفس الوقت مشكلات داخلية حادة تدفعهما الى اللجوء لسلاح المعارك الخارجية.

من المؤسف ان منظماتنا القومية والاقليمية لا تسهم بأية مقاربة نحو هذا النزاع، فلا الجامعة العربية تعالج الموضوع بأى قدر من المسئوليات أو الجدية بحكم عجز آلياتها عن إثارة مثل هذه المسائل ما لم يلجأ اليها المتضررون، واكتفت مبكرا بالسعادة لقذف القضية فى ملعب منظمة الوحدة الافريقية، والأخيرة زادت الموقف اشتعالا بالتصديق الجماعى على عضوية بوليزاريو فى المنظمة فدفعت المغرب للخروج منها بانفعال ملحوظ، ثم جمدت القضية حتى نجحت المغرب فى سحب اعتراف البعض- فرادى- بالصحراويين مع عدم القدرة على سحب مكانها فى المنظمة.

ولقد ترك ذلك المسألة فى يد "الشرعية الدولية" واستطاع عنان" مؤخراً ان يجعلها من بين نجاحاته فى المنظمة بتأكيد شرعية الاستفتاء، ومحاولة ترضية طالبى الهوية الصحراوية الوافدين من تندوف والحدود الجزائرية بنفس قدر العائدين من المغرب. ويشجع ذلك مسئولى الجمهورية الصحراوية على الثقة بالاستفتاء لثقتهم فى أهلهم، بينما باتت المغرب تخشاه بشكل ملفت، بل وتبدو المسئولة عن عرقلته، وهى تتحدث لغة التعبئة الشعبية مرة أخرى لمواجهة النتائج، كما تعبىء القوى الدينية بالحديث عن "قوة البيعة التى تجب الاستفتاء" أى ان العامل الدينى سيدخل عنصرا بدوره فى إشعال فتيل القنبلة، بينما قوات الأمم المتحدة جاهزة وقائمة لتقديم "تقارير المراقبة".. وياولنا من تلك "التقارير"..!

إن أى دراسة مستقبلية للصراعات العربية /العربية لم تضع بعد هذه القضية على أجندتها، فى الوقت الذى هى على الأجندة الأوربية التى ترتب تباعا- مواقع لصفقات السلاح وتأكيد الهيمنة؛ فى منطقة بهذه الحيوية لكافة القوى المتنافسة.

"والبوليزاريو" الذين يلوحون بأن "الاستفتاء هو الحل " يعبئون الجزائريين بدورهم، والاخيرون يمرون بظروف إعادة صياغة السلطة، وهنا ستفيد قضية الصحراء هذا التيار أو ذاك من تيارات الصراع "العروبية" أو العسكرية. مراقبون آخرون ينظرون الى الموقف من زاوية بعيدة تماما عن إطار الصراعات العربية المألوفة، ويتساءلون عن إمكانيات ربط انفجار فى ليبيريا وسيراليون وغينيا وتوتره فى جامبيا ومناطق كازامانس فى السنغال ليضعوا علامات استفهام- غير مضيئة!- على طول الساحل الغربى الافريقى على المحيط الأطلسى، ويتساءل البعض عن مساحات فى هذه المناطق لدفن النفايات الذرية مثلما ثبت ذلك فى الصومال والقرن الافريقى، أو استغلال ثروات اليورانيوم غير المحددة حتى الآن التى تجعل المنطقة هدفا جديدا على نحو ما كانت هدف التوجه الأوربى لنفس المنطقة من أجل الذهب فى القرن ١٧-١٨، واستخدموا فى ذلك النفوذ المغربى تحديدا فى قوته وضعفه على السواء.

هل ينتبه العرب إذن الى ان المعركة ليست فقط من خلال صراع الحضارات أو الثقافات التى يُسحبون إليها بانفعالات عاطفية أو حتى دينية دون تقدير للأبعاد المادية المجسدة أمام

ناظرينا جميعا فى مجمل المصالح والصراعات الدولية والاقليمية؟ واذا ما وضعنا هذا الواقع المادى امام أعيننا فأى مستقبل نتوقعه لهذه المنطقة المشحونة بالمتفجرات؟ ها نحن امام أسئلة الدراسات المستقبلية الحقيقية. وقد قصدت أن أعالج بها موضوعا قد لا يكون قريبا الى الاذهان، كما انه غير متوقع بشكل ملح، ولكن اللغم المكتوم اذا انفجر فإنه يذهب بالغث والثمين. والعناصر الحية فى المنطقة كثيرة ومثيرة لاسئلة المستقبل فعلا، فالجزائر حلم غربى دائم وكبير بسبب الثروات والموقع الاستراتيجى فى كتلة الشمال الافريقى، والمغرب منافس قوى على الامتدادات الافريقية والإسلامية المتوقع ان ينشط دورها فى حركة بلدان الجنوب المستقبلية وأهل الصحراء اصحاب كبرياء تاريخى هو جزء من الوطنية المغربية نفسها. تلتحف الآن باطار من "شرعية"حق تقرير المصير، والتصويت فى استفتاء مقرر، وقوات دولية موجودة سلفا "لحفظ السلام ومراقبة اجراءات الاستفتاء" وهو الاطار الذى قامت فى حدوده اقسى الحروب (تذكروا تطورات حالة فلسطين!).

قصدت أن أعرض هذه الحالة مبكرا للتأمل؛ لأن ثمة تجاهلاً لمحاولات تفجير المنطقة من الداخل حتى تنشغل عن الفتيل الصهيونى الاكثر خطرا.. والدراسة المستقبلية تقول إن العنصر المركزى للإثارة يستدعى ردود فعل مركزية قد توحد العرب، ولذا يجرى الحديث بكثافة عن "السلام" هنا، بينما العناصر الفرعية تشعل حربا أعتى ولا تستدعى اكثر من الحديث عن الاضطرابات الاقليمية وليس السلام الحقيقى الواجب بين اشقاء. فهل نطمع فى مزيد من الدراسات المستقبلية امام التجمعات والاتحادات والتحالفات الاقليمية داخل الوطن العربى، بل وبين بلدان العرب وجوارهم فى افريقيا وآسيا على السواء من أجل مستقبل أفضل؟

■●■●■

جنوب أفريقيا

١ ـ من التوازن .. إلى أين؟

تحتدم المعركة الانتخابية فى جنوب أفريقيا خلال مايو ١٩٩٩ تمهيداً لبرلمان جديد منذ الثانى من يونيو، وكذلك لرئيس جديد بعد مانديلا. ورغم معرفتنا العامة بنتائج هذه المعركة، إلا أن ولادة جنوب افريقيا جديدة بعد هذه الانتخابات العامة وفق دستور جديد صدر عام ١٩٩٦، يجعل التساؤلات كبيرة حول ما يجرى فى جنوب أفريقيا الآن ناهيك عن الغد.

والرأى العام العربي خاصة لابد أن يكون متابعًا وواعيًا بما يجرى فى جنوب افريقيا هذا الشهر قدر متابعته ووعيه – المزيف أحيانًا – بما يجرى على أرض فلسطين عربياً وصهيونيا. وذلك للآتى :–

أولاً : لأن النموذج الذى يكتمل فى جنوب أفريقيا– مع الانتخابات القادمة – يظل نموذجًا يمكن تحقيقه – فى تقديرى– على الأرض العربية بدرجة أو بأخرى، حيث يجرى اكتمال التحول– على الأرض الأفريقية – من نظام عنصرى، تمييزى، كامل إلى تجربة ديمقراطية أفريقية تفوق أحلام الكثيرين، أفارقة وعربا.

ثانيًا : أن جنوب افريقيا، بتكوينها الاقتصادى والبشرى والسياسى والتقنى، من الدول الكبرى بين بلدان الجنوب، وهى ليست – بعد تطورها الأخير – من نوع كوريا أو تايوان – وقد كانت كذلك فى تبعيتها خلال فترة الحكم العنصرى– ولكنها الآن ذات توجه استقلالى أفريقى هام فى حدود ما تسمح به سياسات العولمة والهيمنة الدولية.

ثالثا : أن جنوب افريقيا بهذه التوجهات الجديدة ستشكل قوة اختراق متصاعدة، أو تعاون، فى اتجاه العالم العربى، بعلاقات اقتصادية نامية وملحوظة مع الخليج، أو علاقات سياسية وتاريخية مع الشمال الافريقى.

من هنا تتابع المعركة الانتخابية الدائرة والتشكيل المتوقع لهذه الدولة مع أوائل يونيو ١٩٩٩ وذلك المشروع الذى تلوح به قيادتها الجديدة على نحو ما سنرى بعد.

عبور مرحلة التوازن

نجحت جنوب أفريقيا - بقيادة مانديلا - فى عبور مرحلة التوازن الضرورى لاتمام عملية الانتقال من نظام عنصرى قهرى حتى ١٩٩٤ إلي دولة أفريقية جديدة تستهدف تأكيد تجربة ديمقراطية جديدة أيضاً خلال خمس سنوات تنتهى فى مايو ١٩٩٩. وفى مرحلة الانتقال هذه كان لابد من تصفية الشكل العنصرى للدولة تدريجيا وعبر عملية تفاوض ومساومة طويلة، وإتاحة أكبر فرصة للمشاركة الافريقية، عبر التعبئة السياسية والاشكال الدستورية، وإدارة الصراع مع المتشددين الأوربيين ومثلهم الافارقة. وللذين يريدون المقارنة بما يجرى على الأرض العربية أن يتأملوا كيف أدار «مانديلا» وحزب المؤتمر الوطنى معركة الانتقال:

* لقد تشكل أولا تحالف ديمقراطى واسع بقيادة حزب المؤتمر، ضم اتحاد العمال القوى من أبناء المناجم والمصانع الهائلة فى جنوب افريقيا (كوساتا)، كما ضم الحزب الشيوعى الذى عبأ الديمقراطيين البيض، وحصل هذا التحالف على اكثر من ثلثى برلمان الانتقال.

* ضمن الدستور الانتقالى وجود الجميع فى البرلمان (الانتخاب بالقائمة بحد أدنى ٥٪) وفي حكومة وحدة وطنية (عدد من الوزراء لكل حزب وفق نسبته فى البرلمان).

* منح مانديلا منصب نائب الرئيس، لرئيس الحكم العنصرى السابق (ديكليرك) حتى استقال بنفسه عام ١٩٩٦ تاركا المنصب لثابو مبيكى، كما منح زعيم اليمين الافريقى - بوتليزى (وحزبه الممثل للزولو) منصب وزير الداخلية، بعد معركة وصراع عرقى وطائفى كاد يهدد البلاد مع هذا الأخير.

* ضمن لكل الاقاليم التسعة تمثيلاً فى الحكم بتكوين مجلس شيوخ يضم عشرة أعضاء عن كل إقليم، تنتخبهم المجالس التشريعية المنتخبة بدورها من أبناء الأقاليم.

* شكل حزب المؤتمر بقيادة مانديلا، وبعد عامين فقط من حكمه، جمعية دستورية (عام ١٩٩٦) لوضع دستور ديمقراطي للبلاد تجرى على أساسه انتخابات ١٩٩٩ للوصول بها إلى مرحلة الاستقرار بعد مرحلة الانتقال.

وفي الدستور الجديد، تتصارع الأحزاب لدخول البرلمان بالقائمة، وتمثل الأقاليم في مجلس وطني للولايات، ويدخل المجلس الوزارى من يريد من الأحزاب الممثلة فى البرلمان. وقد تلقت اللجنة الدستورية التى أعدت الدستور ١,٩ مليون طلب بالرأى من المواطنين، وانتقل عدد الأحزاب من ٢٦ حزبًا فترة التفاوض مع النظام العنصرى إلى ٤١ حزبًا يتصارعون على ٤٠٠ مقعد فى البرلمان الجديد، ويضمن الدستور الجديد عدم انفراد أى قوة سياسية بتعديله، وذلك لتعقد إجراءات أي تعديل محتمل تشمل موافقة الثلثين فى البرلمان وثلثى مجالس الاقاليم أيضًا، فضلاً عن قوة «لائحة الحقوق» التى تضمن حقوق المواطنين عامة وتراعى، بأشكال غير مباشرة - قوة مطالب القوميات والاقليات، والبيض، والمرأة على وجه الخصوص.

إن دستور جنوب افريقيا الجديد من الدساتير القليلة فى العالم الذى ينص على إقامة دولة غير عنصرية، غير جنسية (أى لاينفرد فيها الذكور بالحكم) خاصة وأن الجناح النسائى فى حزب المؤتمر فرض نصا من قبل على ضمان ٣٠٪ من مقاعد البرلمان على الاقل للنساء، كما ينص الدستور من أهدافه الكبرى على تحقيق العدل الاجتماعى (إشارة إلى الحلفاء اليساريين فى الحكم حيث يتضمن برنامج الحزب الشيوعى : العمل على بناء الاشتراكية الآن!)

وتحقيقا لاقامة مجتمع ديمقراطى متكامل يعترف الدستور بإحدى عشرة لغة للبلاد كلغات رسمية منها لغة الأفريكانر (البيض)، واللغة الانجليزية.

أما الشئ الذى لا يعرفه الكثيرون، فهو أن النظام الافريقى الديمقراطى، قد راعى وراثته لنظام عنصرى متعصب للأوربيين من الافريكانر (البوير سابقًا) والذين حاربوا اكبر دولة استعمارية فى مطلع القرن لضمان استقلالهم (أو قل انفرادهم) بالبلاد ولم يكن متصورًا أن يسلموا بنقل السلطة للافارقة «السود المتخلفين» إلا بمعجزة الخوف من تصاعد الكفاح المسلح، وتهديد المصالح الأوربية الدولية، والمحلية على السواء.

في هذا الجو فرض النضال الافريقى نفسه من أجل دولة ديمقراطية جديدة فى جنوب أفريقيا، وكان على حزب المؤتمر أن يتجنب مذابح أثارها «الأفريكانر» من جهة وراح ضحيتها مثلا أحد أفضل زعمائه «كريس هانى» كما أثارها زعيم شعب الزولو التاريخى وهو «منجستو بوتيليزى». وحتى يقضى حزب المؤتمر على كل احتمالات الفتنة المعوقة لمسيرة الانتقال الجديدة، فإنه اقترح ترضية الاوربيين بتشكيل لجنة برلمانية تعالج مطالب قطاع من الأفريكانر فى حق تقرير مصيرهم «الانعزالى» فى إحدى مناطق غلبتهم أو أغلبيتهم فى اقليم كيب تاون أو «الفريستيت».. الخ ولا تكاد اللجنة تحظى بنشاط ملحوظ نتيجة مخاوف المستوطنين أنفسهم من ضياع مصالحهم العامة فى البلاد باختيار العزلة، وكان حزب المؤتمر ديمقراطيا فى هذا الصدد إلى حد طرح المسألة لمناقشة عامة حول حق تقرير المصير الذى يطرحه لكافة القوميات والأقليات عمومًا. وعقد لذلك مؤتمراً عام ١٩٩٦ حضره ممثلو الفلسطينيين والاريتريين لتبادل الخبرات.

وهو أمر يطرح موضوع الحل الديمقراطى فى فلسطين لو توفر له جهد فكرى ودولى وديمقراطى حقيقى وليس من خلال عمليات اختراق غير ديمقراطية مثلما تم فى كوبنهاجن ويتم فى غيرها من أركان الأرض.

وتشهد برامج الاحزاب المطروحة على مواطنى جنوب أفريقيا الآن تعدداً فى المطالب والاتجاهات، وتعمل كلها على تهديد مكانة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذى تخلى «مانديلا» عن رئاسته «لثابومبيكى» حتى يصبح مرشح الحزب – تلقائيا – لرئاسة الدولة بانتخابه فى البرلمان الثانى من يونيو ١٩٩٩، إن قدر له النجاح فى هذا الجو الديمقراطى.

وبقدر ما يستفيد حزب المؤتمر –فى هذه المعركة – من انجازاته الديمقراطية فإنه يعانى آثار السياسات الاقتصادية التى جعلته يغير من ملامحها أكثر من مرة خضوعًا للظرف العالمى أو للفئات الجديدة الصاعدة داخله. لقد عدل مفاهيمه الاشتراكية مرة، وعدل برنامج إعادة البناء والتنمية الاصلاحى مرة أخرى، ثم انتهى ببرنامج «النمو والتشغيل وإعادة التوزيع» عام ١٩٩٦، وكلها تنقله من حزب ثورى إلى حزب إصلاحى يتمنى لنفسه الاحتفاظ

بمكانته التى حققها فى برلمان ١٩٩٤ أمام اشتداد الصراع مع أكثر من ثمانية احزاب قوية من بين ٤١ حزبا مسجلا فى المعركة. والحزب يواجه مشاكل البناء الحادة من البطالة والفساد بين الطبقات الجديدة، وانتشار الجريمة، والعنف وعدم حل مشكلة الأرض.

ولعل قدرة الحزب على بناء التحالفات بخبرة فترة النضال، وبمساعدة مجتمع مدنى نشط أن تستفيد من تحالف اتحادات العمال والشيوعيين معه، بل ومن الديمقراطيين البيض بل وبعض الدول الأوربية من الراغبين في استقرار دولة جديدة تجمع بين التجارب الافريقية للدولة الوطنية والخبرة والتقنية الأوربية خلال فترة الحكم العنصرى، لعل هذا التمازج هو الذى يمكن أن يدعم تحالف حزب المؤتمر الوطنى الافريقى، بقيادة «ثابو مبيكى» الذى أتاح له «مانديلا» خبرة إدارة الدولة، وخبرة طرح مشروعاته الجديدة للنهضة والتجديد لبناء زعامته فى المرحلة الجديدة.



جنوب افريقيا

٢ - ثابو مبيكى ... ومشروع النهضة الإفريقية

ها هى جنوب أفريقيا .. الافريقية تعلن ميلادها من جديد برئاسة «ثابو مبيكى» Thabo Mbeki (٥٧ عامًا). وكانت تعيش مرحلة انتقال منذ خرج «مانديلا» من السجن فى فبراير ١٩٩٠ ليفاوض «البوير» وكل البيض «الأفريكانر» على تحويل جنوب أفريقيا البيضاء إلى جنوب أفريقيا ..«الافريقية». لم يقبل مانديلا ساعتها أن يدين العنف أو الكفاح المسلح حتى يصاغ الدستور الجديد، ويتشكل النظام الذى تسقط به «الأبارتيد» فلسفة وسياسة وحياة اجتماعية. وكان «مبيكى» ورفاق له منذ عدة سنوات سابقة على خروج مانديلا من السجن يحاورون حول شروط «الحل التفاوضى»، وكيف يتحقق فى جو وقف الكفاح المسلح أو تحت رايته ومع كثافة الاتصالات منذ عام ١٩٨٩ مع ممثلى «النظام» من رجال الأعمال وبعض الأساتذة .. وخرج «مانديلا» من السجن ومعه مئات المسجونين السياسيين عام ١٩٩٠ وأعلنت عودة الأحزاب الأفريقية المحظورة ومنها حزب المؤتمر الوطنى والحزب الشيوعى قبل التسليم النهائى بوقف «العنف» الوطنى ضد سياسة «الابارتيد» . واضطر النظام العنصرى أن يتفاوض مع ٢٦ تنظيمًا أفريقيًا حول مرحلة الانتقال. بدأت بحكومة وحدة وطنية عام ١٩٩١ ثم دستور انتقالى عام ١٩٩٣ ثم برلمان وحكومة انتقالية ١٩٩٤/١٩٩٩.

كان «ثابو مبيكى» مهندس التحرك «الافريقى» طوال الوقت، تخدمه علاقات وحوارات سابقة فى عواصم أفريقية محيطة مع ممثلى الشركات العالمية المستثمرة فى جنوب أفريقيا «مجموعة أوبنها يمر وآخرين»، ويخدمه تحالف قوى فى الداخل حول حزب المؤتمر، يضم أقوى النقابات العمالية فى كونفيدرالية اتحاد النقابات «كوساتا» وفى مقدمتها نقابات عمال المناجم، كما يضم الحزب الشيوعى ذا النفوذ بين النخبة البيضاء من جهة ونقابات العمال من جهة أخرى بقيادة «جوسلوفو» المفكر الابيض الذى قاد حزبه إلى التسليم بالعنف والكفاح المسلح ضد

النظام العنصرى متحالفًا مع حزب المؤتمر الوطنى، بل ويعمل تحت رايته فى الحياة السياسية العامة. وكان مبيكى مصاحبا لبعض قيادات العمال فى التفاوض ومنهم جاكوب زوما (سكرتير عام المؤتمر حاليا) كما كان عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى، فى نفس الوقت الذى كان قياديا فى اللجان التنفيذية العليا لحزب المؤتمر منذ السبعينيات باعتباره من تنظيمه الشبابى منذ كان عمره ١٤ عاماً.

التصق «ثابو مبيكى» بأوليفر تامبو شريك «مانديلا» فى الأبوة الروحية لحزب المؤتمر. فعمل سكرتيرا سياسيا له اثناء رئاسته للحزب فى غياب «مانديلا» بالسجن. ولذا اختار مؤتمر الحزب «مبيكى» راعيا وطنيا له عام ١٩٩٣ (منصب تامبو الذى توفى عندئذ) مع اختيار مانديلا رئيسًا، ثم أصبح «مبيكى» رئيسًا لحزب المؤتمر الوطنى ١٩٩٧ مع تنحى مانديلا عن رئاسة الحزب تمهيداً لتنحيته عن رئاسة الدولة بانتهاء مدته الدستورية (يونيو ١٩٩٩).

ويواجه «ثابو مبيكى» بالتأكيد موقفًا صعبًا بوراثته لمكانة «مانديلا» الكاريزمية والعالمية والروحية. ورغم أنه مهندس إنجازات مانديلا نفسه، إلا أنه يظل «المهندس» وليس الأب الروحى، أو الزعيم الجامع لعناصر «الأمة الجديدة» التى تضم شتاتًا قوميًا من البيض «الافريكانر» والملونين والآسيويين مع جماهير السود التى مازالت تستكشف بلادها «ما بعد الأبارتيد».

«ثابو» ابن جوفان مبيكى، زميل مانديلا أيضًا فى السجن، هو ابن منظمة شباب حزب المؤتمر الراديكالية منذ ١٩٥٦، ولكنه أيضًا ابن جامعة لندن، وساسكس من ترسانات الاقتصاد الحر حيث حصل منهما على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير فى الاقتصاد (١٩٦٥).

وهو الذى تلقى تدريبه العسكرى كأحد كوادر الحزب فى الاتحاد السوفيتى. وقد مثل الحزب طويلا فى لندن ولوساكا حيث ممارسات التفاوض أو الرغبة فيه هى الاساس. نحن إذن أمام أحد كوادر ثورة التحرر الوطنى من جهة كما أننا أمام شخصية، براجماتية، ذات خبرة بالنضال والاقتصاد، والتفاوض والموازنات والتحالفات من جهة أخرى، وليس مجرد «كاريزما» للقيادة الوطنية المستقرة على أرضها.

ويدرك «ثابو مبيكى» مشكلة وضعه ذاك منذ فترة، ولذا يعمل على بناء ملامح شخصيته محاولا أن يقول شيئا جديداً تقوم عليه زعامته لجنوب افريقيا المعقدة مع مطلع القرن الواحد

والعشرين. والذين سمعوه وهو يقدم دفاعه عن حزب المؤتمر أمام لجنة «الحقيقة والمصالحة» عام ١٩٩٧ اعتبروه وهو فى أبهى عرض تم فى السنوات الأخيرة دفاعًا عن حزب المؤتمر، إنما يقدم نفسه لزعامته الفعلية، وهو ما حدث فى مؤتمر الحزب فعلا، خاصة بعد أن كان أحد المستوطنين قد اغتال منافسه الخطر «كريس هانى»، كما قام مانديلا بإبعاد «سيريل رامافوزا» زعيم الحركة العمالية والمنافس الآخر لمبيكي حيث عينه رئيسًا لأحد قطاع الأعمال الكبرى. ومن جهة أخرى انسحب «ديكليرك» «زعيم الافريكانر» من موقع النائب الثانى للرئيس مانديلا، متحولا إلى معارضة بيضاء لا تنوى الانشغال كثيراً فى السياسة قدر انشغالها بالهيمنة الاقتصادية.

مشروع «النهضة الافريقية»

لم يكن «مبيكى» راغبا فى رفع شعارات ثورية لمرحلته، ولا أراد مواصلة مرحلة الانتقال، بترديد شعارات «مانديلا» عن المصالحة وتوازن القوى، ولذا بحث عن شعار جديد يستطيع أن يطلق منه فلسفة «جديدة» متعددة الجوانب. فكان شعار «النهضة الافريقية».

فى إحدى خطبه ذكر أن جماعة من شباب البلاد البيض ذكروا له شعارا يحب أن يتبناه وهو أن جنوب أفريقيا «بالأمس أجنبية وغداً تخصنا» إشارة إلى التمايز العنصرى السابق الذى يريد تجاوزه إلى غد مشترك لكل العناصر.

كان اتجاه الحزب لاعلان مبيكى رئيسًا له فى مؤتمره السادس عشر ١٩٩٧ تمهيداً لرئاسته للبلاد بعد إعلان مانديلا نيته فى الانسحاب، فرصة ليتحرك «مبيكى» بشعاره الجديد من داخل برلمان جنوب افريقيا فى يونيو ١٩٩٧. وأعقب ذلك ترويج الشعار فى بياناته أمام مؤتمر الحزب نفسه وضمن وثائقه. وفى نص هام له تحت عنوان «أنا افريقى» راح يحدد هويته الافريقية، راح يحدد معالم صفة «الافريقية» كما يفهمها نقيضًا للفهم العنصرى السابق سواء الفهم الأبيض عن تخلف السود، أو الفهم الافريقى حول تقديس السواد والبانتوية بما عرف بالعنصرية المضادة. رأى مبيكى «أن أصوله كافريقى تمتد إلى الأصول القديمة أرضا وتراثا مزروعًا فى ثقافات خوى وسان ... الخ، وإلى المهجرين من أوربا وآسيا ليجدوا مقراً «على أرضنا» وإلى المحاربين أو المناضلين الأفارقة، سواء من البوير أو شهداء التحرير الوطنى...»

وتمتد الجذور الافريقية – عند مبيكى – خارج حدود جنوب أفريقيا .. وفى حضارات القارة من المصرية القديمة التى سبقت اليونان والرومان إلى قرطاج وفاس والنوبة وتمبوكتو وزيمبابوى وماكوندى ... وتضم تراث المسيحية الاثيوبية ومساهمات مسلمى نيجيريا ومالى. بهذا التراث الجامع سوف نجد فى افريقيا دائما «ثمة جديدا»، وفق ما تباهى به مبيكى فى اليابان عام ١٩٩٨ مطالبا بالحوار الثقافى والحضارى وإعادة اكتشاف الذات على «الطريقة اليابانية»، كما تباهى من قبل فى ماليزيا أمام إشارات مهاتير محمد عن «النهضة الآسيوية».

ويحمل مبيكى فى ذاكرته مشروعات زعماء التحرر الوطنى الافريقى للوحدة الافريقية.

وهو لم يشأ أن يطرح شيئا عن مسألة «الوحدة الافريقية» هذه بما تثيره الآن من «أحاديث» وحساسيات «قومية»، ولكنه ما تحدث مرة عن مشروع «النهضة الأفريقية» فى أى بعد له إلا وكانت أمثلته تمتد من كيب تاون للقاهرة، ومن أقصى الساحل الشرقى إلى أقصى الغرب، ومن الشيخ أنتاديوب، إلى ثقافة أثيوبيا وتمبوكتو. إنه يبعث برسالة الوحدة إيحاء، بالثقافة تارة، وفى السياسة تارة أخرى.

حوامل المشروع

ولمشروع النهضة الافريقية – عند «مبيكى» عدة حوامل، على المستوى الوطنى فى جنوب افريقيا، وعلى المستوى الإقليمى والقارى ثم المستوى العالمى.

على المستوى الوطنى : لم تعد فى جنوب افريقيا «أمتان» كما كان يدعى نظام الأبارتيد، بل أنها أمة «يعاد مولدها»، وتضم كل أبنائها من كل الألوان والقوميات والأقليات والأنواع. وهكذا نص الدستور الجديد، بل يعرب مبيكى عن عدم ارتياحه لروح «الفيدرالية» الخافية فى بعض مواد هذا الدستور، ملمحًا إلى السلطات الواسعة لبرلمان وحكومات الأقاليم فى الدستور الجديد، وتحكمها البالغ فى إمكان تعديل الدستور.

ورغم نجاحه هو ومانديلا فى احتواء الزعيم المنافس «بوتيليزى» وأبناء «الزولو» باعتبار مبيكى ومانديلا من «الخوسا»، ورغم تجاوزه لنفوذ بوتيليزى الذى يقود حزب «إنكاثا» المعارض المحافظ، التراثى، الاقليمى أو القبلى وذلك باختيار «زوما» أمينا عامًا لحزب المؤتمر» وهو من الزولو أيضًا، إلا أن المسألة العرقية تظل قائمة فى إقرار إحدى عشرة لغة للبلاد بما فيها

«الافريكانرية» والانجليزية مما يعنى فى تقدير مبيكى تكريساً ضمنيًا لهذه المحلية والقبلية فى عصر بناء الأمم والاقاليم الكبرى.

إن «المثلث الذهبى» للمجتمع عند مبيكى هو : الأعمال - العمل - الحكم. تلك - فى رأيه - هى عناصر التحول الاجتماعى والثورة الاجتماعية بعد عبور الثورة السياسية والدستورية. هو إذن فى غزل دائم مع رجال الأعمال، والبرجوازية السوداء، ولمفهوم النقابية المهنية والاقتصادية، ولمعنى الأمة والوحدة لا الصراع الاجتماعى. وهو دائم الحديث عن كل ما يضمن «حسن النوايا» مع البيض. وتوفير «مواد دستورية» تسمح بشروق التوحد معهم حتى سميت أجزاء من الدستور «بمواد الشروق» أو مرحلة الانطلاق معًا، وليس الانتقال بالسلطة الافريقية إلى الشعب على نحو ما كان شعار حزب المؤتمر لمدة طويلة.

ويرى «مبيكى» أن المثقفين هم فى مقدمة صناع «النهضة الافريقية» مع السياسيين ورجال الاعمال والنقابيين والقادة الدينيين والفنانين والشباب والنساء النشطاء.

هؤلاء يجددون افريقيا فى الالفية القادمة، كما خلقوها من قبل . ويكرر «مبيكى» هنا رفضه لاعتبار العسكريين ضمن قوى النهضة، فهم لا يمكن أن يقدموا حكمًا جيداً، والاشارة عنده دائمة لسقوط النظم العسكرية وفشلها بسبب سعيهم للثروة عن طريق السلطة.

على المستوى الاقليمى والقارى

يتذكر «مبيكى» مقولة نكروما «أنه لا استقلال لغانا دون استقلال كل افريقيا» ولكنه لا يذكرها كذلك، حيث المقولة الآن عن النمو المشترك والنهضة الافريقية ... وهو يتحدث دائما عن دور جنوب افريقيا على المستوى الاقليمى فى إطار منظمة «سادك» لدول الجنوب الافريقى، ويتحدث عن المشروعات المشتركة، وعن الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية فى المنطقة. والنهضة الافريقية عنده هى امتداد مظاهر التنمية وبناء البنية التحتية على مستوى القارة كلها، وهو يلح على بناء الاقتصاد الحديث، وإطلاق مبادرات القطاع الخاص والتخفيف من ضبط الدولة للاقتصاد.

وهنا يشير لمشروعات جنوب افريقيا التى تمتد من دول «سادك» إلى مستوى القارة فى غانا واوغندا والسنغال ومالى وموزمبيق، وتمتد من التعدين إلى الاتصالات والسياحة.

ويتحدث «مبيكى» عن مشروعات شركات جنوب أفريقيا واستثماراتها دون حساسية من ملكيتها للبرجوازية البيضاء أو السوداء، ورغم الهجوم الذى يلاقيه من داخل حزب المؤتمر واتحاد العمال والشيوعيين لافتقاده هذه «الحساسية» فإنه يلمح أحيانًا إلى التقدم السريع أيضًا للمساهمة «الافريقية» - السوداء - فى رأس المال والذى قفز خلال ثلاث سنوات (١٩٩٨/٩٥) من ٤,٦ مليار راند لدى ١١ شركة للسود إلى ٦٦,٧ مليار راند لدى ٢٨ شركة، بل وقفز السود أنفسهم فى الإدارة من ٢٪ إلى ٣٠٪ فى نفس الفترة.

يرى «مبيكى» أن التحولات الديمقراطية التى تتوالى سريعًا على مستوى القارة تحقق الاستقرار والأمان لهذا النمو فى إطار النهضة الافريقية، ويصر فى معظم كتاباته وأحاديثه على أهمية هذا التحول، وحسن إدارته بدلا من اتهام الآخرين بفرض سياساتهم - إشارة للاستنكار العام لسياسات التكيف الهيكلى السائدة) فهو يرى أن التحرر الافريقى من الاستعمار والاستعمار الجديد وقهر الشروط الاجنبية يعتمد فى الاساس على الوعى الافريقى نفسه بالكرامة وحقوق الإنسان، والتعاون بين بلدان الجنوب وخاصة فى آسيا.

وينتقل «مبيكى» من هذه الضرورة إلى استمرار استنكاره لأشكال العنف والصراعات الدائرة فى أفريقيا، ويلح على أنه لابد من «التدخل» لوقف العنف وحل الصراعات سلميا وخلق أدوات حفظ السلام الاقليمى. وهو يقول «إن الإنسانية فى حاجة إلى مراجعة الأفكار التى ثبتت طويلاً عن السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول» كما يقول : «يجب أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مفاهيم غربية» ولعلها كانت إشارات مبكرة من مبيكى لتدخل جنوب افريقيا بالقوة فى ليسوتو لتصفية الانقلاب العسكرى فى أغسطس ١٩٩٨، كما وقفت جنوب أفريقيا إلى جانب عملية تصفية «موبوتو» بالقوة بالتعاون لفترة مع كابيلا، وهو أمر يخيف المجاورين لجنوب افريقيا الآن مثل زيمبابوى وناميبيا وأنجولا ويلمح إلى صراعات إقليمية مستقبلية من جراء أفكار «مبيكى» حول التدخل. ويشير البعض إلى أنها نفس أفكار البيض «الافريكانر» من قبل حول نفوذهم فى الاقليم الجنوبى من أفريقيا.

على المستوى العالمي

يسعى مبيكي لتعميق صلاته ببلدان الجنوب، وقد دفع بها سريعًا إلى شرقي آسيا بل وإلى الخليج العربي، وتعتبر صياغته الوحدوية للمشاكل الافريقية بمافيها العربية دائما، من الجزائر والصومال والسودان والمغرب حتى سيراليون وليبيريا والكونغو، نموذجًا لتطلعاته على المستوى الافريقي والدولي. ويتمثل ذلك في صياغته عن العولمة التي تجعلنا نعيش بالضرورة في «قرية عالمية» والتي يجب أن نعمل على تحويلها إلى «جوار عالمي» يقوم على التعاون (اليابان) والاعتماد المتبادل (ماليزيا) ولا نعتمد على إحسانات المساعدة الفنية.

«إننا جزء من الاقتصاد العالمي، ومن عملية العولمة، وقد أصبح السوق هو الإله الجديد، لكن السوق يعني: «أناس يتخذون قرارات»، ويفهمون آلية العملية الجارية، ويخططون للتدخل فيها وهو ما يجب أن نفعله».

والنهضة الافريقية سوف تفعل ذلك بالنضال، لأن التحرر لا يأتي وحده ... إن ثمة جديدا دائما يأتي من أفريقيا ... والقرن القادم هو قرن أفريقيا.

إن «ثابو مبيكي» يقف على حافة القرن محاولا الإمساك بالعناصر الملتهبة لمشروعه محاولا وضع صياغات جديدة لأوضاع لم يكتمل تحريرها بعد من زخمها الاستيطاني والاستعماري في المنطقة، وصياغة «النهضة الافريقية»، صياغة فضفاضة قد تشير للرغبة في التحرير، ولكنها بالطبع لا تتضمن بعناصرها تلك برنامجا جذريًا لإحداث تحولات رئيسية في جنوب افريقيا يخرجها بالفعل من سيطرة الرأسمالية الاستيطانية والغربية، لكن الصعوبة التي يواجهها مبيكي ضد مشروعه هذا هو أنه يقود حلفا سياسيًا واجتماعيًا متعدد الأطراف السياسية والاجتماعية الراديكالية. ولذا فإن ضغط هذا الحلف من داخل حزب المؤتمر ونقابة العمال وقوى اليسار هو الذي يمكن أن يقلق حلمه «بالاستقرار»، كما أن مؤشرات معدل الجريمة والفساد والدعارة وحدها تكشف أن مشروع النهضة الافريقية لم يتحرك بعد، والحلف الرأسمالي والاستيطاني، الخفي لا يبدو مباليا بمشروعه الفكري بسبب المسعى المتسارع نحو الاستثمار وليس النهوض الاجتماعي مما لا يتيح لمشروع النهضة الافريقية بالمعنى الشامل هامشًا كبيرًا للانطلاق.

■●■●■

الكونغو

١ - بين التحرير والتمرد

فوجئ المجتمعون فى مؤتمر الشعوب الافريقية بأكرا - غانا عام ١٩٥٨ بوجود مناضل شاب بين ظهرانيهم يدعى «باتريس لومومبا» ويمثل «الحركة الوطنية الكونغولية»، قادما عبر عمليات تهريب طويلة قادته من «ليوبولدڤيل» عاصمة مستعمرة الكونغو البلجيكية عبر أوربا إلى أكرا، معلنا تمرد الشعب الكونغولى الموحد تحت قيادته ضد القهر البلجيكى الذى لامثيل له فى القارة والمهانة التى يتعرض لها هذا الشعب باعتباره مجرد «ضيعة» لملوك بلجيكا .. من يومها «والحركة الوطنية» لم يستقر لها قرار حتى وصلت لكنشاسا عام ١٩٩٨.

وإن كانت البداية فى ١٩٥٨ كانت على حد السيف الفاصل بين قوى القهر الاستعمارى، وقوى التحرير الصاعدة، فها هى ١٩٩٨ وبدايات ١٩٩٩ تشهد بعد أربعين عامًا فوضى ضاربة بين قوى الحركة الوطنية نفسها، من كنشاسا (ليوبولدڤيل سابقًا) حتى «چوما» فى أقصى شرقى البلاد، وفى منطقة من قلب القارة تعرف بمنطقة البحيرات العظمى إشارة إلى بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا وألبرت .. وغيرها.

البعض لا يرى فى الأربعين عاما، وقتا طويلاً لاستكمال عملية تحرير، لم تكن مجرد حركة للاستقلال السياسى كما عرفتها كثير من الشعوب، وإنما كانت بداية لعملية «انعتاق» من نظام استعمارى ثم امبريالي امتلك كل ما فوق الأرض من البشر (٤٥ مليون حاليًا) وما تحتها من الثروات (ثالث أغنى منطقة غنية بالثروة فى العالم) وما يعبرها من الأنهار (أحد أطول واخصب أنهار العالم). إن أوثق المصادر يسجل فقدان عشره ملايين من أبناء الكونغو على يد البلجيكيين أثناء استنزاف ثروات الذهب والنحاس والخشب خلال ربع قرن بين ١٨٨٥-١٩٠٨. ويعتبر المراقبون أن ما فعله الملك ليوبولد الثانى أواخر القرن الماضى هو نفس ما حاول «موبوتو» تكراره أواخر القرن الحالى. ولذلك فإن تجربة الكونغو هى التى فرضت اكثر من

غيرها مصطلح «ثورة التحرير الأولى» التى قادها «لومومبا» ضد البلجيك ثم «حرب –أو ثورة – التحرير الثانية» التى قادتها فصائل الثوار ضد موبوتو، والموبوتية ١٩٩٨/٩٧، وباعتبار أن هدف «التحرير» أو الانعتاق الانسانى من الذل والمهانة والقهر مازال هو الأساس.

لكن ... ما الذى يجعل من «ثورة التحرير» هذه عرضة للاختطاف على هذا النحو؟ فى المرة الأولى يختطفها «موبوتو»، فيتحدد المتهم ببساطة أكثر لأن التناقض مع القهر والاستعمار كان ما يزال على طزاجته، مهما رفع «موبوتو» من شعارات «الوحدة الوطنية» و«الأصالة الأفريقية»، فى «زائير». والتى لم يعنيا فى حياة الشعب الكونغولى إلا «وحدة» مستغليه من البلجيك والامريكان والفرنسيين، مع أصالة الخيانة «الموبوتية» امتداداً «لتشومبى» وكازافوبو»، وكانت الساحة الافريقية وقتئذ التى تتقدمها رموز مثل عبد الناصر ونكروما وسيكو تورى وموديبوكيتا قادرة على كشف الخاطفين للثورات والثروات ومصائر الشعوب، أما فى هذه المرة، ورغم زخم الثورة والانعتاق الذى أسس لحركة تحرير ثانية، أكثر شعبية وتجذراً، فإنها تضيع بين فوضى الفصائل الثائرة، والاتهامات المتبادلة، وتنفرط مسئولية الاختطاف بين زعيم ينفرد بالسلطة فى كنشاسا هو«لوران كابيلا»، وزعماء يتخلون عن «الثورة الشعبية» ليعودوا إلى «التمرد المسلح» بقيادة «وامبا ضيا وامبا» و«نجوما» وغيرهما منطلقين من أطراف البلاد فى الشرق وأحياناً من الجنوب. ويساوق التشتت من حول «ثورة التحرير» فى الداخل، تشتتا مماثلا على الساحة الأفريقية بين فرقاء، لا يمكن القول إن «التحرير» هو شاغلهم الأساسى هذه المرة على نحو ما شغل القارة فى الستينيات إلى جانب لومومبا وأتباعه. فإلى أى حد تقدم «حركة التحرير الثانية» فى الكونغو خطوة فى سبيل التحرر الافريقى مالم تقف عند حدود «التمرد الثورى الشعبوى»؟ وإذا كانت لم تستطع أن تحتفظ حتى «بتمردها الثورى» على موبوتو لاكثر من فترة بين مايو ١٩٩٧ وإلى اغسطس ١٩٩٨، فهل تراها قادرة على الاستقرار بين أيدى «لوران كابيلا»... مع كل هذا التصارع الداخلى والقارى من حوله، ومع إشارات إلى خطورة عودته إلى الموبوتية الثانية» وليس إنجاحه «لثورة التحرير الثانية»؟ وهل تسمح طبيعة الانقسام «الكونغولى» و«الافريقى»الجارى الآن بغير ذلك؟

الخلفية مع التوحيد

ثمة ملاحظتان من واقع ميراث الحركة الوطنية الكونغولية لمواجهة سوء الفهم الشائع عن هذه المنطقة من مناطق البحيرات العظمى في القارة :-

أولاً : أن حركة التحرر الوطنى الكونغولية كانت تتمتع دائما بأرضية للتوحيد الوطنى وليس الانفصالية التى أشاعتها حركة «تشومبى» فى اقليم كاتنجا، أو القبلية التى تشاع عنها حديثا. ففى بداية معركة الاستقلال كان لومومبا قادما من «الشرق» ليقود «الحركة الوطنية» من كنشاسا فى الغرب وهى التى ضمت تمثيل مختلف الأقاليم وقتها، وكان «كازافوبو» نفسه رغم مشاركته لتشومبى فى تعامله مع الغرب إلا أنه كان مع الفيدرالية وليس الانفصالية التى أعلنها تشومبى. بل إن مجموعة «الكوناكات» التى وقفت مؤقتًا وراء تشومبى كانت تواجه موقف البالوباكات (الفيدرالى أيضًا) وفى نفس منطقة اقليم كاتنجا. بعدها لم يستطع «موبوتو» رغم خيانته إلا أن يمثل الوحدة بإدعاءات مختلفة، حتى قاد الحركة الوطنية، «جيزنجا» ثم «موليلى» طوال الستينيات وفق ميراث «اللومومبية». وهذه اللومومبية - رمز الوحدة الوطنية، هى التى تشكلت باسمها حركات الوحدة الوطنية مرة أخرى بقيادة كانزا ثم أبناء لومومبا (فرانسوا وباتريس) فى بروكسل بل وانطلق بها «لوران كابيلا» من جوما بشرق الكونغو عام ١٩٦٩ باسم الحركة الشعبية الثورية. ومن كل ذلك عادت الحركة فى التسعينيات .

ثانيًا : لاتمثل «حركة التحرر الثانية» إحدى صور الصراع القبلى أو العرقى الشائعة فى أفريقيا وليست هى ببساطة حركة «التوتسى» المنحدرين من رواندا أو أوغندا أو فى شرق الكونغو ممن زحفوا إلى كنشاسا لاسقاط «موبوتو» وإقامة امبراطورية التوتسى، أو الانتقام من قبائل «الهوتو» المنتشرين أيضًا فى رواندا وبوروندى.! ليس الأمر بهذه السهولة إلا إذا تصورنا أن مجموعة بشرية - قبلية - محدودة من المحاربين القدامى والتجار من أبناء التوتسى تزحف خلال ستة شهور من أواخر ١٩٩٦ حتى مايو ١٩٩٧ فتشق بحراً بشريا مكونا من اكثر من أربعين مليون نسمة هم أبناء الكونغو، لتصل إلى كنشاسا بقيادة المغامر «لوران كابيلا» ، وليستقر - الحكم حتى يتمرد هؤلاء ثانية على كابيلا فى أغسطس ١٩٩٨

بنفس نمط تمردهم على موبوتو ١٩٩٧! ولأن الأمر ليس بهذه السهولة، فلابد أن نرجع حركة التسعينيات إلى جذورها فى الستينيات والسبعينيات من جهة، وإلى أصولها المباشرة فيما عرف بحركة مؤتمر السيادة الشعبية» ١٩٩٣/٩١من جهة أخرى وفى إطار الحركة الأخيرة تحديداً عقدت مئات «المؤتمرات الشعبية الوطنية فى انحاء الكونغو «زائير وقتها» تحديا لحزب موبوتو وديكتاتوريته. ومارست هذه المؤتمرات اجتماعاتها المركزية فى كنشاسا تحت اسم «مؤتمر السيادة الوطنية» الذى يضم النخبة وممثلى الحركات الشعبية والمنظمات الأهلية الذين تجاوزوا الألفين، أجبروا «موبوتو» نفسه على التسليم عام ١٩٩٤ بالتعدد الحزبى ووعد باجراء انتخابات عامة حرة تماماً، يمهد لها تعيين أحد الليبراليين مثل «تشيسيكيدى» مرشح «مؤتمر السيادة الشعبية». وإن كان «موبوتو» قد تراجع عن وعوده عام ١٩٩٦ وعرض البلاد للانقسام بين حكومة برئاسة مرشح المؤتمر، وسلطة برئاسته فإنه بذلك كان يضع اللبنة الأولى فى نهايته، حيث استمر الضغط الشعبى كثيفا ضده إلى أن أسقطه فى يوليو ١٩٩٧.

صراع متعدد المستويات

الصراع فى منطقة البحيرات الكبرى، صراع من إجل إقامة الدولة الوطنية، وفى الكونغو بوجه خاص - بهذا التاريخ الصراعى الخصب - فإنه من أجل الدولة - الأمة - وقريب من ذلك الحال الآن فى أوغندا وأنجولا كما هو فى تنزانيا بل وفى جنوب أفريقيا. نقول ذلك ردا على من يوحدون بين صراع القوى الاجنبية الاستعمارية فى المنطقة - قديمة وحديثة - وبين الصراع الوطنى الداخلى مهما كانت انقساماته. فالصراع الدولى فى المنطقة قادته فرنسا التى دعمت المذبحة فى رواندا ضد التوتسى سنة ١٩٩٤ ثم دعمت «موبوتو» حتى النفس الأخير بهدف عزل هجوم الولايات المتحدة على المنطقة من أجل بترولها ومعادنها وبالتعاون مع هذه القوة.. أو تلك، هذا الصراع هو الذى حرف العناوين فى الاعلام الدولى ليصبح «صراعاً عنصريا أو عرقياً فى منطقة البحيرات العظمى»! وحتى لغة بعض القيادات المحلية فى هذا الاتجاه مثل «كابيلا» وغيره من أنصار موبوتو الذين يدعمونه الآن، ترتكب هذا الخطأ من أجل مصالح آنية. فالجبهة الداخلية للصراع متعددة الأطراف مثلها مثل الجبهة الافريقية والدولية.

جبهة الصراع الداخلي

قلنا إن جبهة الصراع الداخلي في أحدث مراحلها ضد موبوتو منذ عام ١٩٩١ بدأت موحدة في «مؤتمر السيادة الوطنية» الذي جمع شتات المؤتمرات الشعبية للقوى المختلفة من أنحاء الكونغو على أساس «حركة شعبية ثورية واحدة»، ولم يتميز فيها إلا قوى الليبرالية أو قل البرجوازية الكونغولية التي مثلها «تشيسيكيدي» الوزير السابق في عهد موبوتو، والذي مازال في كنشاسا حاليًا يمثل نفس الاتجاه في حركة الرفض القائمة ضد كابيلا. ومثله لوندا بالولو رئيس وزراء موبوتو السابق أيضًا. فيما عدا ذلك شكلت القوى «الثورية» أو قوى التمرد على «موبوتو» ما عرف باسم «تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو» AFDL، وهي التي جمعت القوى الثائرة من كافة أنحاء الكونغو عام ١٩٩٦ حين فشل «المؤتمر الشعبي» في كنشاسا في التفاهم مع موبوتو بالوسائل الديمقراطية، فقررت قيادات التحالف اللجوء للعمل الشعبي الثوري، والزحف بقواتها من شرق وجنوب الكونغو أساسا. وهذا الزحف من عدة مناطق هو الذي دفع موبوتو للتسليم والرحيل عن البلاد. وحتى في التمرد على «كابيلا» لاحظنا امتداد ساحة التمرد في الشرق والجنوب وحتى «ماتادي» على ساحل المحيط الهندي غربيا، إشارة إلى وجود قوى الثورة كامنة بين جماهيرها مما يشعل الموقف في الكونغو كله حتى الآن. ونظرة سريعة على التنظيمات وقياداتها المكونة حاليًا «للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية» R.C.D والذي يقود التمرد على كابيلا تمكننا من كشف التكوين الوطني والاجتماعي للقوى الثائرة في الكونغو. ولعل القارئ يذكر أسماء قيادات «التجمع» المعروفة، فهناك:«وامبا ضيا وامبا» الجامعي الفيلسوف الذي كان استاذا في دار السلام لحوالي عشرين عامًا حتى شارك في الحركة الديمقراطية الثورية، قادما من منطقة الكونغو السفلي (غرب الكونغو)، وهناك «دبيلشين» المثقف الذي كان باحثا شهيراً في الولايات المتحدة وترك موقعه ليلتحق بالثورة وهو من العناصر المخلطة أو «الميتيس» بالكونغو أمينا عامًا للتجمع. وهناك كالالا من أبناء «الكاساي» وسط شرق الكونغو، وهناك «بوچيرا» من شمال كيفو «بالشرق»، نائبا لرئيس التجمع، وهناك «زاهيدي نجوما» الذي ترك اليونسكو ليلتحق بالحركة، و«چان بيرأوندكان» القائد العسكري السابق من منطقة الكونغو السفلي، وهناك «موامبا» آخر

القادة التاريخيين لثورة «شابا» باسم جبهة التحرر الوطني ومعه «إيميل ايلونجا» قادمين من كاتنجا، بل وتؤيدهم حاليا مجموعات ما يعرف «بالنمور الكاتنجية» ..

والآن لماذا هذا العرض للاسماء والمواقع؟ إنه ببساطة للكشف عن طبيعة الصراع فى الكونغو على المستوى الوطنى ردا على القول بأن مثل هذه الثورة الشعبية إنما هى مجرد تمرد «أبناء التوتسى» زاحفين ثانية بدعم أوغندى للسيطرة على البلاد بل خلال سيطرة جناح عسكرى واحد بينهم هم أبناء «البانيا مولنجى». ومعروف أن التوتسى ينتشرون كمواطنين ذوى مشاكل متنوعة فى كل من رواندا وبوروندى وأوغندا والكونغو، يمثلون أقلية هنا وأغلبية هناك، يشتغلون بالتجارة والعسكرية فيكتسبون نفوذا هنا، أويتعرضون للمذابح هناك، ومنهم الآن حوالى ٣٠٠ ألف فى الكونغو يصطدم بهم كابيلا لأنهم يطالبون بالجنسية بينما آلاف غيرهم هم مواطنون فى شرقى الكونغو، وهو نفس الوضع والمشاكل بالنسبة لابناء «البالويا» الكاتنجيين ممتدين من الكونغو إلى أنجولا، ومن أبنائهم «كابيلا» نفسه! ونحن نعرف كيف يؤثر وجود عناصر معينة بشكل بارز فى الواجهة على تحليلات كثيرة للواقع الاجتماعى من خلفهم. فالبالويا من العاملين المسحوقين فى المناجم لايشتغلون بتدوير المال مثل أبناء التوتسى أو بالزراعة مثل «الهوتو» المكافحين من أجل الأرض.

ومن أبناء هؤلاء جميعًا يخرج مهربو الذهب والماس فى كاساى وكما يخرج المتمردون للثورة.

لعله ليس من المصادفة أن مطلب «المتمردين» حاليًا فى «كيڤو» أو «جوما» شرقى الكونغو وبقيادة «وامبا ضيا وامبا» هو العودة لأسس «التحالف بين القوى الديمقراطية» الذى قامت على أساسه الثورة منطلقة من مؤتمر السيادة الشعبى ليضم هذه الفئات جميعًا.

وأساس هذا التحالف هو الحوار الديمقراطى بين القوى المتنوعة هذه لاختيار قيادة ووضع دستور وسياسات على أساس ديمقراطى، وليس لانفراد «كابيلا» بالقيادة والدولة على هذا النحو. وكان كابيلا يعلم بهذه المطالب حين وصل إلى كنشاسا فى مايو ١٩٩٧ ووعد

باجراء انتخابات خلال عام. ولكنه وهو الذى رجح خيار التمرد المسلح وليس العمل السياسى الديمقراطى ضد موبوتو، كان من الصعب أن يعود بالبلاد إلى العمل الديمقراطى بهذه السرعة، فضلا عما يعلنه عن اعادة بناء ما خربه موبوتو من بنية داخلية وثروات معدنية، وعلاقات افريقية وخارجية ويدعى «كابيلا» بناءها جميعًا قبل الحديث عن الديمقراطية!

ولم يكن من السهل على عشرات التنظيمات التى ساهمت فى الثورة أن تنتظر عمل كابيلا منفردًا لتحقيق شعارات الثورة الشعبية، وقد كان «وامبا ضيا وامبا» نفسه فى كنشاسا لبضعة شهور بعد انتصار الثورة فيها فى مايو ١٩٩٧، ولم يجد هو أو «ديبلشين» أوغيرهما من المثقفين والثائرين رغبة من كابيلا للمشاركة، «فاتجهوا شرقا» والملفت أنهم – للاسف – اختاروا الحل العسكرى أيضًا على نحو ما فعل كابيلا من قبل مما أوقعهم فى حبال التصرفات الفئوية و«القبلية» بدورهم، ودفعهم إلى تحالفات خارجية لاتحمد عقباها.

الجبهة الافريقية

لم تشهد منطقة أفريقية أخرى مثل هذا التورط الجماعى الافريقى فى أحداثها الداخلية مثلما حدث تجاه «تمردات الكونغو» ٩٧/١٩٩٩، كان نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا هو «الحدث الجامع» للموقف الافريقى من زاوية أخرى، وبدت أحداث القرن الافريقى أقل شأنا بكثير مما يحدث فى منطقة البحيرات العظمى. فهنا تنشغل حوالى عشرة بلدان أفريقية، فيما يكاد يعرف «بحرب الجامعة الافريقية» إشارة لضعف حركة الجامعة الافريقية وليس لقوتها! والمشكلة أن ما يحدث ليس تنافسًا لدعم بناء الدولة الوطنية الجديدة أو حماية الاستقلال كما كان الحال مع أزمة الاستقلال «بقيادة «لومومبا» ودعم اللومومبيين من بعده ضد انفصال كاتنجا والتدخل الاجنبى.

وإنما نحن هنا أمام مصالح قطرية محدودة لهذه الدولة أو تلك، قد يستفيد منها «كابيلا» لتحقيق قدر من الاستقرار، ولكنه أيضًا قد يشير لاستمرار الاقتتال لأطول فترة ممكنة. إن

هناك قوات بالفعل لرواندا، ونسبيا لاوغندا فى شرقى الكونغو وبدون سند شرعى، إلا تبرير قوى «التمرد» لذلك كشرعية ثورية، أو تبرير «المتدخلين» لذلك بأنه لحماية حدودهم من تسرب القوى المعادية للتوتسى الحاكمين فى رواندا، أو أنصار عيدى أمين وعملاء السودان والاصولية المسيحية والاسلامية فى نظر النظام الأوغندى. وتشير بعض قيادات التمرد الأخير إلى قبول افريقيا بتدخل نيجيريا فى ليبريا حتى استقرت ثم فى سيراليون بعد ذلك، فلماذا لا يقبلون بتدخل أوغندا ورواندا إذن. وينسى هؤلاء أن ذلك نفسه يبرر سلوك «كابيلا» مع حلفائه ليبقى الصراع دائرا بدون حل.

فعلى الجبهة الأخرى - جبهة نظام كابيلا - هناك زيمبابوى ذات المصالح الاقتصادية المتبادلة حتى على مستوى شخوص السلطة، وهناك انجولا التى تخشى امتدادات سافمبى وحركة يونيتا فى أراضى الكونغو، وهناك زامبيا ذات الحدود التعدينية المشتركة للحزام النحاسى فى كاتنجا، وهناك ناميبيا التى تعاون انجولا بالضرورة. أما جنوب أفريقيا فتأخذ موقف الحياد، محاولة التدخل من أجل مصالحة شاملة بين الطرفين باعتبار الموقع الخاص لمانديلا وقيادته مع جنوب افريقيا لمنظمة «سادك» الاقليمية التى تجمع كل هذه الدول فى عضويتها بزعامة جنوب أفريقيا. وإلى جانب هذه الشبكة المتداخلة، جاءت من الشمال أطراف أخرى، ليس فقط السودان لضمان محاصرة حركة الجنوبيين والدعم الأوغندى لهم، بل وإظهار عدوانية أوغندا على المستوى الافريقى، وإنما هناك تشاد والدعم الليبى لكابيلا، ورغم محاولة ليبيا القيام بدور الوساطة لا الانحياز دعما لسياستها الافريقية الجديدة، فإن فرنسا تستفيد من الدعم الليبى للسودان وتشاد على السواء، وتحرك قوات الاخيرة ضمن تفاعل مع الجابون والكاميرون بل وبرازافيل .

ولم تستطع منظمة الوحدة الافريقية أن تقدم شيئا فى هذا الاطار المرتبك بين أعضاء المنظمة، إلا التحرك مع المبادرات المطروحة من جنوب افريقيا أو زامبيا على الاكثر.

جبهة المصالح الاجنبية

لانستطيع تسمية الموقف الفرنسى أو الأمريكى بأنه مجرد تفاعل للسياسات الدولية مع أحداث منطقة ما مثلما يحدث فى مناطق أخرى. فهنا صراعات تاريخية حادة تحاول إعادة إنتاج نفسها، فالأمريكان الذين جاءوا «بموبوتو» فى الستينيات وساندوه حتى الثمانينات، وجدوه فى أحضان الفرنسيين منذ جيسكارديستان وحتى وفاته بملياراته المتعددة فى إطار بنوكها، ويتنسيق مع المرحوم «فوكار» المنسق الشهير للمصالح الفرنسية فى المنطقة حتى وفاته بدوره مؤخراً. والثورة الكونغولية التى بدأت بشعارات «لتخليص السيادة الكونغولية «من استرقاق واستغلال القوى الامبريالية» بدأت بقيادة «كابيلا» معاديا للفرنسيين، وامتدادات شركة «ألف» الفرنسية للبترول من انجولا لبرازافيل مرورا بالكونغو كنشاسا ومثل مواجهته لجموعات استغلال الماس والذهب الكونغولى، ولينتهى بمفاوضاته مع شركات التعدين الامريكية واشتغال أقاربه فى نفس عمليات التهريب واعلان واشنطن تأييدها لكابيلا فى صراعاته الاخيرة.

إن الفرنسيين يتمسكون بدعم مصالحهم بادعاء الترويج للفرنكفونية ورعاية «المصالح المشتركة» فى إطار «الكمنولث الفرنسى» وكأنها مصالح متبادلة، وقد بدا الأمر كذلك فى مؤتمر القمة الفرنسية– الافريقية فى ديسمبر ١٩٩٨ حيث وضع الأمن فى أفريقيا ومنطقة البحيرات خاصة فى مقدمة اهتمامات هذا المؤتمر الهام تمهيداً لانشاء «قوات أمن افريقية» مدعومة من قوات فرنسا المرابطة على ساحل المتوسط كقوات «تدخل سريع» تطلب غطاء أفريقيا!

وهذه الطريقة فى الاقتراب لم تعد تعنى الولايات المتحدة كثيراً. فوفق بيانات كلنتون أثناء زيارته لافريقيا فى مارس ١٩٩٨ فإن «التجارة» هى الشعار الاساسى بديلا للمعونات والقروض. ولعله يقرن تنمية الاستثمارات بأعمال التجارة إزاء الرخاء الامريكى السائد فى الفترة الأخيرة. ويقترن بالمال مشروع «قوات التدخل السريع» الذى تريد إقراره لحماية مصالحها واصدقائها مباشرة عند الضرورة. وفى منطقة البحيرات، فإنها قد تتدخل عبر

بعض أصدقائها، كما أن محادثات الاستثمار تقوم بها شخصيات حصلت من كابيلا على عقود بما يزيد عن مليار دولار مؤخراً. أما شركات تجنيد المرتزقة مثل «إكسكيوتيف» وغيرها، فهي شركات متعددة الجنسية فرنسية امريكية بلجيكية على وجه التحديد وتنطلق من جنوب افريقيا وأنجولا وتمتد إلى الكونغو الآن، تحمي مناطق تعدين الماس والذهب في «كاساي» و«كاتنجا» بجنود وخبرات عسكرية عالية الكفاءة من مستوطني جنوب أفريقيا وقدامى الكاتنجيين وجنود «الصرب» الذين يشبهون في مناطق مختلفة من أفريقيا ما يسمى «بالافغان» الآن في الشرق الأوسط.

ومعنى ذلك أن يتحول الكونغو في ظروف افتقاد سيطرة لدولة وطنية قوية إلى ساحة للنهب متعددة الجنسية أيضاً حيث تعتبر تجارة الماس والذهب من أروج التجارات، وتدخلها أطراف جانبية أيضاً من اسرائيليين ومافيا العملة وعمليات تجارة السلاح ودفن النفايات الذرية مما تذهب معه رياح الحركة الوطنية، ديمقراطية وثورية أدراج الرياح.

إن المشكلة الرئيسية الآن أن هناك مسألتين بالغتا الأهمية بالنسبة لمستقبل الكونغو، أحدها المخاوف من عودة كابيلا إلى نمط «الموبوتية» الأبوى فيحرف الثورة بما لن يختلف عن موبوتو بالفعل ونصبح أمام الموبوتية الثانية بدلا من حركة التحرر الثانية. والمشكلة الأخرى تكمن في موقف الفصائل المتمردة الآن التي تحمل هموماً ثورية ولكنها ترتبط بمصالح قطرية واقليمية مع رواندا واوغندا فضلا عن الصراع الامريكي الفرنسي بما يعرض بلادهم لمخاطر لا حدود لها. ولتستمر ثورة التخرر الثانية فإنه لا مفر من الرجوع لاصولها الوطنية الديمقراطية بالعودة لفكرة المؤتمر الوطني لكل القوى الثائرة، ودفع الموقف في اتجاه مؤتمر دستوري قائم على تحالف وطني شعبي واسع يعد الكونغو – مع اللومومبية الجديدة – لما يستحقه هذا الشعب المناضل من تقدم.

■ ● ■ ● ■

الكونغو

٢ ـ وامبا ضيا وامبا .. المثقف المتمرد

على جبهة القتال فى الكونغو الآن .. يقبع استاذ للفلسفة قائدا لفرق «المتمردين» ضد الحكم الذي جاء إلى كنشاسا فى مايو ١٩٩٧ باسم حركة «التمرد الثورى». ذلك هو الاستاذ الدكتور «وامبا ضيا وامبا». فجأة تلخص الموقف المضطرب في منطقة البحيرات العظمى من مذابح رواندا .. إلى طرد موبوتو .. إلى القتال فى «جوما» و«بوكافو» .. ليصبح متمركزًا فى اسم «وامبا ضيا وامبا» رئيس «التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية» والمتحدث باسم «المتمردين» فى شرق الكونغو، والرافض لأية تسوية لا يحضر صياغتها وجها لوجه مع «لوران كابيلا» الرئيس الفعلى للكونغو، والذى يكتسب شرعيته من وصوله على رأس «تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو» إلى العاصمة بدعم من كافة الفصائل الثائرة ضد موبوتو، وفى مقدمتها «التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية» بقيادة «وامبا». لم يتصور أحد أن يعود ذلك الاستاذ الهادئ من العاصمة بعد شهرين فقط من «ثورتها» ليقبع فى مدينة ريفية صغيرة فى أقصى شرقى البلاد بالقرب من أوغندا ليعاود إشعال الثورة ضد ما اسماه «بالموبوتية الجديدة» إشارة للانحراف السريع الذى رأى أن «كابيلا» ينجر إليه بإغراء السلطة، بل والثروة فى عاصمة البلاد. لم ير «وامبا» أى مانع فى أن يعاود الزحف ثانية بالقوى التي مازالت مخلصة «لثورة تحرير الكونغو»، ليقيم العدل والحكم بالمشاركة، ووحدة البلاد الحقيقية بعد أن رأى «أن كل ذلك يتعرض للانتهاك على يد جماعة «كابيلا» التى لم تترب تربية سياسية كافية فترة الإعداد للثورة ضد «موبوتو»، ومن ثم أصبحت «الميليشيا الجديدة» بديلة لقوات «موبوتو» الأقرب للمرتزقة، وأصبحت القبلية بديلة للمحسوبية، والاستبعاد بديلاً للتصفية .. أى أن «الموبوتية» تعود – فى رأى وامبا – بدون موبوتو».

اندهش الجميع لرؤية «البروفيسور وامبا» على رأس قوى التمرد المقاتلة .. الآن فى الكونغو. وقد عرفت «وامبا» مع العديد من المثقفين الأفارقة، استاذ الفلسفة الهادئ الذى غادر بلاده قسرا بعد سجن قاس عام ١٩٨٠ لم يخرجه منه بعد عام إلا حملة واسعة من قبل

المثقفين فى دوائر الفلسفة والعلوم الاجتماعية فى أنحاء العالم، والذين عرفوا كتابته المتميزة. فى مبادئ الفلسفة والنظريات السياسية والتحليل الاجتماعى. عرفته حين ارتحل إلى دار السلام يجلس بشكل «سقراطى» مع تلاميذه معلما لأصول الفلسفة، وعرفته حين انتخبناه رئيسا للمجلس الافريقى لتنمية البحوث الاجتماعية «كوديسريا» فى داكار، وعرفناه يسعى مع اساتذة عرب وأفارقة لتأسيس الجمعية الفلسفية الأفروآسيوية، كنت أتصوره دائما ذا ثقافة فرنسية أصيلة استنتاجا من وجود الكونغو ضمن ما يسمى بمجموعة «الدول الفرنكفونية»، بالإضافة لكتاباته النظرية بالفرنسية. ومع الاقتراب منه عرفت أنه على العكس من ذلك تخرج وحصل على الدكتوراه فى الفكر السياسى من «متشجان» بالولات المتحدة الامريكية وأن زوجته من هناك أيضاً، وأنه كتب أهم كتبه عن «تحدى الدولة الوطنية فى أفريقيا» وعن «انهيار المجتمع واستمرارية الدولة فى الكونغو» وعن «أفريقيا تبحث عن نموذج سياسى جديد» .. إلى آخر ماكتبه من أعمال الفكر السياسى الافريقى الهامة .. بالانجليزية.

اقتربت منه أكثر فى دار السلام .. عاصمة لجنة تحرير المستعمرات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية حتى آخر ضربات التحرر فى جنوب افريقيا ....، وعاصمة أشهر «كامبس» جامعى متمرد على الحكم، وعلى الفلسفات الثورية التقليدية وخاصة «ذات الطابع السوفيتى»، ثم هى أحد مراكز الفكر الماوتسى المتمرد فى القارة، منذ زارها «شوإين لاى» فى منتصف الستينيات وأعلن من هناك أن «أفريقيا باتت ناضجة للثورة»، فى الفترة التى أعلن فيها «ماكميلان» فى جنوب القارة أن أفريقيا تهب عليها رياح التغيير». وهى نفس فترة زيارة «شى جيفارا» الشهيرة لدار السلام وتسلله لزيارة صديقه «موليلى» الثائر فى شرقى الكونغو..

لعل ذلك هو التراث الذى جعل كتابات «واميا ضياواميا» تبدأ فى معظمها - وتنتهى بتحليلات «ماوتسى تونج» عن القوى الثورية .. وقدرتها على الزحف إلى العواصم وفق النمط الصينى فى انجاز الثورة الصينية.

كثيرون من الاصدقاء كانوا يبتسمون حين يقرأون مداخل مايكتب «واميا ضيا واميا» بهذا التصدير «الماوى» الصارخ، حتى فى عصر «التحولات الكبرى» التى وقعت فى التسعينيات! حتى حين كتب عن تطور «الثورة الديمقراطية» بقوى التحالف الشعبى. والمؤتمرات الوطنية الشعبية فى الكونغو بمجلة كوديسريا عام١٩٩٥لم ينس أن يذكرنا برؤية ماوتسى تونج للثورة الشعبية!

لم يعتزل «وامبا ضيا وامبا» بأفكار ه يبثها تلاميذه تحت ظلال «شجرة سقراط» في جامعة دار السلام، أو شرفات المجلس الأفريقى فى داكار ولم يكتف بتسجيل محاضراته ونشرها بين المهاجرين الكونغوليين المساكين العاملين فى «ديترويت» قرب مساكن عائلة زوجته الأمريكية، وإنما أدار «وامبا» حواراً آخر مع مجموعة بارزة من المثقفين الكونغوليين الذين أبعدهم «موبوتو» .. ليصيروا فى العواصم الافريقية والأوربية من ألمع مثقفى القارة والعالم الثالث .. تلك هى المجموعة التى بدأت مع «وامبا» الحركة الديمقراطية الكونغولية» منذ عام ١٩٨٠، ثم تحركت لتشكيل القاعدة الفكرية والسياسية للتحالف الذى قاد قواته العسكرية لوران كابيلا. ومن خلال العمل العسكرى «الثورى»، فى مناطق الشرق غالبا، والضغط السياسى المدنى داخل العاصمة بقيادة تشيسيكيدى» فى الغرب اكتسبت الحركة الديمقراطية طابعها «السياسى الشعبى»، وتبلورت عام ١٩٩٢ فى ظل فلسفة «مؤتمرات التحالفات الشعبية» فى أنحاء مختلفة من القارة لتؤسس «مؤتمر السيادة الوطنية» الشعبى فى كنشاسا. وقد كتب «وامبا» كتابا تحليليا جامعا لأعمال هذه المؤتمرات؛ تحت عنوان «من المؤتمر الوطنى إلى الكونغو الفيدرالية» يفسر فيه تسمية «السيادة الوطنية» كشعار لهذه المؤتمرات ذلك أن «موبوتو» لم يكن – في تقديره – مجرد ديكتاتور، أو فاسد، أو قبلى ولكنه كان يسلم «سيادة البلاد» للامبريالية الأمريكية، كما يسلم ثروتها للمافيا الفرنسية والبلجيكية، ويسلم جماهيرها للمرتزقة الذين يجلبهم من جنوب أفريقيا العنصرية والصرب المدربين على سفك الدماء، بل والأصوليين الاسلاميين القادمين من شمال أوغندا وأنصار عيدى أمين ... الخ.

بهذه الفكرية ترك «وامبا» دار السلام لفترات بدءا من عام ١٩٩٢ وذهب إلى المنطقة الخشنة فى شرقى الكونغو – حيث كان يلاقى بالطبع «كابيلا» للحوار حول مستقبل الثورة الشعبية ضد موبوتو، وتعبئة الجماهير الساخطة فى هذه المنطقة اكثر من غيرها، ثقافيا وسياسيا لتشكيل قاعدة راسخة «للمؤتمرات الشعبية» التى تضغط على موبوتو فى كنشاسا.

وبينما استطاعت هذه المؤتمرات أن تحشد ما يقارب ألفى ممثل شعبى فى بعض اجتماعاتها فى كنشاسا، ونجاحها فى إجبار موبوتو عام ١٩٩٤ على التسليم بالتعدد الحزبى والوعد بانتخابات ديمقراطية حرة فى ظرف عام أو أكثر .. أجلتها مناوراته مع الفرنسيين والامريكان حتى أطيح به عام ١٩٩٧ .. بينما التطور السياسى المدنى السلمى يمضى كذلك

فى كنشاسا، كان «كابيلا» يعد الميليشيا العسكرية للزحف على العاصمة واسقاط النظام «بالقوة الشعبية المسلحة»!

لم يرتح لذلك «وامبا» .. وفى مقالة له بعد انتصار كابيلا بهذا الاسلوب وصف ذلك بأنه «سعى للسلطة من أجل السلطة، بينما ينشد الثوار الحقيقيون السعى للسلطة من أجل الشعب». اعتبر «وامبا» أن مافعله كابيلا «خيانة للشعب» باسم الشعب وأن الحركة التى استهدفت إعادة «السيادة» للشعب. سوف ترتد على يد كابيلا، للاعتماد مرة أخرى على القبلية، بالتوتسى أو «البانيا مالونجى» أو «البلوبا» أو غيرهم، كما ستعتمد مرة أخرى على الفرنسيين أو الأمريكان أومافيا «الماس» والتعدين التى تعود اليوم لكنشاسا، ملوحين «بالسيولة» لتسديد الديون أو تمويل بعض المشروعات الشعبوية .. بل ستعود بجنود «موبوتو» القدامى» حراس الموبوتية .. وقد يعود – سريعا– كهنتها.

وللحديث عن كابيلا وعودة الموبوتية أو صدقية تحرر الكونغو... مجال آخر لكن الذى مازال مثيراً .. هو لجوء «وامبا» إلى «التمرد بالقوة» .. منطلقًا – ثانية– من شرقى وجنوب الكونغو... بما يشبه تكرار نموذج كابيلا فى قيادة التمرد من هذه المنطقة زاحفًا إلى العاصمة فى أقصى الغرب، وقد اقترب منها يوما «وامبا» وقواته بالفعل! ترى هل انتفض «المثقف المتمرد» فى جسد «المثقف السياسى» الفيلسوف؟ وهل يتمرد المثقف على «ثورته» مثلما تمرد على صمته، من أجل المثال الذى مازال يتبلور «للتحرر».

إن «وامبا» بالمناسبة .. ليس حالة فردية، سرعان مايخضعها القارئ لهذا التحليل النفسى أو ذاك .. إن «وامبا» فى موقعه بين المتمردين، تحيط به ثلة لامعة من المثقفين .. وامبا القابع فى جوما وكيفو، معه من الكونغوليين أيضًا رجل اليونسكو المعروف «زاهيدى نجوما» والمؤرخ السياسى «چاك دلبشين» وآخرون أمثال «يوچيرا» و«كاراها».، كما ارتحل معهم من كنشاسا، لكن إلى واشنطن – استاذ العلوم السياسية البارز فى «هوارد» «نزونجولا نتالاجا»...

هذه المجموعة هى التى أثارت على نطاق واسع ومنذ بضع سنوات وبعد تحليلات «الأزمة فى الكونغو» ماعرف بفكر «ثورة التحرير الثانية» ردا على انتكاس «دولة الاستقلال» ... ترى هل تعيش هذه المجموعة – مع «وامبا ضيا وامبا» – انتكاسة أخرى – فى كنشاسا– لدولة التحرير؟ وأى مشروع الآن للمثقفين المتمردين فى أحراش چوما وكيڤو ....؟!

■●■●■

نيجيريا

١ - مأزق العسكريين .. والديمقراطية

لم تعد تركيا أو الجزائر وحدهما أمثلة لمأزق مشروع الدولة الحديثة مع العسكرية والديمقراطية، فها هى أفريقيا تجتر مآزقها واحداً تلو الآخر، ولا تستطيع الإفلات من أى منها أمام موجات الانهيار أو الفساد أو التطرف؛ من رواندا وبوروندى، مرورا بالكونغو .. وحتى القرن الافريقى .. بل والسودان وموريتانيا .. الخ. وعندما تلوح فى الأفق بادرة أمل مثلما الحال فى جنوب أفريقيا أو نيجيريا فإن كثيراً من الشكوك والمثيرات تظل تحوم فوق الرؤوس! ولنتوقف قليلا عند المثال النيجيرى.

لابد أولا أن تكون نيجيريا موضع اهتمام دوائر كثيرة فى العالم العربى، فهى ليست فقط من أكبر دول الجنوب سكانًا(أكثر من مائة وعشرة ملايين نسمة)، وإنما هى أيضًا الدولة السادسة - إلى وقت قريب بين منتجى البترول وذات ثقل ودور بين مجموعة الأوبك بل ومجموعة الثمانية الاسلامية والخمسة عشر غير المنحازة، وهى مع دولتين أو ثلاث من نجوم منظمة الوحدة الافريقية، امتد دورها من انجولا إلى جنوب أفريقيا من قبل، كما يمتد حاليا إلى ليبريا وسيراليون وغينيا بيساو، وهو الدور الذى يرشحها مستقبلا لمقعد مجلس الأمن الدائم والمقترح حيث تتنافس من أجله مع كل من جنوب أفريقيا و مصر مثلا. وهى الدولة التى تتنافس على الاستثمار فيها واستغلال أسواقها دول وشركات كبرى من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا، ومن «شيفرون» إلى «شل» إلى شركة بيجو للسيارات!

والطبقة الحاكمة فى نيجيريا هى بالضرورة متراوحة بين العسكر والمدنيين، طالما الثروة الريعية من عائدات البترول، فى أيدى السلطة السياسية بأكثر منها فى قنوات الرأسمالية المحلية، وطالما العسكريون فى نيجيريا لا يشكلون جيشًا تقليديا كجندرمة حراسة للنظم القائمة بل من فئات متعلمة، عالية الكفاءة ، نفذوا إلى السياسة والمال بل والمجتمع المدنى - إن

وجد – منذ وقت مبكر، فصاروا طرفا فى لعبة التحولات ومدارات الحكم ، مثل أية قوة سياسية تلعب بالاقليمية أو القبلية أو الدين والتراث.

ويتنافس العسكريون مع المدنيين على قدم المساواة فى الفساد، والثراء غير المشروع وتقييم دوائر النفوذ.

لذا لم يعد المأزق فى نيجيريا بين عسكريين ومدنيين، إنما بين عسكريين وديمقراطيين؛ وهذا ما تفرزه المعارك الأخيرة فيما يسمى بعودة الحكم المدنى إلى البلاد.

لعل اختيار الجنرال «أولوسيجن أوباسانجو» فى انتخابات عامة على النحو الذى جرت به آخر فبراير ١٩٩٩ وحصوله على أكثر من ٦٠٪ من أصوات الناخبين، يحل المعادلة الصعبة نسبيًا فى نيجيريا، فقد قيل إن طاقم الجنرالات القديم، محترفين ومسيسين قد وقفوا خلفه «بالمال والعتاد، كما يقولون، فأنفق عن سعة بضعة ملايين من الدولارات، ووقف الحاكم العسكري الحالى عبد السلام أبو بكر ومؤسسته يشيدون به ويطمئنون الرأى العام، كما حصل «أوباسانجو» على الدعم المدنى فى المناطق البعيدة عن مواقع انتمائه القبلية أو العرقية، ومن الاقليم الشمالى خاصة، بل وفى مواقع دينية إسلامية معروفة مثل «سوكوتو» وكاتسينا. وقد حصل على كل هذا التأييد تحت راية حزب الشعب الديمقراطى» الذى لم يعلن عنه إلا منذ بضعة شهور، بل وإن موجة الإقبال العالية على التصويت للرئاسة– رغم بعض الملاحظات عليها – كانت أعلى من التصويت فى انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشيوخ التى تمت منذ أقل من شهرين قبل انتخابات الرئاسة. ويشير كل ذلك إلى تعاون السياسيين التقليديين لإنجاح عملية الانتقال إلى «الحكم المدنى» ولتشترك القيادات السياسية مع العسكريين هذه المرة فى اقتسام السلطة والثروة معًا. وفى مثل هذه الأوضاع لا نستطيع أن نقول إلا أن نيجيريا تنتقل إلى «الحكم الديمقراطى» بطاقم نصف مدنى، فضلا عن استمرار تمثيل هذا الحكم لشريحة الأثرياء وحدهم حتى الآن.

سوف يواجه كل من العسكريين والسياسيين أزمة الديمقراطية بأوسع مما يتوقعون، والجميع يراهن على قدرة «أوباسانجو» على إجراء التوازنات الضرورية للعبور بالسفينة إلى بعض مرافئ الأمان. فثمة مئات العسكريين من محافظى الاقاليم ومجالسهم ورؤساء

المؤسسات التابعة لهم فى أكثر من ٣٦ ولاية بالبلاد، وثمة أكثر من خمسة عشر ألف من الضباط والعسكر فى فرق «إيكوموج» المكلفة من جماعة غرب افريقيا - ولو اسميا - للمحافظة على الأمن ومقاومة التمردات فى سيراليون وليبريا وغينيا بيساو..

ويرتبط هؤلاء مع عناصر عسكرية داخلية بعمليات نزيف للاموال والتجارة فى السلاح والغذاء بمالابد أن يكون موضع اعتبار وتعويض. من جهة أخرى يواجه السياسيون والتكنوقراط من حول «أوباسانجو» أزمة انخفاض أسعار البترول إلى النصف تقريبا فى نيجيريا، وترتبط بذلك آثار برامج التكيف الهيكلى من ارتفاع لمعدل البطالة، وتراكم ديون تزيد على ثلاثين ملياراً من الدولارات، بينما تعتمد البلاد على ٨٠-٩٠٪ من دخلها على البترول حيث ضعفت أية سياسات إنتاجية فى ظل الحكومات العسكرية التى انفردت بالبلاد لاكثر من ربع قرن خلال العقود الأربعة للاستقلال.

وهذه الأوضاع البائسة هى التى كانت تستثير قوى الديمقراطية الفعلية طوال الوقت فى مواجهة العسكريين والسياسيين التقليديين على السواء. وفى ظلها أبرزت نيجيريا للعالم نماذج المثقف المقاوم أمثال «وولى شوينكا» الأديب العالمى الحائز على جائزة نوبل، و«سارو ويوا» بطل حقوق الإنسان الذي مات في السجن دفاعا عن مناطق مقهورة ومستلبة، هى مناطق «دلتا النيجر» الأخصب ببترولها بين مناطق البترول في العالم. وهى نفس الأوضاع التى حولت حركة حقوق الانسان التقليدية إلى قوة سياسية ثقيلة الوزن هزت أكثر من مرة موقع «الجنرال سانى أباشا» وحاصرته بالاضرابات الشاملة بقيادة «الحملة من أجل الديمقراطية (C.D) لكن هذه الحركة الواسعة لم تستطع مفرداتها الحزبية أن تشكل حزبا موحدا قويا فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٨، فانفردت قوى السياسيين التقليدين بتشكل الأحزاب الثلاثة التى اعترف بها «النظام» لدخول تلك الانتخابات . وقد كانت «الحملة من أجل الديمقراطية» هى التعبير عن تطلع كثير من القوى فى اتحاد عمالى قوى من جهة، ومثقفين فعالين فى أكثر من ثلاثين جامعة نيجيرية من جهة أخرى بل وبعض العسكريين المستنيرين من جهة ثالثة.

وبسبب هذا التنوع فى القوى الديمقراطية الواعية، فقد جاء إسقاط الجنرال الديكتاتور «أباشا»، فى نفس الوقت الذى سقط فيه من الصفقة السياسية «مشهود أبيولا» السياسى

الشرعى، وأعلن موت الاثنين بالسكتة القلبية فى اسبوع واحد من يونيو ١٩٩٨!. وعندئذ قاد الجنرال عبد السلام الفترة الانتقالية باعتباره محترفًا نظيفًا ومهدت شخصيته وموقفه الوسط لأداء الانتخابات الاخيرة بسلام.

إذن فأمام «الجنرال أوباسانجو» مهمة صعبة بحق، وأمامه أيضًا تساؤلات أصعب.

مهمة تشغيل الآلة السياسية والعسكرية الهشة والملغومة فى آن واحد، ومهمة التوفيق بين العسكريين والمدنيين والديمقراطيين أيضًا. وهى مهمة ليست سهلة، ولكن بعض تصريحاته تنم عن إدراكه لها، ولنلاحظ أنه خريج كلية الهندسة العسكرية، فهو مهندس وجنرال، ودرس فى الهند وانجلترا بتجاربهما الديمقراطية وهو رئيس سابق للدولة لثلاث سنوات تنازل بخاطره بعدها عن الحكم عام ١٩٧٩ منحيا العسكريين لصالح السياسيين، وهو المجرب للسجن السياسى على يد «أباشا»، وهو السياسى المثقف «الدولى» مرافقًا لكارتر ونيريرى وغيرهما فى مهام النوايا الحسنة ومراقبة الانتخابات، والاشتغال بقضايا حقوق الإنسان، وتجمعات الحوار بين الشمال والجنوب بل «ومجموعة الحكماء» من رؤساء منظمة الوحدة الافريقية.

بهذه المميزات تعود نيجيريا إلى الساحة الافريقية والعالمية وهى اكثر تماسكًا وأملا فى الاستقرار. ويبدو أن دوائر «العولمة» متفقة فى هذه الفترة على مساعدة «أوباسانجو» على العبور بنيجيريا من احتمال أزمات تشارك فيها الدول «الغنية» المنهارة فى آسيا وأمريكا اللاتينية. فقد تم وقف العقوبات التى تعرضت لها نيجيريا من جراء خرق قواعد حقوق الإنسان أثناء الحكم العسكرى، وهناك دعوتها للعودة إلى الكمنولث فى اجتماعات إبريل ١٩٩٩ لتتويج «أوباسانجو» فى مظاهرة عالمية وباعتبار وزنها فى دائرة الانجلوفون فى مواجهة الصراع الدائر مع الفرنكفونية. وهناك كبار المسئولين الامريكيين والانجليز الذين جاءوا إلى «أبوجا» العاصمة السياسية عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مباشرة دعما «لأوباسانجو» قبل توليه الحكم رسميًا فى مايو ١٩٩٩، وذلك لطمأنة النيجيريين على الدعم الغربى لهم، والتحذير من أية أطماع لدى العسكريين الذين قد يهددون نتائج «التوجه المدنى» الجديد بالتراجع عنه، بل وتحذير الديمقراطيين الذين قد يسارعون بالضغط على «أوباسانجو» وهو لم يشرع بعد فى معالجة الأزمة القائمة فى البلاد.

وإلى جانب هذه الأجندة الداخلية أمام «أوباسانجو فهناك أجندة أخرى تتعلق باستعادة مكانة نيجيريا الافريقية والعالمية، وهو يتمتع بمكانة مناسبة فى هذه المجالات كما قلنا، خاصة وأنه سيبدأ من نفس نقطة انطلاق «ثابو مبيكى» النجم الصاعد فى جنوب افريقيا بعد انسحاب مانديلا، كما أنه سيواجه بأزمة قوات نيجيريا وسط اضطرابات وتمردات بلدان غرب افريقيا الصغيرة، فضلا عن الموقف المضطرب فى منطقة البحيرات وسط أفريقيا، وكان لنيجيريا أيام موبوتو دور فى هذه المنطقة ، التى هى أيضًا منطقة صراع فرانكفونى أمريكى.

أما العرب، فسيواجهون بمكانة نيجيريا فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأوبك فى نفس الوقت، وهى مناطق غنية بالعلاقات، تعاونًا أو صراعاً، وإذا كان الخليج يتجه بهمة إلى جنوب القارة، فإن بعض دول الشمال الافريقى تتجه إلى غربها، فهل يشير المستقبل القريب إلى حاصل الجمع أم حاصل الطرح... فى قوة العرب الاقليمية!



نيجيريا

٢ - من الفتنة الإقليمية .. إلى الفتنة الطائفية

تتعدد أسباب الصراعات فى أفريقيا، ليفاجئنا عنصر أو آخر كل يوم فى منطقة أو أخرى، بما يبدو وكأنه السبب الرئيسى فى الصراع حتى ينفيه سبب آخر. وقد أخذت أحداث ليبريا وسيراليون الانظار لفترة، بدت فيها العرقية (أو الإثنية) مع التنازع حول مصادر الثروة ورواج تجارة السلاح، هى أسباب الاقتتال، وإذا بأحداث وسط القارة فى الكونغو تبدو أكثر جذباً للانظار حيث بدا الصراع حول «قواعد الثورة» تارة أو الاقليمية والثروة تارة أخرى، هى أسباب الاقتتال. وهذا كله لم يغطى على أحداث الصومال والقرن الافريقى حيث بدت بنية «الدولة» أو الدولة وجاراتها هى المأزق الحقيقى للصراعات.

وفى الوقت الذى بدت فيه الخريطة الافريقية ملغومة على هذا النحو، تعلقت الآمال بأن يبقى نجماها الصاعدان، نيجيريا وجنوب أفريقيا بعيدين عن مثل هذه الصراعات، خاصة وأن التطورات الرئيسية التى أدت لمشهد استقرارهما فى الاعوام الأخيرة كانت تبشر بإمكان الاطمئنان إلى استمرار صعودهما فى الأفق الافريقى.

لكن نيجيريا تفاجئنا الآن - أو ما يبدو مفاجأة - بتفجيرات فى الموقف لا تريح المراقب لاحتمالات صعود هذا النجم على سطح المشهد الافريقى، خاصة ونيجيريا عملاق كبير يضم مائة وعشرة ملايين نسمة تؤدى الظاهرة البسيطة فيها إلى مضاعفات اكثر من طبيعتها. فمن قبل أدت خلافات إقليمية تقليدية بين شمال وجنوب أو غرب وشرق إلى حرب طاحنة فيما سمى بمشكلة انفصال «بيافرا» أول السبعينيات من القرن الماضى أودت بأرواح الآلاف، وبالملايين من أموال الثروة البترولية الناشئة فضلاً عن الجروح التى يصعب أن تندمل بسهولة، ولكن لقربها من أعوام الاستقلال ومشروعات بناء الدولة الحديثة، كان أثر السياسات الاستعمارية السابقة فى تقسيم نيجيريا إلى شمال وشرق وغرب، ظاهرا للعيان، وكانت مسئولية النخب

السياسية التقليدية، والعسكرية والمدنية الحديثة ظاهرة أيضًا. بل وكان علينا أن نتصور أثر تحويل مجالس تسويق الفول السوداني فى الشمال، والكاكاو فى الغرب وزيت النخيل فى الشرق، إلى قوة شبه دستورية تحكمها نخب معينة من قبل الادارة الاستعمارية منذ ما قبل الاستقلال، مما يجب توقع تأثيره الحاد عندما يصبح على حكومة فيدرالية توحيدية انشاء مجلس قومى اقتصادى واحد بعد الاستقلال، وكيف يصبح «صنع القرار» فى مثل هذه الأمور المصيرية باعثا لصراع اجتماعى طاغ. وقد أدت الحرب مثلما أدى توزيع السلطة، وهما مصدر تصدير العسكريين، إلى المشاكل الكبرى في نيجيريا بدفع أو غطاء إقليمى بارز لحوالى ثلاثة أرباع عصر الاستقلال منذ عام ١٩٦٠. ومن الطبيعى أن يحجب حجم هذه المشاكل والنخب المديرة لها، مصادر أخرى لمشكلات نيجيريا يمكن ترشيح أى منها للانفجار عندما يبدو لنا أن الاستقرار على الأبواب. ويبدو أن ذلك ما يحدث الآن، تحت مسميات جديدة «للفتنة الطائفية».

لا يتصور الكثيرون استمرار تأثير السياسات الاستعمارية القديمة، والأوضاع التقليدية القديمة أيضًا إلى ما بعد أربعة عقود من الاستقلال الوطنى، ليتحول المعيار من «سياسة استعمارية» إلى «المسئولية الذاتية» فى النهاية، حيث يصعب استمرارنا فى «لصق التهم» بالاستعمار، أو إلقاء سبب مشاكلنا على الآخرين كما يرى البعض. لكن ها نحن أمام تعقيد الموقف فى نيجيريا، لانستطيع فيه مسامحة الاستعمار إلا برجاء دفع «العمل الوطنى» بأقصى سرعة أو «بأقسى» أدواته أحيانًا!

فنحن أمام ما يسمى «بالفتنة الطائفية» الآن فى نيجيريا، بين أغلبية مسلمة تريد «فرض» شريعتها فى بعض الولايات التى يشكل فيها المسلمون النسبة الاكبر، وأقلية مسيحية رافضة لذلك حيث لها أسلوب حياتها الخاص وإن كان الجميع يعيشون فى ظل دستور مدنى علمانى يقر في مواده الأولى أنه «فوق أى قانون محلى»، وأنه « إذا تعارض أى قانون محلى مع الدستور فإنه يحكم بالدستور» وأن «الحكومة الفيدرالية لا تتخذ لها أحد الاديان المحلية دنيارسميا»... الخ، وكما صرح أحد «الرؤساء» التقليديين المخضرمين بأن ما هو عرفى أو محلى يعيش بجانب ما هو قانونى أو رسمى منذ قرون دون مشاكل.

الأسباب قديمة ومتجددة

منذ استقر الاستعمار البريطانى فى نيجيريا أواخر القرن التاسع عشر، استقر على أساس توحيد الاقتصاد، وتفتيت المجتمع، فى مخالفة صريحة لقانون توحيد النظام الرأسمالى للمجتمعات، لو كانت رأسمالية حقيقية وليست تابعة. فنيجيريا توحدها محاصيل الكاكاو وزيت النخيل والفول السودانى. وقد فرضت زراعة «الفول» بالذات بشمال نيجيريا أن ينشأ خط سكك حديدية يمتد من أقصى الشمال فيما بعد «كانو» إلى ميناء «لاجوس» جنوبا منذ عام ١٩١٢ ليصدر بعده «اللورد لوجارد» نظام الحكم الاقليمى فى نيجيريا منذ ذلك الحين.

وبينما محاصيل نيجيريا - مثل غيرها من المستعمرات - تغذى صناعة الشيكولاته والزبد الصناعى وشحم الآلات والصناعات المختلفة فى أوربا، كان نظام «قسم واحكم» هو الفاعل إداريًا وفق مبادئ الحكم غير المباشر للامراء وشيوخ القبائل والولايات وبدأ تقليد منع الجنوبيين من الاقامة فى الشمال إلا فى «أحياء للغرباء» وكذلك بالنسبة للشماليين فى الجنوب (مثلما حدث فى السودان بشكل أو آخر»، ولذا فحين امتد التبشير بالمسيحية بين اصحاب الأديان المحلية من الجنوبيين فى المناطق الشمالية، اعتبرت عزلة الجنوبيين القائمة لأسباب استعمارية أخرى هى عزلة المسيحيين بين مسلمى الشمال.

وحين انسحبت الإدارة الاستعمارية بالاستقلال بقيت «العزلة» موقفا اجتماعيًا محليًا. هذا ما حدث على نطاق واسع فى «كادونا» وبدرجة أقل فى «كانو» بالشمال وهو نفسه ما حدث فى لاجوس. ولنقرأ مرة أخرى خبرا أذيع فى يوليو ١٩٩٩ عن مقتل «امرأة مسلمة» من الهوسا (الشمالية) فى ساجامو (جنوب غرب) تجرأت على مشاهدة طقس تقليدى تحرم رؤيته -وفق التقاليد - على الأجانب فقتلت، وثارت فتنة طائفية واسعة بسبب هذا الحادث. وهرب الآلاف إلى «كانو» حيث راحوا ينتقمون من «اليوروبا» الجنوبيين هناك بإشعال الحرائق وأعمال القتل .. الخ.

وتقع «كادونا» على الحدود بين الاقاليم الشمالية «المسلمة» والجنوبية، وبهذه الصيغة التى تجعلنا نتصور أننا أمام حدود دول يبدو الشماليون «هوسا» مسلمين، والجنوبيون مسيحيين

بشكل مطلق وأن سبب الفتن هو تلك «الطائفية» الصاعدة بين الطرفين، لكن أحداث «كانو» لم تكن وفق تلك الطائفية، كما أن أحداث يونيو ٩٩ فى كادونا وبعدها فى سبتمبر والتى سميت «أحداث الشيعة» الطائفية كانت بسبب صدام طلابى مع البوليس أو فى يوم «القدس» فى ابريل ١٩٩٩ وصدام البوليس بوجه عام مع الأهالى الثائرين على حكومة ننتياهو، فى ظل حكم عسكرى كان يوالى حتى الشيطان!

إن تفسيرات «الفتنة» بهذا الشكل فى وسائل الإعلام العالمية، إنما تضع المسألة الطائفية الآن لتخفى قضايا أخرى اكثر خطورة أو تساوى بين مختلف الأحداث لأغراض لا تخفى.

فلم يكن استقرار الاسلام تاريخياً لاكثر من عشر قرون فى أنحاء نيجيريا سببا فى إحداث فتنة طائفية فى أى وقت، بل ولم تكن «الأقلية العرقية» سببا هنا أو هناك إلا عندما حركها الفقر المدقع مؤخراً فى منطقة «دلتا النيجر» وهم يشهدون ثروة البترول الهائلة تصدر أساسا من مناطق عيشهم، وشركات البترول تلوث بيئتهم إلى حد الموت، هنا انفجرت ما سمى بالمشكلات العرقية، لأن صراع ما سمى «بالقبائل الكبرى» مثل «الإيبو» و«اليوروبا» و«الهوسا» والفولا» لعقود سابقة إنما كان صراع سلطة ونفوذ على المستوى القومى وليس مجرد صراع عرقى.

ومنذ عام يستقر فى نيجيريا حكم، يحاول أن يعود بنيجيريا إلى قدر من الاستقرار يدفع قواعد التعددية السياسية والمجتمع المدنى الحديث وإن كان الرئيس «أوباسانجو» الجديد منذ يونيو ١٩٩٩ عسكرياً بالأساس، ويعطيه هذا قبضة قوية من ناحية، كما يعطية تاريخه السياسى أفقاً يجد التقدير. وهذا الوضع قد يسئ لعديد من أصحاب المصالح أو ما يسمى بقوى الضغط، من «أتباع «أباشى» و«مشهود» - الحكام السابقين - وإلى القوى التقليدية الرافضة للمجتمع المدنى، وإلى اصحاب المصالح البترولية، وإلى قوائم «المفسدين» الذين يقدمهم «أوباسانجو» تباعاً للمحاكمة، وقائمة الاختلاسات وحدها فى عهد أباشى تبلغ حوالى ثلاثة بلايين دولار.

ومن الملفت - المثير للسخرية أحياناً - أن الفتنة الجارية تسمى طائفية بينما رجل «الوحدة الوطنية» مسيحى -يوروبا- من الجنوب، مدعوم أصلا عند انتخابه- من أحزاب الاغلبية

الشمالية المسلمة، ووجد المقاومة من بعض «أبناء جلدته» من اليوروبا الذين يمثلهم على رأس «السلطة القومية» للبلاد، وإذ بأصحاب المصالح يفجرون نزاع اليوروبا / الهوسا في وجهه كنزاع «طائفى» يبدو صغر شأنه للعيان.

أما مسألة «تطبيق الشريعة» كما يرفعها البعض فى وجه «أوباسانجو» والحكومة الفيدرالية، فإنها في شكلها الراهن لا تبدو اكثر من تغطية لكثير مما أشرنا إليه من أعمال قوى الضغط الجديدة. لكن «المسألة الاصولية» في نيجيريا لها أبعاد ومظاهر أخرى سابقة منذ احداث «كانو» أوائل التسعينيات مرتبطة بانطلاق شباب جديد وجماعات جديدة داخل «التجمع الاسلامى» التقليدى الذى لم يغير أساليب حضوره منذ عدة قرون، وتحميه الرأسمالية الطفيلية الجديدة منذ عدة عقود. هنا بدت «الفتنة الاسلامية» اكثر خطورة وعمقاً من تلك المسماه بالفتنة الطائفية الجديدة. ومن يدرى لو تعمق التحقيق، إلى أين ستشير أصابعه الدقيقة. وهذه مسألة لا يستطيع «أوباسانجو» أن يقترب منها، أولا لخوفه من دخول صراع إقليمى يتحول بسرعه إلي دينى، ثم أنه لا يملك مشروعاً «تحديثيا» كبيراً تدافع عنه قوى حديثة ذات وزن فعلى فى مختلف الاقاليم.

لذلك فإنه اتجه سريعاً إلى «الدستور الفيدرالى» من جهة وإلى قوة الجيش من جهة أخرى. وهذا أقصى ما يستطيعه لأنه «كوجة قومى» يستطيع الرد على «الفتنة» الأقليمية» أما «القوة» العسكرية فهى التى تستطيع ردع الفتنة الطائفية.. ولو مؤقتاً!

■●■●■

ساحل العاج

بين: معركة الديمقراطية ومعركة الشيكولاتة !

ماذا بعد أن اكتملت عناصر الانقلاب فى ساحل العاج - أو "كوت ديفوار" - باستقرار الأمر للجنرال "روبرت جى" ولجنة الانقاذ الوطنى" التى شكلها فى الأسبوع الأخير من الألفية؟ ما هو ارتياح داخلى بين الطبقة السياسية لاحتمال تعديل تركيبة السلطة بعد أن يأخذ العسكر حظهم منها خلال عام مثلا (كما حدث فى النيجر وغيره)، والعكس على مستوى القارة حيث يسود القلق من الانقلاب، وتبدو منظمة الوحدة الأفريقية وقد أعلنت حربها على العسكر وكلفت رؤساء جنوب أفريقيا ونيجيريا بتولى مقاومتهم. وهاهم الأمريكان يسعدون بخلع رجل فرنسا (هنرى بيدييه) الذى أساء لنفسه وحليفه الرئيسى باستبداد الحزب الديمقراطى الحاكم، وإشاعة القبلية والفساد على أوسع نطاق؛ ويرحب الامريكان بتمهيد الطريق لرجلهم نائب مدير صندوق النقد الدولى (الحسن أوتارا) الذى قاد المعارضة بحزب الليبرالية (تجمع الجمهوريين) ويقدم خططا جديدة للاستثمار وتنويع التجارة والاسواق ...الخ.

هذا ما استقر عليه الحال فى ساحل العاج خلال أسبوعين، وتبقى دلالات ما وراء السطور.

المعركة الديمقراطية

يقولون إن الرأسمالية المستفزة تخلق قدرا ايضًا من الاستقرار فى البلاد التى تتيح لها النمو. وقد كانت ساحل العاج بنظامها الأبوى الفرنكفونى على يد الراحل "هوفى بوانيى" تمثل فى الأدبيات الغربية ذلك النموذج الرأسمالى الذى كثفت فيه فرنسا واللبنانيون رأس المال الدافع للاستقرار، وحتى الأمريكيون واليابانيون لم يكونوا بعيدين عن هذا السوق؛ لذلك ما إن استقرت الأمور بقدر كاف فى الستينيات وإلى الثمانينات حتى راحت رءوس الأموال الدولية تتدفق على هذه البلاد "المستقرة"، وفجأة تكتشف الرأسمالية التابعة عن مساوئها فيخرج

الطلاب والعمـال فى مظاهرات أوائل السـتينيات تجـعل من أبيـدجـان إحدى أكثر العواصم اضطرابا، ولولا أبوية "بوانيي" الساحقة لكانت ساحل العاج من أوائل من تغير من النظم فى هذه المنطقة من غرب أفريقيا التى شهدت أكثر من خمس انتفاضات شعبية غيرت نظمها إلى "التعددية" وحكم "التحالفات الشعبية".. الخ، ومع ذلك استجاب "بوانيي" نفسه ووجه بالسماح بتعدد الأحزاب منذ عام ١٩٩٠ على نطاق ضيق اتسع بموته ١٩٩٣ بمجيء الرئيس "هنرى بيدييه" المخلوع مؤخرا. وعاد النظام للاستقرار النسبى إزاء نجاح لعبة الحزبية هذه، فرضى الطلبة والعمال بتشكيلات محدودة التأثير السياسى - لأن أهدافها اجتماعية أصلا - وتشكلت أحزاب "العمال" و "الاشتراكى" وحوالى عشرين حزبا آخر. لكن الكعكة الكبيرة كانت موضع تنافس آخر على نطاق أوسع، فمع الانفتاح والليبرالية عقب رحيل "بوانيي" بدأت شخوص رجال الأعمال تظهر على السطح تبتلع النتائج، وبدأت الليبرالية المتوحشة على النمط الأمريكى تغزو البلاد صحفا ومحطات إذاعة وتليفزيون. ودفعت إلى السطح أيضا رموزها مثل السيد "الحسن أوتارا" من كبار رجال الأعمال، ومسلم، ومن مناطق الشمال الفقيرة، ويمكن أن يكون أقرب الجالية اللبنانية التي قفز عددها هنا بعد أزماتها فى السنغال ثم سيراليون بما أصبح يزيد على مائة وخمسين ألف لبناني. وانتقل رجل الأعمال "أوتارا" ليتدرب فى صندوق النقد الدولى على الأعمال الليبرالية فأصبح بسرعة كبيرة نائبا لمدير عام الصندوق الموقر.

ومع نضج الموقف فى البلاد لقطف ثمرة الاستقرار، استعد "أوتارا" لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر ٢٠٠٠، ومن ثم فقد ضاعف الهجوم على عدم ديمقراطية النظام القائم. والكروت كثيرة فى هذا المجال؛ فالرئيس "بيدييه" يعيد "الأبوية" المكروهة إلى شكل الحكم مدعوما بالقبائل الجنوبية التى تضطهد الشماليين، وينفرد بالبرلمان وأجهزة الحكم، كما ينفرد بالدعم الفرنسى؛ لأنه على ما يبدو يدخل فى شراكة من الأعمال أيضا مع السفير الفرنسى فى ابيدجان والذى يصبح مع مجيء الرئيس شيراك مستشارا سياسيا له للشئون الإفريقية (قد يفسر ذلك تصريحاته الأخيرة حول ضرورة إعادة بيدييه للحكم). أما الجيش فإنه تحول لاداة ردع للجماهير وأبعدت عنه الشخصيات ذات الاحترام مثل الجنرال "روبرت جيى" الذى أشيع عنه رفض ضرب مظاهرات الطلبة والعمال أوائل التسعينات، فركن وزيراً للرياضة

لبعض الوقت وطرد منها عقب أول فشل لفريق الكرة العاجى عام ١٩٩٦! ومن هنا جاء لجوء العسكر المتمردين وصغار ضباطهم له عندما ثارت ثورتهم مؤخرا لتأخر مكافآتهم عن فترة خدمتهم فى تأمين نظام أفريقيا الوسطى المجاور، أى فى خدمة الفرنسيين. (بالمناسبة باسم الأمم المتحدة!).

أما مزارعو الكاكاو، فإن أسعاره التى تتدهور تباعا منذ أكثر من خمس سنوات، جعلتهم نهبًا للفقر والحاجة واللجوء للهجرة للمدينة تاركين مزارعهم لتجف مساهمة فى زيادة الفقر. ولا يجد النظام الأبوى هنا إلا أن يلجأ للعبة دعائية ضد العمال الافارقة المهاجرين إلى ساحل العاج طلبا للرزق، فيوجه إليهم أصبع الاتهام بإحداث أزمة العاجيين الاقتصادية، والواقع أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين عامل أفريقى من الدول المجاورة يخدمون الاستثمارات الوفيرةفى هذه البلاد، بل أن عددا من اللبنانيين الفقراء يحتمون بالأعمال المتواضعة فى خدمة الطبقة الغنية والوسطى وتأمين الرأسمال اللبنانى الكبير فى نفس الوقت مقابل أن يكفل لهم بعض الأمان الاجتماعى. عناصر الديمقراطية الحقيقة، هنا إذن متوفرة، لكن الذى تدفعه وسائل الاعلام الغربية هى عناصر الليبرالية التقليدية، حزبية وبرلمانية.. ألخ. وهذه مسألة تُسهل على الوجوه المعارضة الصاعدة بما فيها الزعيمة "هنرييت دياباتى" فى حزب تجمع الجمهوريين" تشديد حملتها على النظام القائم فى إطار القضايا التقليدية عن الفساد وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات .. الخ. والدوائر الأمريكية ودوائر البنك الدولى والصندوق جيدة المساهمة فى هذه المسائل، خاصة أن ساحل العاج تعتبر من أكثر الدول شهرة بالفساد، ولذا انتهز الصندوق إعلان تقارير بعض المنظمات الأهلية فى هذه المسألة ليعلن مع الدوائر الأمريكية طوال الأشهر الأخيرة منع تقديم المساعدات أو أية تسهيلات لساحل العاج بل وطلب استرجاع بعض المنح المالية – بسبب ما يقترن باستثمارها من فساد!

ويشعر الرئيس "بيدييه" بخطورة الجملة، ومن وراءها، فيرتدى رداء "الوطنية" إن لزم الأمر، فيهاجم تدخل المؤسسات الدولية والقوى الخارجية، ويتوعد المعارضة بالعقاب. وعندما يشتد هجوم المعارضة يسجن عددا منهم (وبينهم السيدة دياباتى) ويطارد رمزهم "أوتارا" بحجة أن أصوله غير عاجية (وقد كان رئيسا للوزارة العاجية لبعض الوقت فى حكم بيدييه نفسه!). بل

وتعجبه تهمة "نفى المواطنة" هذه فيعممها على "العمال الاجانب" غير المواطنين الذين ينهبون أرزاق الفلاحين البؤساء، والجميع يعرف كيف حُمِّل أبناء بوركينا فاسو ومالى ونيجيريا وفقراء اللبنانيين أعباء عملية "النمو" وليس التنمية التى شهدتها ساحل العاج لتصبح رمز لنجاح التنمية الرأسمالية فى أفريقيا. ويشعر الفرنسيون أنفسهم بأزمة نظامهم الصديق، ولكن لا يسعهم إلا المساهمة فى حملة المطلب الديمقراطى ووقف الفساد والقبلية والتهريب ..إلا أن الدفاع الفرنسى يأتى متأخرا إزاء الهجوم الإعلامى الدولى الحاد.. وما أن يخرج بضع عشرات من الجنود من ثكناتهم متوجهين لمنزل وزير الدفاع أو قادتهم القدامى مثل "روبرت جى" حتى تهلل أجهزة الإعلام لتصعيد الموقف وتحويل المظاهرة المحدودة لاستكمال عنصر الانقلاب..

الدوائر الأفريقية الأخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية أو زعماء افريقيا الجدد فى جنوب أفريقيا ونيجيريا، تعرف أن تعقيدات الموقف الاقتصادى الاجتماعى بل والسياسى المحلى لن يحلها إمساك العسكر بالسلطة لبعض الوقت، خاصة أن "روبرت جى" مثل غيره فى عدد من البلدان الأفريقية وعدوا فعلا بنقل السلطة للمدنيين بل ومشاركة الاحزاب الليبرالية من الآن وحتى موعد الانتخابات القادمة (فى حدود عام) وهو سيناريو مألوف فى أكثر من بلد سابق، لكن تظل المشكلة فى الاوضاع الاقتصادية لبلد يعتمد على محصول رئيسى هو الكاكاو - إلى جانب القطن وزيت النخيل بدرجة أقل - ونعرف جميعا أن الكاكاو تتدهور أسعاره منذ بضع سنوات لاسباب خارجة عن إرادة شعب "الكوت ديفوار" كله، لان هذا الشعب المسكين لا يأكل الشيكولاتة بالطبع!

معركة الشيكولاتة

لم يكن شعب ساحل العاج أو "الكوت ديفوار" يعرف أن أفياله التى تكثر فى بلاده وتشتهر أنيابها العاجية بهذا النقاء، ستكون مصدرا لبعض رزقه بل وتسمية بلاده عندما جاء بها المستعمرون - برتغاليون ثم فرنسيون، بل وبرازيليون! - ولم يكن هؤلاء المساكين يعرفون أيضا أن بذور الكاكاو التى جاء بها "كولومبوس" للملك الاسبانى فرديناند والملكة إيزابيلا عام

١٥٠٢ ضمن محتويات جرابه من طرائف "أرض الهنود الحمر" فى العالم الجديد المسمى بجزر الهند الغربية، ملفتا نظر الاسرة المالكة أن هذه البذور هى التى يصنع منها مشروب الملوك "الهنود" باسم "الشيكولاتل"، وأن الأمر سوف يغرى الأسرة الكريمة وشعبها الاسبانى والشعوب الأوروبية، ليتطور استعمالها فى مادة جميلة هى "الشيكولاتة" التى تشتهر فى صورتها النقية فى بلجيكا وهولندا وفرنسا وتروج - مخلوطة - فى بريطانيا (يبلغ تسويقها حوالى ٣,٥ مليار دولار بين الانجليز) ويأكل الأمريكى الفرد منها حوالى سبعة كيلوات فى العام لأنها رغم دهونها لا تزيد من الكولسترول!

ويسارع المستعمرون بتخصيص بعض مستعمراتهم القريبة لزراعة الكاكاو، خاصة بعد استقلال امريكا الشمالية واللاتينية، وليجد شعب ساحل العاج (الفرنكفونى!) وغانا (الانجلوفونية) وأجزاء من نيجيريا أنفسهم مجرد مصدرى الكاكاو، ويرتبط معاشهم بمدى سعة السوق الأوربية وليس باستهلاكهم طبعا! ومع تنافس تجار باريس ولندن تصعد البورصة وتهبط فى السوق العالمى للكاكاو وحسب نوع الشيكولاتة التى يفضلها السيد الفرنسى أوالبريطانى أو الامريكى ..الخ.

ويتدخل التكنولوجيا، يتم خلط الشيكولاتة ببعض الدهون أو الألبان ليقل طلب الكاكاو من المستعمرات، فيعانى شعبها حتى تنقذه شكوى المستهلك الأوربى من الطعم غير النقى للشيكولاتة! (وقد كان من آليات إسقاط نكروما عام ١٩٦٦، عندما ضاعف إنتاج المحصول بجهد شعبى هائل لتحقيق مدخرات محلية ينتهى بها من سد الفولتا، فوجد السعر الأوربى فجأة يهبط إلى ٥٠٪ فانهار النظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فى آن).

وبقيام السوق الأوربية المشتركة - ثم الاتحاد الأوربى - نزلت الشيكولاتة البريطانية إلى عالم «القارة الأوربية» مخلوطة باللبن أو بدهون زراعية أخرى، فانهار سوف «الشيكولاته» النقية التى تنتجها فرنسا وبلجيكا، ولم يستطيعا أن يحداً من هجوم الشيكولاتة البريطانية»، فخسر سوق الكاكاو عام ١٩٩٧ وحده حولى ٥٠٠ مليون دولار، معظمها على حساب شعب ساحل العاج المسكين.. (مجمل صادراته لا تزيد عن ثلاثة مليارات من الدولارات)، الأمر الذى جعل المزارعين يهجرون مزارعهم إلى المدينة وتبدأ الشكوى من وجود الاجانب فيها .. وتبدأ

معركة الليبرالية والديمقراطية.. وكأنها عالم من المطالب الجديدة فى ساحل العاج .. وليتها تصبح ديمقراطية اجتماعية وسياسية حقيقية .. لكن ذلك صعب دائما على جماعة العسكر، أفارقة .. أو غير أفارقة .. ولن يحل عقدة الموقف فى ساحل العاج، إلا بمدى قدرة هؤلاء العسكر - خلال عام مثلا - على تحقيق التوازن بين المصالح الفرنسية والأمريكية من جهة، وبين سوق الشيكولاتة البريطانية والفرنسية والأمريكية من جهة أخرى!



السنغال .. والديمقراطية الملغومة

قد نكون تعودنا على الحديث عن الديمقراطية المقيدة، وامثلتها العربية كثيرة، كما نتحدث عن الديمقراطية المنقوصة، التى لم تكتمل شكلياتها بعد، ولكن ها هى السنغال تقدم نموذجا آخر يمكن أن نسمية بالديمقراطية الملغومة.

ذلك أن الفوز الكبير الذى تحقق بوصول "عبد الله وادى" إلى مقعد الرئاسة فى السنغال فى ٢٠ مارس ٢٠٠٠، منتزعا إياها فى الشوط الثانى من الرئيس المخضرم «عبدو ضيوف»، إنما يعلن عن مثل ديمقراطى أفريقى، وأداء حقيقى للشكل الديمقراطى الذى جرت به معايير الحداثة الأوربية على الأقل، وفى زمن الاضطرابات، والحروب الأهلية والنزاعات العرقية المدمرة، والتدخلات العسكرية من الداخل أو الخارج، تصبح السنغال نموذجا نادرا، على الأقل إزاء نموذج آخر على بعد أميال منها حيث احتاج الأمر لتدخل الجيش نفسه فى ساحل العاج لتطبيق قواعد «الديمقراطية" التى تجاهلها طويلا الرئيسان السابقان وإن كان الأمر فى السنغال لم يخل من تهديد المعارضة وتلميح الجيش بتكرار نفس التجربة إذا فكر الرئيس ضيوف فى تغيير المسار الهادف الذى اختارته التجربة السنغالية دائماً.

ولابد أن القارىء العربى-وخاصة الخليجى-يحمل للرئيس ضيوف ذكريات خاصة تجعله يشفق على خسارته رغم ما عليه من المآخذ. فالرجل كان أحد وجوه التعاون العربى الافريقى، والمؤتمرات الاسلامية، وقريب من الطوائف الدينية الكبيرة فى السنغال من "المريدية" والمرابطين والتيجانية، بقدر أو بآخر، مما جعله يركن كثيرا على نفوذها فى الاقاليم الريفية اكثر من المدن التى تتحرك فيها المعارضة، وتكثر فيها ما اعتبره "ضيوف" سفسطة لا طائل من ورائها! وعرفه القارىء العربى شابا فى مكتب الرئيس سنغور تخلى له الرئيس الشاعر المتفرنس عن رئاسة الوزارة لبضعة سنوات قبل ان يتخلى له عن رئاسة الدولة أيضا منذ عام ١٩٨١، وسط تهليل لأول رئيس دولة فى القارة الموسومة بالحكم الفردى يتنازل عن الحكم، وان

كان الأمر بدا توريثا للسلطة لتبقى للحزب الاشتراكى السنغالى، حزب الرئيس وجماعته لحوالى أربعة عقود.

ها هو الرئيس «عبدو ضيوف» يضرب المثل مرة أخرى كرئيس ديمقراطى بالانسحاب بهدوء من مقعد الرئاسة على أثر انتخابات لا يأتى فيها النصر للمعارضة بالضربة القاضية من أول جولة، ولكنه يمارس عملية انتخابية صحيحة يفوز فيها فى الجولة الأولى ليخسر فى الثانية خسارة مشرفة.

كيف تحركت الالغام

لابد أن الرئيس ضيوف سيتذكر ان المدة الطويلة التى قضاها فى الرئاسة قد خلقت مصالح متضاربة وأطماعا كبيرة وليس توازنا فى موارد السلطة والتسلط كما توقع. يكفى أنه من داخل حزبه الحاكم المستمر لأربعة عقود خرج "مصطفى نياس" و "جيبوكا" من قيادته العليا، أحدهما يتطلع للرئاسة مباشرة والثانى يتطلع لرئاسة الوزارة، ولأنهما قويان بقدر كاف يهدد مكانته فقد تصور أن وضعهما أصبح يهدده من الداخل وأنه أقدر على القضاء عليهما خارج الحزب فاعطيا زخما كبيرا لمنافسة عبد الله وادى فى الجولة الحاسمة رغم تردد "جيبوكا".

كان الصراع الشخصى إذن أول الألغام فى الوضع الديمقراطى فى السنغال، واستمر يتفاعل بتصرفات متدنية حتى شملت صرف علاوة كبيرة لمرتبات البرلمانيين–وأغلبهم فى الحزب بنسبة ٦٠٪ من المقاعد تقريبا– وذلك قبل أيام من المعركة الرئاسية، فأثار ذلك موجه من السخط الشعبى المتفجر فى العاصمة بوجه خاص– مركز نفوذ منافسة–حيث الفقر على أشده، والمتسولون يشكلون أحد أقبح مناظر البؤس فى القارة ولا ينافس داكار فى هذا إلا أديس أبابا، وهما شعبان على اكبر قدر من الهدوء والاعتزاز بالنفس ومع ذلك فإن ظاهرة التسول المؤلمة تلمح بقوة لمعنى تعرض الكرامة للإهانة نتيجة الفقر، خاصة وأغنياء الدولتين يتحدث عنهما كل زائر.....

كان هذا مصدر اللغم الثانى المتوقع- انفجار العاصمة- لوصمم الرئيس "ضيوف" على الاستمرار فى الحكم ومقاومة روح الأغلبية الشعبية الرافضة لاستمرار الأوضاع التى خلق بعضها بنفسه هو ومن حوله ممن تشيع عنهم مظاهر الفساد الفاضح، وكان معنى ذلك تأكيد احتمال تدخل الجيش على نحو ما فعل فى ساحل العاج، حيث كثرت التلميحات عن ذلك خاصة ولفرنسا بعض القوات البحرية والبرية قرب داكار، ولا يتحمل مركزها فى غرب افريقيا ضربتين فى بضعة شهور فى أهم مراكزها الاقتصادية والثقافية فى القارة.

أعباء الرئيس الجديد

لابد أن الرئيس الجديد "عبد الله وادى" يدرك وجود عديد من المشاكل- الألغام أمام هذا "المثال الديمقراطى" الليبرالى الذى تحقق فى بلاده، وأن عليه أن يرد على صورة "ضيوف" الديمقراطية رغم هزيمته. والاستاذ «وادى»، عرفناه ذكيا، مقاتلا حقيقيا من أجل "المنصب" لأربع مرات خلت، وعبر الديمقراطية، وهو ابن باريس وزائرها الدائم حتى ظننا أحيانا أنه لاجىء سياسى بها لولا عودته فى مناسبات الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، أو تولى بعض الوزارات لبضعة شهور، ليخرج محتجا، وآخرها منذ عامين فقط. وهو بذكائه وخبرته لم يقدم أى وعود كبيرة طوال معركته الانتخابية للرئاسة اللهم إلا شعار "التغيير" ملوحا بدستور جديد وإجراءات لصالح الشباب ...الخ.

يعرف الرئيس "وادى" بذكائه أنه يرث ديمقراطية ملغومة، من داخلها ومن خارجها، من بين صفوف خصومه وحلفائه فى نفس الوقت.

* هناك مثلا البرلمان القائم حاليا (١٤٠ مقعدا) والمنتخب فى مايو ١٩٩٨ لمدة خمس سنوات. ويملك الحزب الاشتراكى السنغالى برئاسة "ضيوف" حوالى ٦٠ فى المائه من مقاعده (٩٣ مقعدا) بينما لا يحظى حزب "وادى" -الديمقراطى إلا بثلاثة وعشرين مقعدا (حوالى ١٩٪) ثم تتوالى الاحزاب الصغيرة الحليفة له. ومعنى ذلك أن الرئاسة ستكون فى جانب والاغلبية البرلمانية فى جانب آخر، ومن هنا جاء التلويح بنيته فى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة يمكن ان يهددها حزب ضيوف إذا اعاد ترتيب البيت أو علاقاته بحلفاء "وادى" نفسه!

*هناك بالفعل مشكلة حلفائه من أقصى اليمن الليبرالى (مصطفى نياس) الذى دعمه كثيرا فى الجولة الثانية أملا فى رئاسة الوزراء، وهو شخصية قوية تعاظمت على حكومة «ضيوف» طمعا فى الرئاسة ومن هنا لن يكون حليفا سهلا، خاصة وأن بقية الحلفاء الاصغر- وهم كثر - يضربون فى اليسارية لأبعد مدى أحيانا، وستبقى هذه التركيبة لغما حقيقيا أمام رغبته فى الحكم أو "التحكم"، مع تحقيق الاستقرار والتغيير حسب وعده!

*هناك مشكلة كبيرة أخرى تشكل لغما خطيرا كامنا هى مشكلة الاقليم الجنوبى الزراعى-الكازامانس- الراغب فى الانفصال، والذى يحمل أهله السلاح منذ عام ١٩٨٢ تحت راية "حركة القوى الديمقراطية"، وهى منطقة ملغومة بنشاط الكنيسة الكاثوليكية التى جعلت على رأس "الحركة الديمقراطية" المقاومة الأب "دياماكو سنغور" فى نفس الوقت الذى ينشط فيها اليساريون ايضا بالسلاح من «غينيا بيساو» تارة وثوارسيراليون وليبيريا تارة أخرى، أى أن هناك تحركات وتمرد فى المنطقة مازال لها خطرها. وقد حاول "ضيوف" التقرب منها قبل المعركة الانتخابية بتوقيع اتفاق تراضى فى ديسمبر الماضى لا اعتقد أنه يصفى المشكلة قدر تجميدها فقط لبعض الوقت. فإلى أى حد سيؤدى تحالف "وادى" مع بعض أجهزة الاعلام الفرنسية من جهة- وهى التى تنفخ فى الازمة- ومع قوى اليسار التى أيدته فى الداخل من جهة أخرى إلى أى حد سينجح فى معالجة هذه الأزمة بالاوضاع الليبرالية التى يطمح لتحقيقها؟

*اللغم الكبير الآخر أمام "عبد الله وادى" هو "حدة الفقر" فى المدن السنغالية التى أيدته وفى مقدمتها "داكار" نفسها، والاقتصاد السنغالي يعتمد كثيرا على العلاقة بفرنسا (تصدير الفول السودانى) بينما صدمته فرنسا منذ عام ١٩٩٤ بتخفيض قيمة الفرنك السنغالى (سيفا) إلى النصف أمام الفرنك الفرنسى، ومديونية السنغال تصل لأكثر من أربعة مليارات دولار حاليا رغم تطبيقه لكل قواعد صندوق النقد الدولى، حتى أن تقرير المخابرات الامريكية لعام ١٩٩٩ يمتدح التطبيق الناجح لبرامج "الاصلاح الاقتصادى" دون أية كلمة عن مستوى "الإفقار" الذى تحقق نتيجة ذلك!

ونحن تعرف أن مهمشى العواصم، قدر ما يكونوا وراء الحملات الانتخابية و غوغائيتها فإنهم يكونوا سيفا على رقاب من يستثمرهم بهذه الطريقة، "وداكار" المتحضرة الهادئة التى جاءت "بعبد الله وادى" هى نفسها ذات الخبرات المدمرة فى "ثورات الخبز" التى تكررت فى الثمانينات والتسعينات فاهلكت اللبنانيين والموريتانيين مرات متعاقبة حين كان الحكم "غير الليبرالى" يوجه السخط خارج إطاره، ولكن ماذا ودعاية "التغيير" والشفافية، والمشاركة الديمقراطية أصبحت مقترنة فى أربعة معارك رئاسية باسم "عبد الله وادى"؟

هذا هو اللغم الخطير الذى يصبح على الرئيس الجديد تخطيه، متذكرا هذه المرة ليس فقط ليبراليته الفرنسية، ولكن اشتراكيته النكرومية. ووحدويته الأفريقية. ولوأن آليات التعاون العربى الافريقى مازالت حية، لطالبناها بأن تضع مساعداتها فى موضع صحيح هذه المرة للمساهمة فى انقاذ الجماهير السنغالية.

القاهرة ٢٠٠٠/٣/٢٣



السودان

حول وحدوية جون جرنق

تتردد الأنباء عن احتمال زيارة جون جرنق للقاهرة فى وقت قريب (صيف ١٩٩٨). وجرنق هو رئيس حركة تحرير الشعب السوداني والقائد العسكرى لقوات التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة السودانية. ولا يعرف الرأى العام العربى سببا لتأجيل مثل هذه الزيارة منذ وقت طويل إلا ما يرجعه إلى عدم وحدوية هذا القائد بالنسبة للوحدة الوطنية فى السودان، بل وما تذكره صراحة بعض الكتابات غير المسئولة عن نزوعه الانفصالي، وما تشيعه كتابات أخرى عن معنى حركة تحرير السودان، باعتبارها إشارة لصراع مع عروبة السودان والرغبة فى "التحرر" منها – الخ.

والحق أن حركة التحرير الشعبية التى يقودها جرنق، إنما انبعثت أوائل الثمانينات فى مواجهة حكم النميرى ذى الطابع العسكرى، وإخلاله باتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ الذى كان يكفل للجنوبيين بعض الحقوق إزاء الاستبداد المتصاعد على ساحة السودان كله، ولذا انتفض ضده الشعب السودانى عام ١٩٨٥، وقام تحالف بدرجة أو بأخرى بين قيادات الرأى العام السودانى وحركة التحرير الشعبية قبل الانتفاضة وبعدها.

لم يكن «جون جرنق» أو حركته إذن فى إطار الانفصالية منذ البداية، وليس هو كذلك الآن بل على العكس، فإنه يمكننا أن نرصد عن حركة الجنوبيين طوال العقدين الأخيرين تأكيداً لرغبتهم فى سودان موحد وديمقراطى، بينما جاء التعنت من الخرطوم ضد هذه الرغبة فى أكثر من مناسبة تهدد الوحدة الوطنية للسودان.

والأمر يحتاج فعلا لإعادة قراءة اتفاقية أديس أبابا، حيث سلمت حركة "أنيانيا" الجنوبية بالوحدة السياسية والإدارية للسودان، ولم تصل للمطالبة حتى بالحكم الذاتى، بل قبلت

تقسيما مرضيا للمجموعات البشرية فى الجنوب وللحكومة المركزية على السواء أى بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. لكن حكومة النميرى بنقل تحالفها العسكرى المدنى إلى تحالف منفرد مع الإخوان المسلمين وجماعة الترابى، انفردت أيضا بقرار تفتيت الجنوب إلى تسعة أقاليم، مستفزة الجماعات السياسية والشعبية على السواء فى الجنوب خاصة وإن سياسات الإفقار واحتكار الرأى فى مسألة البترول ومشروعات المياه .... الخ لم تكن توحى بموقف أقل استفزازية. ومع ذلك لم يدفع ذلك بحركة أنيانيا انفصالية كما يمكن أن نتوقع، ولفترة قليلة فقط سميت حركة الرفض الجديدة بأنيانيا -٢، ثم تصاعد مركز جون جرنق فى الحركة مرتبطا بتسميتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، مستقطبا مع هذا التطور أعدادا من مثقفى الشمال وقواه الحديثة.

ودفع ذلك إلى انتفاضة ١٩٨٥ وتفاعلات ما سمى "بالمرحلة الديمقراطية"؛ ولأن "النخبة" هى التى قفزت على الانتفا ضة، فإنها لم تأخذ باقتراح "جرنق" للتفاوض حول صيغة ديمقراطية مباشرة لكل السودانيين شمالا وجنوبا، اكتفاء بدعوته للمشاركة فى شكل سلطوى جديد حتى تجرى الانتخابات العامة .... الخ. أى أن القرارات هنا بدت انعزالية وانفرادية من الخرطوم وليست و حدوية ديمقراطية كما اقترح الجنوبيون. ومهما كان الخلاف حول تفسير هذه الوقائع، فقد مضى الأمر فى طريق القبول بمناقشة المستقبل الوحدوى وليس الانفصالى، وتحاور أكثر من فصيل مع جرنق فى أديس أبابا حول الصيغة الديمقراطية للسودان بديلاً لطرح العودة للخرطوم بمجرد صيغة "ترضية" لبعض الجنوبيين فى مواجهة من البعض الآخر المتعاون مع كل النظم فى الخرطوم. لكن هذا القبول المستمر للتفاوض حول صيغة ديمقراطية موحدة للسودان، هو الذى يجعل الجنوبيين خاصة بقيادة جرنق هم – فى تقديرى – الأكثر وحدوية فى جنوب الوادى. وقد كانت "وثيقة السلام" التى وقعها الميرغنى مع "جرنق" أوائل ١٩٨٩-وحزب الميرغنى مشارك رئيسى فى الحكم وقتها، هى آخر وثائق التسليم من قبل الجنوبيين بوحدة السودان، لكن الموقف تأزم عقب ذلك فى الشمال

حين رفض الصادق التسليم بهذه الوثيقة - وهو رئيس الوزراء- ودخل فى أزمة مع الجيش أطاحت بالنظام كله لصالح جماعة الاخوان - الجبهة القومية الإسلامية - وعناصرهم فى الجيش وبقيادة فكرية للترابى.

فى ظل حكم البشير العسكرى - الإسلامى، بدا التعنت تجاه المسألة الجنوبية أكثر استفزازا و مدمرا للحوار حول الوحدوية، فقرار فرض الشريعة الإسلامية بدا من طرف واحد بالطبع، ثم ذهبت الخرطوم بعيدا بالتسليم بحق رافضى قوانين الشريعة فى الانفصال. ومن المثير للدهشة حتى الآن، أن المنشقين على جرنق من القائلين بصيغة الانفصال وحدها هم الذين كانوا أقرب إلى حكومة البشير، يستصدرون معها البيانات المشتركة حتى صيغة الميثاق السياسى الأخير، وتسخر حكومة البشير من عقولنا بالقول إن موقعى الميثاق السياسى الأخير معها اتفقوا على صيغة حق تقرير المصير مثلما فعل جرنق فى وثائق التجمع الديمقراطى المعارض، ومن ثم يبدو الأمر مجرد صراع من أجل السلطة وليس من أجل "سودان جديد" كما يعلن جرنق ، وتغفل الخرطوم أن الشرائم الجنوبية فى أحضانها هى انفصالية بالأساس وبما لا يخفوه، ولكنها العودة "لروح يونيو" التى ترى إخضاع الجنوب بالقوة أو تركه يذهب إلى الجحيم...

يخطئ فى مصر اذن من يتعامل فقط مع حركة جرنق كقوة انفصالية، يخشى معها على وحدة السودان. يخطئون حتى فى قراءة الوقائع القريبة، وهى دعمه للصيغة الوحدوية الديمقراطية للتجمع الوطنى الديمقراطى، وانطلاقه عسكريا بقوات التجمع من شرق السودان لا من جنوبه أو غربه فقط حيث يروج ادعاء الانفصالية، ويخطئون لتجاهل مواثيق وظروف نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بل وتطور علاقاتها "بناس الخرطوم" والتطور السياسى والثقافة و الخبرة السياسية لجون جرنق وزملائه تدفع فى اتجاه هذه الرؤية فهو ابن "الدينكا" أكبر تجمع بشرى متميز - ولا أقول قبليا - فى السودان، وهو تجمع متنوع التعبير وكان أقرب للوحدوية وقت أن كانت "أنيانيا" الأولى انفصالية تماماً. وهم الذين ساندوا

اتفاقية أديس أبابا بقوة حتى اتهموا باستغلالها اقتصاديا واجتماعيا باسم الوحدة، وبوناماالوال أحد أبنائها وكان من أنشط وزراء التكامل مع مصر فترة النميرى، وفرنسيس دينج، أحد مفكريها وهو الحريص على تراث الدينكا الذى يدعم مفهوم الوحدة السودانية وينشر أعماله بالعربية حتى الآن، وكلاهما قريب من جون جرنق أو معاونته بصورة أو أخرى الآن.

وجرنق من مدرسة فى الفكر والسياس وفلسفة التمرد الشعبى، فى أفريقيا، تجمع يورى موسيفينى (أوغندا) وأسياس أفورقى «إريتريا» وزيناوى (أثيوبيا) ممن زحفوا بقواتهم على العواصم فأسقطوها، مؤكدين الوحدة لا التفتت.

ويخطىء فى مصر من يعتقد أن الجنوبيين انفصاليون بطبعهم، فهناك أكثر من مليون جنوبى فى الخرطوم وحدها يخشون على مصالحهم، وهناك من عاصر اقترابهم طوال الستينيات من القاهرة لحوار سياسى أو طلب برامج تنمية خاصة، وهناك آلاف أفردت لهم المنح الدراسية والتدريب المهنى فترة التكامل خاصة أوائل السبعينيات. وهناك أخيراً استحالة انفصال الجنوب فى ظروف تدهور معيشى واقتصادى شامل فى منطقة شرقى ووسط أفريقيا بما لا يسند قيام "دويلة " جديدة فى هذه المنطقة، ولذا لا يمكن لشاب طموح من أبناء مدرسة دار السلام الفكرية والعلمية مثل جون جرنق أن يكون انفصاليا، تتحفظ القاهرة من مقابلته، أو يصيغ العرب موقفهم المتردد فى صيغة المحافظة على «وحدة السودان»، والمشكلة هى الحل الديمقراطى فى السودان وليس مزاعم الخوف على وحدته.

■ ● ■ ● ■

معركة الديمقراطية من زيمبابوي لأوغندا

السيناريوهات:

رغم فارق الأوضاع السياسية فى كل من زيمبابوى وأوغندا وطبيعة الأحداث الأخيرة فيها، إلا إنهما يظلان من النماذج الحية لبعض ما يجرى فى أفريقيا مؤخراً، وطبيعة الموقف الإعلامى منها. وقد أصبح ممكنا استنتاج أقصى طرفى المعادلة الفكرية والإعلامية تجاه التجربتين بتأمل عناصر دون أخرى أو المسارعة بالحكم على هذا الموقف وتجاهل هذه الصورة حسب موقع المتأمل، وهذا ما يسميه البعض بصناعة السيناريو الذى نريد أن نراه وليس ذلك الذى يستوجب إدراكه. وأقصد هنا تأمل وقائع الانتخابات العامة فى زيمبابوى، والاستفتاء على الدستور فى أوغندا خلال أسبوعين من يونيو ٢٠٠٠ .

فمن يريد أن يرى سيناريو الاستبداد الإفريقى، وتخلف العملية الديمقراطية فى أفريقيا دون غيرها من الصور التى تعيشها القارة وقد تستطيع تطويرها إيجابياً، فإنه سوف يرى نظاماً للحزب الواحد فى البلدين، أحدهما فى زيمبابوى (زانو) منذ عشرين عاماً، والأخر (حركة المقاومة الوطنية) فى أوغندا منذ حوالى خمسة عشر عاماً، مع نجاح "متتال" فى انتخابات عامة أكثر من مرة بفضل القدرة على "التدخل" فى الحالتين بالطبع. وسيضيف المحلل لذلك طبيعة "الحملة الشرسة" التى قادها رئيس الدولة بنفسه ضد المعارضة فى زيمبابوى بقيادة "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير" متهما اياها بالعمالة والارتباط بالمؤامرة الخارجية. وسيتحدث هذا السيناريو عن استغلال قضية الأرض التى غابت طويلا، وإعادة الحكم لخطاب العنصرية ضد المستوطنين.. الخ، هذا بينما سيتحدث آخر عن أوغندا فيذكر رفض رئيسها وحزبه تنظيم أى قوى معارضة لوجودها رسميا خارج إطار "الحركة" الشمولية، والتلويح باتهامات بإثارة القبلية والنزعات الدينية الطائفية "لتقسيم الشعب" فى وقت حققت وحدته كثيراً من الإنجازات على يد قيادة الحزب الوحيد الحاكم.

محللون آخرون قد يقرأون السيناريو بطريقة مختلفة، أكثر إيجابية وتفاؤلا، وأقل حمية لتوزيع الاتهامات أو قصرها على "النظم الأفريقية" وحدها: سوف يقراون أن زيمبابوى شهدت تطورا ونشاطا ملحوظا لعناصر "المجتمع المدنى" أدت إلى تشكيل حزب سياسى معارض أعترف به "موجابى " هو حزب الحركة من أجل الديمقراطية بقيادة رئيس الاتحاد العام السابق "زافا نجيراى" الذى كان يعمل فى إطار الشمولية والحزب الواحد حتى وقت قريب، وهذا تطور ملحوظ داخل الحركة الديمقراطية فى زيمبابوى لا يمكن إنكاره، وسوف يعرف المراقب أن حركة المعارضة حين تبلورت في العام الماضى، مارست ضغطا شرعيا على الحكم حتى حركت فيه مختلف عناصر المجتمع المدنى من جمعيات أهلية ونقابات حتى عقدت مؤتمرها العام الذى ضغط بدوره من أجل تعديلات دستورية تقر التعددية والليبرالية، تم إضافتها فعلا بدرجة مناسبة أو أخرى وطرحت للاستفتاء العام فى فبراير ٢٠٠٠ وحصلت على أغلبية مطلقة أفزعت الحكم الذى فوجئ بقوة التيار المضاد، وفساد تصوره عن ضمان الجماهير فى جيبه" وإذ بالجماهير تخذله بتصويت عريض لصالح المعارضة فى ذلك الاستفتاء، ومن هنا تحرك الحكم بقوة إعلاميا "وسط الجماهير" لتعديل صورته ونفوذه. وهذا نموذج- فى رأى- هؤلاء- للعمل الديمقراطى مهما كانت توتراته وليس "للاستبداد الشمولى". وطبيعى أن يلجأ الحكم للمفاته الوطنية ضد المستوطنين الأوربيين والنفوذ الأجنبى، وهما أكبر لافتتين يمكن أن تتحرك فى ظلهما أوسع الجماهير فى القارة الأفريقية بسبب صدق مرجعيتهما فى الواقع الأفريقى.

أما عن أوغندا، فسوف يقرأ المتفائلون السيناريو الايجابى، من زاوية إنجاز الرئيس يورى موسيفينى للاستقرار السياسى منذ ١٩٨٦ بعد مذابح واضطرابات دامت فى أنحاء أوغندا لأكثر من خمسة عشر عاما. ولا شك أن المواطنين الأوغنديين الذين صدقوا فى الاستفتاء الأخير بأكثر من ٩٥٪ على موقف موسيفنى فى طرحه الدستورى ضد التعددية، تذكروا ما فعلته بهم الأحزاب القبلية والدينية، واستبدادية عيدي أمين، وكيف انتقل بهم نظام موسيفينى إلى عالم التنمية والتخطيط، والموقع الإقليمي المناسب. وهو لم ينكر عليهم أى قدر من التعددية وإنما أخذ بما يشبه "نظام المنابر" داخل تحالف "الحركة" العريض مما قد يذكره العرب من سيرة "الاتحاد الاشتراكي سابقا! وهو يحقق قدرا من التوازن فى السياسة الخارجية تذهب

جذورها إلى الأخذ بسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين منذ الثمانينيات وان استثمرت أمريكا ذلك مؤخرا لصالحها، فإن الاستثمارات تأتى ببعض الخير لمخطط التنمية أيضا وان بدون توجه اجتماعى ذى شأن.

الرؤية الموضوعية:

كثيرا ما تصعب الرؤية من خلال الضباب الافريقى! فالواقع متحرك بطريقة مقلقة للامال دائما بسبب الصعوبات التى تواجهها شعوب القارة، ولكن شعوبنا فى حاجة للتمسك ببعض أطراف هذه الآمال حرصا على مستقبلها. ولا يمنع ذلك من ان نحاول تناول النموذجين فى زيمبابوى وأوغندا ببعض الموضوعية، وبعين نقدية، بمعنى النقد التحليلى وليس مجرد اكتشاف عيوب التجربتين برؤية كارثية، فالمنهج الأخير يمكن ان ينال الجميع من واشنطن حتى نيودلهى!

حالة زيمبابوى:

إذا بدأنا بالواقع فى زيمبابوى فإنه يمكننا ان نلاحظ على وقائع التجربة التى تمت خلال العام الأخير ما يلى:-

إننا أمام مشاكل حركة تحرر وطنى قامت على تنظيم الكفاح المسلح ضد عدو مستوطن، ثم حصلت على الاستقلال وتحولت الحركة إلى حزب سياسى يتخذ معيارا له المشاركة فى الكفاح من عدمه، لكن إلى أى حد يستمر ذلك؟ وهل لابد ان يبقى عشرين عاما ليصبح الحزب ديمقراطيا؟ هذا سؤال لم يعد مقبولا ان تتأخر إجابته طويلا إلا أن يكون هناك واقع تحول نخبة الحركة "الكفاحية" إلى نخبة مستغلة، تكافح بشكل أخر من أجل السلطة وتركيز الثروة، وتغرق فى الفساد! وهذا ما حدث تقريبا داخل حزب "الزانو" حيث تحول جزء من المحاربين إلى جيش محترف يسعى إلى العمل باسم مساعدة الكونغو على تأكيد وجوده فى عملية اقتسام الثروة، بل ومن ثروات الماس فى الكونغو وغير ذلك الكثير. ومع ذلك فإن جناحا أخر من المحاربين القدامى ظل عند التزامه بقضايا الفلاحين والعدل وتحويل إلى قوة "لوبى" داخلى من اجل هذه القضايا مما جعل الحكم يلجأ لترضيته بإثارة مسائل الأرض الزراعية التى يمتلك

المستوطنين الأوربيون ٨٠٪، ويعلن بشكل غوغائى إلى حد كبير شعارات معاداة أوروبا والتدخل الأجنبى مذكرا بأيام الكفاح المسلح ليصبح "المحاربون القدامى" هم حزب الحكومة الفعلى أمام حزب الحركة المعارضة.

أدت أزمة الحكم مع ظواهر الفساد، ومأزقه فى الكونغو إلى حد كبير إلى قبول الدخول فى "تحدى الديمقراطية" فسمح طوال ١٩٩٩ بهامش واسع لحركة المجتمع المدنى والجماعات الأهلية التى عرفت طريقها فى زيمبابوى بين النساء والشباب منذ الاستقلال، وهى الحركة التى بلغت فى نجاحها حد تعبئة الحركة العمالية إلى جوارها، بل وانتزعت القيادة النقابية إلى صفها بانضمام "زافا تجيراى" رئيس اتحاد العمال إلى جانبها. وقد أمكن بذلك لحركة مجتمع مدنى وتنظيمات أهلية أن تتحول إلى شبه حزب سياسى بعد عقد مؤتمرها الجامع فى نفس العام (سبتمبر ٩٩) باسم الحركة الديمقراطية من أجل التغيير (MDC) وفرضت هذه ضرورة تعديل الدستور لصالح التعددية والليبرالية، فتقدم الحكومة صيغة تعديلات محدودة تعرضها للاستفتاء فى فبراير ٢٠٠٠، و إذ بأغلبية المصوتين ترفض الدستور بشكله الجديد بنسبة تصل إلى الثلثين، وقد مثل ذلك صفعة لحكومة موجابى الذى ظن أنه يملك وحده الحقيقة والجماهير، فانكشفت الزيف وأعلنت "الجماهير" موقفها منه. وتركز الفرز والاستقطاب بين جماهير مدن رافضة للحكومة (ثلاثة مدن كبرى بما فيها العاصمة منحت ٩٠٪ وأكثر للمعارضة)، بينما صوت الريف لموجابى بفضل نشاط المحاربين القدامى من أجل الأرض.

يمكن القول أن ذلك لم يدفع حكومة زيمبابوى إلى عمل انتقامى مضاد للديمقراطية، بل دفع موجابى لدخول معركة الديمقراطية وتحدياتها بروح افضل وأريحية اكبر، مهما سادها من غوغائية، فكانت المعركة حول البرلمان فى يونيو ٢٠٠٠ بكل تفاصيلها التى لاداعى للعودة لها؛ وقد ملأت الأسماع لان أوروبا وخاصة بريطانيا كانت فى قلب المعركة خوفا على أبناء جلدتهم من البيض ومصالحهم الواسعة فى زيمبابوى. وفى هذه المعركة بدا حزب الزانو وموجابى إلى جانب جماهير الأرض وفلاحيها أى إلى جانب الديمقراطية الاجتماعية، بينما أخذت "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير" صف الأوربيين (بل وأدخلت الكثير من قياداتهم ضمن قيادتها ؟!). أى مع الديمقراطية الليبرالية التقليدية. عندئذ احتدمت المعركة التى راقبها آلاف

المراقبين حتى انتهت بفوز معسكر موجابى (٧٠٪ تقريبا) والخسارة لمعسكر الليبرالية (٣٠٪). ورغم خسارة هذا المعسكر من الناحية العددية أو الواقعية لكن الذى انتصر هو شعار "الديمقراطية ممكنة فى أفريقيا" وان آليات الديمقراطية ومعاركها ممكنة أيضا. وفى هذه المعركة سقط رمز الليبرالية والتعاون الأوربي "زفا نجيراى" العمالى فى دائرته ولم تحصل حركته على الأغلبية المتوقعة، كما بدأ نجم المحاربين القدامى فى الصعود، بل وأيضا من داخل قيادة "زانو" مثل "زفوبوجو" لمحاصرة موجاى نفسه.

ولا يبقى من تعليق هنا إلا القول ان معركة الأرض تشكل جوهر الديمقراطية الاجتماعية فى منطقة واسعة بالجنوب الافريقى الذى يضم جنوب أفريقيا وناميبيا وأنجولا وموزمبيق بالأساس. وأن "موجابى" إذ يمد بصره إلى هناك فى مواجهة نفوذ "ثابومبيكى" ودولته الكبرى إنما يعرض نفسه لمواجهات لا يملك أدواتها وقد نخر السوس فى عظامه، ولكن المنطقة كلها أصبحت تتعرض لقلاقل اجتماعية لا تخفى بسبب وضع الطبقة العاملة والفلاحين معا فى بلدان جنوب أفريقيا ولا تكفى زعامة التحرر الوطنى وميراث مانديلا نفسه لمواجهة هذا الوضع المضطرب.

حالة أوغندا:

يختلف الموقف نسبيا فى أوغندا، فالسيناريو كان هنا أهدأ واكثر وضوحاً؛ لكن الاستنتاجات بالغة الأهمية لأنها تخص نموذجا مازال يسعى للإبقاء على نمط "الدولة الوطنية" فى أفريقيا، أى دولة "القيادة المركزية". والتجربة ذات طابع شعبوى يعمل على التعبئة الشعبية لخطة منظمة فى التنمية والحد من الليبرالية التقليدية لتناقضها مع المصالح الشعبية الجامعة فى تقديره: ولذا تتمثل المعركة هنا فى صورة مختلفة عن زيمبابوى.

* فنحن هنا أمام تجربة سياسية قامت على أكتاف "حركة المقاومة الوطنية" NRM وهى حركة المقاومة المسلحة التى قادها "يورى موسيفينى" زاحفا بها من ريف أوغندا خاصة فى غرب البلاد إلى العاصمة كمبالا فى مطلع ١٩٨٦ (مطيحا ببقايا حكم أوبوتى ممن خانوا- فى

تقديره- مبادئ الزحف السابق لإسقاط عيدي أمين عام ١٩٨٠ . أي أنه يرث عملا شعبيا استمر اكثر من عشرين عاما ، ويقوم على تحالفات واسعة فى الأقاليم والممالك التقليدية الأوغندية التى تتيح له طرح مبادئ الحداثة والمقرطة لجماهير ريفية وقبلية ودينية معادية لنماذج ديكتاتورية عيدي أمين الفجة، ومازال تشكيلها السياسى النشط فى طور التكوين بما يجعلها رهينة "المواثيق الجديدة" للتقدم والتى يقدمها يورى موسيفينى بذكاء وثقافة من تخرج فى مدرسة دار السلام (تنزانيا) الراديكالية وعايش "الفريليمو" المسلحة والأيدلوجية فى الستينيات والسبعينيات.

* وقد استطاع النظام البقاء لمدة عشر سنوات فى حالة انتقالية إلى أن اقر النظام الجمهورى عام ١٩٩٦ وجاء على رأسه بالطبع "يورى موسيفينى" بوعد الاستفتاء على دستور جديد هو الذى تم مؤخرا وفاز فيه بالأغلبية اختيار التحالف فى ظل الحركة وليس التعددية الحزبية، أى فى ظل نظام أقرب للحزب الواحد ولكن ليس بالمعنى الشمولى المألوف، حيث تتعدد داخله "المنابر" بمسيمات الحزب الديمقراطى (الكاثوليكي) وحزب المؤتمر الشعبى (إتباع اوبوتى فى الشمال. إقليمى نسبيا حا ليا) ويتمتع بقدر كبير من حرية الصحافة وحق النقد "داخل الحركة" التحالفية لا التعددية كما يقوم بعملية توازن ثقافى بالتعامل الخاص مع الممالك والقبائل بقدر من احترام تراثها وتقاليدها (الباغندة وأنكولى وتورى ...). ومن هنا لم يتعرض النظام لمظاهر الفساد ولا التفتت التقليدي فى أفريقيا حاليا قدر تحقيقه للاستقرار والتوازن بعد أن بلغت البلاد حد انهيار فى معنى الدولة لمدة عقد من الزمان قبل حكم حركة المقاومة الوطنية.

* راهن الحكم بطرح الاستفتاء الأخير (حول القبول بالحركة أو التعددية) على مكانته، فانتزع الموافقة الشعبية على بقاء نظام "الحركة التحالفى"، لخوف الشعب الأوغندي كثيرا من عودة الاضطرابات والقتال السابق، ورغبة فى بقاء الاستقرار والتوازن. يريد الشعب هنا مزيدا من الوقت لعل مشروعات التنمية تأتى بثمارها خاصة وان الغربيون فى مقدمتهم الأمريكيون يقبلون "الوضع الراهن" ويحبونه بأكثر من إشارة مثل اجتماع كلنتون بعدد من الرؤساء الافريقيين فى كمبالا أثناء زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٨). لذلك لا نسمع كثيرا فى

مصادر الإعلام المألوفة عن معارضات أوغندية لا ينكر وجودها سواء من يتحركون في الشمال باسم جيش المقاومة. أو جبهة غرب النيل، أو في غرب أوغندا أو من مناطق الحدود الكنغولية باسم تحالف القوى الديمقراطية وهي من أسباب اشتباك النظام في

- "مسألة الكونغو".

ويحقق هذا الاستقرار داخل أوغندا فرصة توازن السياسة الخارجية في شرق ووسط أفريقيا، وديناميكية معالجة المشاكل الخارجية مثلما حدث مع الكونغو ورواندا وبور ندي، وحدث من قبل مع بعض دول شرق أفريقيا.

الخلاصة :

بهذا السيناريو المختلف عن سيناريو التشاؤم نستطيع أن نقول أن أفريقيا تشهد صراعا جديدا (غير صراعات التحارب والنزاع) حول مفهوم الديمقراطية والاستقرار، وتقدم تجربة زيمبابوي وأوغندا- مثل السنغال من قبل، معالم هذا الصراع الجديد الذي يمكن إضافة معالم أخرى له إذا جمعنا نماذج من نيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا على الأقل.



الصراع الإثيوبي الاريتري

تناقض الأصدقاء .. وتوافق المتصارعين(*)

فجأة .. احتدمت المعارك فى مواقع بالقرن الأفريقى لم تكن مرشحة بحال لهذا التطور المدهش. انتقل الصراع فى هذه المنطقة نقلة نوعية من الصراع العرقى والقبلى والدينى إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية مثل أثيوبيا واريتريا، لتنقل بذلك الصراعات فى أفريقيا إلى ما يقرب من الصراع الذى شهده العالم فى نفس الفترة تقريبا بين دولتين كبيرتين أخريين كالهند وباكستان فى آسيا.

مفاجأة ذات أبعاد

ولا شك أن المفاجأة كانت كبيرة بالفعل، وبدون عودة لتفاصيل تناقلتها مختلف المصادر بين الأسبوع الثانى من مايو ومثله فى يونيو ١٩٩٨، يمكن للمراقب أن يسجل الوقائع الكبيرة الدالة الآتية إشارة إلى حجم المفاجأة:-

* فمن تعديات محدودة فى منطقة حدودية مثل "بادمى" جنوب غرب اريتريا "أوردتها" أثيوبيا "تعنتا" كما تقول المصادر الاريترية فى خرائط جديدة عام ١٩٩٧ أعقبها تسلل للسيطرة على إدارة المنطقة، أو لتسلل القوات الآريترية المفاجىء بقوات عسكرية إلى منطقة مختلف عليها كما تقول المصادر الأثيوبية، فإن ذلك لم يكن ليدفع إلى هذا الحجم للتوتر الذى تحول إلى هجوم جوى أثيوبى مفاجىء على مطارات "أسمرة" ومحاولة تدمير بنيتها العسكرية الجوية الأساسية، مما جعل الرد الاريترى يتسم بنفس العنف على مناطق تكثيف القوة العسكرية الأثيوبية القريبة من أريتريا (مع احتلال فضاءات أرضية أوسع فى بادمى وماكيلى .. الخ) .

(*) كتبت فى يونيو ١٩٩٨.

* تطورت أهداف القتال الحدودى أيضا من مجرد السيطرة على مثلث "بادمى" المتنازع عليه إلى شعور لدى الآريتريين بئن أثيوبيا تتجه بسرعة للقفز من أكثر من موقع حدودى فى جنوبها (خاصة بين جماعات العفر) لتحاصر منطقة «عصب» بالقوة العسكرية بما بدا محاولة لعزل الميناء وفصله لصالح أثيوبيا باعتباره المنفذ القريب لها على البحر الأحمر بعد أزمات استخدامها لميناء مصوع وعصب معا إزاء الاجراءات الاريترية التى تبدو لها متعنتة..

وهذه النقلة الاستراتيجية للقتال جعلت الطيران الاريترى الذى كان يحتفل قريبا بعيده السنوى مُغافرًا بتدريبات متقدمة لعشرة آلاف ساعة بدون خسائر، يسارع لضرب مواقع عسكرية تجميعية لاثيوبيا فى "زالامبيسا" "وأديجرات" ومحاولة قطع الطريق الرئيسي لأديس أبابا إلى أسمرة.

* ويلفت النظر هنا أيضا مسارعة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية أساسا إلى مطالبة رعاياها بالرحيل عن "أسمرة" بوجه خاص بشكل حاشد يعطى إشارة إلى توقع الهجوم الاثيوبى الواسع، أو فى رأى البعض - تشجيع اثيوبيا على القيام بالضربة التأديبية لاريتريا "المتعجرفة" .. وأعقب ذلك بالتالي - وتأكيدا له - بداية هروب بشرى واسع من المدن الاريترية والاثيوبية على السواء بل وبدء محاصرة مصالح نصف مليون ارتيرى فى اثيوبيا، مقابل ما تردد عن قلق مائة ألف اثيوبى فى إريتريا رغم نفى الطرفين لاجراءات محددة فى هذا الصدد. ولا شك أن العلاقات الاجتماعية الواسعة بين الشعبين، خاصة مع صداقة النظامين السابقين واشتراك القيادتين فى الاصول التيجرينية يهدد بحدوث حملات تطهير عرقي مما نسمع عن سوء سمعته فى مناطق أخرى، حتى أوروبية!

لقد بدت المفاجأة للعالم إزاء هذه التطورات الكبيرة أنها تشير إلى أبعد من بذورها الحدودية أوائل مايو ١٩٩٨ حيث كانت لجان مشتركة تجتمع فى البلدين حول مسائل الحدود، وقيل أن بعضها كان على مستوى وزارى، كما ظل الإعلام الاريترى هادئا حتى بعد ثورة الاعلام الاثيوبى لما بعد منتصف مايو. وفى هذه الاثناء كان "كوفى عنان" أمين عام الأمم المتحدة مارا بالبلدين فى الاسبوع الثانى من مايو، دون إشارة لهذا الموضوع، كما كان الرئيس اسياس أفورقى فى السعودية على رأس وفد وزارى كبير تأكيدا لعلاقات حميمة دون

إشارات أيضا فى هذا المجال. وفى الاثناء أيضا لم تتوقف هجمات السودان الاعلامية على أريتريا لتصاعد دعمها للمعارضة فى المناطق الشمالية مع تخفيف الهجوم على اثيوبيا التى بردت علاقاتها نسبيا مع جرنق. كما لم تتوقف المعارك القبلية فى الصومال فى إشارات إلى الدور الاثيوبى الفاعل هناك لتأكيد حضورها الخاص على الساحة الصومالية.

أسباب تقليدية ... لنوايا أبعد

هكذا نرى أن الأسباب التى تتردد حتى الآن لتفسير تفجر هذا الصراع، لا تبدو أكثر من أسباب تقليدية لتوترات عادية بين عدد كبيرمن الدول لا تصل بها إلى التدمير المتبادل، وكانت يمكن أن تؤدى إلى الفتور أو التدرج فى البنى الانفصالية لا التوحيدية تدريجيا، ولكنها لا تهىء لمثل هذا الاقتتال :-

* هناك مسألة استقلال عملة اريتريا "نقفة" عن الاثيوبية "البر"، وهذا إجراء منطقى بعد ثلاث سنوات من الاستقلال الاريترى. لكنها بالطبع أدت لتوترات نتيجة "تعنت" اريتريا فى مطالبة اثيوبيا بالتعامل بالعملة الصعبة فى المسائل المتعلقة باستخدام موانيها (الجمرك-البترول...الخ) بينما تدفع ثمن المواد الغذائية من أثيوبيا بالعملة المحلية. مثل هذه التعاملات وانحيازاتها تحكمها تطورات المصالح البرجوازية التجارية فى مثل هذه الحالات فضلا عن استنزاف عوائد الاستثمارات أو القروض الأجنبية ... الخ.

* وهناك أيضا مسائل المناطق الخصبة المتنازع عليها، وباعتبار السلطة الاثيوبية تيجرينية ومن مناطق كان يضطهدها الامهرا من قبل، فان هذه المنطقة تحظى بعناية متزايدة قد تكون امتدت بها لمناطق تيجرينية اريترية، مع رؤية ضمها بما يثير حزازات لا تخفى، لكن الأهم من ذلك هو الاشارات فى بعض المصادر عن وجود مناطق تعدين الذهب أيضا فى مثلث "باديمى" موضع النزاع مما يغرى البلدين باستثمارها لصالحه.

* هناك بالطبع مسائل أكثر حساسية تعوّد عليها المحللون، كانت من قبل حول عسكرية الأمهرا الاستبدادية من حول هيلا سلاسى ثم منجستو، وأصبحت الآن تواجه منافسة الأورومو والتيجرى على الإمساك بصولجان قيادة الوحدة الوطنية فى اثيوبيا، ويجرى تفسير

انعكاس ذلك بأن تراخي الرئيس زيناوى مع جناح التيجرى الارتيرى بسبب زعامة الأخير القديمة "لحركة التحرير" المشتركة يسبب تفوقا للاريتريين لا يتيح للعسكر الجدد ظرفا مناسبا فى أديس أبابا نفسها، ومن ثم يجب ردع جناح أسمرة هذا الذى يبدو ذا نفوذ فى أديس.

ويبدو أن الجانب الاريترى نفسه لم يكن أقل تأملا لهذه المسألة، حيث ثمة رغبة فى ألا تؤدى ضرورة وجود نظام الحزب الواحد "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة" إلى تفرد التجرينيين بالسلطة أو اقامة التحالفات على أساس الوحدة العرقية فى وقت يضر ذلك بمصالح وطنية. ومعنى ذلك أن مسألة الوحدة الوطنية – ومن ثم الاندفاع الوطنى فى القتال – أصبحت عاملا جديدا فى الصراع الثنائى بينما استهدفت فى الأصل تحقيق الاستقرار لكل على حدة!

ومع تصاعد الاحداث وغموضها فى نفس الوقت يبدو تصارع الارادات السياسية والمصالح الاستراتيجية كاشفا لمخاطر أكبر تؤدى فعلا إلى تعميق الصراع لا تهدئته بالوساطات الجارية. ان حجم ووزن اثيوبيا فى القارة لا تخطئه عين رغم أنها من افقر الدول الافريقية وأقلها فى الامكانيات، لكنها تملك نخبة طبقية وتقنية ذات تراث يعتز به كل الافريقيين، كما يتمثل فى التجارة والادارة والعسكرية والدبلوماسية، لذلك كانت موضع اهتمام واستثمار أيضا من قبل الامريكيين والاسرائيليين ثم السوفييت، كما كانت موضع تقدير عبد الناصر وكذا كل الوحدويين الافارقة، وقد اهتم بها الامريكيون والاسرائيليون مرة أخرى بعد سقوط النظام الشيوعى "فى موسكو وأديس أبابا فى نفس الوقت، ودهش الكثيرون مؤخرا من تقدير الاستثمارات وتيسيرات المؤسسات المالية الدولية لاثيوبيا بما زاد عن مليار دولار فى وقت لاتتمتع فيه دول القارة جميعا بمثل هذا التخصيص، كما أن شركات اسرائيلية كبرى تستثمر الكثير فى مجال الاتصالات والطاقة وقطع الغيار العسكرية .. الخ. هذه الطاقة الكامنة الكبيرة لاثيوبيا لا تستطيع أن تبقى محاصرة بعيدا عن المنافذ البحرية، التى تقع تحت حكم دولة محدودة الامكانيات مثل اريتريا بسبب "صداقة قديمة" بين فئات قبلية" مثل التيجراى وزعمائهما فى أديس أبابا وأسمرة! ولابد أن ترى النخب البرجوازية الاثيوبية الآخذة فى الصعود فى عصر سقوط الطبقة الوسطى، رأيا آخر فى هذا الوضع، ولابد أن يشغلها التفكير

العميق في اختراق "الحائط السد" (الجنوب الاريترى الممتد على ساحل البحر الأحمر مانعا هذا العملاق من طريقه إلى ميناء عصب على الأقل - أقصى الجنوب - بينما المواقع العسكرية الاثيوبية على حدودها على بعد بضع عشرات من الكيلو مترات. إن شق اريتريا جنوبا للوصول إلى البحر الأحمر قرب باب المندب يشكل حلما اثيوبيا للبرجوازية والعسكرية على السواء، بل للقوى المستفيدة من كل ذلك.

هنا تقف الوطنية الاريترية الصاعدة بدورها، والمحصنة بجيش المقاتلين الذى هزم جيش منجستو القوى، والسعيدة بموقعها وسط هذا الخضم من المصالح المتصارعة آملة أن يكون ذلك هو الجاذب للاستثمارات والمساعدات، الأوربى منها والأمريكى والاسرائيلى والعربى على السواء، هذه الوطنية ما زالت تحتفظ بكل قياداتها القديمة وحتى المعارضة عندها لا تقل حرصا على وطنيتها فى مواجهة الحكم المركزى القائم فى وجهها، وقد يكون ذلك وراء عودة بعضهم سريعا إلى أسمرة بعد الاستقلال، كما أن بياناتهم خلال تفجر الصراع الأخير لم تخل من تسليم بموقف الحكم الوطنى. هذا التوحد على الجانب الاريترى مع استمرار الدولة فى التخطيط وطابعها الوطنى هو الذى يسند ما يسميه بعض المحللين "العجرفة الاريترية" ويدعمه فى المعركة الأخيرة مايبدو "تعنتا اريتريا إزاء بُعد النوايا الاثيوبية عن الانظار. ويقولون أن هذه العجرفة قادت من قبل إلى تحدى العرب فى شكل العلاقة مع اسرائيل، ثم فى حنيش، بل وإلى تحدى الأمريكيين حين رفض أفورقى الذهاب إلى أوغندا لمقابلة كلينتون فى احتفاليته هناك وتعاليه على الرؤساء الافارقة باستدعائهم إلى كمبالا. وهو التعنت نفسه مع مهمات الوساطة المختلفة. ولقد لفت نظرى أن تهاجم القوات الجوية الاريترية مواقع ترسانة عسكرية اثيوبية قريبة من حدودها بطائرة "ميج"! مما يشير إلى استمرار السلاح القديم الذى استولت عليه من اثيوبيا، وهذه كفاءة فى ذاتها أو يرجع إلى حصولها على تمويل كبير - لا يستبعد أنه عربى - لشراء طائرات روسية من سوق السلاح الكبير الآن! وكل ذلك إنما يكشف عن رغبة تحدى قد تكون مرة نافعة، ومرة فاجعة فى صراع بهذا الحجم مع دولة مثل اثيوبيا.

توافقات مثيرة

لابد أن يواجه الاستراتيجيون الامريكيون والأوروبيون عموما - ناهيك عن - الاسرائيليين - أزمة فى التوفيق بين المصالح الاستراتيجية فى كل من اثيوبيا واريتريا على السواء، وبين هذا الموقف الطارىء والذى يصعب أن يكون مصنوعا - بتفكير تآمرى!- من طرف واحد. ولا شك أن أى "وسيط" سيجد نفسه فى موقف صعب، وللجميع مصالح متنوعة غير خافية. ومثلما يجد أصحاب التحليل القبلى والعرقى أنفسهم فى مأزق تحليل خلافات "التجرينية"، واندماجاتهم الوطنية وهم الذين رفضوا من قبل التسليم باندماجات التوتسى فى رواندا وبوروندى لصالح أى تفسير اجتماعى اقتصادى وطنى آخر. كما أن أصحاب نظرية "الصراع الأمريكى الفرنسى فى افريقيا - وليس حتى تنافسهم! سيجدون أنفسهم فى مأزق بدورهم، فهنا لابد أن يكون الامريكيون والفرنسيون مع اثيوبيا بدرجة أو بأخرى، قد تكون الولايات المتحدة أقدر على التوسط لظروف كثيرة لصالحها فى البلدين، ولكن فرنسا الحريصة على جر اثيوبيا إلى استخدام مرفأ جيبوتى التى تحكمها فضلا عن موروث الثقافة الفرنسية لدى البرجوازية الاثيوبية، والرغبة فى تأمين "العفر" من حول المرفأ الجيبوتى كل ذلك لا بد سيجعل توافق المصالح سابقا على التنافس أو الصراع الامريكى الفرنسى وقد يساعد ذلك على إجراء التهدئة حتى لا تنجح اثيوبيا فى فصل عصب وتهديد مصالح جيبوتى. وسوف تكون اسرائيل فى نفس الموقف تقريبا حفاظا على المارد الاثيوبى مهما كانت توافقاتها مع اريتريا.

والتوافق السودانى الاثيوبى هو الأولى بالرعاية الآن! والاشارات الاثيوبية مبكرة فى هذا الصدد، ويرجع ذلك لما تردد عن "برود" علاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرنق للحد من تقدمه عبر حدودها فى المناطق السودانية المجاورة، ومع انفجار الموقف مع اريتريا فسوف تكون اثيوبيا أكثر حاجة للسودان، والموقف الاثيوبى فى الصومال يمكن أن يلتقى بدوره مع الموقف السودانى لمواجهة "المصالحة المصرية" هناك، ويبقى سؤال عن مدى تلاقيهما لدعم التيار الاسلامى فى كل من اريتريا والصومال على السواء، هل سيخدم التوافق الامريكى الفرنسى هذا التوافق السودانى الاثيوبى؟ وإذا ضعف التوافق مع "جرنق" من الجنوب هل سيؤدى ذلك إلى قوة توافقه مع المعارضة الشمالية بعد موجة الشكوك التى احاطت بذلك لبعض الوقت منذ اجتماع نيروبى؟

وماذا عن التوافقات والصراعات العربية؟

تفاجئنى كثير من المصادر الاعلامية العربية بمواقف لاتخلو من مسلماتها الساذجة، فهى دائبة التساؤل والدهشة لوقفة اريتريا فى وجه اثيوبيا، أو التفوق عليها فى بعض المواقع، أو أن الشيطان الاسرائيلى لابد وراء اريتريا تحديدا، والملفت أن هذه المصادر بعضها خليجى والآخر مصرى.. وكلاهما يعلم كثيرا من الحقائق ويتابعها. فأريتريا هذه هزمت الجيش الاثيوبى منذ بضع سنوات وهو فى أحسن حالاته تسليحا وسلطة، وهى مازالت فى حالة أقرب لحالات حركات التحرر من جيش يغير تسليحه وولاءاته مما يستغرق فترة على الأقل، والعلاقة بين اريتريا واسرائيل ليست أنشط من علاقة اسرائيل بكثير من الدول العربية الآن، ولايعقل أن نظل على تسليمنا بأن العبقرية الاسرائيلية هى الأقدر دائما على هزيمتنا ومواجهتنا فى كل المواقع حتى أريتريا، وإلا بقى مثال هزيمة اسرائيل الصغيرة للعرب الأكابر هو الأكثر مصداقية! لكن مع استبعاد هذه المماحكات، فإن أمام الجميع أنباء اقتراب النظام الاريترى من عدد من بلدان الخليج – من العلاج فى المصحات السعودية حتى أفضل الاستثمارات الكويتية. وهناك اقترابات أخرى متنوعة مع مصر. والتفسيرات لهذه الاقترابات العربية كثيرة بعضها على الأقل بسبب الموقف الخليجى من اليمن! والمقصود هنا، أنه لا مجال لهذه الاندفاعات اللاعقلانية ضد أو مع أى من الطرفين الآن، لأننا أولا لن نكون المستفيدين من اضطراب فى هذه المنطقة من ناحية، ولأننا لا ندير المعركة من مواقع تميز مع هذا أو ذاك من ناحية أخرى. ولأن مجمل المصالح العربية هى مع الطرفين كظهير للمنطقة العربية، اقتصاديا وسياسيا من ناحية ثالثة. ولأن عناصر الصراع الداخلية لدى كل من أثيوبيا وأريتريا تبدو واضحة مما يجعل للعنصر المحلى – وليس التآمر الخارجى – غلبة فى التحليل. إذن فالاعلام العربى مطالب أن يتفهم أكثر، الرسائل السياسية العديدة التى فرضت على الدبلوماسيين أنفسهم هدوءا ملحوظا لا يملكون غيره الآن.

والرسائل من كلا الطرفين الاثيوبى والاريترى للمنطقة العربية متوافرة، سواء فى أحاديث الرئيس زيناوى منذ فترة عن موضوعية فهمه لقضايا المياه أو العلاقات مع مصر والسودان فى زيارات الرئيس أفورقى لعدد من بلدان الخليج ومصر. بل إن إعلان انتماء الكنيسة

الآريترية مؤخرا للكنيسة الأورثوزكسية المصرية كان رسالة عميقة وحدها جديرة بالانتباه. ومعنى ذلك فى النهاية أن المنطقة العربية تملك إمكانيات الاقتراب بشكل أفضل من منطقة الصراع، ودخول عالم التوافقات الذى دخلته أمريكا وفرنسا سريعا بدلا من أن نحول الموقف إلى مزيد من تعميق الصراعات، ليس فقط بين أثيوبيا وآريتريا، ولكن بين السودان وجيرانه أو بين اليمن وجيرانه، أو بين مصر ومصالحها المتنوعة.

ولعل قرب تصالح الهند وباكستان حماية لمصالحهما تجاه "الآخرين" أن يكون مثالا لتصالح أثيوبى آريترى، ليثبت ذلك أمام الشعوب أن تصارع الدول الوطنية "لابد أن تحكمه فى النهاية المصالح الوطنية، والخوف الدائم هو أن تستغل القوى العنصرية أو العرقية أو الأجنبية الموقف لتفجير أبعاد أخرى فى الصراع. والقرن الأفريقى مهيأ دائما لهذا الموقف للأسف. وستكون الولايات المتحدة والغرب عموما مع تهيئة القرن الافريقى للرئيس زيناوى المعتدل بدلا من حصان آريتريا الطموح.



القرن الأفريقى :
بين القوة الإقليمية والدولة الشريرة ![*]

تتم تصفية مخلفات القرن العشرين فى القارة الأفريقية بطريقة تبدو عبثية، فها هى بؤر الثروات المعدنية مثل الماس والذهب تقف وراء حرب ضروس فى منطقة الكونغو أو سيراليون بأيدى أفريقية هذه المرة مثلما كانت مجال حروب بين الدول الغربية الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وهاهى الخلافات حول الحدود، واقتسام الشعوب والقبائل تصل لأبشع أشكالها عنفًا فى القرن الأفريقى، مرة بين إثيوبيا والصومال أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وأخرى بين إثيوبيا وإريتريا أوائل القرن الواحد والعشرين، فى الأولى كانت فى أواخر استعراضات الحرب الباردة، والثانية تأتى لبناء قوى إقليمية قد تحمى المخططات الغربية المحلية بديلا للتدخل المباشر بأبناء الجنس الأبيض؛ بمعنى تكوين احتياطى قوى فى هذه المنطقة الحيوية للتعامل مع السودان أو الإشراف على إعادة بناء الدولة الصومالية أو ربما لتجنب النفوذ العربى- المحتمل دائما - فى هذه المنطقة.

من هنا تبقى الأسئلة الرئيسية حول الأبعاد الخارجية لكل هذه الحروب الإقليمية قائمة رغم توفر الأبعاد الداخلية من ورائها.

الأسئلة المحلية

تشتد حدة الأسئلة عن الدوافع الداخلية للصراع الإثيوبى الإريترى، كلما تعمقت معرفتنا بعمق الألفة التى كانت قائمة بين «النظامين» أكثر منها بين «الدولتين» : وهذه النقطة تبدو هامة منذ البداية، لأن هناك بالطبع أسبابًا كثيرة متوقعة لصراع «مستعمرة» إريتريا التى تحررت أخيراً من الدولة الأم «إثيوبيا»، فلابد فى هذه الحالة من توقع توفر الاحقاد، ورغبات تأكيد الذات، وعدم حل المشكلات المعلقة مع اتفاقيات الاستقلال.. إلى أخر ما سيرد ذكره لاحقًا، لكن هذه القضايا تعالج فى معظم الحالات المماثلة بالحوارات والاتفاقيات الجديدة أو فى إطار

(*) كتبت فى يونيو ٢٠٠٠.

النظم الإقليمية أو التكتلات المشتركة على نحو ما يتم فى إطار الكمنولث أو الفرنكفونية.. الخ. وفى حالة إثيوبيا/ إريتريا، هناك منظمة الوحدة الأفريقية، و«كوميسا» وغيرها، ولكن حالة الصراع الأخيرة تثير الدهشة بسبب طبيعة العلاقة الودية والحميمة التى كانت قائمة بين «النظامين»، كما قلنا أكثر من أى شئ آخر.

ولا يعنى ذلك عدم توفر أسباب الخلاف بين الشعبين أو الدولتين، حيث إثيوبيا بلد مستقل على مدى التاريخ، وذات حضارات من الكوش واكسيوم وجوندار.. الخ وأقامت الامبراطورية ممتدة إلى الدولة الحديثة؛ بآليات إقطاعية، ثم تملكت نفوذاً روحياً وسياسياً على مستوى القارة، بينما إريتريا هى الدولة حديثة الاستقلال فى ١٩٩٣، وفق ظروف التحرر الوطنى والعولمة الجديدة. ولذا يجرى الحديث عن نظامين حديثين لدولتين من طبيعة واحدة فضلا عن فروق المساحة والسكان ... الخ.

«فالنظامان» حققاً انتصارا كبيراً فى وقت واحد ضد النظام المركزى فى أديس أبابا عام ١٩٩١، وقد كان نظاماً يدعى تبنى الماركسية اللينينية وفق النمط السوفيتى الذى انهار وقتها، وكان التدريب الأيديولوجى للجبهة الشعبية لتحرير «تجراى تدريباً ماوياً» مثلما كانت «الماوية» هى أقرب الفلسفات للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بل وتربت معظم كوادر الجبهة الإثيوبية فى صفوف الجبهة الاريترية السابقة عليها فى أساليب النضال ضد الإمبراطور ومانجستو، كما كانت منطقة «التجراى» المشتركة على الامتداد الإثيوبى، هى منطقة نفوذها الرئيسية، بل وكانت منطقة «باديمى» التى أثارت زوابع الحرب الأولى عام ١٩٩٨، من مناطق «الحج» للطرفين، حين تذكر العلاقة العرقية بين القيادتين – إن جاز التعبير أصلا. ويلفت النظر أيضاً أن العناصر اليسارية فى التنظيمين خريجة الجامعات الأمريكية وتحاورت كثيراً بإمكانيات «الدعم الشعبى» الأمريكى، حتى كان الرئيس كارتر وسيط آخر مرحلة فى زحف القوتين إلى عواصمهما، أديس أبابا، واسمرا، وعلى مائدته تم التفاوض لتعترف جبهة تحرير تجراى باستقلال إريتريا فور دخولها أديس. وكان زحفا شعبياً حقيقياً على الجبهتين بما لا يمكن إرجاعه إلى جهد أمريكى إلا فى مرحلة «حقن الدماء»

لكن انهيار «نظام مانجستو» لم يكن يعنى تلقائياً انهيار مؤسسته العسكرية ذات التاريخ الامبراطورى والصفوة الأمهرية القديمة، ولا انتهت بنفس السهولة مشكلات القوميات

والأقليات الوطنية والعرقية التى بلغت الثمانين حسب تصنيف معهد القوميات فى أديس أبابا، من هنا بدأ حكم الجبهة الشعبية لتحرير «التجراى» التى قادت عملية إسقاط نظام مانجستو، بمأزق واضح مع هذه الأوضاع، لأنه بات على الرئيس «ملس زيناوى» ورفاقه طول الوقت أن يثبتوا وضعهم «القومى لا العرقى» فى تعاملهم وفق فلسفتهم «الديمقراطية الثورية» المقترحة للشعب الإثيوبى فى مرحلته الجديدة. وأظن أنه كان عليهم فى أول خطوة أن يتجاوزوا حرج تسليمهم «بانفصال» إقليم عزيز على الصفوة العسكرية من جهة والصفوة الاقتصادية المتطلعة للموانى والمنافذ للبحر الأحمر من جهة أخرى، وأظن أن هذا الحرج مازال يلف وضع الرئيس «زيناوى» حتى الآن، وتبدو دلالاته فى عناصر كثيرة مما يجرى الآن.

كان على نظام الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا، أن يقدم بعض «المهدئات» للأوضاع المحرجة التى تحيط «برفاقهم» فى أديس أبابا، وقدمت إريتريا الكثير بالفعل للنظام الإثيوبى وفق أى تحليل موضوعى :

- أجلت الجبهة – المنتصرة – إعلان «استقلال» أو انفصال إريتريا لمدة عامين حتى تهدأ المشاعر وحتى ترتب الجبهة الشعبية نفسها لوضع الدولة المستقلة.
- تمسكت بإجراء استفتاء عام ١٩٩٣ تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق مواثيقها لإعطاء «شرعية دولية» وليس مجرد «الشرعية الثورية» للاستقلال، وحتى تعفى «جبهة تحرير تجراى» بقيادة «زيناوى» من لوم اللائمين على تسليمه» فى جزء هام من الامبراطورية بهذا الشكل!
- سلمت باستمرار عملة إثيوبيا (البر) عمله رسمية لإريتريا بحيث يشعر المواطنون والرأسماليون بالوحدة العملية وليس بمجرد المشاعر الودية، وفى نفس الوقت سلمت باستعمال اثيوبيا للموانى الإريترية بأقل تكلفة إضافية عما كان عليه الوضع السابق (مع حرية تنقل البضائع والأفراد وحق إعادة التصدير ... الخ)
- قامت بضعة آلاف من القوات الإريترية بحماية مركز السلطة فى أديس أبابا ضد أية احتمالات انقلابية، وظلت – فى بعض الروايات – لثلاث سنوات!

ما الذى أثار الشجن بين النظامين إذن ؟

إن مرور عقد من الزمان على نظامين تتوفر بينهما كل هذه العناصر، إما أن تؤدى لإندماج وحدودى كامل أو لتضخم عناصر التناقض التقليدية بين النظم. ويبدو أن هذا ما

حدث بالفعل! بل ومما زاد حدة التوتر أو الانعكاس الانفعالى للحدث أن مقولات إريتريا بدت «شرعية» وجعلت اريتريا تبدو محقة فى أكثر من موقف.

إن تطلع إريتريا لبناء «استقلالها» الفعلى أو اتخاذ الإجراءات الاستقلالية التى كانت مقررة لو أنها انفصلت بنفس حرب التحرير عن الإمبراطور أو مانجستو جعلها تشرع فيما شرعت فيه حتى لو بدأ «قاهراً» لإثيوبيا الجديدة الصديقة والتى يسيطر عليها نظاماً صديقًا بقيادة «جبهة تحريرتجراى». هنا ثارت شجون كان موعدها أول التسعينيات لكنها تأخرت حتى أواخر القرن!

● لقد تم مثلاً فصل الكنسية الإريترية أوائل ١٩٩٨ لترتبط مباشرة بالكنيسة المصرية - مثل حال الكنيسة الإثيوبية قبل الستينيات، فى إشارة خاصة للكنيسة بأديس والتى تستعيد نفوذها بدرجة أو أخرى بعد النظام الاشتراكى وإجراءات العلمانية.

● عمدت إريتريا إلى سياسات اجتماعية واقتصادية تحقق للسلطة قدراً من المركزية المستدامة أمام معارضة ضعيفة أصلا تحمل تهمة العمل من الخارج بما يدعم مركز «الرئيس» ذى الدلالة الخاصة أمام الرئاسة الإثيوبية، بل ويجعله يؤجل التعددية والإجراءات الدستورية الجديدة ويتعالى على مبدأ الاستدانة من الخارج أو التلهف على المعونات الخارجية ووكالتها المحلية، وكلها نقيضة للوضع فى إثيوبيا.

● بينما كان هناك قبول تلقائى بالإريتريين فى الصومال، ومعالجة إريترية أفضل لمشكلة العفر (الدناكل) فى منطقة الساحل، فإن الصوماليين يشكلون شوكة فى جانب إثيوبيا، كما أن سلطنة العفر (أوسا) مازالت تضغط داخل إثيوبيا وليس على الساحل الإريترى.

● نجحت إريتريا فى معالجة مشكلة جزرها فى البحر الأحمر (حنيش وغيرها) بتفاهم مع اليمن وعن طريق التحكيم، بينما مشاكل إثيوبيا مازالت قائمة مع أكثر من قومية ممتدة لا تستطيع إزاءها أن تلجأ للشرعية الدولية مثل لجوء إريتريا لها بهذه الكفاءة، وفى نفس الوقت تملك إريتريا كروت ضغط على السودان كجارة خطرة نتيجة التجاء المعارضة لها مع توفر جو عام ضاغط على الحكم فى الخرطوم لصالح إريتريا.

إذن فنحن أمام دولة تلتزم القانون والتحكيم والشرعية منذ إجراءات الاستفتاء على الانفصال حتى التحكيم على حنيش، بل وفى لغة الرسائل المتبادلة بين «أفورقى» وزيناوى مما

نشر حول «باديمى» وتخطيط الحدود عموماً، وفى نفس الوقت تتوفر لها عناصر قوة فى الصومال والسودان التى تحيط بكل حدود إثيوبيا ... إذا أضفنا ذلك إلى ما نشر مبكرا عن مشروع أفورقى لكمنولث فى القرن الأفريقى فإن دولة بحجم إثيوبيا (٦٠ مليون نسمة وجيشها التاريخى المدرب) لا تترشح للقيادة بسهولة فى مثل هذا الكمنولث أمام دولة صغيرة مثل إريتريا (٤ ملايين وجيش مازال يحمل سمات حركة التحرير الشعبية!) ومن ثم تتابعت رموز الاحقاد والتناقضات تباعاً، فى ظروف إثيوبية غير مواتية تماماً :

فالنظام الإثيوبى، مازال نظاماً «لجبهة تحرير تجراى» رغم تشكيله للجبهة الديمقراطية الشعبية بمن قبلوا العمل تحت لوائه من القوميات الأخرى، مع بقاء عناصر كثيرة معارضة من «الامهرا» و«الأوروموا» و«الصوماليين» و«العفر». ورغم تقديم النظام لعروض ديمقراطية تبدو مخلصة ممثله فى الدستور الديمقراطى منذ ١٩٩٣ فإن كتلا شعبية كثيرة ومنظماتها قاطعت انتخابات ١٩٩٥ وجعلته يشعر بالعزلة رغم الروح الديمقراطية المتوفرة نسبياً فى أديس أبابا، والتى توفر للرئيس «زيناوى» «استدامة» مقابلة لاستدامة «أفورقى» باطار آخر.

وهذا الجو نفسه ينعكس على عناصر الجيش التقليدى الذى يرفض سيادة عناصر الجيش «الثورى» الذى وصل مع وصول «جبهة التحرير التيجرينية» لأديس أبابا، فى إشارة لسيطرة التيجرانين أبناء مملكة أكسوم على الأمهرا أبناء الملك منليك وهيلاسلاسى مؤسسى إثيوبيا الحديثة!

إذا أضفنا لذلك عدم قدرة على السيطرة على الموقف فى الصومال والاضطراب الدائم فى المناطق الصومالية بإثيوبيا وتهديد الاورومو والعفر للوحدة الإثيوبية، وضعف كروت الضغط على السودان، فإن أى إشارة لتطلع «النظام» فى أديس إلى رفاقه القدامى فى أسمره بأى قدر من الود يفقد النظام الإثيوبى الكثير.. الكثير من المصداقية .. وهذا ما جعله شديد الحساسية لأية استفزازات إريترية.

التصادم الحتمى

لم يكن «النظام» الإثيوبى بقيادة« الجبهة التيجرينية» مستعداً لقبول ما يعتبره استفزازاً «للدولة الإثيوبية» من قبل دولة صغيرة مجاورة مثل إريتريا، لكن الخلاف يظل قائماً حول

تعريف ما يعتبر استفزازاً، وما يعتبر «مصالح إريترية». فاتفاقية الاستقلال تنص على «استعمال إريتيريا «للبر» الإثيوبي.. حتى تصدر إريتريا عملتها «الخاصة»، لكن إريتريا ترى بعد خمسة أعوام من الاستقلال أن الوقت قد حان لإصدار هذه العملة، وإذ بها تقدم على ذلك دون ترتيبات ملائمة لإثيوبيا بل وتسمى العملة «نقفة» اسم أول مدينة تحررت فى إريتريا بقوة السلاح وهزيمة الجيش «الإثيوبى» هناك. لم تكن الإشارة ودية بالطبع، لكنها جاءت أيضًا فى وقت تجدد فيه إثيوبيا أوراق عملتها وعليها خريطة لإثيوبيا بدت «معتدية» على الحدود الإريترية!

ولم يكن كل ذلك هو بيت القصيد، فالأصل كان فى بناء إريتريا لاقتصادها المستقل عموما بعد أن استطاعت أن تحقق معدل تنمية يزيد على ٥٪ بدون احتياجات كبيرة للخارج. واصبحت تتجه لتقييم عملتها بالدولار. بالنسبة للتعامل مع اثيوبيا بما يعطيها وزنًا دوليًا إزاء مديح الهيئات المالية الدولية لخطواتها الاقتصادية. ومن ضمن هذه الإجراءات الاستقلالية لاقتصادياتها مطالبة إثيوبيا بدفع أو تقييم تعاملاتها مع إريتريا بالدولار وليس «بالبر» بما فى ذلك الجمارك وضرائب الاستثمار وتعاملات التجار الإثيوبيين الواسعة فى المبادلات الحرة أصلا مع إريتريا، ويشمل ذلك أكثر من مائتى وخمسين مليون «بر» (أكثر من خمسين مليون دولار أمريكى). وكان ذلك يجرى وفى الخطط صناعات تنافسية، وعلى الحدود مناطق زراعية استثمارية مفيدة وداخل إثيوبيا حوالى نصف مليون إريترى بين جنسية مستقرة أو مزدوجة. ورغم صدام إريتريا مع «جيبوتى» لبعض الوقت - وأظنه بسبب مشكلة الدناكل من جهة ومخاوف إريتريا من تطوير ومنافسة ميناء جيبوتى من جهة أخرى، إلا أن السياسة الإريترية عالجت ذلك سريعًا بتقارب فى وجه نظرهما حول دور حيبوتى مع الصوماليين (والعاملان فى غير صالح إثيوبيا) بل إن إتفاق تطوير جيبوتى عبر مشاريع مشتركة مع الخليجيين والفرنسيين بات يهدد برفع تكاليف «المنافذ» أمام الاقتصاد الإثيوبى. فإذا أضفنا كل ذلك إلى دور إريتريا فى «المسائل السودانية» بما يعطيها حجمًا أكبر من حجمها - من وجهة النظر الإثيوبية - على مستوى القارة والعالم العربى فإن انضمام إريتريا ورفيقتها الجديدة جيبوتى إلى مجموعة دول الصحراء والساحل أو كوميسا الشمالية بقيادة ليبيا أصبح يؤكد مخاوف إثيوبيا بشكل كبير من تضخم هذا الطفل المشاغب!

لابد من استحضار كل ذلك ونحن ننظر لوقائع جزئية مثل الخلاف على إدارة نقطة حدود صغيرة تسمى «باديمى» مهما كانت قيمتها التاريخية عند فرع التيجرينين فى اثيوبيا أو أسمره، قد يكون محافظ تيجرينيا الشمالية الإثيوبية قد ضاعف من سلطاته الإدارية فيها، وقد يكون بعض الجنود الإثيوبيين قد استهجنوا وصول ضباط إريتريين للمنطقة اثناء التفاوض حولها فى أديس أبابا واسمره، وقد تكون رسائل «أسياسى أفورقى» إلى الرئيس زيناوى حول معالجة الموضوع وديا قد رفعت الكلفة أو ذكرت «بهيراركية» ايديولوجية قديمة تحرجة بين صقور الواقع الراهن الملغوم بالرفض للعلاقات الإثيوبية الإريترية «الاخوية»، وقد تكون العين الإثيوبية على «بورى» لتأمين الطريق إلى جيبوتى بينما هى على مرمى السلاح الإريترى.. الخ .. لكن فى النهاية يمكننا القول أن وقائع صغيرة هكذا أدت إلى الحرب الضروس بين «النظامين».. «الدولتين»!

الحـــــرب

ليس وارداً هنا استعادة وقائع الحرب بين الدولتين، ولكن المثير هنا هو خلطها بين «أحقاد» نظامين، ومطامح «دولتين»، أو بالاحرى تطلع دولة كبرى لمحاصرة دولة صغرى مجاورة والاحتفاظ بمركز القوى الإقليمية لاصحابه التاريخيين فى «إثيوبيا» الكبرى.

وأسباب الحرب المباشرة، قد تكون حادثة عارضة على الحدود أو فى أحد الموانى أو الطرق، ولكن النوايا الكبيرة وراء الحرب لا تخفى على مدقق. عرفنا هذا فى أسباب احتلال انجلترا لمصر، وأسباب الحرب العالمية الأولى والثانية، وفى واقع التصادم الهندى الباكستانى. وغير ذلك الكثير، ولكن الوقائع الصغيرة لا تُنسى الحقائق الكبيرة. وتكشف اللغة المستعملة فى أول الحرب وآخرها وبعض عناصر الحرب نفسها أكثر مما تكشفه الوقائع الكبرى أحياناً. فقبل أى اشتباك لابد أن عملية تسليح واسعة قد تمت، وأن تحالفات اقليمية ودولية قد بنيت، وأجهزة إعلام قد استعدت ومناورات إيهام قد رسمت. هذا بينما السبب الشكلى المباشر كما قلنا أن ضباطا إريتريين ظهروا فى «باديمى» فجأة على ما يبدو بالنسبة للاثيوبيين، وتقول الرواية الإثيوبية أنها كانت بداية «احتلال» غير شرعى، بينما الرواية الإريترية تقول أنهم قتلوا غدراً بينما المفاوضات تجرى فى أديس أبابا.. الخ.

أدى ذلك إلى زحف متبادل إلى منطقة باديمى فى ٦ مايو ١٩٩٨ انتصر فيه الإريتريون، لتأكيد حضورهم «على أرضهم» فى رواية، أو لاحتلال أرض الغير فى رواية أخرى. وسنعتبر ذلك مبرراً للطرفين (إن جاز ذلك نظريا) لإدارة معركة ساخنة فى المنطقة وقتها، لكن اسبوعا كاملا مضى دون أن يكون للحادث معنى كبيراً حتى سخنت المعارك.

وعقبها فى فبراير ١٩٩٩ ردت إثيوبيا الصاع لإريتريا واستولت على باديمى. وفى مايو ٢٠٠٠ اكتسحت إثيوبيا الأراضى الإريترية على نطاق واسع ودمرت قدرات إريتريا على النحو الذى أرضاها، ثم انسحبت، وتم توقيع الاتفاق بينهما بالجزائر فى الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٠ على نحو يؤكد الشروط الإثيوبية المعلنة سلفا لاعلى مائدة التفاوض.

فما الذى يرد فى تلافيف هذه الوقائع حول «صراع النظامين» أو «تنافس الدولتين» ؟

يبدو لى أن الحرب الإثيوبية الإريترية قد تطورت من «دائرة النظامين» إلى دائرة «الدولتين»، لتؤكد بالطبع أن إثيوبيا هى القوة الإقليمية السائدة فى القرن الأفريقى.

فى إطار «النظامين» كان يمكن باسترداد باديمى بالقوة أن تتأكد قوة النظام الإثيوبى ونخبته التيجرينية التى حاولت ترضية النخبة العسكرية الأمهرية أو التقليدية التاريخية. وكان يمكن أ يرضى «النظام الإثيوبى» بحملته الدعائية مستعملاً تعبيرات مثل «التأديب»، و«تدمير القوة العسكرية العدوانية لإريتريا»، و«الدولة الشريرة» وقيادتها فى أسمره، و«النظام اللعبة» و«القتال حتى تضمن السلام الدائم، لكن ذلك لا يمتد إلى حد الحديث عن التدمير الشامل «لطاقة العدو» وضمان عدم عودته لأى عمل عسكرى أو قدره عليه بل واشترط تخفيض عدد الجيش. وجاء ذلك بعد الاتساع الشامل لساحة المعركة خارج إطار «باديمى» التيجرينية ..الخ.

توسعات حرب «التأديب» وتكسير العظام هى التى تشير لدور «الدولة الإثيوبية» وليس فقط «النظام» الإثيوبى. فذلك الأخير كان يريد التأكيد لإطراف تحالفه فى الداخل أن «التيجرينية» أصبحت إثيوبية قومية وليست تابعة «للقيادة التاريخية فى إريتريا، ولكنه عندما اثبت ذلك أطلق العنان – وكان على مشارف انتخابات عامة– لطاقة «الدولة» الإثيوبية ذات الطموح

الإقليمي والعلاقات الغربية المحورية. وإلا كيف يمكن تفسير الحملة المبكرة للحديث عن الجفاف والمجاعة في الأقاليم الجنوبية لإثيوبيا والدعوة «لإنقاذ الملايين» هناك حتى يتوفر أكبر قدر من «المعونات العاجلة» التي يبدو أنها أصبحت موادا غذائية طيبة لجيش الدولة المحارب للاعداء! ثم يعقب ذلك التصريحات الجريئة بأن معالجة الجوع لا تتفوق على مطالب الكرامة والكبرياء! كيف تفسر تنشيط الحلف الإثيوبي – الروسي (الاشتراكي- السوفيتي القديم) لتجديد السلاح البالي أو شراء الجديد منه، وبأية «دولارات» تم شراؤها لتصب في الخزانة الروسية الخاوية؟ ومن جدد وانعش العلاقة مع اسرائيل لتصليح الطائرات القديمة وتوفير أجهزة الحرب الحديثة؟ ومتى درب طيارو أوروبا الشرقية زملاءهم الإثيوبيين؟ وغير ذلك الكثير من أسباب التفوق التي سنعرف عنها فيما بعد أكثر مما نعرفه الآن بالطبع. وإذا كانت المسألة هي مجرد تأديب أو تقليم أظافر «الأخوة الصغار»، فما الذي مد ساحة المعركة من أقصى الغرب إلى سواحل البحر الأحمر؟ في الشرق.

وما هذا الحرص على دخول «تسيني» مرتين إلا لأنها رمز المدن الأولى المحررة من قبل جبهات التحرير الإريترية ولقربها من كسلا في السودان، بما يحمل اشارة أخرى للجار الايديولوجي؟ وما معنى دخول بارينتو – ولو لبضعة أيام إلا تذكره باستعادة هذه القلعة الحصينة التي سبق أن حررها الثوار! ولماذا الامتداد إلى أغوردات غرب إريتريا ومندفرا – في مرتفعاتها –دون أسمرة نفسها – إلا للرد على مرارة التحرر الوطني الإريتري من الدولة الإثيوبية الامبراطورية. وما كل هذا العدوان على ميناء عصب وحولها بما لم يمنعهم من احتلالها إلا ظروف عسكرية ودولية كثيرة، وكان ظني أنهم لابد محتلوها وأخذها بالسلاح كمنفذ على البحر الأحمر للقوة الإقليمية الجديدة في القرن الأفريقي. وما معنى كل هذه الكثافة للموجات البشرية التي ضحوا بمعظمها إلا لإثبات قوة عضلات الدولة والنظام معًا؟

حساب المكسب والخسارة

لاشك أن اتفاق الجزائر بين إثيوبيا وإريتريا في يونيو ٢٠٠٠، يشكل كشفًا سريعًا لحساب الخسائر والمكاسب الإثيوبية فضلاً عن اعتباره المكسب الكبير لقيادة الجزائر وهي على رأس منظمة الوحدة الأفريقية في آخر أيام رئاستها للمنظمة، حيث لم تحقق مكاسب أخرى أو

اختراقات كبيرة أخرى فى أكثر من مشكلة على أرض القارة قبل اجتماع القمة الأفريقية فى التوجو أوائل يوليو ٢٠٠٠.

ومع ذلك فإن إريتريا تستطيع أن تزعم أنها لم تخسر كثيراً، بل وأن مكاسبها مازالت قائمة. فإريتريا استطاعت أن تصد الموجات البشرية والعسكرية الإثيوبية فى اكثر من موقعة كبيرة كان يمكن أن تعنى احتلال أراضيها لأجيال قادمة، ومن هنا يثبت أن «الدولة الإثيوبية» اعتمدت على التضحية بأبنائها فى اكتساحات واسعة اكثر من قوتها العسكرية الراسخة.

وتستطيع إريتريا أن تقول، أنها تمثل رعبا لإثيوبيا يجعل الأخيرة تتحدث فى الاتفاق عن مناطق تماس آمنة ومحمية بقوات دولية خوفًا من عودة إريتريا إلى العدوان عليها! كما تستطيع أن تقول أنها «دولت قضاياها مع إثيوبيا وجعلت الأمم المتحدة قوة مراقبة وتحكيم عندما اشركتها فى عملية المراقبة وترسيم الحدود... الخ. وتستطيع إريتريا أن تفرح بحماية عصب، وكشف حدود القوة الإثيوبية إزاء مطامحها الكبرى التى لم تتحقق.. وأن جيش حركة تحرير لبلد صغير استطاع التصدى لجيش تقليدى تاريخى، فما بالك إذا جرى تحديث جيش التحرير هذا!

لكن إثيوبيا، سوف تفاخر بتسليم إريتريا بحدود ٦ مايو ١٩٩٨، أى أنها ردتها على اعقابها وأنتقمت لغزوة باديمى المفاجئة عام ١٩٩٨. وأن القوات الدولية سوف توفر ظروفًا ملائمة لترسيم حدود مناسبة لها تراعى ما يسمى بحدود الاستعمار وكذلك. وحدود عرفية رسمت أثناء الإدارة الامبراطورية التى لم تعتبر نفسها استعماراً. وأنها اجبرت إريتريا على التسليم بوجود القوات الدولية على أراضيها فقط ولمسافة ٢٥ كيلو متر - لأجل يبدو غير مسمى - بينما ستبقى إثيوبيا حرة الحركة، هذا فضلا عن تدمير الامكانيات العسكرية والبنية التحتية الإريترية إلى حد كبير.

وتستطيع حكومة النظام الإثيوبى الآن أن تعلن نتائج الانتخابات المؤجل اعلانها منذ منتصف مايو ٢٠٠٠ وحتى منتصف يونيو بسبب ظروف الحرب أو بالأحرى لإعلان الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية لإثيوبيا (بقيادة جبهة تحرير تجراى) كجبهة قومية ذات «أغلبية كاسحة» وفى «دولة ديمقراطية»، بينما لا تتمتع الجبهة الشعبية فى إريتريا بمثل هذه السمعة فى ظل تعطيل إعلان الدستور نفسه منذ خمس سنوات وليس مجرد تأخير الانتخابات.

إذن فقد اثبت «النظام» فى إثيوبيا أنه قادر على التحول إلى «دولة إقليمية» بينما بات على «النظام» فى إريتريا أن يثبت جدارته فى الانتقال إلى مستوى «الدولة» الديمقراطية الحديثة. قد تكون إثيوبيا فى طريقها فعلا من «النظام التيجرينى» إلى الدولة الإقليمية القوية، فهى تملك دستورا فيدراليًا، وبرلمان من ٥٤٨ عضواً يمثل تسعة أقاليم لكل منها مجلسه التشريعى المحلى. ويضمن الدستور الحقوق السياسية للقوميات إلى حد «حق تقرير المصير» وأن منعته على الصوماليين والعفريين والأوروموا بالمناورات السياسية أو حتى بالقوة. وهى تقبل تسجيل عشرات الاحزاب السياسية لكنها تضم حلفاءها فى «الجبهة الثورية الديمقراطية» فى قالب الحزب الواحد فى النهاية بما يسر حصار الآخرين.

وفى ظل تشكيل القوى الإقليمية حاليًا على النمط الأمريكى الذى ترتضيه قوى العولمة ومثاله فى نيجيريا وجنوب أفريقيا، فإن «القوة الإقليمية» بهذا المعنى ليست هى القوة الاستقلالية التى نعرفها مثلما كان الحال أيام غانا نكروما أو مصر عبد الناصر أو غيرهما، ولكنها قوة إقليمية ذات دور فى حفظ المصالح الإقليمية لنظام العولمة الجديد، وتحقيق التوازن بين الذات والاخر كل بحسب «علاقاته» وليس حسب مصالحه الذاتية أو قدراته الخاصة. أما إذا خرجت الدولة عن هذا الخط فإنها تدرج فى دوائر «الدولة الشريرة» وليس القوة الإقليمية، هكذا اعتُبرت يوغوسلافيا وتم تدميرها، وقبل ذلك كان الأمر فى العراق، وقبله فى كوبا وكوريا بل وحتى سوريا، كما يتم محاصرة دور مصر نفسها حين تفكر فى غير ما يرسم لها فى إطار الشرق أوسطية. ورغم أن بعض «الدول الشريرة» فعلا تمارس شرورها بغير رقابة مثلما تفعل إسرائيل؛ فإنها لا توصف ابدا «بالدولة الشريرة» حيث تغطى شرها عمليات التفاوض والمقررات الدولية المعلنة والمسكوت عنها.

والحرب الإثيوبية الإريترية، وقد خلقت «دولة» إثيوبيا كقوة إقليمية جديدة، فإنها ترشحها فقط إما لدور القوة الإقليمية بالمعنى السائد أمريكيا مثلما هو حالا نيجيريا وجنوب أفريقيا، أو تحولها إلى دولة شريرة مسكوت عنها مثل حال إسرائيل. وهنا يتاح لإثيوبيا أن تشارك فى مقدرات مياه النيل، كما يصبح لها القول فى استقرار السودان وجيبوتى، وتفرض كلمتها فى الصومال وتتحدى مشروعات التجمعات الأخرى مثل «كوميسا» لشرق وجنوب أفريقيا، أو كوميسا للصحراء والساحل بقيادة ليبيا. والفارق بين القوة الإقليمية والدولة الشريرة هنا

ستحدده ايضًا مصالح أخرى غير مصالح الشعب الإثيوبى الذى يتطلع منذ عدة قرون وبكفاءاته ونخبته المتميزة إلى إقامة الدولة الديمقراطية ذات التاريخ الإنسانى والحضارى المتميز أيضًا.

أما إريتريا فإنه من الصعب وصفها «بالدولة الشريرة» على النحو الذى رددته الدعاية الإثيوبية، وتجاريها أحيانًا بعض أطراف الإعلام العربى. أنها مازالت «نظامًا» لحركة التحرير الوطنى الإريترية التى يتطلع شعبها إلى إعلان «الدولة الديمقراطية الحديثة» بدستور يعكس مطامح التحالف الشعبى العريض الذى قام بثورة التحرير هذه.

إنه حتى القيادة الحكيمة وحدها لا تكفى، وتحقيق حماية مكاسب الثورة، بل وأراضيها فى الحرب الأخيرة - لا يكفى أيضًا. وقد كان هروب الجماهير بالآلاف من بيوتهم ومدنهم وقراهم شيئًا صادمًا ويثير التفكير فى طبيعة علاقتهم بالنظام وبالوطن! وقد كانت الحرب فرصة لالتئام الجراح بين المنظمات الاريترية التى عبر بعضها عن نواياه الطيبة ورغبتهم فى تكوين دولة إريتريا الديمقراطية الحديثة، وأظن أن الفرصة قائمة بعد أن سكتت المدافع، وحانت لحظة التفكير فى النتائج، والمستقبل. إن منطق حركة التحرير الوطنية أو الثورية وحده لا يكفى لمواجهة تفاعلات إقليمية بحجم ما يجرى فى القرن الأفريقى وفجرته بعنف الحرب الإثيوبية . الإريترية.

وكل الذى نرجو أن يتفهمه الإعلام العربى والدبلوماسية العربية أن عليهما دورًا فى التئام الجراح فى منطقة القرن الأفريقى لأهمية أثيوبيا واريتريا معًا فى الجوار العربى والمصالح الاستراتيجية العربية فى هذا الجوار، ويكفى ماوقع للصوماليات مع الغياب العربى، وما يمكن أن يقع إذا ظللنا نفكر بسذاجة عن اريتريا الشريرة أو إثيوبيا المستأسدة بعد أن هدأت مدافعهما.

■ ● ■ ● ■

القسم الثالث

أفريقيا .. والعرب

من أفريقيا ١٩٩٨ إلى عرب ١٩٩٩

تؤثر عملية العولمة اقتصادياً وسياسياً بشكل واضح على الواقع العربى والأفريقى - من جهة، وعلى علاقاتهما بالأحداث العالمية - من جهة أخرى. وقد تأكد اتجاه التأثير الدولى المستمر على الجانب الافريقى فى غياب الحضور العربى المناسب خلافاً لما كان يحدث فترة انتعاش البترودولار مثلاً فى أعقاب حرب ١٩٧٣. وقد أدى ذلك إلى تضخيم الحدث عندما يكون غربياً أفريقيا مثل زيارة كلينتون لست دول أفريقية فى آذار/مارس ١٩٩٨، وانعقاد مؤتمر القمة الفرنسية الافريقية بباريس فى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. بل وتضخم الحدث الآسيوى فى أفريقيا مثل انعقاد المؤتمر اليابانى الدولى الثانى لتنمية افريقيا جنوب الصحراء فى أيلول/سبتمبر، أو مساهمات ماليزيا والصين فى مشروعات اقتصادية كبيرة فى افريقيا (بترول السودان على سبيل المثال). بينما لم يحظ التعاون المكثف بين جنوب افريقيا ودول الخليج أو علاقات ليبيا بدول الصحراء والساحل والبحيرات الكبرى إلا بإشارات محدودة؛ حتى من قبل الإعلام العربى تجاه افريقيا. وفى ضوء ذلك يجرى استعراض التطورات فى هذه الدائرة.

(١) منطقة القرن الأفريقى

لم تعد هذه المنطقة فى حالة «الصراع البسيط» المتمركز فى «المسألة الصومالية»، بل أصبحت خلال عام واحد أمام صراع إقليمى متعدد الأطراف ومثير للانحيازات. فالفرقاء الصوماليون يقيمون ما يشبه الدويلات (بعد أرض الصومال - بلاد بونت..) ويتبع ذلك مع تغير اتجاهات مراكز القوة (عيديد والمهدى) تعدد الانحيازات إقليمياً (بين اثيوبيا وجيبوتى والسودان) أو من خارج الإقليم (مصر ودول الخليج) فضلاً عن التدخلات الأجنبية من قبل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

لكن المشهد الصومالى كاد يختفى رغم ذلك أمام انفجار الموقف بين أثيوبيا وإريتريا. والدولتان تملكان إمكانيات قتالية عالية نسبياً، كما تملك إحداهما (اثيوبيا) نفوذاً سياسياً على مستوى القارة، والأخرى موقعاً استراتيجياً على مداخل البحر الأحمر، الأمر الذى أثار اهتمام الدوائر الأفريقية والأمريكية وقدراً من الاهتمام العربى. وقد تعددت الأسباب التى كانت تجعل من الصراع اقتصادياً أو حدودياً لا أكثر، ولكنه سرعان ما تحول إلى أعمق من ذلك بتدخل المصالح الأخرى من حول الإقليم، فقد سارعت اريتريا إلى دول الخليج وليبيا ومصر، واستفادت من حكم المحكمة الدولية لصالح اليمن بالنسبة لأرخبيل حنيش فحولته إلى مظاهرة حضارية مفعمة بالود تجاه العرب، وبمحاصرتها اثيوبيا على المستوى العربى، راحت تحتك بجيبوتى أيضاً رغبة فى حصار اثيوبيا، التى استطاعت مضايقتها اقتصادياً رغم عدم توافر منافذ بحرية لها. وإلى جانب ذلك أصبح الطريق مفتوحاً أكثر أمام «إسرائيل» لإعادة دعم تسليح اثيوبيا. ويكاد السودان يكون المستفيد من هذا التوتر، لوقف دعم اريتريا للمعارضة الشمالية السودانية، ومحاولة شل وجود المعارضة الجنوبية فى اثيوبيا، فضلاً عن استمرار اقترابها الهادىء من الصومال عبر التنظيمات الجهادية (فى الصومال واريتريا على السواء). ولم تستطع الجامعة العربية التى استقبلت إسياس أفورقى (تشرين الثانى/نوفمبر) أن تقوم بأى دور ملحوظ فى هذه المنطقة المضطربة طوال هذه الفترة، بل إن تعذر مشاركة عدد من أعضاء منظمة «إيجاد» لشرق أفريقيا والقرن الأفريقى فى هذا الاضطراب (حيث مقرها فى جيبوتى) قد قلل من فرص المساهمة الأفريقية بدورها فى تهدئة الموقف. ومن ثم يسود الخوف من عودة التقسيم إلى جناح أفريقى (مع اثيوبيا) وآخر عربى (مع اريتريا) دون أن يسهم ذلك فى حل الصراع.

(٢) منطقة البحيرات الكبرى

هى قلب القارة ومنبع شريان الحياة لمصر - مياه النيل، كما أنها من أغنى مناطق العالم بالمعادن الثمينة (الماس والذهب واليورانيوم)، وتختزن النفط على شواطئها الاطلنطية (برازافيل - كابيندا). وتتصارع على المنطقة مصالح غربية كبيرة أوروبية (فرنسية بلجيكية)،

كما تتصارع داخلها اتجاهات القيادات الكاريزمية (موسيفيني فى مواجهة كابيلا) وصراع التحالفات الشعبية المحلية ضد هذه القيادات من الكونغو وأوغندا وبوروندى ورواندا وقد تمت التفافات عربية متنوعة حول هذه المنطقة التقت برغبات من الجانب الافريقي للتحالف. لكن السلوك العربى بواقعه الراهن لا يتسم بأى تنسيق يحقق مصالح عربية مشتركة. فالسودان يسعى إلى اثيوبيا (حكومة ومعارضة) كما لوح «لكابيلا الكونغو» بالتعاون، ويحاول أسياس أفورقى (اريتريا) بل وموسيفينى (أوغندا) كسب ليبيا بعيداً عن السودان، ومصر تفتقد علاقات الدور فى المشكلات الأفريقية الكبيرة وترغب فى حياد يحفظ مصالح المياه ورجال الأعمال فى معظم هذه المناطق، واليمن سعيدة باتفاقها مع أريتريا. ومعنى ذلك استمرار الصراع فى منطقة البحيرات والقرن الأفريقى وعدم تحقيق مصلحة عربية موحدة من الاقتراب بالوساطة أو بالنفوذ.

(٣) جنوب الصحراء الغربية

هى مناطق الامتداد الجنوبى لليبيا والجزائر والمغرب. لا تفتقد للأساس الثقافى القوى، والاحتياج للمال والخبرات من الشمال. ومشكلاتها الداخلية أو الإقليمية لا تصل إلى حد توريط دول الشمال العربى الأفريقى فى أخطاء سياسية قارية. لذلك بدت هذه المنطقة سنداً للبلدان المغاربية رغم عدم وجود موقف مغاربى موحد تجاهها. فهذه الدول الممتدة لتشمل تشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو ونيجيريا، قد حمت الجنوب الممتد للدول العربية المغربية من اضطرابات كان يمكن أن تتعمق من قبل البربر والطوارق والقبائل العربية الأفريقية في مالى والنيجر..الخ. بل ان قضية «الجمهورية» الصحراوية كان يمكن أن تكون أكثر اشتعالاً مثيرة أوسع الاضطرابات فى وجه الدول العربية الشمالية، لكن ثمة أساساً متيناً من علاقات تاريخية واقتصاد شعبى وتراث ثقافى مشترك يقلل من فرص اضطراب العلاقات بينها، كما أن الفقر الشديد نتيجة موجات الجفاف، والسياسة الاقتصادية الفرنسية الجافة تجاهها، والاعتماد على المحصول الزراعى الواحد غير الاستراتيجى (الفول السودانى - الكولا) يجعلها فى حاجة

للتعاون مع «الآخر» العربى الذى بدا - بالدعم الليبى ولفترة سابقة كان الجزائرى - أفضل من العلاقات مع فرنسا.

ليس مصادفة إذن أن تتكرر محاولات تشكيل تنظيمات إقليمية تجمعها مع معظم دول الشمال تارة (منظمة الدول المطلة على الصحراء منذ السبعينيات) ثم «اتحاد دول الساحل والصحراء» مؤخراً بالتعاون مع ليبيا بالأساس. ولقد بدا هذا التنظيم الأخير على هشاشته متفجراً بالإمكانيات عندما اتخذت بعض دوله مواقف إيجابية عالية القيمة السياسية بوقوفها وراء قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى حزيران/يونيو ١٩٩٨، لكسر الحصار عن ليبيا، فراح الرؤساء واحداً تلو الآخر يزورون طرابلس جواً، وهو الأمر الذى لم يقم به الرؤساء العرب حتى من أقرب دول الجوار العربى. وبذلك بدا الأفارقة راغبين فى تأكيد شرعية القرارات الإقليمية فى مواجهة الشرعية الدولية التى تتحكم فيها الولايات المتحدة، وهم مدعومون فى هذا الموقف بسياسة فرنسية يوالونها بأشكال مختلفة - من جهة، كما توالى فرنسا مصالحها الكبيرة فى ليبيا - من جهة أخرى.

وبينما أنماط العلاقات تميل للتهدئة على هذا النحو على الجانب الأفريقى، فإن التطورات الجارية فى «موريتانيا» تنبىء بتصعيد بعض التوترات تدريجياً، فثمة اضطراب سياسى عام وتصارع بين الحكم والمعارضة، وعناصر فى الحكم تغريه بالقفز للتعاون مع إسرائيل (زيارة وزير الخارجية الموريتانى لتل أبيب، وتواتر الإشارات إلى التوقيع على اتفاقية لدفن النفايات النووية الإسرائيلية فى صحراء موريتانيا) غير عابئة بتشدد الفصائل القومية الموريتانية فى هذا الصدد. وحيث يحسب السلوك السياسى الموريتانى كثيراً على الجانب الأفريقى، فإن سلوك الحكم فى اتجاه إسرائيل يحيى نزوعاً أفريقيا - هدأت حدته - بإثارة المسألة الإسرائيلية فى وجه السياسات العربية.

(٤) شراكة الجنوب الأفريقى فى اتجاه الخليج والشمال

تواصل جنوب أفريقيا بنشاط ملحوظ عملية أفرقة دورها بعد ارتباط النظام العنصرى الوثيق بالغرب. ومن ناحية أخرى، تسجل علاقة جنوب أفريقيا مع منطقة الخليج تطوراً متميزاً

وصل إلى حد توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية لم توقع مثلها مع دول الشمال الأفريقى ذات العلاقات التاريخية مع حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا، حيث التركيز أكثر على المسائل السياسية.

وقد شملت الشراكة اتفاقيات - وبخاصة مع السعودية - للتعاون النفطى، وتبادل التقنية العالية، وأطر للتكامل الاقتصادى فى بعض المجالات، بل واتفاقيات خاصة بتصنيع وبيع السلاح، بما صاغته اتفاقية تعاون دفاعى ويبدو أن روح مثل هذا التعاون قد عممت فى منطقة الخليج بما جعل قمة مجلس التعاون الخليجى فى أبو ظبى تستقبل الرئيس مانديلا وتستمع إلى خطابه الهام أمامها فى كانون الأول/ديسمبر تأكيداً لتعميم الشراكة الأفريقية مع بقية دول الخليج.

إن كسب جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى فى اتجاه العلاقة مع الوطن العربى يعتبر مكسباً كبيراً للقضايا العربية إزاء نشاط إسرائيل الكبير والاستراتيجى مع نظام الأبارتيد من قبل. وقد بدا أثر هذا التحول الفعلى فى قوة رد جنوب أفريقيا على من اعترضوا - من إسرائيل والغرب - على صفقات سلاحها مع سوريا والجزائر من قبل. كما تمثل موقف جنوب أفريقيا أمام كلينتون فى إشارات قوية لقوة علاقتها مع ليبيا التى تقبل بإيجابية وساطة جنوب أفريقيا فى موضوع «لوكيربى». وهذا الشكل الثنائى كان يمكن أن ينبىء بتطور كبير فى مجال التعاون العربى-الأفريقى المنظم، إلا أن تنافسات ثنائية أخرى مع جنوب أفريقيا قد تضعف منتج هذه العلاقات فى المستقبل، وذلك على نحو ما يرصد من أثر تنافس مصر وجنوب أفريقيا على التمهيد لاحتلال مقعد أفريقيا المحتمل فى مجلس الأمن.

(٥) تحركات عربية ثنائية

(أ) كانت هناك تحركات مصرية على نطاق دبلوماسى واسع طوال العام، تمثلت فى أكثر من زيارة لوزير خارجيتها لعدد من دول القارة بصحبة وفود اقتصادية قوية خاصة من رجال الأعمال، ولذا كانت مكاسبها اقتصادية أكثر منها سياسية، تُوجه دخول مصر فى مجموعة

«كوميسا» التى تضم معظم دول شرق وجنوب أفريقيا حزيران/ يونيو، بهدف تنشيط التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية مع دول هذه المنظومة التى تضم معظم الدول المشاركة فى حوض النيل أيضاً، لذا رافق ذلك تنشيط ملحوظ لمجموعة دول «تكونيل» الخاصة بتقنيات التعامل مع مياه النيل وروافده على نطاق إقليمى.

وفى هذا الاتجاه أيضاً كان دخول مصر فى وضع المراقب ضمن أصدقاء مجموعة «إيجاد» وهى مجموعة تنمية دول شرقى أفريقيا أساساً، والتى برز دورها تجاه صراعات القرن الأفريقى بل والصراع فى السودان، مما جعلها مجال شد وجذب بين الدول الغربية انتهى بتكوين منتدى أصدقاء الإيجاد فى روما الذى نشطت اجتماعاته فى خريف ١٩٩٨. ومثل هذا المنتدى تجذب الدول الغربية أعضاءه ببعض المساعدات المادية والفنية فى بادىء الأمر، وهو ما يجب أن تتنبه له جيداً السياسات العربية.

(ب) وهناك المشهد الإيجابى الذى تحقق بصدور الحكم الدولى حول حنيش لصالح اليمن وترحيب أريتريا بالقرار، وتحويل المناسبة إلى رغبة مشتركة فى التقارب وعقد الاتفاقيات حول المشروعات سواء فى منطقة الجزر أو خارجها. ويتيح ذلك لليمن دوراً متميزاً بدا فعلاً فى مشاركتها مجموعة «إيجاد» ومحاولتها الوساطة بين أريتريا وجيبوتى، ويمكنها مع دول الخليج التحرك الإيجابى مع مجموعة دول المحيط الهندى أيضاً.

(ج) إن السودان طرف فى معظم التنظيمات والتجمعات الخاصة بشرقى الدائرة فى السودان سواء فى تحركات الجنوبيين أو تحركات المعارضة ذات القيادة الشمالية. ولا تخدم السودان إلا أحداث أو صراعات ثنائية من خارجه مثل صراع اثيوبيا وأريتريا أو صراع أوغندا مع كونغو كابيلا، هنا يجد الحكم فى السودان بعض منافذ لتحركه، بمنتج مؤقت بالطبع، ولكن التشكيل السياسى لمجمل منطقة شرقى ووسط أفريقيا ما زال يعتبر معادياً، ولا يساعد على حل الصراع الممتد داخل السودان، حيث لا يكفى هذا الاستمرار لاتهام الآخرين بدفع التوتر بينما الصراع الداخلى ما زال فى الواقع هو أساس المشكلة.

(٦) الإطار المؤسسى للعلاقات العربية الأفريقية

انعكس تآكل دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، فى مناطق نشاطهما الطبيعية، على مجال التعاون فيما بينهما. فحيث أخفقت كل منهما فى قضايا الصراع الكبرى بالمنطقة العربية والأفريقية، فإنه لم يكن منتظراً تحريك الأجهزة المؤسسية للتعاون بشكل بارز (اللجان الوزارية - الصناديق - المصرف - المشروعات الثقافية والاقتصادية). وقد سجل انسحاب دور المنظمتين فى المناطق المختلطة لمسؤوليتهما مثل القرن الأفريقى وبخاصة المسألة الصومالية، أو الصراع الأريترى الجيبوتى (ومن قبله الأريترى اليمنى)، كما حدث ذلك فى جزر القمر، وما زال واقعاً بالنسبة لمشكلات السودان مع جيرانه. إن هذه القضايا تعتمد لا على نشاط المنظمة كمؤسسة فنية وإنما على نفوذها على الأعضاء أو قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية، وهو ما تفتقده المنظمتان كثيراً، كما بدا فى عدم القدرة على تمويل اجتماعات الوفاق الصومالى، أو تمويل فاعليات آلية فض المنازعات الأفريقية، أو بعض المعونة التنموية لجزر القمر لتحقيق قدر من التراضى الاجتماعى الاقتصادى يسهل الوفاق السياسى.



خط كيب تاون - القاهرة

من الاستعمار .. للتحرير .. والتعاون

تذكرت وأنا اقف مع بعض الاساتذة العرب في مارس ١٩٩٩ عند نقطة التقاء المحيط الاطلسي بالمحيط الهندى (على نحو ما يعتقد أهالي كيب تاون فى جنوب أفريقيا)، حيث يسمون هذه المنطقة السياحية الجميلة "ساحة المياه" أو "ووتر فرانت"، تذكرت وقائع عديدة، بعضها يضرب فى التاريخ.. وبعضها مازال حيا في الذاكرة الشخصية. ها هنا عبر "فاسكودى جاما" المنطقة فى طريقه إلى الهند وشرقى آسيا، فلما عجز عن مغالبة المحيطين، اتجه مع ساحل القارة الشرقى شمالا حتى التقى بابن ماجد فى منطقة بين موزمبيق وزنجبار، تلقى فيها الرياح الموسمية بأهالى الجزيرة العربية والخليج وبحاريهم العرب ليكتشفوا عوالم جديدة، وتنمو بينهم علوم البحار التى بلغت مداها فى تلك الفترة على إيديهم، ولتهرب مع الانهيار الحضارى فى المنطقة إلى أبناء "الحضارة الغربية" الصاعدة والزاحفة فى تلك الفترة من القرن السادس عشر والسابع عشر.

قاد ابن ماجد المغامر الأوربى إلى هدفه، وبقى من بقى من الأوربيين ليقودوا حملة الاستيطان فى الجنوب الافريقى منذ ذلك الحين... وفى القرن التاسع عشر، كان المجد الأوربى قد بلغ مداه، وفى العصر الفيكتورى أواخر القرن كان الاستيطان الأوربى قد حقق أغراضه، فأنشأ الولايات الأوربية على أرض جنوب أفريقيا، وانشأ مستعمرة روديسيا الجنوبية (زيمبابوى الآن) وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن) بل وامتدت اطراف الاستيطان إلى مرتفعات كينيا وأجزاء من أوغندا؛ تلك البقاع البالغة الجمال على أرض القارة، التى تتراوح درجة الحرارة فى مرتفعاتها النضرة على مدى العام بين ١٨-٢٢ درجة مئوية!

تطلع "سيسيل رودس" من علٍ وهو يُنشيء مستعمرات "روديسية" فى تلك البقاع، وأطلق مشروعه الاستعمارى الجهنمى لوصل امبراطورية فيكتوريا من كيب تاون حتى القاهرة، وها

هو ورفاقه يصلون بجندهم حتى أوغندا، وها هى السودان ومصر تخضع لزحفهم من الشمال، فلماذا لا يتصل هذا بذاك وفق خط "كيب – كايرو".. ؟

وكنا في الخمسينيات والستينيات، وفى فورة جيلنا "ضد الاستعمار و أعوانه" نقرأ عن ذلك ولا نكاد نصدق.. لكننا قرأنا أيضا رسائل "هرتزل" مؤسس دولة الاستيطان الصهيونى فى فلسطين، والساعى إلى نقل مياه النيل إلى صحراء سيناء والنقب لرى مشروعه، قرأنا رسائله إلى رودس يطلب خبرته ونصيحته، بل ويطرح أمامه أشكالاً من التعاون بين مشروعيهما... نقرأ... ولانكاد ونصدق.... حتى استضافني يوما حزب المؤتمر الوطنى الافريقي، ومجموعة حركات التحرير فى الجنوب الافريقى أواخر السبعينيات للاطلاع على آليات نضالهم فى تلك الفترة. وبدأت من لوساكا عاصمة زامبيا وروديسيا الشمالية سابقا. ذكرلى ألفريد نزو- وزير خارجية جنوب افريقيا الحالى- وهو يصحبنى إلى مقر الحزب المتواضع في منفاه الاختيارى بلوساكا، أنه سيفاجئني بموقع يريد دراسة أثره على نفسى. وحين بدأنا نقطع اكبر شوارع لوساكا، فاجأنى بأننا الآن فى "كايرو رود" أو طريق القاهرة! واعتبرتها تحية طيبة من الزعيم كاوندا صاحب العلاقة الوثيقة بمصر منذ فترة النضال، فابتسم صديقى قائلا أنها من مسميات سيسيل رودس. حيث كان الطريق على خريطة مشروع "كيب-كايرو"! وأبقاء «كاوندا» تحية لعلاقته هو بمصر.

حين وصلت مع زملائى العرب أعضاء ندوة العلاقات العربية الافريقية فى كيب تاون؛ فى منتصف مارس ١٩٩٩، وصعدنا فى نزهة لملتقى المحيطين هناك، خطر ببالى مشروع "رودس" مرة أخرى، وسرعان ما سألت باحثا صديقا من جنوب أفريقيا، هل ثمة أثر لهذه الفكرة هنا فعلا... وعدنى بالكثير من الوثائق الجديرة بالدراسة، ثم استدرك قائلا : لماذا نذهب بعيداً، هناك المقهى أو "التكية" التى يجتمع فيها المغامرون الاوربيون، ذلك المكان المغلق حاليا فى وسط المدينة باسم C.T.C أى من "كيب" إلى القاهرة!

لم يكن ذلك حلما إذن! وإنما كابوسا تجسد يوما فى اواخر القرن الماضى. وليس صدفة أن يبلغ مداه فى ذلك التعاون النووى الذى نشأ بين جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل فى الربع الأخير من القرن العشرين، لولا عصف الحركة الوطنية بالمشروع فى جزئه الافريقى، وان أبقت خيبات العرب على رأسه الصهيونى!

لم تكن مصادفة أن كانت مكاتب حركات التحرير الأولى فى القاهرة لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى (جنوب افريقيا) وحزب كانو (كينيا) وحزب المؤتمر الوطنى الأوغندى. ولم تكن مصادفة أن جاء جوشوا نكومو (روديسيا الجنوبية) إلى القاهرة منذ ١٩٥٨ ليفاوض فى تمثيل حزب المؤتمر «الروديسى» بها، واعقبه كاوندا أول الستينيات. بل وكانت رحلة «مانديلا» للوداع فى اديس أبابا قبل عودتة لمحاكمة السجن الشهيرة عام ١٩٦٢ مرفوقة برحلته إلى القاهرة والجزائر فى الشمال الافريقى لتأكيد مسئولية الشمال المتحرر عن الجنوب الذى مازال يئن تحت نير الاستعمار الاستيطانى وقتها، وهى تلك الرحلة التى تذكرها «مانديلا» عند استقباله للرئيس الامريكى كلنتون. فى مارس ١٩٩٨ ملوحا بأنه إذ يقف إلى جانب ليبيا فى محنتها، إنما ليتذكر كيف عاونه إخوانه العرب فى الشمال وقت محنته وبلاده من قبل.. ثم يتبع ذلك بزياراته ودوره فى قضايا ليبيا مع الغرب، بل ودخول مصر منظمة شرق وجنوب افريقيا للتعاون الاقتصادى (كوميسا)، وزيارات «الفريد نزو» وزير خارجية المتكررة للجزائر، وبيعه السلاح لها، دون خوف من السادة الامريكيين أو الأوربيين :

هل نكتفى «بالتأريخ» للرد على «التاريخ»؟

قد يكون فى تاريخ الحركة الوطنية العربية والافريقية ما يكفى للردعلى الكثير مما يقال لنفى الذاكرة الوطنية فى المنطقتين؛ حين يرجع البعض بالذاكرة فقط إلى عهودعلاقات التجارة والاسترقاق .. الخ. لكن الذين التقوا فى كيب تاون لم يغفلوا تأسيس منهج علمى للتعامل مع هذا الخليط المربك من الحقائق. لقد كان هناك تفسير هام لابد من طرحه، وهو معالجة قضايا كل مرحلة تاريخية بعناصرها المتكاملة على الجانبين. ففى عصر الممالك والامبراطوريات، فى المنطقة العربية وأفريقيا لعدة قرون، كانت التجارة المباشرة فى المعادن مثل الرقيق مثل الذهب والملح، هى مادة التجارة التى يقوم بها زعماء القبائل ومحاربوها مثلما يتلقاها أو يتبادلها معهم العرب. وكان للفترة غناها الخاص فى وسائل وطرق الاتصال التى امتدت من القاهرة وغدامس والفاشر وفاس وأودغشت إلى جنى وتمبوكتو وبورنووكانم ...، حتى جاءت أوروبا واكتسحت كل هذه الممالك والامبراطوريات وكسرت شوكة العرب وعممت الرق الجماعى على

ملايين الافارقة، واستقر الاستعمار فى أنحاء القارة عقب ذلك مع ادعائه – وياللغرابة – محاربة الرقيق ! وفى مرحلة تالية نهض العرب والافارقة معاضد هذا الاستعمار بكل أشكاله، وتأتت وجاءت نشأة حركة الجامعة الافريقية ومؤتمراتها أوائل القرن العشرين مع حركة الجامعة العربية والاسلامية ومؤتمراتها ايضًا فى نفس الفترة، وأعقب ذلك قياده عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى وبن بللا ومحمد الخامس وموديبوكيتا لحركة الاستقلال والتحرر الوطنى على ساحتى افريقيا والوطن العربى، وسجلوا فى التاريخ اكبر التقاءات شعبية ورسمية فى العالم الثالث طوال الخمسينيات والستينيات نعرف منها جميعًا مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية فى القاهرة، ومجموعة الدار البيضاء فى المغرب، ومؤتمر كل الشعوب الافريقية فى أكرا، ولجنة تحرير المستعمرات فى دار السلام ومنظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا.

بهذه النظرة الشاملة للعلاقات الشعبية والثقافية بين العرب والافارقة استمر الحوار بين مجموعة المثقفين العرب من أنحاء الوطن العربى ومجموعة المثقفين الافارقة من أنحاء القارة، وبرعاية مشكورة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التى ارتحل مديرها العام محمد الميلى من أقصى الشمال في تونس إلى أقصى طرف فى القارة ليؤكد أن ثمة رغبة اكيدة لدى الطرف العربى لاستمرار وربط ما انقطع من هذه العلاقات، سواء بسبب النظام العنصرى فى جنوب افريقيا، أو محاولات الكيان الصهيوني للتأثير على هذه العلاقات منطلقا من ارض فلسطين.

الأكاديميا ضد الحساسية

كان اعتماد النظرة العلمية أساسا لهذا اللقاء، عنصر التوفيق فى النهاية والتطلع لمواجهة التحديات الجديدة، وكانت هناك أفكار جريئة بالفعل لتخطى الحساسيات التاريخية المتراكمة. لقد فاجأنا د.محمد هارون «باحث من جنوب افريقيا ومن أصل «آسيوى»»، بأن «الأفريكانر» البيض الذين استوطنوا فى جنوب افريقيا وخلقوا لغتهم الخاصة نتيجة الاستقرار فى هذه البلاد، حاولوا أواخر القرن الماضى كتابة لغتهم الجديدة هذه «بالحرف العربى» أوما يعرف «بالعجمى» (عندما تكتب اللغات غير العربية بالحرف العربى فى افريقيا) وتتالى الحديث عن

اكثر من عشرين لغة افريقية كتبت منذ عدة قرون بالحرف العربى مثل الفولا والولوف والبمبارا والهوسا والسواحيلية وغيرها، ولذلك أهمية فى التعرف على التراث الافريقى العربى الكاشف للتاريخ الاجتماعى والثقافى الخاص والمشترك. بل وإن ذلك يزيل الجهالة بعمق الثقافات الافريقية حين تؤخذ على أنها ثقافة شفاهية لم تدونها إلا الحروف اللاتينية الحديثة.

بعد ذلك وضعت «فهمية شرف الدين» (لبنان) قضية الجاليات اللبنانية فى افريقيا بجرأة أيضًا فى إطار تحديات الصراعات الاجتماعية المثارة فى افريقيا وكجزء منها، وأن سياسات الافقار والتفتت فى عصر العولمة لن يحل مشاكلها إلاسياسات اقتصادية جديدة تحل ضمنها مشاكل الاندماج الاجتماعى والجاليات وغيرها. هنا عولجت مشاكل الثقافات الفرعية داخل الوطن العربى مثل البربرية وجنوب السودان، لتنقل إلى معالجة التحديات التى تواجهنا على نطاق أوسع فى عصر العولمة. وقد لخص مصطفى التير (ليبيا) المشكلة فى عدم قبولنا بعد لمبدأ التنوع كأساس لا يهدد الوحدة وإنما يدعمها بالاعتراف المتبادل والعمل البناء والمشترك، وأجمل يوسف الحسن (الإمارات) تحديات الموقف الراهن فى ثلاث :

النظرة الشاملة للمنطقة العربية والافريقية معا، والأخذ باسباب التقدم التقنى والمعلوماتى، ومسايرة لغة الحوار بين الثقافات وخاصة بين الاسلام والمسيحية، وترتبط افريقيا بالمحاور الثالث فى سعيها للنهوض مثلما يرتبط العرب فى سعيهم للتوحيد.

وقد بدا للجميع أن قضايا افريقيا والوطن العربى لن تحلها المشروعات الثنائية أو الجهد الفردى، بل وأن المشروعات الاقليمية نفسها تتعرض للصعوبات، بدا ذلك من قراءة عن التجمعات الاقليمية فى الشمال العربى الافريقى كما عرضها أحمد كنيوة (الجزائر) أو فى مسيرة التعاون العربى الافريقى وصعوباته التى صاغتها نجوى الفوال (مصر). وأكدها عرض مارسيل ديوف لجهد منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية فى المجال الثقافى. وكان ذلك فى إطار أتفاق عام فى الملتقى على أهمية الأعمال المؤسسية الجامعة والمشتركة فى كافة المجالات بما يتناسب وحركة المناطق المختلفة فى العالم نحو التوحد..

ومع نهاية هذا اللقاء الهام فى أقصى الجنوب من القارة، وعند ملتقى المحيطين فى كيب تاون، سرح الفكر مرة أخرى بين معظم الحاضرين، حول مشروع خط كيب - كايرو، نحييه

هذه المرة تجسيداً لرغبة التعاون الصادقة، بعد أن كان رمزاً للمشروعات الاستعمارية، ثم طريقا للتحرر الوطني.

إن القارة الافريقية حبلى بالمشروعات الكبيرة التى تربط تلقائيا بين العرب والأفارقة، والحلم حول خط كيب - كايرو الجديد نفسه، تؤسس له مشروعات قائمة بالفعل مثل منظمة «كوميسا» التى تضم واحدا وعشرين دوله من جنوب أفريقيا حتى القاهرة تحديدا. أما طرق الصحراء من الشمال الافريقى العربى عبر الصحراء الكبرى ومرورا بدول الساحل الصحراوية وحتى مياه خليج غينيا وبيافرا جنوب نيجيريا، فإنه له تأسيسه الحديث أيضًا فى منظمات «الدول المطلة على الصحراء» ومجموعة الدول الصحراوية والساحلية التى تربط ليبيا بهذه المنطقة.

معنى ذلك أن الأحلام التى صادرها الاستعمار بمشروعاته هى التى يمكن أن تحيا على أساس اجتماعى ثقافى جديد ويدعمها نشاط علمى واقتصادى منظم لصالح الشعوب العربية والافريقية.



الرحلة الإفريقية للبلاد العربية

من المألوف أن نتحدث عن "الرحالة العرب" وتجوالهم فى أطراف "دار الاسلام". وغالبا ما يأتى الحديث فى إطار معرفة العرب بعلوم الجغرافيا والفلك، وأحياناً يشار إلى بعض معارفهم الاجتماعية وأهميتها فى تأكيد الحضور الاسلامى هنا أو هنالك. ومن ثم لم تنشأ "اثنوجرافيا عربية" أى علم وصف الشعوب، أثناء تطور الدراسات فى العلوم الاجتماعية الأخرى.

وفى المقابل اهتم الأوربيون بهذه الدراسات الأثنوجرافية العربية، بل واتخذوها قاعدة لمعارفهم عن أفريقيا وغيرها، بدليل ما ذكر عن معرفة كريستوفر كولومبوس أواخر القرن الخامس عشر بترجمة كتاب "الفرغانى" عن "علم هيئة الافلاك" والصادر باللاتينية فى القرن الثانى عشر عام ١١٣٥. ولكن لهذا حديث آخر على أى حال، أما ما أثار اهتمامى حقا – مع بعض الدارسين المخضرمين أمثال الراحل السودانى العظيم محمد عمر بشير، فهو وجود تراث أفريقى هام اتخذ طابع الدراسة والرحلة تأثراً بالمعرفة المباشرة بالعالم العربى، فى ظروف ليس من طبيعتها تيسير هذه المعرفة، ومن هنا تأتى أهميتها وغرابة محتواها بل وشجاعة التعبير عن الرأى على هذا النحو.

قد تكون رحلة "أحمد بابا التنبكتى" فى البلاد العربية معروفة عنه كعالم إسلامى يحاور المسلمين ويكتب عن أوضاع الزنج فى البلاد العربية، ولكن ذلك من موقعه فى دائرة الثقافة الاسلامية العربية فى النهاية، ولم يتح له أن يؤخذ بوزنه الحقيقى فى عصره، أو ينافس فقيها واسع الانتشار وذا سطوة إعلامية كالسيوطى، مع أن مساهمة الفقهاء الافارقة فى مملكة سنغهاى وتجاه النفوذ العثمانى فى غرب أفريقيا، ومثلهم فى زنجبار عن تكييف الاحكام لمقتضى الحال فى الأوضاع الافريقية العربية هناك، من المسائل الجديرة بالدراسة ضمن جهود علم الاجتماع المعرفى فى بلادنا، وهو جهد بدأ نسبيا فى السودان فترة ازدهار الدراسات الافريقية فيه فى السبعينيات والثمانينات، خاصة عن سلطنة سنار وفقهائها بما يمكن أن يؤسس لمعرفة علمية بالمساهمات الافريقية فى قضايا الثقافة العربية والاسلامية عموما.

من هنا يأتى الذكر على جهد متميز له دلالته، أتمنى أن يتحول إلى مبادرة عربية لوضعه أمام القارىء العربى ليأخذه بجدية فى إطار التفهم العربى للواقع الأفريقى، وليس فى إطار "تسرية الصيام بعجائب الأخبار"! وما أعرضه بإيجاز هو جهد مثقف وسياسى أفريقى يدعى "إدوارد بلايدن"، ولد عام ١٨٣٢ كأحد أبناء الرقيق الذين غرسوا فى أمريكا اللاتينية – فنزويلا، ثم جاء مع "الهجرة العائدة" بعد أن أدت تجارة الرقيق عبر الاطلنطى أهدافها فى مزارع السكر والقطن بالأمريكتين، عاد ليستقر فى ليبريا عام ١٨٥٠.

ومن الطريف أن تدرج تعليمه فى مدارس لاهوتية حرمه من كليات التعليم الجامعى التى كانت قائمة فى المنطقة. لكنه نتيجة اجتهاده فى تعليم نفسه بعمق ملحوظ فى مؤلفاته، متدرجا فى مناصب عمله فى التعليم الفنى وغيره حتى ولى وزارة الدولة فى ليبريا عام ١٨٦٤ وهى الدولة المستقلة الوحيدة الى جانب أثيوبيا فى أفريقيا بسيطرة أمريكية لمدة قرن قبل استقلال أفريقيا فى منتصف القرن العشرين.

وهو لم يكمل عقده الرابع،كان أحد مفكرى حركة العودة لأفريقيا، ثم أحد زعماء حركة "الجامعة الأفريقية" حتى وفاته عام ١٩١٢. فما الذى كان يشغل هذا المفكر وهو شاب وأحد الزعماء الروحيين لحركة الوحدة الأفريقية المبكرة؟ لقد كان مشغولا بإعادة الرقيق الأفارقة لأوطانهم حتى ثبت له أن لا معنى لهذه العودة دون بناء دولة موحدة قوية فى أفريقيا أو على الأقل تجمعات أفريقية موحدة ذات استقلال ذاتى، تعيد بناء وضعية "الجنس الزنجى" وتنمية "الشخصية الأفريقية". ويستدعى ذلك فى رأيه إقامة جمهورية فيدرالية واسعة فى غرب أفريقيا، قد تتخذ ليبريا قاعدة لها. ويتطلب ذلك أيضًا بناء الروح الأفريقية فى اتجاه التعليم وتدريب القدرات وإعادة الوحدة بين "الجماعات المتصارعة" وقد كان يتحرك بين أمريكا وإنجلترا وجاميكا، ويرحل من سيراليون الى نيجيريا، طلبا لمعرفة أرضه الأفريقية، ومع إحاطته بعالم "اللاهوت الكنسى" المسيحى بدا فى كتاباته أنه كان يفاجأ بخدمة الكنيسة لمقولات "الرجل الأبيض" عن الأفريقيين، وربط رجال الكنيسة للحالة الانسانية الصحيحة بالانتساب للحضارة الأوربية وحدها، هذا الى جانب الطاعة والتسليم بسلطة الأوربى القائمة على أرض بلاده التى كانت حرة، والتى يريدها حرة فعلا فى نموذج ليبريا على الأقل، واسمها نفسه مقرونا بالحرية، ويربطها هو بحركة تحرير الرقيق فى «الأمريكتين».

ولاحظ "إدوارد بلايدن" خلال تجوله فى الداخل بين من أسماهم "بالجماعات المحمدية" حسب تعريف الكنيسة التى حاصرته فى الساحل الذى يسيطرون عليه،لا حظ تخلفا ملحوظا بين هؤلاء من جهة، لكنه قرنه فى نفس الوقت بتحركات وطنية لقيادات مثل "ساموری" وزعماء لممالك الماندنج الذين تتوفر لهم وحدات أكبر، ويعلنون أنفسهم مسلمين ومجاهدين ويعلمون أبناءهم "لاهوت" الاسلام دون حاجة لغريب أو وجود "كنيسة" على النحو الذى يعايشه على الساحل، ورأى أن ثمة توفيقًا بين العادات والتقاليد الافريقية الموروثة فى الزواج والتجارة ووضع الرؤساء والفقهاء وبين المعتقد السائد الذى عرفوه وهو الاسلام.

كان "بلايدن" فى نفس الوقت يربط دعوته لتوحيد غرب أفريقيا، بخلق كتلة اقتصادية تجذب الاستثمارات والمشروعات الأوربية الكبيرة، خاصة فى زراعات الفول السودانى والقطن، وقد ارتبط خلال رحلة صعوده بفئات المستثمرين ورجال الأعمال فى أمريكا وأوربا من المهتمين بتنمية المحاصيل النقدية فى الزراعة مثل القطن والكاكا و والفول السودانى وغيره. ويتطلب ذلك مزارع كبيرة وتعاون من المزارعين على نطاق واسع. وباعتباره قد درس قدراً من العلوم الاجتماعية فقد تنبه لأهمية توحيد القبائل واللغة والموروثات العقيدية ليمكن خلق مجتمع أحدث واكثر استقراراً وتوحدا.

من هنا جاء اهتمامه بالاسلام واللغة العربية، وبدأ فى دراستهما بنفسه عن طريق التجار والفقهاء فى المنطقة، بل وروى بنفسه كيف اهتم بالمخطوطات العربية المدونة بمعرفة فقهاء مسلمين أفريقيين ليعرف عن حياه الناس ما يسهل له مخاطبتهم والتعامل معهم.

ويبدو من تاريخ حياته أنه تعرف أيضا على اليهود وأخذ مفهوم الصهيونية الذى ساد فى أواخر القرن كمفهوم للعودة إلى أرض الآباء وليس كمفهوم استعمارى استيطانى، وأعجب فيها بوجه خاص بطابعها «الروحى التجميعى» لأنه فى أحد مقالاته حذر من جانبها السياسى أو "تضخيم الذات" السياسية! ومن هنا تعلم العبرية أيضا. لكن الملفت أن الرجل الذى عاش وسط "الكليات الاكليريكية" واللاهوت المسيحى ووصل إلى درجة الوزارة، فى ظل سيطرة أمريكية؛ يتخذ قراره بزيارة بلاد العرب ليعمق معرفته باللغة العربية والاسلام ويتعرف على عمق الحضارة الفرعونية فى مصر وهو الذى فكر مبكرا أنها أحد أمجاد الأفارقة أيضا ولا تنفصل عن تراث الجنس الزنجى" كما كان يطلق على الأفارقة. وقام بالفعل بزيارة مصر

وسوريا ولبنان والقدس في يوليو حتى سبتمبر ١٨٦٦. ويشير في مذكراته أنه كتب عند أحد مداخل الهرم الاكبر كلمة ليبيريا ووقع باسمه وأرخ لذلك ١١ يوليو ١٨٦٦. ثم سافر إلى لبنان حيث بقى بضعة شهور يتعلم العربية ويتعرف على الاسلام والمسيحية بطريقته الخاصة، وأظنه أيضا ارتبط بحملة تعبئة سفر السوريين اللبنانيين إلى غرب أفريقيا للاشتغال بالمحاصيل النقدية في المناطق الداخلية لغرب أفريقيا. ويبدو ذلك من كتاباته عن فترة إقامته فى لبنان واهتمامه بالتعبير عن نفسه كسفير لليبيريا ومقابلاته الواسعة هناك. وعند عودته قرر تدريس اللغة العربية في عدد من مدارس ليبيريا رغم معارضة الحكام والكنيسة.

قد لا يتسع المجال – فى هذا المقال – لعرض تفاصيل آرائه التى هضمها وعبر عنها، عن الاسلام والمسيحية واليهودية، وعن مجتمعات البلدان العربية وأثر الاسلام فى أفريقيا، والفرق الذى فضل به الاسلام عن المسيحية فى القارة، لكن الذى يجب معرفته أن ذلك لم يكن عارضا وأنه سجل ذلك فى أكثر من عمل له بعناوين مثل "الاسلام والتفرقة بين الاجناس" و "والمحمدية والزنوجة" فضلا عن كتابه الرئيسى عن «المسيحية والاسلام والجنس الزنجى". وحين تولى إدارة التعليم فى سيراليون نصح الانجليز بالتقرب من المسلمين لفائدة ذلك فى كسب إداريين أكفاء مثلما يفعل معهم الفرنسيون، الذين واستهدفوا تعليم المسيحيين للعربية لتيسير الاتصال بأبناء الداخل. وعند زيارته لنيجيريا اهتم بالتوفيق بين الكنسيين ورجال الدين المسلمين خاصة بين "اليوروبا" فى منطقة لاجوس. إن هذا الخط التوحيدى على أسس تراثية لم يتصل للأسف بهذه الصيغة بين قيادات حركة الوحدة الأفريقية بعد ذلك؛ عند سنغور ونكروما وغيرهما، وإن بقى تأثيره فى الحديث عن الشخصية الأفريقية عند سيكوتورى. بينما بقى عندهم الآخرين من "بلايدن"–بتأثيرات غير خافية – اهتمامه بالتراث اليهودى، فأخذ منه البعض الحديث عن "الصهيونية السوداء" إشارة الى روح العودة للوطن التى تبناها لبعض الوقت فقط، مع الفارق الكبير بين الدعوتين.

ما زال دارسو حركة الوحدة الافريقية عليهم واجب قراءة "إدوارد بلايدن" لمزيد من المعرفة بالرؤية الافريقية للعالم العربى وتراثه، وتقديرا لمسعى قديم نحو معرفة عميقة بثقافات البلدان العربية،لأن "بلايدن" فى النهاية لا يحسب على المتدينين، وله فى ذلك روايات أخرى.

■ ● ■ ● ■

حول التراث الثقافي الإفريقي العربي

عجمي... لا يقرأ ؟

فى فترات النهوض، تتطلع الشعوب إلى المستقبل، لكنها تتزود بحصيلتها من الماضى أيضا لتفهم الواقع المعقد نفسه، وهنا تختلف القراءات لهذا الماضى أو ذاك، كما تتعقد قراءة المستقبل واحتياجاته. وقد مر الأوربيون مثلا بتجربة مبكرة فى القفز من الماضى الذى كان ملغوما باستبداد الكنيسة، وبمحاولات نفى العقلانية الموروثة عن الفلسفة والحضارة اليونانية القديمة، وبحيث صار الرجوع لهذا "العقلانى" عند بعض التقليديين: "يونانى لا يقرأ"... بل إنها الجملة التى استعملها عميد الأدب العربى فى الخمسينيات، لمواجهة تيارات جديدة فى الأدب والنقد، فأسمى ما كتبه البعض "يونانى لا يقرأ"...

تذكرت هذا الجدل، ونحن نعد لندوة عن العلاقات العربية الافريقية وأبعادها الثقافية، لتعقد فى كيب تاون بجنوب أفريقيا أوائل ١٩٩٩ بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ربما يكون دافعى لعقد الندوة هناك هو أن الطرف الأفريقى، "مركز للدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى" ومن ثم يوحى اسمه باعتبارات الحاضر والمستقبل معا، ولكن ماذا عن الماضى؟ هنا كشف المركز عن موقفه ببرنامجه الكبير لدراسة اللغات الأفريقية، وكيف أنها جامعة وليست مشتتة للمجتمعات على نحو ما يشاع؛ فليست لغة "الهوسا" فقط هى التى ينطق بها مائة مليون نسمة فى غرب أفريقيا، أو أن "السواحلية" يتحدثها اكثر من خمسين مليونا آخرين فى شرق القارة، ولكن المجموعات اللغوية الأخرى تحتشد متقاربة فى خمس أو ست مجموعات لغوية فقط. وليس صحيحا قول بعض الانثروبولوجيين أو الجغرافيين أنها تتعدى "الألف لغة" وأن يعدها البعض الآخر فى مجتمعات مثل الكونغو بأكثر من مائة لغة، مما يعطي إيحاء بتشتت مجتمعى هائل يبرر فى ذاته الاقتتال الدائر هنا وهنالك فى أنحاء القارة.

لذلك فالبرنامج التطبيقى للدراسة فى هذا المركز الأفريقى الهام، هو السعى لتسجيل التراث الشفوى القائم للعديد من هذه "اللهجات"، باعتبار أنها "ليست ذات تراث مكتوب"، وأن الحرف اللاتينى المكتوبة به الآن هو ما فرض عليها من الإدارة الاستعمارية خلال عملية احتوائها فى الإطار الأوربى ونفى قيمتها الثقافية أو الحضارية الخاصة. وقد لا يصدق القارىء العربى أن مجموعة من علماء هذا المركز الموقر، قد فاجأهم الحديث عن التراث الأفريقى بالحرف العربى لحوالى عشرين أو خمس وعشرين لغة أو لهجة أفريقية، وأن هذا التراث هو ما يعرفه البعض بالعجمى Ajami كمسمى متواتر عن الرحالة العرب الاقدمين حين وجدوا الأفارقة يستعملون الحرف العربى فى الكتابة بلغاتهم الوطنية. وكان ذلك بالضرورة فى قرون الاتصال الوثيق فيما بين القرن الثانى عشر والخامس عشر، وحفظت منه مكتبات فاس ومراكش والقاهرة اكثر ما حفظت فى القرنين التاليين؛ أى السادس عشر والسابع عشر، ثم جاءت فترة انهيار العلاقات بين شعوب القارة عامة بالانقطاع التاريخى على يد القوى الاستعمارية الأوربية "الفاتحة".. فتحولت الصحراء إلى سور الصين الأفريقى، ودمرت حركة تجارة الرقيق الاطلنطية الأوربية معظم ممالك القارة الساحلية والصحراوية على السواء وهى التى كانت قد نهضت فى عصر الاتصال العربى الوثيق. وعقب ذلك أصبحت لغة الموروث الثقافى الأفريقى مجرد "عجمى" "لا يقرأ" حيث صنفت المناطق بعد ذلك وحتى الآن إلى الفرنكفونية أو الانجلوفونية أو الليزوفونية "البرتغالية". والحق أن هذا "العجمى؛ صار بالغ الأهمية، لا للعرب فقط تأكيدا لاتصال قديم، وإنما للأفارقة بالأساس، تأكيداً لتراث عصر نهضة سابقة شهدته الممالك والإمبراطوريات فى "غانة" ومالى "تمبوكتو" وسنغاى وكانم وبورنيو وغيرها. وهو ذلك التراث الذى أبقى على تماسكها الاجتماعى ربما حتى الآن، بينما أدى بعض الاندماج الأوربى الى خلق طبقة الكريول التى تدمر دول الساحل الآن (ليبريا- سيراليون- غينيا بيساو) وقد حدث ذلك فى الفترة نفسها التى شهدت صعود الممالك الأوربية من قلب الإمبراطوريات القديمة لتشكل الدول الحديثة، بينما عملت هذه الدول الأوربية برأسماليتها الناهضة على تدمير الممالك الأفريقية وعلاقاتها بالعالم العربى الإسلامى، وجعلت من أدوات التقدم- ومنها اللغة المكتوبة "عجمياً لا يقرأ!" فى الوقت الذى اختفت فيه جملة

"يونانى لا يقرأ" لأن الحضارة الأوربية الحديثة كانت آخذة فى استعادة مجد الفلسفة اليونانية والأدب اليونانى، كأداة من أدوات تقدمها العقلانى.

"العجمى" فى أفريقيا إذن هو جزء من خطاب أفريقى للتقدم أو التخلف، فهو أداة لفهم تطور التاريخ الاجتماعى الثقافى، بل وبعث بعض عناصره، ورفض النفى الاستعمارى لهذا التاريخ، بل وتتضاعف أهميته فى عصر تستعيد فيه كثير من الشعوب ذاكرتها المدونة والشفهية وروايتها الخاصة عن تاريخها للحفاظ على هويتها فى مواجهة آليات العولمة والتفتيت الاجتماعى فى نفس الوقت. ولعل إعادة قراءة ما سمى "بالعجمى" فى أفريقيا أن تكشف طبيعة المجموعات اللغوية التى كانت قائمة منذ قرون كما تكشف عن النظام الثقافى والاجتماعى الذى قد تنطلق منه محاولات النهوض وقد نحلم بيوم تكتب فيه- ثانية- عشرات اللغات الأفريقية بحرفها العربى الأصيل مع إنجاز النهوض الافريقى العربى الحقيقى فى وجه سياسات الاحتواء العالمية. وقد أدرك بعض الباحثين كل هذه الأبعاد ولكنهم للاسف قوموا حصيلة هذا "العجمى" بالبساطة تارة والتمركز فى أمور الفقة ومسالك الشريعة تارة أخرى (كويسى براه) بينما رأى فيه البعض الآخر تراثا للتنظيم الاجتماعى، ورصدا للمعتقدات المحلية حتى وهى توصف بالبدع على نحو ما فعل أحمد بابا التمبكتى وغيره فيما كتبه بالعربية "والعجمى" فى نفس الوقت. والإشارات لذلك مسجلة بدورها من قبل أشهر المؤرخين الافارقة أمثال "كى- زيربو" فى مجلده الرئيسى بموسوعة "التاريخ الأفريقى العام" الذى أعده لليونسكو منذ السبعينيات وعرض فيه بعض النصوص الافريقية بالحرف العربى (العجمى) مرجعا له فى وصف النظم الاجتماعية الافريقية المبكرة (المجلد الأول). وقد لا يعرف الكثيرون أن تاريخ الفقه والشريعة هو تاريخ للعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ويذكر الافارقة ذلك الحوار الذى دار بين فقهائهم وبعض علماء الآستانة حين طالبهم الأخيرون بإعلان "الجهاد" على دول الحلف الأوربى تضامنا مع تركيا ودول المحور، فأفتى الأفارقة بأن الجهاد لا يجوز فى صف الكفار ضد كفار آخرين حتى لو كان ذلك مع الخليفة العثمانى! لكن بعض العلماء الافارقة ما زال يستنكف الرجوع لمثل هذا التراث باعتباره تراث "النفوذ" العربى الثقافى والسياسى على الافارقة، أو رمزاً لفترة الاسترقاق العربى للافارقة... الخ وهو قول

غريب بحق إذ أن الفارسية والتركية والأوربية وغيرها من لغات كبرى الحضارات ما زالت تكتب بالحرف العربى حتى الآن دون أن يكون ذلك نفيا لإبداعها بل تأكيداً لاستمراريته وقدرته على الاضافة المستقلة ومحتفظاً بعلاقته- ومساحته- مع التراث العربى نفسه. والواقع أن معظم المثقفين الافارقة المحدثين لم يتح لهم التعرف الدقيق على هذا التراث بسبب نشأتهم النخبوية فى حضن الثقافة الفرنسية أو الانجليزية على وجه الخصوص، ولذا سرعان ما استجابوا لعمليات النفى لتاريخهم من قبل القوى المهيمنة. لقد فرض الانجليز مثلا كتابة لغة الهوسا فى غرب افريقيا والسواحيلية فى شرق القارة بالحرف اللاتينى فيما بين الحربين كذلك فعل الفرنسيون مع لغة "الفولا" و "الولوف" و "الماندنج" و "السوننكى" وغيرها. ثم جاءت منظمة اليونسكو منذ الستينيات لتعقد المؤتمرات متوالية حول اللغات الافريقية، متنقلة من الشفاهية إلى التدوين الأوربى ومتجاوزة تراث عدة قرون كتبت بها لغات افريقية عديدة بالحرف العربى وأهمها الهوسا والسواحيلية وهذه مسئولية تحاسب عليها دوائر اليونسكو والدوائر العربية الثقافية معا لو أن هناك وعياً عربياً أفريقيا يشارك بمثل هذه القضايا. لقد حول هذا التجاهل القديم والمتجدد تراثا مشتركا للافارقة والعرب إلى "عجمى" مجهول أو مهجور، تحفظه المتاحف لمشاهدته مثل الاثار القديمة كما يفعل متحف "إيفان" للثقافة الافريقية بداكار، أو ما يتم بشأنه فى نيامى بالنيجر وتمبوكتو بمالى وكانو وزاريا بنيجيريا. ولقد شاهدت بنفسى آلافاً من هذه المخطوطات فى غرف مترية ومغلقة فى شمال نيجيريا وفى جامعة ليجون بغانا. وكان أطرف ما عرفته عنها اثناء زياراتى لمدغشقر ومشاهدتى لعدد محدود من المخطوطات الملاجاشية بالحرف العربى فى مكتبة جامعة "تنانا ريفو" أن قيل لى - تفسيراً لحجمها المحدود فى مخزن الجامعة، أن آلافاً منها عند أصحابها فى اطراف الشمال والجنوب من هذه الجزيرة تحمل اسم "السورابى" إشارة محلية إلى قيمتها واستخداماتها السحرية، أو قد تكون ذات صلة "بسور" القرآن ذات القيمة الروحية المؤثرة.. الخ .. وفى كل الاحوال فإن سحرها فى الجهل بها واستحالة قراءة الجيل الجديد لها، وليس فى صلتها بعالم السحر نفسه. المشكلة هنا أن الجانب العربى لم يبد مقاومة ملحوظة لهذا التجاهل الدولى والافريقى للتراث المشترك؛ خلال فترة ازدهار التعاون العربى الافريقى فى السبعينيات وبعض من الثمانينيات. وإن كان

مشروع "المعهد الثقافى العربى الافريقى" الذى وضعت أساسه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الوحدة الافريقية قد بشر بالاهتمام بمثل هذا الموضوع إلا أن المشروع ما زال مجمداً منذ الثمانينات على صخرة التمويل المفتقد عربيا وأفريقيا، ولذا يبذل المعنيون بالثقافة العربية الافريقية جهدهم الآن لإعادة طرح الموضوع على دوائر المنظمة العربية التى عقدت مؤتمرها لوزراء الثقافة العرب مؤخراً، آملين أن يكون الاهتمام العربى دافعاً بدوره للاهتمام الافريقى بما يكشف عن فترة اتصال حية، قد تفيد المعرفة بها ثقافيا خدمة الخطاب السياسى الذى يتردد الآن حول "النهضة الافريقية" خاصة من قبل قيادة دولة كبرى مثل جنوب افريقيا.

إن خلق إطار ذى جذور ثقافية متينة من العلاقات العربية الافريقية، هو الضمان لخلق جوار حضارى وجغرافى آمن، لا تتفجر فيه مشكلات "الاعراق" المحيطة به وبهذا العنف الذى تتفجر به فى وجوهنا وضد مصالحنا وأمننا. إن إحياء جزء من الكرامة الافريقية عبر هذا التراث الثقافى المشترك، جدير أن يبعث فى الهويات الصاعدة والمتجددة الآن فى انحاء القارة، جنوبا ووسطا وغربا، روحا من التضامن مع ما نأمله من بعث للروح العربية، وبحيث لا يصبح تراثنا المشترك مع الآخرين... مجرد... " عجمى لا يقرأ".

■ ● ■ ● ■

العرب
والتجمعات الإقليمية الإفريقية - الإيكواس

الذين يدهشون من استمرار روح «التوحد العربى» - ناهيك عن الوحدة العربية - فى منطقة مثل منطقتنا رغم كل ما يحدث من مشاكل بل وصراعات، يفوتهم النظر لكثير من مناطق العالم الأخرى، ليعرفوا أن للتكتل الاقليمى مائة سبب آخر، بالإضافة لمعانى التاريخ والتراث والمستقبل التى يئن بها كاهل العرب!

وها نحن أمام نماذج من التجمعات الاقليمية الافريقية أمثال «سادك» (فى الجنوب الافريقى) وكوميسا (شرق وجنوب)، ويمكن أن نفرد الحديث هنا قليلاً عن «إيكواس» "Ecowas" تحديداً أى «الجماعة الاقتصادية لدول غربى افريقيا». وسوف نلاحظ هنا منذ البداية منحى «الاقتصادوية» الذى اختارته ستة عشر دولة فى المنطقة، لتعلن اتجاهها للتشكل حتى بمطامح سياسية لا تخفى عند طرف أوآخر من كبريات دول المنطقة) بل وإن منظمة فرعية أخرى ذات دور سياسى بارز مثل «الإيجاد» Igad فى شرقى افريقيا، هى بالاساس منظمة لمواجهة الجفاف ومشكلات التنمية. اذن فثمة إدراك لأهمية اتخاذ التوحد الاقتصادى قاعدة للطموح السياسى، وإن ظل ذلك ضمنيا أو تفرضه المشاكل المطروحة على الجميع.

الملاحظة الأخرى الجديرة بالانتباه، أن الطموحات الخاصة لدول كبيرة داخل هذه التجمعات لا تسارع بكسر شوكتها ولا تهددها بالدمار مثلما حدث ويحدث على المستوى العربى، فها نحن أمام طموحات نيجيريا البترولية الكبيرة (حوالى ١١٠ مليون نسمة) للهيمنة بمؤسستها العسكرية القوية إلى حد التدخل الصارخ بهذه القوات ضمن شرعية إقليمية فى ليبيريا وسيراليون دون أن يمنع ذلك من اجتماع القمة لرؤساء غرب افريقيا سنويا وآخرها فى أبوجا العاصمة الدبلوماسية لنيجيريا. إذن فثمة أهداف ومصالح بعيدة لشعوب هذه المنطقة تدفعها للقاء فى مثل هذا التنظيم الجديد بلفت انتباه الرأى العام العربى.

وهذه المجموعة التى تضمها الإيكواس تضم أصواتًا متساوية لبلاد بحجم نيجيريا إلى جانب دول لا تزيد عن نصف المليون مثل جامبيا والرأس الاخضر، وإن توازنت بعدد آخر من الدول متوسطة الحجم مثل غانا والسنغال وساحل العاج ومالى والنيجر وغينيا..

ولم يعق جماعة غرب افريقيا أنها تضم مجموعة من دول ما يسمى بالفرنكفونية وأخرى الانجلوفونية، خاصة وأن أبناء الفرنكوفونية يدافعون عنها عادة بما ينافس أصحابها الأصليين أحيانًا، وذلك على النحو الذى نشهده من أبناء التوجو وبنين وساحل العاج بينما يتصاعد النفس الاستقلالى عادة من دول انجلوفونية مثل غانا ونيجيريا.

والحضور العربى هنا أقل منه فى كوميسا، فلا يوجد غير موريتانيا المحدودة النفوذ مقابل وجود السودان ومصر والصومال وجيبوتى وجزر القمر فى كوميسا. لكن ذلك لم يؤثر فى اقتراب شديد لبعض أطراف هذه الجماعة مع أطراف عربية مثل العلاقات المتميزة لليبيا بمالى والنيجر وبوركينا فاسو وجامبيا أو علاقات السنغال وغينيا بالسعودية ... الخ.

ولعل اشتراك نيجيريا القوى كرابع أو خامس دولة بترولية فى العالم فى إطار «الأوبك» قد جعل صلتها بمواقف العالم العربى البترولية مستمرة منذ طفرة السبعينيات وحتى فى هبوط الثمانينيات. وبالمثل كان دور السنغال فى عمليات التعاون العربى الافريقى- الاقتصادى أو الثقافى، مما جعل داكار مركز لقاء عربى افريقى متصل مهما كانت مشاكل الحكم هناك.

بين التوحد والانفراط

مازالت النوايا الطيبة التى بدأ بها مشروع هذه الجماعة عام ١٩٧٥ تحرك الكثير من آلياتها بل وتحميها أحيانًا من آليات الانفراط الضاغطة بدورها. فمنذ عام ١٩٧٥ وقعت خمسة عشر دولة اتفاقية التأسيس، ثم دخلت الرأس الاخضر عقب ذلك، ومنذ البداية واجهت الجماعة مشكلة تعدد عملاتها التسع السائدة باعلان النية «لخلق اتحاد اقتصادى قاعدته اتحاد نقدى بمنطقة مالية موحدة، ومنطقة تجارة حرة واتحاد جمركى، وتنسيق حركة الهجرة وتيسيرها لشعوب المنطقة فيما بين بلدانها». ولن نذهب بعيدًا لرصد بقية النوايا الحسنة فى

مختلف المجالات حتى لا نتوقف عند طريقة الديباجات الرومانسية التى شبعنا منها فى المواثيق العربية.

فها نحن فى المجال الاقتصادى نشهد فعلا التغلب على تعدد العملات باعتماد الشيكات المصرفية الموحدة لغرب افريقيا فى اتفاقية اكتوبر ١٩٩٨ والتى تسرى بدءًا من عام ٢٠٠٠. وذلك لتيسير حركة المواطنين الذين اعتمدت لهم أيضًا وثيقة سفر معترف بها بين بلدان المنطقة ورفع تأشيرات الدخول بين الدول الأعضاء. كما اتفق على استكمال منطقة التجارة الحرة- مع ماهنالك من مشاكل - لتبدأ بنهاية عام ١٩٩٩. ووقعت المنطقة اتفاقيات جماعية لتنشيط حركة الاستثمار وتمويل المشروعات والتدريب مع كل من بنك التنمية الافريقى وبنك التنمية الاسلامى منذ عام ١٩٨٨.

هناك مشاكل مثيرة للاضطراب أمام هذه الاتفاقات مثل الخلاف حول تسويق البن والكاكاو والفول السودانى، وهى محاصيل المواطن الافريقى الفقير والشركات الكبرى فى نفس الوقت، ويعيش مواطن غرب أفريقيا مشكلات العولمة من حيث لا يدرى، إذ ان تدخل العنصر الصناعى الأوربى فى صناعة «الزبدة» أو «النيسكافيه» أدى لانخفاض أسعار محصوله بشكل أكثر أحيانًا من تأثير انخفاض اسعار البترول. إن الملايين - وليس فقط الالاف- من المهاجرين من بوركينا فاسو وغانا ونيجيريا للعمل فى هذه المحاصيل بالدول المجاورة تم صدهم بقوة السلاح أحيانًا، وهو ما يشكل معضلة إنسانية أمام تجمع مثل الإيكواس لايمكن الفكاك منها إلا بضبط الاتفاقات مع السوق الأوربية. وتعود إلى السطح دائما قضية رفع أسعار المواد الاوربية المصنعة بينما تنخفض اسعار المحاصيل الزراعية الأفريقية، فإذا حدث الفقر والبطالة واتجه الناس للهجرة إلى أوربا منعتهم إجراءات الإقامة والعنصرية القاسية على الساحل الشمالى للبحر الابيض والمحيط الاطلنطى على السواء.

الاقتتال تحت اعلام الشرعية

فى هذا الجو تفجرت المشكلات الكبرى فى ليبيريا ثم سيراليون. وبرز الاقتتال الداخلى والإقليمى على السواء، وحاولت كل الأطراف خلق «شرعيتها» الخاصة.

قالوا إنه قتال الاقليات العرقية، لكن فى ليبيريا كانت «الاغلبية» هى الثائرة ضد ذوى الاصول الافروأمريكية. وقالوا أحيانًا إنه بسبب العسكر، لكن سيراليون كانت تتمتع بحكم ديمقراطى. وقالوا أنه التدخل الأجنبى، لكن ليبريا شبه مستعمرة أمريكية سابقًا ولاحقًا ومن اكبر منتجى المطاط الذى تحتكره فايرستون الشهيرة. وقالوا بسبب الفقر بينما سيراليون اغنى منجم للماس فى العالم! وعندما غلبت ذرائعهم قالوا إنهم العرب اللبنانيون الذين يستغلون الفقراء! ووجدوا طبعا من أشكال أعمال التهريب والإفساد السياسى ما يكفى لاستعمال هذه المقولة ضمن التحليلات العبقرية العديدة الوافدة على المنطقة ... كان يمكن لهذه الصراعات الحادة فى ليبريا وسيراليون أن تبقى «داخلية» وتستمر قليلاً أو طويلاً .. وتعالجها اتفاقيات الإيكواس وبروتوكولاتها حول الدفاع والأمن والمعدة جيداً منذ ١٩٧٨ ثم ١٩٨١. بل ويعالجها اعلان المبادئ الهام الصادر عام ١٩٩١ حول الدفاع والتوسط وحفظ السلام، واقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون!

لكن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهى السفن، ففى لحظة من غياب انتباه أوربا بل والعالم نحو أفريقيا انشغالا بحرب الخليج الثانية، بل وخفة حدة التنافس الامريكى البريطانى الفرنسى الذى يمكن أن يكون مرجعية التدخل فى مثل هذه المنطقة الكبيرة، وظروف تخلى المشروع الدولى «البنك والصندوق» عن امكانية بناء دور للدولة، وتكثيف الحديث عن انسحاب هذا الدور لتنجح برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى الدول الافريقية وغيرها، وظروف الحديث عن رعاية الاقليات العرقية والطائفية والثقافية بديلة «للدولة الوطنية» وضبطها للايقاع الاقتصادى والاجتماعى ... فى هذه الظروف تطلعت المؤسسة العسكرية النيجيرية لدعم موقفها بقيادة طموحه وقتئذ (١٩٩٠) هى قيادة «بابانجيدا» أحد أعمدة العسكرية النيجيرية – حتى الآن – فدفعت الاتفاق الاقليمى لحفظ السلام أو «مجموعة مراقبة السلام» داخل دول «إيكواس» وهى التى عرفت بقوات «إيكوموج»، وبدأت تدخلها العسكرى– بتأييد غربى– لحل النزاع فى ليبيريا فى أغسطس ١٩٩٠ – ويا للغرابة – حيث وصل عشرون الف جندى تقريباً لهذا البلد الصغير بقيادة غانى وخمسة قواد نيجيريين سرعان ما قفز أحدهم للقيادة هناك حتى تولى مؤخراً وزارة الدفاع النيجيرية فى عهد أوباسانجو!..

والطموح النيجيرى لم يلتحف بجو مؤامرة للغزو أو السيطرة، ولكن باتفاقيات لحفظ السلام وبعلاقات تاريخية بين العناصر الأفروأمريكية والنيجيريين طويلة الأمد. ومن ليبيريا انتقلت القوات عام ١٩٩٧ إلى سيراليون وفق علاقة روحية أيضًا تربط النيجيريين بغريتان سياسيا وثقافيا فى إطار نزعات الوحدة الافريقية القديمة ...

وبعودة الانتباه الأوربى إلى القارة (زيارات كلنتون وشيراك ... الخ) وعودة نيجيريا إلى عالم الديمقراطية بانتخاب زعيم شعبى وعسكرى سابق مثل «أوبا سانجو» يتم التئام الأوضاع فى سيراليون بعد لمها فى ليبيريا وسط موجة من شعور بالأمان عند معظم شعوب هذه المنطقة تجاه طموحات نيجيريا وبالاستقرار الداخلى أيضًا، إلا ما يطرح من مشروعات التوحد الهادئة من عاصمة أو أخرى بالمنطقة.

هنا يمكن أن تبرز بنود أخرى فى اتفاقيات الإيكواس حول تكوين برلمان موحد والالتزام بالأوضاع الديمقراطية، وبأدوار للمنظمات الوحدوية فى مجال المرأة والشباب والصحافة والجامعات ورجال الأعمال والغرف التجارية .. الخ، وإذا ماكتب لهذه المنطقة أن تستقر وفق ماتشير اتفاقاتها الأخيرة، فإن أدوارًا عربية تبدو متوقعة وجاهزة للتحرك هناك بحكم المؤشرات المثيرة مؤخراً، من المغرب والجزائر، ناهيك عن الدور الليبى، بل إن السودان يتحدث عن خط «بلاد السودان» القديمة أو دول الساحل الحديثة. فهل يتأسس التضامن العربى الافريقى مجددا بدءا من الاقتصاد وانتهاء بالسياسة مثلما تقول تجربة الايكواس نفسها؟

■ ● ■ ● ■

العرب
والتجمعات الإقليمية الإفريقية - كوميسا

تدخل أفريقيا باضطراد إلى منطقة الظلال العربية، رغم أن أصحاب العولمة ومراكز القوة بدأوا فى التراجع عن هذا الموقف منذ زيارات كلنتون وشيراك، وانعقاد مؤتمرات الفرنكفونية والكمنولث على أرض القارة ... حتى الاشارات الأوربية بدأت تصل متأخرة إلى العرب! لن أتحدث هنا عن الأحداث الكبرى التى شدت انتباه زعماء العولمة إلى أفريقيا، أحداث بزوغ نجم جنوب أفريقيا أو نيجيريا أو الكونغو، بثرواتها الهائلة وأحجامها الكبيرة وأوزانها المؤثرة، لكن أحداثا متضمنة بدأت بدورها تجذب هذا الانتباه، مثل مسار عملية التنمية وتعدى معدل النمو فى أكثر من ثلث القارة حاليا لرقم ٥٪ ذى المعنى الكبير لشعوب تضم بينها أكثر من نصف أفقر الفقراء فى العالم أيضاً. لكن الاحداث المتضمنة الأخرى هى مضى «التنظيم الاقليمى» الفرعى فى القارة إلى درجة «الانتظام» أيضاً بدرجة ملفتة، وإذا كانت منظمة الوحدة الافريقية كتنظيم إقليمي، مازالت تثبت قدرتها علي الحياة كما بدا من مؤتمرها الرئاسى الأخير بالجزائر، فإن ما يبدو أهم من ذلك التنظيم الاقليمى الرئيسى، هو قدرة التنظيمات الاقليمية الفرعية، الأكثر تحديداً، على «الانتظام» وإنجاز بعض خطوات التقدم الهامة. ولابد أن يحتفظ القارئ العربى فى ذاكرته بأسماء مثل منظمة «سادك»SADC أى مؤتمر تنمية دول الجنوب الافريقى، وكذا اسم إيكواس ECOWAS أى الجماعة الاقتصادية لدول غربى أفريقيا، ثم اسم كوميسا COMESA أى السوق المشتركة لدول شرقى وجنوبى أفريقيا ناهيك عن تنظيمات أكثر فرعية مثل «إيجاد» Igad فى شرق ووسط افريقيا، ودول حوض نهر السنغال فى غربى القارة... الخ.

لعل القارئ العربى يقرأ بأسى عن جامعته العربية، وإن قال إنها ثوب فضفاض على العرب أن يحبكوه قليلا، فأين محاولاتهم فى المغرب والمشرق بل وحتى الخليج؟

لكن دعنا من التأسى، ولنقترب من موضوعنا هنا، ولنجعل «كوميسا» مثالا نختبر فيه جدوى ما يمكن أن ينجزه التنظيم الاقليمى فى غياب تنظيم الوحدة الاكبر الذى تمثله منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية، ولنقل إن التنظيمات الاقليمية هذه وعلى الأساس الاقتصادى تحديدا، تعتبر معالجة - مؤقتة أو دائمة لا نعرف - لتعثر اتفاقات «وحدوية» كبيرة مازالت تأمل فى الحياة ، فالأفريقيون مثل العرب توقعوا أن تكون اتفاقات «أبوجا» (نيجيريا) للوحدة الاقتصادية (١٩٩١) مثل اتفاقات السوق العربية المشتركة، محاولة شبيهة باتفاقات السوق الأوربية المشتركة التى أدت للوحدة الأوربية المتمثلة اخيراً فى «الاتحاد الأوربى». هذا الفشل الافريقى والعربى على السواء وحتى الآن جدير بالتأمل والمراجعة، ولكنا ننظر الآن إلى كيفية مراجعة هذا الفشل فى الأشكال الأخرى المسماه بالمشروعات الاقليمية الفرعية، وإلى أى حد نقابل مشروع «سادك» أو «كوميسا» النشط بمشروع المغرب العربى أو مشروع المشرق السابق «الاتحاد العربى» ولن نقارن هنا كثيراً «بالتوحد الخليجى» من زاويته الاقتصادية التى تحميه وحدة الثروة البترولية ولا تدعمه كثيرا السلوكيات والمنازعات السياسية والاجتماعية.

سنأخذ هنا مثال« كوميسا»، لانقدم دراسة تفصيلية عن تكوينها الداخلى، فهذا ما تذخر به مصادر المعلومات التبسيطية؛ ولكنى أريد أن ألفت نظر المثقف والمسئول العربى بل وأصحاب المصالح ذوى الميول الاستقلالية عن عالم العولمة وهيمنته إلى أن الالتفات إلى منطقة دول «كوميسا» يفرض أيضًا عدة مسئوليات تجاه مشاكلها وتطوراتها. فنحن أمام منطقة تمتد من اقصى شمال وادى النيل بدخول مصر فيها عام ١٩٩٨ إلى قرب أقصى الجنوب عند زامبيا وزيمبابوى، حيث مقر الأمانة فى «لوساكا» عاصمة زامبيا. وهى منطقة تمتد فى المحيط الهندى شاملة كبريات دوله الافريقية مثل مدغشقر وحتى الوسط الافريقى فى الكونغو الديمقراطية. ثمة إحدى وعشرون دولة إذن ترتبط بمعاهدة «سوق مشتركة» موقعة منذ ١٩٩٣ وتحمل اسم كوميسا رسميًا منذ عام ١٩٩٤، بعد تسعة عشر عامًا من الترتيبات والمحاولات، والاتفاقات الفرعية، بخطة للوصول إلى منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٠ وسوق مشتركة تماما عام ٢٠٠٤ ويجتمع رؤساء هذه المنطقة بشكل منتظم كل عامين بهدف توحيد التجارة كسبيل لتوحد اكبر وليس ذلك من قبيل تهويمات الاعلانات الصحفية المألوفة، لأن التجربة وقعت فعلا

بدخول مصر فيها مؤخراً وإعلانها إلغاء التعريفة الجمركية بنسبة ٩٠٪ مع دول هذه المنطقة بعد عام واحد من دخولها استعداداً للتجارة الحرة تماماً معها فى العام القادم، وكان ذلك فعلا نموذجاً للمثل الشعبى «الماء يكذب الغطاس»!. إن ما بدا من جدية لتحقيق هذا الهدف فى اجتماع رؤوساء هذه المنظمة للمرة الرابعة فى مايو الماضى بنيروبى هو الذى جعلهم يتخذون للاجتماع شعار «العد التنازلى لخلق منطقة التجارة الحرة فى اكتوبر ٢٠٠٠».

فما الذى تشكله هذه المنطقة من إغراءات للاقتصادى والمسئول العربى؟ إننا أمام منطقة من ٣٨٠ مليون نسمة فى ٢١ دولة تضم من الدول العربية مصر والسودان والصومال وجيبوتى وجزر القمر، ترتبط بمصالح المياه فى وادى النيل، وبمصالح وعلاقات الخليج فى المحيط الهندى ومجمل تجارة هذه المنطقة وصل عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٦٨,١ مليار دولار لكن التجارة البينية مازالت تقف عند حدود ٤,٢ مليار دولار. لكن القارئ لابد أن يلحظ جدية العمل داخل هذه المجموعة لتنمية التعاملات فيما بينها والتى قفزت بهذا الرقم الأخير من ١,٦ مليار عام ١٩٩١ إلى ٤,٢ مليار أى بمضاعفته فى إطار الاتفاقية لحوالى أربع مرات فى أقل من سبع سنوات! وهذا رغم أن مجمل الصادرات أو الواردات مع الخارج لم تصل للضعف بحال فى هذه الفترة نتيجة ضعف المكونات الاقتصادية الذى لا ينكر بدوره، ولكننا نرصد هنا تنشيط العلاقة أولا وهو الجدير باهتمامنا.

لاشك أن هناك مناطق اضطراب متعددة في منطقة «كوميسا»، لكن هل يمكن للعرب أن يتجاهلوا أن «أطرافهم» فى هذه المنطقة هى الاكثر اضطرابا مثل السودان والصومال وجزر القمر، ناهيك عن مسئوليتهم شبه المباشرة فى اريتريا وجيبوتى؟ إذا انتبهنا لذلك فيمكن ملاحظة أيضاً أن أكثر الدول الأخرى غير ذات الصلة بالشأن العربى هى الاكثر استقرارا وتفاعلا في هذه المجموعة مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا وزيمبابوى. فهى الدول الاكثر تحريكاً لمجمل الصادرات (٢٢,٢ مليار دولار) والواردات (٣٦,٥ مليار دولار) ولايقولن أحد أن هذه الأرقام بسبب اضافة الارقام المصرية مثلا، فالرقم المصرى فى الصادرات لم يزد للاسف عن ٣,٩ مليار عام ١٩٩٧ وإن وصل بين الواردات إلى ١٣,١ مليار، لكن ذلك قد يشير إلى نقطة أخرى هامة حول مسارات الاستثمار فى مناطق الاستقرار ودول التفاعل التى أشرنا إليها

وهي ما بدا أن بعض الرأسماليين المصريين بمشاركات عربية أخرى ينتبهون إليها مؤخراً، في مجال الطاقة والاخشاب وغيرها وهو ما يجب أن يكون موضع دراسة دائمة لأن المستثمر العربي قد يكتفي بالإعلام السائد أوربيا فقط عن جنوب أفريقيا، بسبب كثافة الاستثمار الأوربي هناك أو اتجاهه الكثيف وباتجاه واحد نحو الخليج لأسباب لا تخفي في الاستغلال الاستثماري إن جاز التعبير!. إن الملفت في اجتماع القمة الاخير لكوميسا هو دفعهم لفكرة «منطقة استثمار موحدة» وإقرار إنشاء وكالة موحدة لهذا الغرض.

وبالعودة للسؤال عما يفرضه الاتجاه نحو هذه المنطقة من مساهمات عربية في قضاياها قبل الاتجاه لجني الثمار أو البحث عنها في بحرها المضطرب؟ نعتقد إن الإجابة تتطلب الانطلاق من أن الحضور في هذه المنطقة ليس رفاهة سياسية وليس لمجرد الاعتبار التضامني الشكلي أو الحقيقي، فلئن جاز ذلك مع الكونغو فإنه لن يجوز مع السودان أو الصومال أو جزر القمر أو تنزانيا بما فيها زنجبار. ونحن في عصر يشكل الحضور والتضامن والمصالح سلة واحدة. وفي تقديري أن الساحة العربية تحتاج أولا لضبط مفاهيمها ومدركاتها حول صراعات مثلما في السودان وتجاه مطالب جنوبه العادلة، وحول حاجة الصومال لاستثمار كبير (مشروع ماريشال عربي؟) يدفعهم هناك دفعا للتوحد، وحول جذرية المصالح وراء مصالحة اريتريا واثيوبيا بعيداً عن أوهام المياه واسرائيل ... الخ، وحول استيعاب تاريخ العرب القديم في المحيط الهندي الذي ترتع فيه المصالح الأوربية ليضرب العرب من هناك دائما ومنذ معركة قناة السويس نفسها. هذه الرؤى تفرض على العرب دبلوماسية وثقافة جديدة، ليست فقط دبلوماسية التضامن البترودولاري السابقة ولا مجرد مواجهة العدو الصهيوني ذي المخطط بعيد المدى والذي قد يصل لاستعمالنا هناك مستقبلا!

فإذا حللنا محتوى القضية الكبرى إلى العمليات والمكونات الإدراكية الابسط فإن ذلك سيفرض سياسات تضامنية بين العرب ليقتربوا بها من الفضاء الافريقي بشكل أفضل.

لقد لفت نظري وأنا أتابع تطورات العلاقات داخل منطقة «كوميسا» وعلاقاتها الخارجية، إن الدبلوماسية الأمريكية التي بدت لفترة عازفة عن الاهتمام بأفريقيا تعطي هذه المنطقة

اهتماما خاصا عبر تدخلاتها السياسية المباشرة في هذا الموقف أو ذاك.. فالمسئولون الامريكيون يزورون مكاتبها وعواصمها الرئيسية باستمرار في مقدمتهم زيارة خاصة لوزير التجارة الامريكي للمنظمة ومقرها في لوساكا منذ عام ١٩٩٨، وتبع ذلك تقديم مخصصات زادت عن عشرة ملايين دولار بين نفقات رسم خريطة الاستثمارات في بلدان المنطقة إلى مخصصات لدراسات حل الصراعات إلى المعونة الفنية لتيسير عمل أكثر من اثنتى عشرة لجنة فنية في الزراعة والصناعة والنقل وغيرها تضمها هذه المنطقة. لذلك ليس غريباً أن يحضر ممثل الولايات المتحدة كمراقب في اجتماع قمة كوميسا بنيروبي مؤخراً.

وأملي كبير ألا ينسى المسئول العربي كل ما قدمت عن هذه المنطقة ليقول في استرخائه المعهود : لماذا لا نحصل على هذه الدراسات من أمريكا نفسها؟ أو يتساءل آخر، لماذا لانشاركهم العمل هناك ونحن في عصر العولمة؟

وهنا أذكر فقط ... حتى لا يظن بي البعض قدرة على السخرية، أن العرب دفعوا أكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات في عمليات «المشاركة» إياها مع الأوربيين في أفريقيا طوال السبعينيات وعليهم الآن الإجابة عن تساؤلي عن العائد.

■ ● ■ ● ■

جزر واق الواق
ونظرية الأمن القومى العربى!

ترتبط نظريات الأمن القومي عادة بأفكار التوحد في العدو، أو حماية أرض الوطن من عمليات التدخل أو ممارسة الضغط عبر عناصر السياسة أو الاقتصاد، أو تحقيق اندماج اجتماعي وسياسي شامل في إطار تنمية متكاملة لترسيخ قوة الوطن الداخلية والخارجية. وقيل هنا أن تسلل اليهود إلى فلسطين واستيطانهم وإعلان دولتهم على أرض الوطن، كان أحد المظاهر الأولى لاختراق الأمن القومي العربي، كما قيل إن بقاء أي أجزاء محتلة من الوطن في قلب أراضيه أو أطرافه هو اختراق دائم للأمن القومي العربي، وأخيرا قيل أن نهب ثروة الوطن أو تشتت الثروة وعدم تخطيطها لضمان سلامة الوطن والمواطن ببرامج تنمية متكاملة هو خرق للأمن القومي.

وأمثلة اختراق الأمن الوطني من قلبه وفي ثروته واضحة دائما ويبدو أنها تستهلك الجهد الرئيسي من الاهتمام وتبقى مسألة أمن الوطن العربي في أطرافه وتهديده من قوى أجنبية، مشكلة كامنة لا تقل في تقدير البعض عن المشاكل المتفجرة في قلب الوطن نفسه، لأنها تشير في معظم حالاتها إلى نفس المصدر من الاستيطان إلى التدخل إلى افتقاد عنصر التنمية المتكاملة لمصائر بناء هذا الوطن.

وفي هذه الحالة تبقى أجزاء من الوطن دائما في طريقها لأن تكون جزر "واق الواق" - وهي التسمية التي أطلقها الرحالة العرب مثل ابن حوقل والياقوت على جزر "القمر ومدغشقر" أول معرفتهم بها منذ القرن التاسع الميلادي (صورة الأرض- معجم البلدان...الخ).

بعض الحالات يبرز فيها بعض الاهتمام مثل جزر الخليج، أو سبته ومليلة في طرف البحر المتوسط والمغرب، وبعضها لا يلفت نظر الرأي العام العربي في قليل أو كثير، وأعني بذلك جزر القمر، أو جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية.

نحن أمام أربع جزر كانت أحد مراكز التجارة العربية الأفريقية الكبرى بالمحيط الهندى حتى وصلها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر، وظلوا مع بقية القوى الأوربية الأخرى يقاتلون من أجلها بالاستيطان وتعديل مسار الاقتصاديات، والعزل حتى إتمام الاحتلال فى القرن التاسع عشر، وتعتبر سلطنة عمان وأبناء عدن أكثر العارفين بهذه التطورات فى المحيط الهندى حيث الحضور العربى- سياسيا واقتصاديا- ففى جزر القمر وزنجبار وغيرها مما التحق بالتطورات الأفريقية المعروفة لحركة الاستقلال..

يعيش ما يقرب المليون نسمة على هذه الجزر، وقد تسلل العنصر الأوربى إلى إحداها- مايوتى (أو ماهورى، كما تعرف محليا) وأصبح الخليط يسمون الكريول وهم الذين أعلنوا انفصالها عام ١٩٧٥ وتسلل النمط الاقتصادى حسب الاحتياج الأوربى فأصبحت الجزر تزرع الزهور المعروفة لاستخراج "البرفان" الفرنسي الشهير والفانيليا التى تدخل أشهر الصناعات الغذائية وكذلك القرنفل. وقد حجب ذلك أصول الاقتصاد الأفريقى العربى المحلى- زراعة الأرز والمصائد- ولم يبق إلا قوى عاملة أفريقية عاطلة إلى حد كبير أو شخوص وعائلات الاقطاع العربى الذى انتهى بهم جميعا وضعهم المتخلف إلى الاستسلام للاستعمار الأوربى لأربعة قرون. ومع موجة الاستقلال الأفريقية والعربية برزت عدة حركات شعبية وطنية، بقيادات أفريقية وعربية جعلت هذه الجزر المعزولة- تعلن استقلالها عن فرنسا بالقوة تقريبا رغم عزلتها عام ١٩٧٥ على نحو ما فعلت سيشيل وموريشيس فى مشاهد جديرة بعناية الوطنيين العرب.

لكن لأن الوطنيين العرب يعتبرون بعض حدودهم من بلاد "واق الواق" فقد أتاحوا لفرنسا أن تعزل جزر مايوتى عن جزر القمر وتقر انفصالها رغم رفض الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الموقف، بينما سكت العرب عن سلوك فرنسا مثل سكوتهم فى ذلك الوقت على اتفاقية استقلال جيبوتى التى أبقتها قاعدة عسكرية رسمية لفرنسا فى وضع غريب عند استقلالها ودخولها الجامعة العربية فى عز نفوذ البترول العربى على المستوى العالمى. ولا ندرى أية مساومة عربية تمت فى ذلك الوقت لقبول هذا الوضع، وان كانت جزر القمر لم تنضم حينئذ للجامعة العربية فان ذلك لا يسرى بالنسبة لجيبوتى. والآن وقد دخلت الاستراتيجية العربية إلى منطقة المحيط الهندى بقبول جزر القمر الانضمام إلى الجامعة العربية أى إلى

حدود الوطن العربى (بما قد يحتاج لنقاش ليس هذا مكانه)، فقد دخلت فرنسا مجددا منطقة اختراق لهذه الحدود فى أعقاب الدخول العربى، بتشجيع أهالى جزيرة أخرى من جزر القمر (وهى انجوان أو نزوانى محليا) لاعلان انفصالهم وطلب العودة للانضمام لفرنسا عام ١٩٩٧ فيما كان فضيحة دولية لم يجف مدادها بعد.

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعلنان سنويا إدانتهما لوضع انفصال "مايوتى" ثم باتت تتابع "بقلق" إعلان أبناء "أنجوان" لرغبة الانفصال من جانب واحد. وقد نظمت منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمراً كبيراً فى مدغشقر فى إبريل ١٩٩٩ حضره سبعون من أبناء الجزر الثلاث (بداية تسليم بانفصال الرابعة) واتفقوا على مبادىء للمصالحة والاتفاق على ترتيب قدر من الاستقلال الذاتى للجزر وليس الانفصال وذلك لارضاء "انجوان" وغيرها، واكتفت الجامعة العربية بارسال مندوب متابعة بعد عقد المؤتمر، ثم قام أحد الضباط بانقلاب فى الجزيرة الرئيسية جعل الحكم كله غير شرعي بما يعطى الفرصة لمن يريد تأكيد انفصال الجزيرة الثانية (انجوان بعد مايوتى) ويعطى فرنسا فرصة أكبر لضم مناطق أكبر فى المحيط الهندى تدعم مركزها فى الاتحاد الأوربى كما يتردد فى هذا الصدد، خاصة بعد أن ظهرت أهمية المحيط الهندى في حروب الخليج، والآن لوسط آسيا! ولا بد أن نتوقع ألا تكون إسرائيل بعيدة عن منطقة "واق الواق" هذه فى وقت قريب.

الملفت أن دخول هذه "الجزر الاتحادية الاسلامية" للجامعة العربية، لم يثر الانتباه لمشكلة امتداد حدود الأمن القومى العربى إلى هذه المناطق الحيوية، بل أنه مع وقوع محاولة انفصال "انجوان" وفى أول أيامها طالب رئيس الاتحاد القمرى الجامعة العربية بالتدخل وفق ميثاق الدفاع المشترك العربى، فاكتفت الجامعة بارسال مبعوثها إلى أديس أبابا- وليس إلى "موروني" عاصمة الاتحاد- لمتابعة الموقف مع مسئولى منظمة الوحدة الأفريقية!

أذكر أن جزر القمر كان يعبر عن شعبها طوال الستينيات حركة التحرير الوطنية (موناليكو) التى كانت تتلقى مساعدة فنية وعسكرية كباقى حركات التحرر من لجنة تحرير المستعمرات بدار السلام بتنزانيا وكان مندوبها دائم الحضور لمصر والجزائر، بل وإن قائد الانقلاب الأخير "عثمان غزالى ضابط تلقى تدريبا عسكريا فى المغرب، ولا يعنى ذلك عدم

وجود قوى سياسية ناضجة لا تلفت نظر الرأى العام العربى، فإن كان أول الرؤساء عند الاستقلال "أحمد عبد الله" رئيس الاتحاد الديمقراطى عندئذ من ذوى الأصول العربية المحافظين، فقد تبعه الرئيس "على صويلح" صاحب الاتجاه الاشتراكى الاسلامى الذى خلعته فرنسا والنظام العنصرى بجنوب أفريقيا عام ١٩٧٨ بفرقة من المرتزقة الأوروبيين خوفا من اتجاهاته التحريرية، كما كان التجمع الديمقراطى (الوسط) بقيادة سعيد محمد جعفر، وغير ذلك من التنظيمات التى تحولت مؤخرا إلى حركات شعبية في كل جزيرة تقريبا، إلى حد اجتماع ممثلى اثنى عشر حزبا وحركة سياسية للتفاوض على شكل الحكم ومعالجة مشاكله قبل الانقلاب العسكرى الأخير الذى أوقف الدستور والاحزاب وأعلن استمراره لمدة عام بأمل أن يعالج أيضا مشكلة انفصال "انجوان".

والآن: ثمة لقاءات بين عثمان غزالى قائد الانقلاب والكولونيل سعيد عبيد الرجل القوى فى انجوان لمحاولة التفاهم على شكل الحكم الذاتى الذى يبدو أن فرنسا ستكون ضامنته، كما أن جنوب أفريقيا أصبحت معروفة كقوة تدخل فى المنطقة. وثمة وفود من مؤسسات الفرنكفون والاتحاد الأوربى. وثمة ٦٠٠ مواطن من جزر القمر فى فرنسا يدعم بعضهم التدخل الفرنسى مقابل أكثر من ألف مواطن فى القاهرة ينشد بعضهم تدخلا عربيا إيجابيا. وثمة قرارات من منظمة الوحدة الأفريقية وهمة حقيقية فى أديس أبابا لمعالجة الموقف فى هذه الجزر .، ويبقى السؤال: هل ما زالت هذه المنطقة هى "واق الواق" العرب؟ قد يعالج البعض هذا الموضوع باستخفاف، أو بالاشارة للهم العربى فى فلسطين، والصحراء الغربية وطنب وأخواتها وجنوب السودان، وسبته ومليلة؟ولكن فليصدقنى هؤلاء وهؤلاء أن من سلموا أمام الاستيطان اليهودى فى فلسطين بأمل "الاتفاق فى المراحل النهائية" هم أنفسهم الذين استسلموا لتطور المأساة فى جوبا والصحراء الكبرى والصغرى وأمن البحر المتوسط وأخيرا أمن المحيط الهندى.

ويبدو أن منظمة الوحدة الأفريقية هى التى ستبقى أمل الأفارقة وبعض العرب فى التعبير عن الأمانى البعيدة والقريبة رغم الصعوبات الكبيرة لارسال وفد هنا أو هناك. لكن أملها فى بلاد مثل جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا وأثيوبيا وحتى أوغندا قد يكون له معنى بالنسبة للأمن القومى الأفريقى، تطور مفاهيم السيادة والتدخلية ومواثيق العمل الوحدوى الأكثر حقيقية أو جدوى.

ويبدو أن العرب في غيبوبتهم التاريخية، أو غيابهم التاريخي بتعبير أكثر علمية وحضارية لا يفرقون بين الأمن والأمان الذي يختلط فيه القومي والشخصي للأسف. ولذا يمكن أن تصبح "واق الواق" دون أن ندرى قريبة جدا من جلدنا وليس كما تخيلها ابن حوقل أو "الياقوت".. في بحار الظلمات.

أخشى أن تتساقط عناصر مفهوم الأمن القومي العربي تدريجيا يسقط الاستيطان تارة، والتدخل تارة أخرى، ومشروعات الهيمنة تارة ثالثة، والتنمية الوحدوية الشاملة تارة رابعة فيصبح القتال من أجل فلسطين مغامرة وتصبح القدس من مدن واق الواق ناهيك عن مدن وجزر أخرى، وهنا يصبح بعض المال لانقاذ جزر القمر وتنميتها مستقلة عن فرنسا لضمان وحدتها.، ضربا من بذر المال في بحر الظلمات...



لماذا لا تجتمع القمة الأفريقية العربية ؟

تجرى الاستعدادات على قدم وساق لعقد عدد من الاجتماعات الدولية والاقليمية ذات الصلة بعالمنا العربى، وقليل منها ذو فائدة حقيقية لشعوبنا، بينما يجرى تجاهل ما يستحق منها الجهد ليتم انعقاده فى هذه الظروف نفسها، وتتوفر له ظروف أكثر للنجاح.

فها هى الترتيبات تجرى لعقد مؤتمر لمجموعة الدول الأفريقية مع دول الاتحاد الأوروبى بالقاهرة فى فبراير ٢٠٠٠، وتتوفر للمؤتمر مظلة من المصالح الأوروبية مقابل بعض المصالح الأفريقية بالتأكيد، ولذا يحرص عليه الجانبان، بدليل أنه مدعوم بقرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر فى يوليو ١٩٩٩. فلأوروبا مشاكلها فى التنسيق بين اتفاقيات «لومى» مثلاً واتفاقيات الجات ثم منظمة التجارة العالمية بعد ذلك، وتريد أوروبا أن تخرج بالمجموعة الأفريقية إلى جانبها خاصة بعد معارك «سياتل» مع العولمة التجارية والاختراقات الأمريكية الكبيرة فى أفريقيا. وإلى جانب ذلك هناك مصالح دول الجنوب الأوروبى وخاصة فرنسا فى منطقة البحر المتوسط والمغاربية منها خاصة بما يستدعى الاتفاق بشأنه، وهى منطقة تتطلع اسرائيل لغزوها سريعًا سواء لاختراق الاتحاد الأوروبى نفسه أو أن تخترق بها الولايات المتحدة هذه المنطقة بدورها. وسوف لا تجد أوروبا أفضل من مصر والجزائر عنصرين فى مقارباتها تلك، وهما جاهزان لذلك بدورهما إزاء الضغط الأمريكى الفج عليهما. ولعل العرب يدركون دلالة الرسائل المتضاربة فى هذا الشأن، كما وردت فى استقطاب، موريتانيا من جهة (لأهداف استراتيجية اطلنطية..) أو بمواليد لفلسطين من جهة أخرى (للحد من التجاهل الاسرائيلى لأوروبا أو ضمهما معًا للنادى الأوروبى!)

من ناحية أخرى ترتيبات ملحة لعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط فى خلال عام ٢٠٠٠ أيضًا ضمن ترتيبات تبدأ «عولمية عقب اجتماع القمة الاقتصادية العالمية – آخر يناير ٢٠٠٠ فى «ديفوس (وجماعة ديفوس – جماعة أهلية «متواضعة» تقرر دورها فى وثائق الأمن

القومى الأمريكى عام ١٩٧٩ كتحريك لدور المثقفين والاقتصاديين الحرفيين فى المقاربات الدولية والاقليمية!) وخاصة فى الشرق الأوسط عقب كامب ديفيد).

والمؤتمر الاقتصادى للشرق أوسطية الذى يتجه للانعقاد فى القاهرة، يأتى بعد ضغط متعدد المصادر لعقد الاجتماعات المتعددة الأطراف لتطبيق قرارات مدريد حول تطبيع التعامل مع الكيان الصهيونى لاسرائيل، ومعنى ذلك أنه سيكون مؤتمرا هاماً بدوره بالنسبة لحشد من الدول العربية مع اسرائيل والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية.

وتثير هذه الاجتماعات «الدولية» تساؤلا مشروعا حول وضع المجموعات الاقليمية ذات المصالح المشتركة والمتبادلة ومنها «المجموعة العربية»، في علاقتها المتشابكة مع بلدان الجنوب. والسؤال خاص بمدى شعور المجموعة العربية - على سبيل المثال وليس الترصد - بامكان تحريك فعاليات بلدان الجنوب من حولها كمصدر قوة تفاوضية مهما بلغ ضعفها؟ السؤال يتجه للدول العربية خاصة لأسباب عدة لا مجال لتكرارها حول مركزيتها أو وسطيتها فى مناطق الجنوب المتعددة، ولكن الأهم بين هذه الاسباب هو وجود تاريخ مؤسسى معروف لهذه العلاقات «الجنوبية - جنوبية» وخاصة مع أفريقيا.

قد لا يذكر الرأى العام العربى أن حركة التعاون العربي الافريقى قد استهلكت أكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات الامريكية من الجانب العربى ، فى مشروعات إستنفذت معظمها الشركات الأوروبية نفسها «كطرف ثالث». وقد تبدو قيمة هذا الرقم إذا وجدنا الدول الغربية تتحدث الآن عن سبعة مليارات استهلكتها أفريقيا فى السنوات الاخيرة بما يتطلب دفع المقابل! لكن الأهم من ذلك - كما أشرنا - هو تاريخ المؤسسات القائمة كبنية تحتية للتعاون العربى الافريقى، ليس بدءاً من السياسة فى مؤتمر القمة العربية الافريقية الأول بالقاهرة عام ١٩٧٧ وما نتج عنه من لجان وزارية وفنية، ولكن وصولا إلى مؤسسات كبرى مثل بنك التنمية العربى لافريقيا (باديا) وصندوق المعونة الفنية، والمعارض التجارية المشتركة، ومشروع المعهد الثقافى العربى الافريقى .. الخ، أى أنها بنية تعتمد على فهم تكاملى صحيح للبعد السياسى والاقتصادى والثقافى والاعلامى .. الخ.

والحق أن فترة النشاط «التعاونى» العربى الافريقى - فى السبعينيات خاصة - لم تذهب نتائجها هباء، لو حسبنا مجرد ضياع بضع مليارات حتى ولو عن طريق الطرف الثالث، ذلك

أن التسعينيات قد شهدت من المواقف الافريقية تجاه العرب خاصة، بقدر ما طرح العرب من رغبة فى تنشيط هذه المواقف، والكثير منها كان يخص المجموعة العربية في افريقيا وبعضه ما خص دول الخليج أيضًا فى الشرق.. ولنتأمل موقف التهدئة فى قضية الصحراء أو النزاع الموريتانى السنغالي كموضوعات إثارة ضد التعنت العربي. أو لنذكر كارثة تحلل الدولة فى الصومال أو الأزمة المستمرة فى جنوب السودان، أو مأزق المسألة الاسلامية فى نيجيريا، وحتى حرب الخليج والنزاع الاريترى اليمنى .. الخ كلها كانت من الأمور التى تثير الزوابع ضد العرب فى أفريقيا، لكن القارة لم تتنكر للجهد التاريخى للعرب فترة التحرر الوطني، وكان أكبر تعبير عنها يوم وقف مانديلا نفسه يعطي الدرس لكلنتون – وهو ضيف جنوب افريقيا ربيع ١٩٩٨ – عن الموقف العربى من قضايا القارة. بل وراح سريعًا يوثق علاقاته بليبيا والجزائر وسوريا ويقف إلى جانب الشعب الفلسطينى مقدما نفسه وسيطًا من أجل حق تقرير المصير، وأظنه لم يكن أقل من ذلك وبدا حين خاطب مجلس قمة التعاون الخليجى صيف ١٩٩٩.

ويدفع واقع النشاط العربي الافريقى بين يوم وآخر ضرورة الإلحاح على العودة لمؤسسة «التعاون العربى الافريقي»، أى احترام الأسس المؤسساتية التى وضعت لهذا التعاون لأن فى ذلك تنمية جذرية لمصالح حقيقية وليست للمظاهرات السياسية فحسب. ولنأخذ مثال قبول مصر عضوًا كاملاً فى منظمة التعاون الاقتصادى لشرق وجنوب أفريقيا «... كوميسا» التى ستفتح بابا واسعًا لمصالحها الاقتصادية فى جزء كبير من القارة، وإن كنا لا نعرف ماذا ستفعل الرأسمالية فى مصر بهذه الخطوة.

وهناك مثال الاقبال الافريقى على حضور مؤتمر قمة الجزائر فى يوليو ١٩٩٩ تحية لرمز باق من الثورة الجزائرية ودعما للجزائر فى محنتها الداخلية. أما المثل الاقوى فى هذا المجال فهو «القرار الافريقى» منذ اجتماع القمة الافريقية ببوركينا فاسو – يونيو ١٩٩٨– بتحدى القرار الامريكى – الدولى بمقاطعة ليبيا، وسفر الرؤساء الافارقة فرادى وجماعات إلى طرابلس تأكيدا لهذا القرار الذى لم تستطع القمم العربية الاتيان بمثله ! ثم ها هم يبالغون فى التحدى فيقبلون دعوة ليبيا للقمة الافريقية، لتنعقد فى اجتماع استثنائى بمدينة «سيرت» بليبيا

فى سبتمبر ١٩٩٩ عقب القمة الافريقية السنوية مباشرة، وهم يعلمون أن فى ذلك تحية «لثورة الفاتح» التى تعتبرها الولايات المتحدة! من الدول الشريرة Rogue states، كما يعلمون أن «قائد الثورة» سيكرر عليهم درس الوحدة الافريقية الشاملة بمفهوم لم يكتب له التوفيق منذ طرحه الراحل العظيم «كوامى نكروما» ... لكنهم قبلوا مبدئيا هذا الطرح ليعودوا لبحثه فى قمة عام ٢٠٠٠ فى لومى، وليمهدوا لشكل برلمانى للوحدة السياسية يجتمع فى ليبيا عام ٢٠٠١ كما تنعقد مؤسسات اتفاقية «الجامعة الاقتصادية الافريقية» السابق توقيعها دون فاعلية فى أبوجا - نيجريا منذ عام ١٩٩١.

إذن فالشمال الافريقى العربى يدفع بقوة - لكن فرادى- فى اتجاه لقاءات متنوعة مع «افريقيا الناهضة» كما يتصورها الرئيس ثابو مبيكى. وهناك بلدان الخليج التى تدفع علاقاتها الاقتصادية - بل والسياسية أو قل الدبلوماسية - بكثافة أيضًا مع بلدان قوية الاقتصاد نسبيًا مثل بلدان جماعة «سادك» للجنوب الافريقى وعلى رأسها جمهورية جنوب افريقيا نفسها من تجارة الذهب إلى تجارة الصلب إلى السياحة والاعمال التجارية الاستثمارية التى جاءت بمئات الشركات الجنوب أفريقية إلى دبى والامارات عمومًا.

لو أن رصدًا محاسبيًا جيدًا وضع فى ميزان المقارنة - والمقاربة - كل هذه الظواهر العربية والافريقية، وأمامها فى الكفة الاخرى ما بين العرب واسرائيل من تاريخ سيئ السمعة وحاضر أكثر تعاسة، بل ووضع تاريخ الاستغلال الأوروبى للثروات والمواقع العربية، ثم سأل شابا عربيًا يافعًا .. ما الذى يجرى على أرض العروبة من أشكال الاعتبار للمصالح الحقيقية، وأشكال التفريط فيها؟ لوقف الشاب مشدوها لا ينطق! لكنه سوف يصرخ فقط عندما يرى صور اللبنانيين الذين يحرق العامة محلاتهم فى شوارع برازافيل وابيدجان وكنشاسا، وصور المثقفين والاقتصاديين وهم مرتبكين أمام مؤتمرات تعويضات تجارة الرقيق التى يستوى فيها العرب والأوروبيين - عند البعض - وصور السياسيين وهم أشد ارتباكًا أمام قضايا الصحراء وجنوب السودان والصومال وجزر القمر .. وليتساءل الجميع معى، ألم يحن الوقت لعقد القمة العربية الافريقية؟ وإعادة الحياة لمؤسسات التعاون العربى الافريقى.

■ ● ■ ● ■

عرب وأفارقة ... من المحيط ... إلى المحيط

اعتادت الثقافة السياسية فى الوطن العربى، الحديث عن الوطن/الأمة من المحيط إلى الخليج... كان ذلك وقت دعوات القومية والتحرر والوحدة، وكان الأفارقة فى نفس الوقت يتحدثون عن الوحدة الأفريقية من "الكاب للقاهرة" أى من الكيب تاون بعد تحررها من النظام العنصرى حتى القاهرة صاحبة معارك قناة السويس ومواجهة الصهيونية العنصرية. وها نحن نعيش عصرا آخر، تبقى فيه الصهيونية وحدها تتحدث عن القومية وتحرير العرق اليهودى وتجعل الديانة عنصرية. وقد تدهش الأجيال القادمة أو تغتاظ من هذه الوقائع الغريبة.. لكنها تجد عند "حكماء" العصر، بعض المهدئات مثل القول بأنه فى عصر العولمة لامجال لأحلام القومية أو الوحدات القائمة على أساسها، وإنما المراهنة الواجبة على "النظم" الإقليمية، فهذا اتحاد مغربى وآخر تجمع لغرب أفريقيا وثالث فى الخليج أو الجنوب الأفريقى..الخ، وقد يمر وقت طويل أمام ذلك الجيل الغاضب، وهو يرى الصهيونية وحدها فى ريعان شبابها، لكنه سيجد من يهدئه أن مصير هذا الكيان إلى الذوبان فى "الإقليم"، فاتفاقيات التجارة العالمية تنفى الحدود كما قد تنفى الوجود!

لكن "العروبيين" و "الأفريقانيين" لا يسعهم الانسحاب من النقاش هكذا بهدوء، وهم أنفسهم الذين شاهدوا- بل قد نقول أسسوا- أشكالا من التضامن "الإقليمى" مما كان ظاهرة حية بدوره، جمع بين القوميات والأقاليم دون أن يثير كل هذا الشجن. ونقصد بذلك ظاهرة مثل "التضامن العربى الأفريقى" بعد معركة قومية مثل حرب ١٩٧٣، ولتظل مسألة "التضامن" و "التعاون" قاعدة لأى من الحظوظ شئت أن تحقق. وقد ظل "التعاون الإقليمى" هذا فى ذاته أملا يرتجى حتى تعرض بدوره لظواهر "التآكل" العالمية.

تجمع الساحل والصحراء

لكن الآمال الإنسانية لا تتآكل هكذا بسهولة، ولا بد أن تظهر بين فترة وأخرى بعض الأضواء.. فى بعض الأنفاق، إن لم تعبر عن انقاذ حقيقى للواقع هنا وهناك فإنها تبعث الآمال على الأقل.. ومن هنا نعالج حالة التجمع العربى الأفريقى الذى تحرك فى العامين الأخيرين بين طرابلس وغيرها من العواصم الثلاث عشرة والتى تمتد من المحيط الأطلنطى إلى المحيط الهندى باسم "تجمع دول الساحل والصحراء". فها هى ليبيا تدفع بالتمدد الثقافى العربى الذى تفاعل وحده عبر قرون على الأقل من شمال القارة لشرقها وغربها فيما أسماه الرحالة العرب "ببلاد السودان"، واسمته اعتباراتهم الجغرافية الصحراوية "بالساحل" باعتبار انتهاء الصحراء عند حدود غابات السافانا جنوبا ممتدة إلى الخلجان الأفريقية فى غرب ووسط القارة. قفزت ليبيا بالاعتبار الثقافى، مثلما دفعتها الحاجة إلى الانفتاح على الشعوب التى اخترقت الحصار من حولها لتحاور الجهد السياسى والاقتصادى الليبى المتجة جنوبا بعد أن أحبطه الموقف العربى شرقا وغربا. مهدت ليبيا تمهيدا جيدا لهذا التجمع بالاشتباك الإيجابى مع خط يمتد من جامبيا غربا حتى السودان فى الوسط إلى إريتريا وجيبوتى شرقا. والتأم فى ربيع ١٩٩٨ عقد هذا التجمع الذى عقد قمته الثانية فى الأسبوع الأول من فبراير عام ٢٠٠٠, ورغم مغامرات ليبيا المتعددة فى إعلان الوحدة التى كثيرا ما بدت مفاجئة أو غير مؤسسة على التمهيدات الضرورية، فإن تجمع الساحل والصحراء الافريقى العربى، يبدو أكثر تأسيسا بما استغرقه من وقت وما شرع فيه من مؤسسات. فها نحن أمام أمانة عامة وبنك للتنمية، ولجان وزارية للصحة والتعليم وغيرها من اللجان المتخصصة، وها هو إعلان للمبادىء يشير إلى التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بل والأمم المتحدة لطمأنة الجميع على اتجاه "التجمع الجديد"، وها هى العضوية فى الاجتماع الأخير تضم إريتريا وجيبوتى وجامبيا بعد التشاور الديمقراطى. بل وإن التجمع حرصا منه على طمأنة عضويته والمحيطين به يتحدث بتأكيد ملفت عن مبدأ "عدم التدخل فى الشئون الداخلية أو معاونة أية قوى معادية للنظم ماديا أو سياسيا"، وإمعانا فى "الأمان من التدخل" يوقع الاجتماع الاخير ميثاقا خاصا بالأمن يؤكد مبادىء التجمع فى هذا الصدد، مما لا يخلو من دلالة!. وتتوفر لهذا التجمع عناصر أمن

أخرى بتأمين العلاقة مع جاراته المهمة، فخط "بلاد السودان" أو "الساحل" يقع على جنوبه عمالقة مثل نيجيريا في غرب أفريقيا والعلاقة معقولة بين "اوباسانجو" والقذافى والكونغو فى وسطها حيث يتلقى "كابيلا" المساعدات الليبية الملحوظة. وإن بقيت مشاكل القرن الأفريقى فى مشرقه غير مطمئنة. لابد أن المراقب العربى سيأسف ألا يجد من دول الساحل والصحراء "بلاد شنقيط" المركز الثقافى التاريخى فى غرب أفريقيا، وأقصد موريتانيا! لكن "الشطط الموريتانى" فى الفترة الأخيرة فى اتجاه "إسرائيل" وحلف الأطلنطى جدير أن يحاصر عربيا وأفريقيا.

إن من أهم خصائص هذا التجمع الجديد، هو فى صفته العربية الأفريقية تلك، مهما بالغت الدعاية الليبية فى تجاهل ذلك بسبب آلامها مع الموقف العربى إزاء مقاطعة ليبيا. ولابد أن تدرك الدبلوماسية الليبية والأفريقية، أن مثل هذا التجمع "الصحراوى" لابد الا يبعد نظره عن قوى بحرية أخرى مثل مصر والجزائر عربيا، ومثل أثيوبيا والصومال أفريقيا، فالجزائر تمتد عميقة فى الصحراء، ولها فيها تنظيمات قديمة وفى تجمع مماثل أيام بومدين، باسم "الدول المطلة على الصحراء" تحديدا، كان يحل مشاكل مالى والنيجر وموريتانيا الأمنية بوجه خاص. ومصر أصبحت عضوا كاملا فى اجتماعات "كوميسا" الشرقية (حيث يسمى اختصار تجمع الساحل والصحراء أيضا كوميسا) والأول يضم معظم دول التجمع الجديد ممتدا إلى أقصى شرق القارة وعلى مشارف جنوبها، وهو يمتلك من امكانيات التوحد الاقتصادى ما يرشحه للمنافسة الجدية للتجمع الجديد. ولا يستطيع التجمع الجديد أن يتجاهل أثيوبيا، التى تطل قمم جبالها على السودان وأريتريا والصومال كما تمسك بمصادر مياه النيل وبقوة اقتصادية كامنة.

لكن: يظل التجمع العربى الأفريقى الجديد، له نكهته الخاصة، لأنه يتمتع بنغمة سياسية ذات معنى فى كتلتين كبيرتين قد تبشر باحياء فعلى لحركة "التضامن العربى الأفريقى" إزاء هجوم العولمة الضارى على الدول والتجمعات على « السواء. والذى نأمله بحق أن لا يكون التجمع مجرد مظاهرة سياسية مؤقتة، تديرها بعض النظم السياسية غير المستقرة هنا وهنالك، فثمة أرضية ثقافية واجتماعية واسعة لهذا التجمع بوجه خاص. يكفيه أن يحرك

شجونها مجددا، لقد كانت سلطنة سوكوتو جامعة لمعظم هذه المساحة ثقافيا حتى وقت قريب، ومثلها تذكر ممالك الهوسا أو "دويلاتها"، ومعها تذكر عشائر "الفولا" التى تمتد من جبال "فوتا جالون" غربا حتى العائلات الحاكمة للكمرون فى وسط أفريقيا لوقت قريب، وتقرأ رسالة "بن أبى زيد القيروانى" المالكية مصدرا للتشريع للحياه اليومية حتى الآن على طول هذا الساحل وصحراواته بين المسلمين المتواضعين فى هذا الفضاء الإنسانى الكبير. إن أى تجمع لا يقوم على عمل ثقافى حقيقى لا يكتب له الكثير، فالوجوه السياسية غير مأمونة الاستقرار، والهياكل الاقتصادية معرضة لزحف العولة بالنفى أو الالتهام ويبقى العمل الثقافى فى عصرنا ركيزة الهوية ولحمة الالتقاء النابض بالحياة. وذكريات "الساحل والصحراء"غنية بسير الممالك والامبراطوريات، تتناثر فى صفحاتها التى سجل بعضها "عبد الرحمن السعدى" و "أحمد بابا التمبكتى"، فلمعت على سطحها "تنبوكتو" و "غدامس" و "سوكوتو" و "أودغشت" و "وسنار"، بما يمكن أن يحيى النفوس المستكينة... من المحيط.. إلى المحيط مرة أخرى.



نموذج جنوب أفريقيا
لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

ليست مصادفة أن نظام الفصل العنصري «الأبارتيد» قد أعلن في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ ليقول للعالم في وقت واحد مع النظام الصهيوني الذي أعلن على أرض فلسطين في نفس العام أن توجهات «النازية العنصرية» لم تنته ايديولوجيا رغم هزيمة النازي العسكرية والسياسية في ألمانيا بانتهاء الحرب العالمية الثانية. ويومها أعلنت بريطانيا أن «الحزب الوطني» العنصري في جنوب افريقيا جاء عبر «الشرعية الدستورية» بكسب انتخابات عامة بين البيض، وكممثل ديمقراطي وسط الافارقة المتخلفين كما أن الدولة الصهيونية أعلنتها «الشرعية الدولية» في الأمم المتحدة بقرار التقسيم في نفس العام، وأصبح «الاستعمار الاستيطاني» واحة ديمقراطية وسط العرب المتخلفين أيضاً!

وقد قاطع الافارقة – مع تدرج وصولهم للاستقلال دولة بعد أخرى – ذلك النظام العنصري الذي أعلن في «بريتوريا»، بل وفرضوا على دوائر «الشرعية الدولية» على مدى اكثر من ٤٥ عاما مقاطعة ذلك الكيان العنصري بأشكال مختلفة، ودفعوا أقطاب «النظام الدولي» إلى أشكال من المقاطعة بدورهم – ولو للمجاملة -وإن لم تتوقف علاقات الدعم التي لم تخف على أحد طوال هذه الفترة، حتى اجبروا نظام الأبارتيد على الاستسلام لإقامة نظام ديمقراطي يساوي بين كل الالوان والاعراق عام ١٩٩١- أي بعد إعلان النظام العالمي الجديد وتحكم دول الغرب وحدها في مصيره. في المقابل لم يستطع العرب أن يلحقوا مثل هذه التطورات بالكيان الصهيوني الذي ازداد قوة وغطرسة، بل واتسع نفوذه من دائرة اللوبي الصهيوني في أمريكا إلى مثيله الآن في روسيا، ومن دوائر «العلمانيين المعتدلين» داخله إلى دائرة الاستيطانيين المتعصبين في الحكم المتعاقب «لليكود».

فما الذى يجعلنا فى هذا الإطار غير المبشر بأى تفاؤل نطرح أقصى الممكنات بتطبيق نموذج التطور فى جنوب افريقيا كحل جذرى للصراع الفلسطينى الاسرائيلى، ولا نقول هنا الصراع العربى الصهيونى؟.

لقد طرحت هذا التساؤل على مؤتمر حاشد لعلماء السياسة الأفارقة عقد مؤخراً فى «موريشيس» فى ذكرى مرور ربع قرن على تأسيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، بل وكان بجوارنا اجتماع آخر للجنة تحضيرية لمؤتمر عن «تصفية الاستعمار» يقيمه معهد غاندى وفرعه فى هذه الجزيرة الصغيرة بالمحيط الهندى فى ذكرى مرور نصف قرن على استقلال الهند وبعث حركة التحرر الوطنى الآسيوية الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية.

وحضر عدد من مثقفى جنوب أفريقيا الشبان والشيوخ الاجتماعين، فلم تبد ورقتى بهذا الطرح للقضية فى هذا الجو نشازاً، بل فوجئت باستقبال المثقفين الافارقة وبعض من حاورها من الآسيويين، بحرارة تدعو لمناقشة المسألة بنفس الجدية على المستوى العربى.

مبررات افريقية

الأفارقة لم يدهشهم هذا الطرح ولم يجدوا فيه جرأة خارقة للمنطق الفكرى العلمى الذى يتمسك به معظمهم. فقد شهدوا تجارب الاستعمار الاستيطانى فى أفريقيا تتهاوى واحدة وراء الأخرى من الجزائر إلى كينيا إلى زيمبابوى وناميبيا وأخيراً جنوب أفريقيا.

وكانت جميعا بدرجات مختلفة وحجج مختلفة، وليدة فترة التوسع الرأسمالى من جهة، وحركة الاستعمار التقليدى وخاصة فى القرن التاسع عشر من جهة أخرى، وهى نفس الظروف والفترة التى شهدت بعث الحركة الصهيونية واتجاه اليهود للاستيطان فى فلسطين تحت مظلة القوى الاستعمارية نفسها. وبنفس منطق تعمير «أرض بلا شعب» ونشر الرسالة الحضارية. ولذا يعرف الافارقة أيضاً أن تصفية هذه الحالات الاستعمارية الاستيطانية قد بدأت مع تصفية الاستعمار التقليدى، (وإن اتخذ اشكالا جديدة للهيمنة هنا وهنالك) ومع ذلك بقى نظام جنوب أفريقيا العنصرى الاستيطانى لاكثر من ربع قرن بعد هذه التصفيات نتيجة

عوامل مقاومة داخلية كانت أكثر صلابة من الحالات الاستعمارية الأخرى بالتأكيد وقد أدى أقصى التشدد والمقاومة إلى فرض الحل التاريخي النقيض حين تحولت جنوب افريقيا العنصرية إلى عنصر إقلاق للمصالح الدولية الكبرى بإجراءات «الحزب الوطني» الفاشية ضد «الوطنيين» وضد الدول المجاورة، ومن ثم اشتدت التحالفات المضادة له خاصة في الداخل بقيادة حزب الموتمر الوطني الافريقي كما زادت الحملة في الخارج من قبل الدول الافريقية والرأى العام العالمي.

يعرف الافريقيون أيضًا أنهم وأباءهم طرحوا مذاهب شتى للنضال السلمي لم تفلح مع النظم العنصرية الاستيطانية، طرحوا «المقاومة السلبية» على طريقة غاندي، ومن قلب جنوب افريقيا نفسها التي نشأت فيها دعوته، بل وهو نفس الاسلوب الذي دعمه «كوامي نكروما» من غانا، مما قاد حزب المؤتمر الوطني الافريقي لفترة في هذا الاتجاه. ومع بدايات موجة الكفاح المسلح أواخر الستينيات متأثرة هذه المرة بخبرة فيتنام، واعتبار «دار السلام» في تنزانيا بدعم منظمة الوحدة الافريقية، هي «هانوي» أفريقيا، طرح البعض «إعلان لوساكا عام ١٩٦٩ طلبًا «للسلام» مع النظم العنصرية، ولكن ذلك لم يوقف العنف العنصري في روديسيا أو موزمبيق وأنجولا ناهيك عنه في جنوب أفريقيا، مما دفع حركات التحرير الافريقية – مدعومة بالموقف الافريقي مرة أخرى – إلى الرد بعنف الكفاح المسلح الذي أيدته كذلك «الشرعية الدولية» عام ١٩٧٣ كآلية لمبدأ حق تقرير المصير، ويومها استقبلت الجمعية العامة «سام نيوما» زعيم ناميبيا كما استقبلت عرفات نفسه.

ولم تسمِّ «الشرعية الدولية» ذلك «إرهابًا» أو خروجًا على مقتضيات الدبلوماسية الدولية أو «التعايش السلمي» الذي كان مطروحا بقوة يومئذ، بل عممت صفة العنصرية على النظام الصهيوني عام ١٩٧٥ وازداد الحصار على النظم العنصرية والفاشية البرتغالية فاستقلت عقب ذلك مستعمرات «غينيابيساو» وأنجولا وموزمبيق، وتدرج الموقف في روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا في اتجاه الحل، وإن استغرق ذلك اكثر من عقد من الزمان في بعضها وعقدين في بعضها الآخر وآخرها جنوب أفريقيا. وهنا يتساءل الأفارقة معنا: لقد جرب العرب في فلسطين أيضًا الكفاح المسلح، بل وانتصروا في حرب ١٩٧٣ ووقف العالم معهم في إصدار

قرار الصهيونية كشكل للعنصرية، فلماذا لم يقلق ذلك النظام الاستيطانى الصهيونى ليغير من طبيعته؟ ثم طرح العرب كل أساليب الحل السلمى بدءا من اتفاقيات كامب ديفيد، ولمدة عقدين من الزمان، ومرورا بمدريد وأوسلو حتى الآن، ولم يؤد ذلك إلى أى قدر من التطور لصالح حل الصراع، فإلى أى جانب يقف عنصر الزمن، وهل يمكن طرح نموذج جنوب أفريقيا لحل الصراع العربى الاسرائيلى؟ وهل محاولات المقارنة مستحيلة بهذا الشكل، بين طبيعة المصالح الكبرى فى جنوب افريقيا ونظيرتها فى الشرق الأوسط، وبين قوى التنافس الدولى التى قامت من قبل ومايوجد الآن فى آسيا والبلقان والشرق الأوسط نفسه؟ وحتى بين حزب المؤتمر، ومنظمة التحرير بمجموع فصائلها المختلفة؟

المستحيل والممكن

إن الذين شاهدوا «ديكليرك» رئيس جنوب افريقيا السابق - بل ووزير داخليتها الإرهابى من قبل - وهو يسلم «مانديلا» مقاليد الرئاسة عام ١٩٩٤، ثم يقبل منصب نائب الرئيس عقب ذلك، ثم يستقيل ليصبح «زعيمًا للمعارضة» فى جو «المكاشفة والمصالحة» والدستور الانتقالى ثم الدائم، لابدأن يتساءلوا عما قدمته تلك الأطراف لتحدث معجزة الحل التفاوضى للصراع على هذا النحو؟ وما الذى تمسكت به القيادة الافريقية أو البيضاء، وما هى الضمانات لتحقيق الدولة الديمقراطية لجميع الاطراف؟. والاجابة على بعض هذه الاسئلة مع مقارنتها بالمشكلة الصهيونية فى فلسطين والمعوقات التى تفرضها وامكانيات التغلب عليها، لا يجد حلا إلا تسليم جميع الأطراف بتحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية على كل ارض فلسطين، ولصالح كل القائمين عليها، على نحو ما تم فى جنوب افريقيا. لابد أن يلفت نظرنا أن تكوين الجبهة الوطنية الافريقية بقيادة حزب الموتمر الوطنى الافريقى كان عملا فذا من قبل أبناء هذه البلاد- فالمؤتمر ذو قواعد شعبية واسعة فى المناطق العمالية والفلاحية والسكنية الشعبية والمثقفين، يصطف وراء زعامة ديناميكية تحتفظ بقوة رموزها فى السجن ممثلة في مانديلا وأصحابه السبعة، زعامة رفضت التصريح بكلمة واحده ضد

«العنف» لتخرج من السجن، بل ولم تتنازل عن مبدأ العنف حتى استقرت قاعدة التفاوض حول التحول الديمقراطي السلمي، كما تصطف معه داخل حزب المؤتمر قوة من داخل البيض والملونين هم عناصر اليسار والحركة الشيوعية الذين عملوا في إطار حزب المؤتمر منذ نصف قرن. ومن موقع القوة طلب المتفاوضون الافراج عن كافة المسجونين السياسيين وعودة جميع المنفيين قسرا أو اختياراً، ومن هنا بدا التحول لمشروع الدولة الديمقراطية فاتفق على إلغاء نظام العزل العنصري في البانتوستانات» وخارجها، وفي نفس الوقت رفض «الفيدرالية» بين القوميات العرقية أو العنصرية أو أي تمثيل متميز للجماعات البيضاء. وذلك لتحقق وحدة حقيقية في المجتمع الجديد ومع ضمان هذه القواعد الاساسية للتحول كان لابد من تنازلات أفريقية أيضًا يعالجها المستقبل مثل مبادئ التأميم والاشتراكية التي كانت قائمة في مواثيق وسياسات حزب المؤتمر وحلفائه اليساريين، مع برنامج جديد لتوزيع الثروة التي تشمل ٨٧٪ من الاراضي الزراعية، تحت سيطرة البيض كما اتفق ضمنا على الحد من النزوع نحو «القومية السوداء» التي تنامت ضد قومية البيض وتعصبهم العنصري، ومثل المرور بفترة انتقالية لمدة خمس سنوات تنتهي مايو ١٩٩٩ ذات دستور انتقالي يضمن تمثيل القوى ومصالحها بما يشبه المحاصصة في مجلسين تشريعيين مع ضمانات لكل القوى ذات العضوية في البرلمان أن تمثل في مجلس الوزراء، ومنح سلطات واسعة للاقاليم ومجالسها بما اعتبر تحفظًا نسبيًا على «المطلق الديمقراطي» «المنشود» ولكن ذلك كان لتحقيق المصالحات والترتيبات المستقبلية.

وقد بدا أثر ذلك بعد خمس سنوات من استقرار كل القوى حول «زعامة» مانديلا السياسية، رغم استمرار الهيمنة الاقتصادية نسبياً للبيض حتى الآن. فأين ذلك من الأوضاع الفلسطينية الاسرائيلية؟

لاشك أن الواقع الفلسطيني ملغوم بتعقيدات تفوق كثيراً ما حدث في جنوب أفريقيا، لكن المعالجة الجزئية لهذا الموقف لا تشكل بدورها أي بشائر للحل بعد ربع قرن من الحلول السلمية الفاشلة. وهنا يأتي دور المثقفين في المحافل الدولية، ودور الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى عالمي بالتعاون مع دبلوماسية عربية مخلصة لطرح فكرة

الدولة الديمقراطية العلمانية على كل الأراضى الفلسطينية» بدلاً من الاختراقات الخائبة من أوسلو إلى كوبنهاجن!

إن ذلك يتطلب طرح عدة قضايا بل وتنازلات من جميع الأطراف، ولكنها لا تضحى بالمصالح المحلية لسكان هذا القطر والذى يحمل اسم فلسطين منذ عدة قرون؛ عثمانيا ثم مستعمرة بريطانية. سوف يتطلب هذا الحل إسقاط البنية الايديولوجية الصهيونية، ليس فقط تاريخيتها الاسطورية المضللة ولكن مشروعها لاستحضار كل يهودى من بين العشرين مليونا أو يزيد فى العالم وفق قانون العودة المرتبط بهذه الاساطير مما يجعل الخطر المادى الجديد ببساطة هو وجود «قنبلة سكانية» فى العالم العربى، بينما يتحدث الصهاينة عن تزايد السكان الفلسطينيين كقنبلة سكانية داخل فلسطين! من جهة أخرى يسود الفكر الغربى الآن مزاعم سقوط الايديولوجيات والقوميات والأمميات، إشارة إلى ما كان يتمسك به العرب ومازال بعضهم كذلك حتى الآن، إذن فمن الأولى أن تتوقف دعاوى الصهيونية عن نزوعها الايديولوجى، وطبيعتها القومية الدينية وحركتها الصهيونية الاممية ذات الاثر التوسعى والعدوانى الصارخ، وأعتقد أن من يتحدثون عن «قوى حوار» داخل اسرائيل «الحالية» يجب أن يبدأوا بهذا النفى. مثلما فعل من قبلهم أصحاب الأبارتيد

وفى الحل الديمقراطى المقترح، لم تعد المشكلة الديمغرافية تمثل الكثير من العقبات؛ فسكان فلسطين وأصحاب الحق فى الارض الفلسطينية من المتناثرين فى الشتات لا يتفوقون فى العدد كثيرا عن اليهود المقيمين إلا فى حدود ما يمكن أن تضمنه أية ترتيبات تشريعية على نحو ما جرى فى جنوب أفريقيا من تنسيق المصالح وتنظيم التوازنات. لن يصبح اليهود – ومع توقف قوانين حق العودة اليهودية – تلك الأقلية الضائعة وسط بحر السكان العرب،كما توهم الدعاية الصهيونية، ولذا سوف يفرض ذلك تحديد «الهوية» القطرية وليست الممتدة للدولة الفلسطينية الجديدة.

فى هذه الدولة – القطر Country– ولو مؤقتًا كما بدت جنوب افريقيا فى أوائل الحل – سيتحمل العرب فى فلسطين بل وعرب الوطن العربى. كما سيتحمل يهود فلسطين مسئولية معالجة موقفهم فى ضوء تنازلات ضرورية متبادلة لن يحسمها إلا النضال الديمقراطى والثقافى بعد ذلك.

فالجانب العربي سيجد نفسه بالضرورة أمام مشكلة فلسطين العربية القومية، أو مطلب الدولة الدينية الاسلامية في فلسطين. وهي مطالب ذات امتدادات تاريخية، ولكنها سوف تعتمد الآن على مدى قوة حضورها في الواقع الديمقراطي الجديد بأكثر من أن تكون عائقًا أوليًا أمام التحول التاريخي الضروري.

وبالمثل يحتاج الجانب اليهودي أن يبادر بإعلان القبول بدولة ديمقراطية لكل سكانها لا يهدد كيانها المشروع الصهيوني بأبعاده القومية - الدينية والامنية التي تُشكل عزلته العنصرية، ومن ثم يصبح صراع الهوية والثقافة التاريخية هو تحدى المستقبل الديمقراطي في فلسطين وليس محصنا بالاستقواء بقانون عودة الجاليات العرقية من الخارج أو الحماية الاجنبية.

وفي ظل الدولة العلمانية التوحيدية الجديدة، وفي ظل دستور يرعى كل الحقوق ومصالح الاعراق والقوميات والاقليات على نحو ما صاغه دستور فترة الانتقال في جنوب أفريقيا يمكن أن تتحدد كثير من الاختيارات للمستقبل الداخلي والخارجي على السواء، ككيان داخل الاقليم العربي مثلما قامت جنوب افريقيا في اقليم الجنوب الافريقي بل والقارة الافريقية.

وفي تجربة جنوب أفريقيا، لم ينسلخ البيض عن أوربيتهم ولكن مصالحهم نفسها أصبحت مندمجة في المنطقة أكثر مما كانت أيام محاصرة النظام العنصري، كما لم ينسلخ الافارقة ولا الملونون والآسيويون عن هويتهم مع نشاط القيادة الجديدة «لمانديلا» وصحبه على المستوى الافريقي والعربي والآسيوي بما جعلها بأسرع مما تصورنا وفي ظل التنوع والوحدة قوة إقليمية جديدة وجديرة بالاحترام.

إن هناك عشرات الحقائق والدراسات التي يجب على المثقف العربي والفلسطيني خاصة أن يعيد ترتيبها أمام الرأي العام العالمي والقوى الديمقراطية لتأكيد جديته وفي نفس الوقت لايمكّن استمرار هذا الوضع المشحون بالتوتر، وعلى رأسه قوة العسكرية النووية الاسرائيلية بنزوعها الصهيوني، ولن يجدى زعم انتظار قوى السلام لتحقيق تقدم تاريخي حقيقي لأن الذي يتقدم في اسرائيل هي قوى العنف، ولكن اختراقًا جديداً ونزوعًا ديمقراطيًا مع فهم ظرف العولمة بشكل مختلف يمكن أن يعني الكثير لدول العالم الثالث على الأقل. وكما كان المشروع

الصهيوني حلما غريبا منذ قرن من الزمان، فإن تحققه لفترة لا يجعله أبديا أيضًا، فهكذا كانت أحلام «رودس» مع صديقه هرتزل ولكن اشتعال الجنوب الافريقي لمدة عقد الثمانينات بالقتال المدمر ظل ماثلا أمام العالم طالبا الحل حتى سقط الحلم الأول. ورغم سقوط الاتحاد السوفيتي، والانتصار الأمريكي الكبير في حرب الخليج، فقد خرج مانديلا من سجنه عام ١٩٩٠ ليصبح رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ وذلك بينما كان العرب في مدريد يقدمون آخر كروت الرجاء للنظام العالمي أن يعطف عليهم «بالحل السلمي». ولم يحققوا شيئا!

إن ثمة جهداً لابد أن يبذل لاكتشاف آليات التحرك العربي مع بلدان الجنوب وشعوبه، وإلا تحول الجنوب قوة جديدة لصالح اسرائيل والصهيونية.

ذلك أن الفكر الإنساني والواقع البشري وخاصة في الجنوب لم يعد يقبل كثيراً شروط القيادة الامريكية وحلفائها للعولمة، ولا التعصبات المتشنجة لأوضاع عنصرية أو حتى ايديولوجية، ولذا تتنوع الحلول وتفاجأ بنتائجها على مستويات مختلفة، وتطورات البلقان وحتى الخليج وآسيا تقول جديدا عن مصادر القوة في بلدان الجنوب.

وفي جنوب افريقيا – الأبارتيد التي بلغت أقصى قوة لنظامها العنصري في المنطقة أواخر الثمانينات، وقف مانديلا ليعطي درسًا «لكلنتون» عند زيارته لبلاده (١٩٩٨) عن إرادة الشعوب، فلماذا لا ندفع فكرة كبيرة بهذا البعد الديمقراطي عن فلسطين ديمقراطية لكل سكانها؟. وأصحاب أرضها؟ إن البديل لا يبدو ممثلاً في «عملية للسلام» في ظل هذا العنف الاسرائيلي والعنف الوطني المضاد والمتوقع أن يتضاعفا، بكل ما يحملاه من آفاق التعاسة لشعوب المنطقة ولذا لا يتوقع النجاح إلا لمفاجأة تاريخية تستفيد من تجربة الحل التاريخي الذي تم في جنوب أفريقيا.

وهنا سيتحمل العرب في فلسطين وعرب الوطن العربي كله معالجة مسألة فلسطين العربية القومية مقابل خلع الدعوى الصهيونية القومية على الطرف الآخر، كما سيقوم الطرفان بوقف مطالب «الدولة الدينية» لدى القوى المتشددة على الجانبين، تاركين ذلك للنضال الديمقراطي المستقبلي بعد اقامة الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية.

■●■●■

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية

١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام في مصر ١٩٨٧
٢- لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية في مصر ١٩٨٨
٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨
٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨
٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨
٦- أبوسيف يوسف وآخرون ، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩
٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، ١٩٩٠
٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية في مصر- نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠.
١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠
١٢- محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١
١٣- الفت الروبى ، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١
١٤- محمد علي دوس ، حياة موارة في العمل السياسي العربي الافريقي ، ١٩٩١
١٥- أحمد نبيل الهلالي وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق) ، ١٩٩٢
١٧- سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢
١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢
١٩- جويل بنين، زكارى اوكمان ، العمال والحركة السياسية في مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢
٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ،

.١٩٩٢

٢٢- ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.

٢٣- أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢

٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.

٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خزف ، ١٩٩٣

٢٦- دارام جاى،(تحرير) ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ،١٩٩٣

٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا،١٩٩٤

٢٨- عادل شعبان وأخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول ، ١٩٩٤.

٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤.

٣٠- آمال سعد زغلول ،دور الحركة الشعبية فى حرب السويس ، ١٩٩٤.

٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ،١٩٩٤

٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان ، ١٩٩٤

٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى ، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤

٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤

٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤

٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ،التحالفات السياسية فى مصر، ١٩٩٤

٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨- عبد الغفار أحمد ،السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥

٣٩- بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون،، ١٩٩٥ .

٤٠- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.

٤١- سمير أمين (تحرير) ،المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مدبولى ،١٩٩٦ .

٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣- سيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦

٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.

٤٥- جويل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.

٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى

مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .

٤٧- سمير أمين (تحرير)، *الدولة والمجتمع :حالة المشرق العربي* نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٧ .

٤٨- سمير أمين (تحرير)، *الدولة والمجتمع : حالة المغرب العربي* نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمال مغيث (تحرير)، *التعليم وتحديات الهوية القومية* ، نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨.

٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ،اليسار العربي وقضايا المستقبل ١٩٩٨ نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٨ .

٥١- عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢ - محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار في بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالي، ١٩٩٨.

٥٣- عبد الغفار أحمد (تحرير) ، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥ - لايف مانجر، لفوقة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩

٥٦ - أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧ - محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية في الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبي في الوطن لعربي، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٩.

٦١- عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل-١٩٩٩.

٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

كراسات المركز

٦٣- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى في الجزائر ، ١٩٨٨

٦٤- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية في البيريسترويكا، ١٩٨٨

٦٥- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٦٦- العظيم أنيس، قراءة نقدية في كتابات ناصرية، ١٩٨٩

٦٧- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعةومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦٨- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا في عيون الأخرين ، ١٩٩٠

٦٩- نادر فرجاني ، الأزمة العربية الكبرى

٧٠- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى،٢٠٠٠
٧١- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية،٢٠٠٠
٧٢- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية،٢٠٠٠

* أفريقية عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد١ (اكتوبر ١٩٩٩)، مجلد٢(مارس ٢٠٠٠) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ،١٩٩١ .
٢- اببو هو تشغول ، الجيش والعسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .
٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
٨- مومار ديوب ، ممارو ديوف ، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى افريقيا
٩- أرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، ١٩٩٣
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩
١٣- أمينة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا،١٩٩٩.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا
٦- دعم حيوية الجامعة الافريقية فى التسعينيات ومابعدها .
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية
١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة في ناميبيا
٢- دراسة حالة في أوغندا
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة
٤- المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية
٥- دراسة حالة في جامبيا
٦- دراسة حالة في أثيوبيا

ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية .
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في افريقيا

النشرات

١- نشرة البحوث العربية
من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الحادي عشر ١٩٩٨
٢- نشرة المجلس الافريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)من العدد الأول ابريل ١٩٩١ إلى العدد السابع والثلاثين ،أكتوبر ١٩٩٩
٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية
من العدد الأول إلى العدد الثاني والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠
٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار
العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧

تحت الطبع

* سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة في الوطن العربي: حالة السودان ، بلدان الخليج .
* عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات .
* التعليم العالي والتنمية
* المجتمع المدني في مواجهة سياسات الإفقار.
* المرأة في القطاع غير الرسمي.

للمؤلف

كتب ...

* دليل الدول الإفريقية (إشراف) القاهرة ١٩٧٥
* العلاقة بين حركتى التحرر الوطنى العربية و الإفريقية الخرطوم ١٩٧٦
* انجولا.. الثورة وأبعادها الإفريقية بغداد ١٩٧٨
* أفريقيا.. قضايا التحرر والتنمية القاهرة ١٩٨١
* العرب والإفريقيون.. وجها لوجه القاهرة ١٩٨٥
* إسرائيل و أفريقيا- مع د. عواطف عبد الرحمن القاهرة ١٩٨٦
* أفريقيا - كتاب غير دورى (مجلدان) (إشراف) القاهرة ١٩٨٦ -١٩٨٧
* حوارات.. سمير أمين دمشق ١٩٩٤
* حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى- مع عيسى شيفجى القاهرة ١٩٩٤
* مواد أفريقيا (فى: موسوعة العلوم السياسية) جامعة الكويت ١٩٩٠
* الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى (تحرير) القاهرة ١٩٩٨

ترجمة ...

* الفولكلور قضاياه وتاريخه (مع عبد الحميد حواس) القاهرة ١٩٧١
* من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى القاهرة ١٩٩٥

دراسات ...

* مقالات أساسية فى: قضايا فكرية (القاهرة) - الطريق (بيروت) شهادات (دمشق) الثقافة العربية (تونس) إضافات (تونس) الثقافة السودانية (الخرطوم) الكرمل (فلسطينية) - الجنوب الإفريقي (هرارى) .

المحتويات

أفريقيا فى نهاية قرن

مضى قرن ويزيد على تقسيم واستعمار أفريقيا ،كان مليئا بالآلام المدمرة قدر ماحفل بحركات التحرر والنهوض .. التى بدت آخر القرن كالآمال الضائعة .

فلم تكد شعوب القارة، تمسك بطرف من الاستقلال حتى بمظهره السياسى مع أواخر ذلك القرن حتى راحت تتعرض لأشكال لاتخفى من الاقتحام والاختراق والتبعية ، والتفتيت ، ولايتردد مشتغلوها من ترك بصماتهم على كل حدث .

ويحاول هذا الكتاب أن يمسك الآن بأسباب الاختناق فى القارة من كيب تاون للقاهرة ، ومن داكار إلى جزر القمر ، من قضية العسكر والديمقراطية فى نيجيريا ، وساحل العاج وزيمبابوى.. الخ، إلى قضايا الحرب والسلام فى القرن الأفريقى ، إلى التحرر والتمرد فى منطقة البحيرات وإلى القنابل الموقوتة فى الصحراء الغربية .

ويدرك الكاتب أن التطلع إلى الجديد لايتوقف أيضا من مشروع النهضة الأفريقية فى الجنوب الأفريقى إلى مشروع الوحدة الأفريقية من الشمال، أو مشروعات التجمعات الإقليمية فى ملفات الإ وكوميسا ، ويشكل كل ذلك آمالا لقرن جديد من احتمالات والتقد





دار الأمين - القاهرة